الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرون

((ماهيته، مقترباته الفكرية العالمية، تحدياته غير التقليدية، وآفاقه المستقبلية))

تأليسف

الدكتور طارق محمد ذنون الطائي

مدرس الإستراتيجية والعلاقات الدولية متخصص في دراسات الأمن الدولي غير التقليدي جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية / قسم العلاقات الدولية



الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرون (ماهيته، مقترباته الفكرية العالمية، تحدياته غير التقليدية، وآفاقه المستقبلية))

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2017/10/5616)
رقم التصنيف: 327.172
المؤلف ومن في حكمه:
طارق محمد الطائي
الناشر
شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

عنوان الكتاب:

الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرون((ماهيته مقترباته الفكرية العالمية تخدياته غير التقليدية وآفاقه المستقبلية))

الواصفات: //الأمن الدولي//العلاقات

الدولية/ العصر الحديث/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن عتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى. - يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن عتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيم.

ISBN:978-9957-637-54-5

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة الطبعـة الأولـى

1440هـ - 2019م

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً.

All right reserved no part of this book may be reproduced of transmitted in any means electronic or mechanical including system without the prior permission in writing of the publisher.



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية تلفاكس : 0096265330508 جــوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

الأمن الدولي في

القرن الواحد والعشرون

((ماهيته، مقترباته الفكرية العالمية، تحدياته غير التقليدية، وآفاقه المستقبلية))

تأليـف

الدكتور طارق محمد ذنون الطائي مدرس الإستراتيجية والعلاقات الدولية متخصص في دراسات الأمن الدولي غير التقليدي جامعة الموصل/كلية العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

الإهداء

إلى والديّ

"أتقدم بهذا الجُهد المتواضع وأملي كبير أن ينال رضاهما اللذين كرسا حياتهما لأجل أن أُكمل دراستي ولولاهما لما كنت هنا"

المقدمة

يُعد الأمن الدولي من الموضوعات المُهمة في الدراسات الإستراتيجية، فالإستراتيجية لا تحتكم إلى قانون ثابت، بل أن قانونها الثابت أنها تتغيّر بتغيّر المُعطيات المؤثرة فيها. لا جدال في أن الأمن الدولي أصابه التغيير في القرن الواحد والعشرين، وأصبح أمناً يتميز بالطابع العالمي وشمول المعطيات، وعس المجتمع الدولي بأكمله، ولا يوجد مكان يُحكن أن ينأى عن وصول هذه التحديات إليه، فضلاً عن ميزة الانتقال السريع للتحديات العالمية خلال مدة زمنية محدودة. فالمفاهيم والمُسلمات الاساسية في الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية تغيّرت بفعل المتغيرات الهائلة التي وفرّتها البيئة الدولية بمتغيراتها الاقتصادية، والعسكرية، والتكنومعلوماتية، فهي مترابطة بطبيعتها وتتفاعل مع بعضها وتقوي بعضها الآخر، وفي الوقت نفسه تُضعف الجوانب الأخرى الداخلة في عملية التفاعل.

تفعل التحديات الأمنية غير التقليدية عالمية الطابع فعلها في مُجمل التفاعلات الدولية، وتترك آثارها المتنوعة والمتعددة في الدائرة الأولى (الدولة ذات السيادة)، والدائرة الثانية (النظام والتنظيم الإقليمي في مناطق العالم المختلفة)، والدائرة الثالثة (الدائرة العالمية) نتيجة ترابط هذه الدوائر الثلاثة مع بعضها بفعل إزالة الحواجز التي كانت قائمة في القرن العشرين، وسيكون لها تداعيات سلبية وايجابية على الأمن الدولي، فعلى سبيل المثال وليس الإسهاب، رغم أن التقدم في مجال المعلومات والتكنولوجيا وارتباطها بشبكة المعلومات الدولية أسهم في خلق فرص جديدة توظف في الحفاظ على أنظمة الدوائر الأمنية الثلاثة التي سبق ذكرها، فإنها في الوقت نفسه أوجدت تحديات جديدة أمام الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين.

لذلك تغيّرت المفاهيم والمُسلمات الاساسية في الدراسات الإستراتيجية بشكل خاص، ودراسات الأمن الدولي بشكل عام بفعل دخول عناصر ومتغيرات لم تكُن منظورة من صُناع القرار والأكاديميين والمتخصصين في هذا المجال خلال القرن العشرين. فإذا تحكم البعد العسكري في الأمن الدولي خلال القرن العشرين، فانه ومكنونته أصابه التغيّر في القرن الواحد والعشرين، ودخلت متغيرات جديدة لم تكن مُدركة من قبل

القائمين على الدول مثل الأمن الالكتروني، والأمن البيئي، والأمن الاقتصادي، والأمن الإنساني، والأمن المائي، والأمن الحضاري وغيرها، وكلها أسهمت في زيادة التحديات العالمية للأمن الدولي لاسيما الدول بتصنيفاتها المتنوعة سواء كانت عُظمى أم كبرى أم متوسطة أم صغرى.

وعليه أجهد الفكر الإنساني في بداية هذا القرن لمواجهة هذه التحديات التي تؤثر في الفرد، والمجتمع، والدولة، والمجتمع الدولي كونها تحديات مترابطة مع بعضها وتؤثر في بعضها الآخر،بهدف توليد المقتربات الفكرية الابتكارية التي ترتقي إلى مستوى جسامة التهديدات والتحديات، وتعمل على وضعو ابتكار الحلول العالمية الناجعة للأمن الدولي من خلال تبني إستراتيجيات عالمية متكاملة ومترابطة مع بعضها ذات مُدد قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.

تكمن أهمية الدراسة في إنها تتناول الأمن الدولي بالبحث والتحليل، فهي لم تنلّ الاهتمام الكافي في أغلب الدراسات الإستراتيجية سواء كان على المستوى الداخلي أم المستوى الإقليمي، لذلك تنطلق أهمية الدراسة من ضرورة الوقوف والتعرف على الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين، ومكنونة هذا الأمن، والتباين في المفاهيم لدى الدول والشعوب، والمؤسسات وتوضيح مقتربات الرؤية الإنسانية لجوهر الأمن والتحول الذي أصاب المفهوم فكراً ومهارسةً سواء كان ذلك على المستوى الوطنى أم الداخلى أم الدولى.

ومن ثم يُتيح هذا التعرض لموضوع حديث في التعرف على المراحل التي مرّ بها الأمن بتسمياته ومجالاته المختلفة في الدراسات الإستراتيجية، وإدراكه لدى المختصين وغير المختصين فيه. لذلك يُحتم معرفه المفهوم والمدركات المختلفة للمدارس الفكرية للأمن والرؤى المختلفة لها الانتقال إلى تجذير التحديات العالمية للأمن الدولي بجالاتها المختلفة، وهو الأمر الذي يُشكل مُنطلقاً لبناء السيناريوهات المستقبلية للأمن الدولي.

ويُكن تركيز أهمية الدراسة بما يأتي:

- تُعد دراسات الأمن الدولي غير التقليدي من الدراسات الإستراتيجية الحديثة في مجال الدراسات العالمية، وبدأت بالتبلور في العديد من الجامعات العالمية ومراكز

البحوث والدراسات الدولية، وهي تُحاول أن تؤسس لها منهجيتها الخاصة بها وأُطرها المفاهيمية.

- قلة الاهتمام بالدراسات الإستراتيجية ذات الطابع الأمني غير التقليدي في العالم العربي بشكل عام، والعراق بشكل خاص، والتي مفادها أن التهديدات المستقبلية تتأتى من تحديات غير منظورة، ولا تقتصر على الجانب العسكري والدفاعي ومواجهة وردع العدوان.

- عزوف طلبة الدراسات العليا عن الولوج بهذا النطاق الحديث للدراسة نتيجة قلة المصادر المتعلقة بها أو لصعوبة التعامل مع هذا المجال بفعل حداثته واتساع نطاقه وشمول المعطيات الداخلة فيه، ما يجعل الباحثين فيه غير قادرين على فهم وإدراك مكنونة هذا المجال الذي يتسم بالترابط الوثيق بين مؤثراته.

رغم وجود بعض الدراسات الإستراتيجية ذات الطابع الأمني في العراق والعالم العربي، إلا أن كثير منها تناول الأمن التقليدي بفعل هيمنة منهجيات التفكير التقليدي، وهناك تأخر كبير وعدم مواكبة للدراسات الأمنية في العراق والعالم العربي مقارنة بالدراسات الأجنبية.

- حاول الباحث تقديم مادة علمية مُكثفة، ملموسة وموثقة بالإحصائيات العالمية والبراهين لدراسات الأمن الدولي غير التقليدي، لاسيما لطلبة الدراسات العليا في العلوم السياسية بشكل عام والمتخصصين في الدراسات الإستراتيجية بشكل خاص.

- محاولة دمج الأُطر الفكرية للأمن غير التقليدي بالجانب التطبيقي العملي في الدراسات الإستراتيجية واستشراف مؤثراتها المستقبلية وانعكاساتها على مجمل التفاعلات الدولية.

تعمل الدراسة على تلمُس دلالات التغيير في دراسات الأمن الدولي، لاسيما التحول من الدراسات الأمنية التقليدية إلى الدراسات الأمنية غير التقليدية.

بناء السيناريوهات المستقبلية المُحتملة من خلال تلمُس مُعطيات الواقع ومتغيراته المختلفة وبيان الفرص والكوابح لكل مشهد من هذه المشاهد، ووضع

التصورات الاحتمالية لما سيكون عليه مستقبل الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين وفق منهج الاستشراف الاحتمالي المشروط.

ترتكز إشكالية الدراسة على أن أغلب الدراسات الإستراتيجية لم تعمل على سبرغور الأمن الدولي وفق الرؤية الحديثة بوصفه أمناً مُتغيراً تغيّرت نظرياته وأسسه ومرتكزاته، والمجالات الداخلة فيه.ورغم تقدم الدراسات الغربية المتخصصة في العلوم الإستراتيجية والعلاقات الدولية كثيراً على الدراسات الإستراتيجية العربية ووضعت رؤى وتصورات والعلاقات الدولية كثيراً على الدراسات الإستراتيجية العربية ووضعت رؤى وتصورات بشكل عام والعراقية بشكل خاص كانت ولما تزّل دراسات محدودة ووصفية لم تكن تُلامس حجم التحول الذي طرأ على الدراسات الأمنية والإستراتيجية، ولم ترتى إلى الآثار الإستراتيجية الأمنية المستقبلية وتداعياتها على الفرد،والمجتمع، والدولة، والمجتمع الدولي، فضلاً عن أنها لم تكن دراسات تحاول وضع أُسس نظرية قادرة على ربط المتغيرات ببعضها فجاءت أحادية النظرة ولم تكن شاملة.على هذا الأساس، جاءت الدراسة لتُعالج هذه الإستراتيجية الذي يتخطى التنظير في الجوانب العسكرية ويتناول الجوانب الأخرى، إرتكازاً على سمة تنوع المُعطيات ومُلامسة الثورة العالمية في الدراسات الإستراتيجية.

تنطلق فرضية الدراسة من أن مفهوم الأمن الدولي في القرن الواحد والعشريات آخذ بالاتساع والشمول، كما انه تميز بالطابع العالمي، بفعل شموله على مُعطيات وتحديات جديدة لم تكن تدخل ضمن إطاره في القرن الماضي، ومن أبرز هذه التحديات على سبيل المثال وليس الاستفاضة، الأمن الالكتروني، والأمن البيئي، والأمن الاقتصادي، والأمن العسكري، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وغيرها من التحديات، لذلك فان ترابط هذه التحديات مع بعضها، فضلاً عن اتساعها وسرعة انتشارها خلال مدة زمنية محددة يدفع القادة، والشعوب،والدول، والمؤسسات الدولية إلى الميل والتفكير ملياً بهدف وضع مبادئ وأسس ونظريات أمن دولي قادر على صيانة الأمن والسلم الدوليين وفق الرؤية المعاصرة بمجالاته المختلفة، من خلال المشاركة في الحقوق

والواجبات للقوى الدولية بالشكل الذي ينسجم مع معطيات القرن الواحد والعشرين لذلك مكن تركيز فرضية الدراسة ما يأتى:

- يتسم الأمن الدولي بعالمية الإطار والتحديات، نتيجة المتغيرات الكبيرة التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين.
- مرّ الأمن مراحل متعددة، وكل مرحلة من هذه المراحل ساهمت في وضع بعض اللبنات الاساسية في عملية تشكيل الصيرورة الفكرية للأمن الدولي حتى الوقت الحاضر.
- الخلفية الفكرية والأحداث التي مرّت بها الإنسانية أدت دوراً مهماً وكبيراً في صياغة الرؤى المرتبطة بالأمن والأمن الدولي سواء كانت واقعية أم ليبرالية أم ما بعد الحداثة وصولاً إلى الإدراك الحديث والمتمثل بمدرسة كوبنهاغن الفكرية للأمن الدولى.
- لم تعد التحديات التي تواجه الأمن الدولي تقليدية، أي إنها تقتصر على البعد العسكري، بل أصبحت غير تقليدية، وشملت مجالات مختلفة ومتعددة ومتنوعة لم تكن تدخل في نطاق دراسة الأمن الدولي التقليدي.
- لايمكن إدراك الأمن الدولي دون إدراك الدوائر الأمنية المتعددة والمرتبطة بها(الوطنية، والإقليمية، والدولية)، فكلما كانت هناك قدرة على تشخيص مُعطيات هذه الدوائر وتفاعلاتها المتنوعة والمتعددة المستويات أسهمت في تشخيص مُستقبل الأمن الدولي وبناء السيناريوهات المستقبلية والمُحتملة.
- تشير الدلالة العامة لمستقبل الأمن الدولي بأنه في حالة تعاظم مستمر، وتشمل تحدياته مختلف المجالات التقليدية وغير التقليدية، وكل هذا يعتمد على مُعطيات الـدوائر الثلاثة وفاعلية بعضها وعدم فاعلية البعض الآخر في مدى الاستجابة لتقويض الكوابح وتدعيم الفرص في كل دائرة من هذه الدوائر الأمنية السابقة الذكر.

لذلك تهت الإجابة على التساؤلات الآتية: ما هي المقتربات الفكرية البدائية للأمن والمراحل التي مرّ بها؟، وما هي المفاهيم المقاربة له؟، هل هناك رؤى مختلفة للأمن تختلف باختلاف الخلفية الثقافية للشعوب؟، ما هي المفاهيم المقاربة للأمن الدولي في الدراسات

الإستراتيجية ولماذا تم الاعتماد على مُصطلح الأمن الدولي دون المصطلحات الأخرى لوصف الظاهرة موضوع الدراسة؟ وما هي مُدركات المدارس الفكرية العالمية لموضوعة الأمن والأمن الدولي؟، هل يُعد التحول إلى المفهوم الحديث للأمن الدولي أمراً منطقيا ويُلائم متطلبات التغيير في إدراك البيئة الأمنية الدولية الجديدة؟. من يعمل على صياغة قواعد الأمن الدولي هل هي الأمم المتحدة أم الدول الكبرى والعظمى أم الدول الصغرى أم الفاعلين من غير الدول، أم الأطراف مُجتمعة كل حسب نطاق فعله وتأثيره؟.وعليه فان الضرورة الأكاديمية تُحتم الإجابة على السؤال المركزي الذي مفاده ما هي التحديات العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين؟،وما هي الآفاق المستقبلية للأمن الدولي؟.

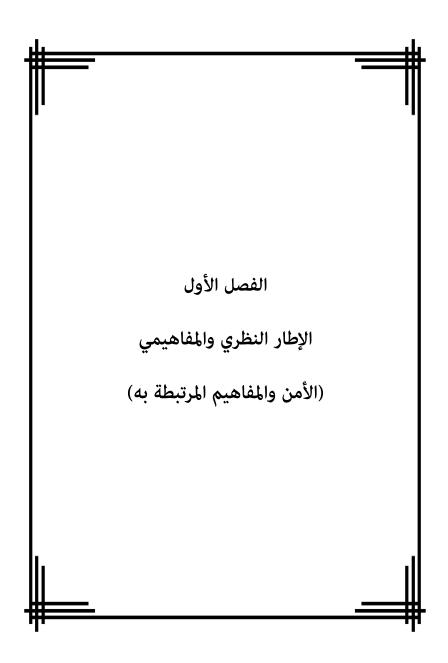
عندما تتم دراسة حقل من الحقول في العلوم الإنسانية بشكل عام لا يمكن الاعتماد على منهج مُحدد دون اللجوء للمناهج الأخرى، لاسيما عندما تكون الدراسة متعلقة بالدراسات الإستراتيجية بشكل عام والأمن الدولي بشكل خاص، لاتساع نطاقها وتعدد العوامل والمتغيرات الداخلة في المسائل السياسية والاقتصادية والإستراتيجية المرتبطة بها. والأكثر خصوصية عندما تتم دراسة مستقبل الأمن الدولي في ظل التحديات الراهنة، لأنها تنطوي على شمولية واتساع مما يجعل المناهج المستخدمة متعددة. ولكن وبصورة عامة فقد تم استخدام عدة مناهج وهي المنهج الوصفي، والمنهج التحليل النظمي، والمنهج الاستشراف الاحتمالي المشروط، مع الاهتمام بتحقيق التوافق والتكامل والانسجام بين هذه المناهج قدر الإمكان.

انطلاقاً من إشكالية الدراسة والفرضيات الموضوعة وانطباق المناهج البحثية عليها تضمنت هيكلية الدراسة أربعة فصول، علاوة على المقدمة والخاتمة. ينقسم الفصل الأول الموسوم:(الإطار النظري المفاهيمي: الأمن والمفاهيم المرتبطة به) على ثلاثة مباحث: المبحث الأول يتناول(ماهية الأمن)، أما الثاني فدرس(ماهية الأمن الدولي)، بينما جلّى المبحث الثالث(المفاهيم المقاربة للأمن الدولي).

أما الفصل الثاني الموسوم:(التأصيل الفكري للأمن الدولي) فقد تم تقسيمه على مبحثين، المبحث الأول ناقش(المراحل الفكرية والتطبيقات العملية للأمن الدولي). أما الثاني درس(المدارس الفكرية العالمية للأمن الدولي).

بينما ينقسم الفصل الثالث الموسوم (التحديات العالمية الراهنة للأمن الدولي)على سبع مباحث، المبحث الأول يتناول (التحديات السياسية العالمية للأمن الدولي)،أما الثاني فدرس (التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي)،وأما المبحث الثالث فقد ركز على (التحديات التكنومعلوماتية العالمية للأمن الدولي)،والرابع عالج (التحديات البيئية العالمية للأمن الدولي)، بينما درس الخامس (التحديات الحضارية العالمية للأمن الدولي)، وأخيراً المبحث السابع وحاول السادس سبر غور (التحديات الإنسانية العالمية للأمن الدولي)، وأخيراً المبحث السابع تناول (التحديات الاقتصادية العالمية للأمن الدولي).

أما الفصل الرابع والأخير الموسوم(الآفاق المستقبلية للأمن الدولي) فقد تم تقسيمه على ثلاثة مباحث، المبحث الأول هو (مشهد تعاظم التحديات العالمية للأمن الدولي)، وأخيراً الثالث هو (مشهد والثاني هو (مشهد تراجع التحديات العالمية للأمن الدولي)، وأخيراً الثالث هو (مشهد المستويات التكاملية الأمنية المتعددة).



الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي (الأمن والمفاهيم المرتبطة به)

يُعد تحديد المفاهيم في العلوم الإنسانية والصرفة بشكل عام، والعلوم الإستراتيجية بشكل خاص، مسألة في غاية الأهمية والصعوبة في الوقت نفسه، لأنه يُحدد مكنونة الظاهرة موضوع الدراسة، علاوةً على أن تفكيكه يُثير التباساً وإشكالات وتناقضات كثيرة ومختلفة ومتنوعة لأسباب متعددة، لعل من أهمها تعقيد الظاهرة موضوع الدراسة واختلاف رؤية الأشخاص لها سواء كانوا مختصين أم غير ذلك تبعاً لمشاربهم ومدركاتهم الأكاديمية الفكرية واختصاصاتهم ومعتقداتهم الشخصية، وغير ذلك من الأسباب التي تشكل بمجموعها عصارة التفكير الإنساني تجاه الظواهر السياسية المتعلقة بالدراسات الإستراتيجية والأمنية أ، وهذا الأمر يتضح بشكل جليّ في المفاهيم والمصطلحات المتأثرة بالتفاعل السياسي الرسمي وغير الرسمي في القرن الواحد والعشرين والتفاعلات المرتبطة به سواء على المستوى الداخلي أم الإقليمي أم الدولي، وهو الأمر الذي يتوافق وينطبق على ماهية الأمن بتجلياته المختلفة.

يواجه الإنسان منذ أن وجد على الأرض صراعات وتحديات وتهديدات تمس أمنه واستقراره، فسعى دائماً للبحث عن الوسائل التي تقيه التهديدات وتوفر له الاستقرار والأمان والطمأنينة، وعلى هذا الأساس عُد الأمن أحد الدوافع القوية التي تتحكم في تصرفات الجماعات البشرية والدول ودلالات تماسك الأمم ورُقيها.

وارتبط الأمن في البداية بنظرية القوة التي كانت سائدة في المجتمعات القديمة، ولا تزال حتى القرن الحالى⁽²⁾. كما ارتبط بطبيعة الوجود والفاعلية. ولان دلالات القوة

⁽¹⁾ ينظر: فائز صالح محمود، الفكر السياسي المعاصر: نهاذج مختارة، دار العابد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2011، ص7.

⁽²⁾ محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص21.

وتوظيفها خضعت لاجتهادات وآراء مختلفة، ولان ماهية الوجود ومديات الفاعلية اختلفت الآراء بشأنها أيضا، فان تبيان ماهية الأمن من الناحية النظرية والمفاهيمية بتجلياته المختلفة يكون نتاجاً طبيعياً لتباين الاجتهادات، لذا اقتضى الأمر لتوضيح ماهية الأمن أن يكون وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول ماهنة الأمن

يُعد الأمن وماهيته ومكنونته من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي في العلوم الإستراتيجية، لأنه مفهوم نسبي ومتغيّر ومركب وذو أبعاد ومستويات متنوعة افقياً وعمودياً، وازداد تعقيداً في القرن الواحد والعشرين، إذ تعرض لتحديات وتهديدات مختلفة مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة إرادية وغير إرادية، وفي الوقت نفسه تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتاتها، أي إطارها المكاني والزماني الذي أسهم في إيجاد مكنونة الأمن إلى حيز الوجود، سواء تعلق الأمر بالفرد أم الدولة أم المجتمع الدولي، لا بل النظام الداخلي أو الإقليمي أو النظام الدولي⁽¹⁾.

لذلك (أصبح الأمن أحد المرتكزات الاساسية لحياة الإنسان التي يسعى جميع الناس إلى الحصول عليها وصيانتها، ويرتبط الأمن بروحية الإنسان وبناء الحضارة)⁽²⁾. وعلى هذا الأساس، أصبح مفهوم الأمن من المفاهيم الصعبة نسبياً والبحث عن جوهره واحدة من المهام والمرتكزات الاساسية في الدراسات الإستراتيجية مع انبلاج القرن الواحد والعشرين.

توجب عملية البحث عن الأمن وجوهره، ومكنونته، وتجلياته، وعناصره المتنوعة سبر غور ماهيته في اللغة والاصطلاح، ثم البحث في الرؤى والتوجهات الفكرية التي

⁽¹⁾ ينظر: سليمان عبدالله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظريه في المفاهيم والأُطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص.9.

⁽²⁾ Alvin Johnson, economic security and political insecurity, Social Research, Vol.6, No.2, The New School, 1939, p135.

وضعت اللبنات الاساسية لماهيته، والمعطيات التي تُلامس مفردات توضيح ماهيته وإظهاره إلى حيز الوجود بوصفه مفهوما أخذ يحتل مكانة بارزة في الدراسات الإستراتيجية. وعليه فان البحث عن جذور الأمن ودلالات تكونه يوجب تلمس ماهيته من خلال المرتكزات الآتية:

المطلب الأول: الأمن لغةً

يتمثل مفهوم الأمن في اللغة من أمن: الأمان والأمانة بمعنى وقد أمنت فأنا آمن وآمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن ضد الخوف. وفي القرآن الكريم (الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ {4/106}) (1). يقول ابن سيدة: الأمن نقيض الخوف. وفي موضع أخر من القرآن الكريم(وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامٍ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكِّعِ السُّجُودِ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكِّعِ السُّجُودِ السَّحُودِ اللَّهُ وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكِّعِ السُّجُودِ السُّجُودِ اللهُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرًا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكِّعِ السُّجُودِ السَّاقِينَ وَالرُّكِّعِ السُّجُودِ وَعَهِلُ ابن الجوهري الأمن يعني المأمون. وقال ابو اسحاق: أراد ذا آمن وامن وأمين. وفي أية أخرى (وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ {3/95})(3) أي الآمن، وهو من الأمن (4). لذلك يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء اللغوي في المعنى، وفيما يلي بيان موجز ومركز لذلك (5):

1- عدم الخيانة، فالأمن والأمان، والأمانة، والمنة نقيض الخوف، ويقال أمن فلان يمن امناً، وأمنا أن لم يخف، وقد أمنته ضد أخفته، ورجل أمنته، أي يأمن من كل واحد، وقيل يأمنه الناس ولا يخافون عائلته.

⁽¹⁾ سورة قريش، الآية(4).

⁽²⁾ سورة البقرة، الآية (125).

⁽³⁾ سورة التين، الآية(3).

⁽⁴⁾ محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري جمال الدين أبو الفضل، لسان العرب، المجلد الثالث عشر، دار صادر، بيروت، دت، ص21.

⁽⁵⁾ ينظر: مصطفى محمود منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص ص30-31.

2- التصديق، فاصل الإيمان هو التصديق، وهو مصدر أمن يؤمن ايماناً فهو مؤمن، وقد اتفق أهل العلم على أن الإيمان معناه التصديق، وضد الكذب، وقيل التكذيب، ويقال رجل آمنة للذي يصدق كل ما يسمع، ولا يكذب بشيء، وآمن بالشيء صدق به، وآمن كذب من اخبره.

3-الحفظ، فقد قيل أن الأمنة، وهي جمع أمين هم الحفظة، والمفرد الحافظ واصل الحفظ الأمن من خوف الضياع، وقيل هو الحافظ الحارس، والمأمون هو من يتولى رقابة الشيء والحفاظ عليه.

4-الطمأنينة، فالرجل الأمنة، هو من يطمئن إلى كل واحد، ويثق بكل احد، وكذلك الرجل الأمنة، وآمن البلد هو من يطمئن به أهله.

5- كما إن هناك مفاهيم مقاربة أخرى، هي عدم الخيانة والثقة والقوة والإجازة
 وطلب الحماية.

وتُشير معاجم اللغة إلى أن كلمة أمن تعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، ومن الطبيعي في ضوء هذا المدلول اللغوي للكلمة أن يعني الأمن عند الفرد العادي معنى موافقاً، وهو غياب العنف والمخاطر التي تُهدد الشخص وحقوقه، أو بعبارة أخرى، عدم خوف الشخص من التعرض للإكراه والأذى الحسى (1).

بمعنى يشتمل الأمن على دلالات لغوية متعددة يصعب حصرها، إلا أن هناك نوع من الإدراك العام يتمثل في إنه حالة من عدم التعرض لوجود الإنسان أو ما يُهدد وجوده وحياته وسلامة سلوكه في البيئة التي يتواجد فيها.

المطلب الثاني: الأمن اصطلاحاً

⁽¹⁾ فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني: تصور شامل، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص13.

بإجراءات وقائية سابقة من اجل تحقيق وانجاز ذلك، أي تحقيق الأمان) كما انه يتمثل في (إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي والمتمثل في اطمئنان المجتمع إلى زوال ما يُهدد مظاهر هذه الدوافع وهو ما يُعبر عنه بلفظ السكينة العامة، وهي حالة تتوافر عندما لا يكون هناك إخلال بالنظام العام سواء في صورة جرائم أم نشاط خطر يدعو إلى اتخاذ التدابير الوقائية والأمنية الاجتماعية لمنع النشاط الخطر من أن يُترجم إلى واقع) (2).

ويُعرف قاموس أكسفورد الأمن بأنه (حالة من الشعور بالأمان والتحرر من القلق)⁽³⁾. بينها يُعرف قاموس الأمن الدولي مصطلح الأمن بأنه (يعني ضمناً التحرر من التهديد، ويرى بعض المحللين في ذلك شرطاً مطلقاً، فإما يكون المرء آمناً وأما لا يكون، وهم ينظرون إليه في الأغلب على انه أمر نسبي، فهناك درجات مختلفة للأمن، ومن الممكن النظر إليه بوصفه أمراً موضوعياً وذاتياً في آن واحد. فالأول يُشير واقعياً فيما إذا كان الشخص مهدداً فعلاً وتتوافر له الحماية الكفاية، أما الآخر فيشير إلى تصور المرء عن الوضع ورغبته، لا في التحرر من التهديد فحسب، بل في الشعور بالحرية. ومن الطبيعي أن يجادل المرء بان الذين يشعرون بالتهديد في الوقت الذي ليس ثمة شيء يُهددهم، إنها يكونون ضعية معلومات خاطئة. ومع ذلك فان خطأ التصور شائع ويوجه جانباً كبيراً من السلوك المبشري في مجال الأمن) (4).

⁽¹⁾ سعد ياسين الناصري، محددات مفهوم الأمن والأمن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية، العدد5، ببت الحكمة، بغداد، 2011، ص55.

⁽²⁾ محمد الأمين الشمري، الأمن العربي: المقومات والمعوقات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000، ص ص19-18.

⁽³⁾See: Oxford World Power, Oxford University press, Eleventh impression, UK, 2004, P671.

⁽⁴⁾ بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2009، ص 269.

كما يتحدد الأمن(بواسطة التهديدات التي تُشكل تحدياً له)(1). ويتمثل الأمن في جوهره العسكري بجملة التدابير التي تُتخذ من أجل الـتمكن من تنفيذ عملية أو حملة عسكرية دون التعرض للمفاجأة بفعل حركة غير متوقعة يقوم بها العدو(2). والأمن هو قبل كل شيء مهمة تكتيكية، وتسلم لطليعة الجيش التي يجب أن تؤمن الاستكشاف في العمق إن أمكن من اجل تزويد القيادة بالمعلومات، ومن أجل حماية معظم القوات من عمل غير متوقع يقوم به الخصم وهذه المهمة تسمى التغطية. والأمن هو مقدمة ضرورية لكل عمل تكنيكي، فالتورط لا يكون فوق أرض مجهولة قبل أن تنكشف من قبل. فالقائد لا يتقدم بجيشه في مسيرة إلى الأمام دون أن يكون قد أمن الحراسة على الجانبين، وعندما لا تتخذ مثل هذه التدابير، وعندما لا تكون مهمة الأمن مؤمنة، فالتعرض للمفاجأة تكون عواقبها كارثية في معظم الأحيان(3).

فالأمن من حيث الاصطلاح ثابت لا يتغير، ولكن ربها يكون التغيّر في توجهاته وأساليبه، طالما تغيرت الظروف التي يتعامل معها⁽⁴⁾. كما انه لا يقتصر على رؤية ذاتية أو

⁽¹⁾ نجلاء ثامر محمود شكر، الاتحاد الأوروبي ومستقبل النظام الـدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006، ص193.

⁽²⁾ See:Joseph S.Nye,Jr. and Sean M. Lynn-Jones, International Security Studies:A Report of a Conference on the State of the Field, International Security, Vol.12, No.4, The MIT Press, 1988, pp6-7.

⁽³⁾ تيري دي مونبر يال وجان كلين، موسوعة الاستراتيجيا، ترجمة علي محمود مقلد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص274.

⁽⁴⁾ ينظر: جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010، ص16.

خاصة، ولذلك فقد تعددت تعريفات ومدركات من تعرض لجوهر الأمن (1). وتنوعت الدلالات التي تُشير إلى مفهوم الأمن باختلاف القضايا التي تدخل ضمن نطاقه (2).

يرمز الأمن إلى الحماية من خطر الجرية والجوع والمرض والبطالة والتلوث وانتهاكات حقوق الإنسان بصورة عامة. ومن ثم يُعد مفهوم الأمن من المفاهيم متعددة الجوانب والأُطر (Multi-dimensional concepts) ويتكون من عدة حلقات مترابطة ومتداخلة مثل الأمن الغذائي، والأمن المائي، والأمن البيئي، والأمن الاجتماعي، والأمن الوطني إلخ... وإذا لم تؤمن أي من هذه الحلقات أمكن من خلالها اختراق أمن المجتمع والإضرار بمصالحه (3).

وفكرة الأمن ترتبط بفكرة السلطة القادرة على التدخل لحماية الأمن ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية. يرتبط الأمن لدولةٍ أو أمةٍ ما كلياً بقوتها العسكرية القادرة على صون أمنها من كل خطر. إن هذه القوة أو القدرة ليست وحدها التي تحمي الأمن، فالأمن يحتاج أيضاً إلى قدرات سياسية واقتصادية وعلمية. إن القدرة العسكرية هي جزء من كُل. فليس في مقدور دولة تحقيق أمنها إذا كانت عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من استقرارها الداخلي القائم على الحد الأدنى من العدالة والمساواة والتنمية. يؤدي انتهاك الحقوق والحريات، وغياب المبادئ الديموقراطية، وشدة الظُلم الاجتماعي، والاستئثار بالحكم، في كثير من الأحيان، إلى تعريض الأمن للخطر (وتقويض مرتكزات السلام الذي يقوم على صيانة الأشخاص وممتلكاتهم) (4).

⁽¹⁾ For more information see: Nicholas.D.Anderson, Re-redefining"International Security ", Georgetown University:

https://www.du.edu/korbel/jais/journal/volume4/volume4_anderson.pdf

⁽²⁾Helga Haftendorn, The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security, International Studies Quarterly, Vol.35, No.1, United States, 1991, p3.

⁽³⁾ صديق الطيب منير محمد، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2008، ص.2.

⁽⁴⁾ See: James Ostrowski, does democracy promote peace?, University of New York, New York, 2002, p5.

وبما أن العلاقة بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي علاقة جدلية، فقد يُسفر عدم الاستقرار الداخلي أحياناً عن حدوث تدخل خارجي من شأنه الإساءة إلى استقلال الدولة وفق المفاهيم الحديثة وتعريض أمنها للخطر(1).

بمعنى يكمن جوهر الأمن في إنه المطلب الأساس للأفراد والمجتمعات والدول والمجتمعات والدول والمجتمع الدولي، فهو المُحرك لنشاطاتها والمتغير الحاكم لعلاقاتها وتفاعلاتها، لان المرادف للأمن هو تهديد الوجود وتعريض أركانه ومقوماته وشروط استقراره للخطر. لذلك يرى الباحث بان الأمن هو عملية البحث عن المحافظة على الوجود بكل تجلياته وتقويض ما يعترضه من تحديات.

المطلب الثالث: الإدراك العربي الإسلامي لماهية الأمن

لقد أُجهد واجتهد الفكر الإنساني العربي والإسلامي في معالجة موضوعة الأمن، فصاغوا مجموعة من الأفكار والتصورات التي شكلت رؤية عربية إسلامية مميزة نسبياً ومركزة لماهية الأمن، وقد مثلت عُصارة الإدراك العربي الإسلامي للأمن ومفاهيمه وأبعاده. بمعنى أنهم وضعوا تأصيلاً فكرياً لماهية وجوهر الأمن.

وإذ يرى البعض بأن مفهوم الأمن في الفكر السياسي العربي الإسلامي لا يخرج في دلالاته العامة عن المفهوم اللغوي والمفهوم الأصولي له، إذ يُعد تعبير عن عدم الخوف وغياب التهديد الشامل لمختلف المجالات⁽²⁾، لكن عدم الخوف في الإدراك العربي الإسلامي يأخذ منحى خاص، يقوم على تحقيق الطمأنينة في كل ما له صلة بالتعبير عن الوجود السياسي في المجتمع المُسلم. وهذه الطمأنينة تعنى بدورها أمرين متكاملن⁽³⁾:

⁽¹⁾ ينظر: محمد المجذوب، الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، دار الطليعة، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://www.mokarabat.com/s6061.htm

⁽²⁾ كوثر عبدالله الجوعان، مفهوم الأمن الوطني الشامل وأبعاده في مختلف شؤون الحياة، معهد المرأة للتنمية والتدريب، الكويت، 2007، ص ص5-6.

⁽³⁾ مصطفى محمود منجود، مصدر سبق ذكره، ص63.

أولاً: إيجاد التوازن بين من يُارس السلطة الشرعية ومن يخضع لها بموجب مبدأ الطاعة في المعروف، وبذلك لا تسعى السلطة إلى تقديم حقوق الحاكم فقط، بل الالتزام بحقوق المحكوم وتوفير قنوات الاتصال بينهما سواء كان اتصالاً نظامياً أم حركياً أم فكرياً.

ثانياً: كفالة الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة دون أن يترتب عليها اضطراب في الأوضاع السائدة في المجتمع السياسي بما يعنيه من تقويض للطمأنينة والاستقرار في الدولة الإسلامية.

ومن هذا المنطلق، الأمن في الفكر العربي والإسلامي يعني مجموعة الإجراءات والأساليب التي تتخذها الدول والشعوب الإسلامية عا يُحكنها من الحفاظ على العقيدة الإسلامية ورموزها وتاريخها وقيمها من الأخطار الداخلية والخارجية، ويتطلب ذلك استثمار مواردها وتنمية اقتصادها وتعزيز قدراتها عا يُهيئ لها القوة والإمكانية للدفاع عن العقيدة الإسلامية.

وعليه فالترابط بين العروبة والإسلام يُعد أحد الملامح الاساسية التي تُحدد ماهية الأمن وفق الرؤية العربية والإسلامية بوصفهما متلازمين، إذ إن الرسالة الإسلامية خاطبت العرب قبل غيرهم، وعملت هذه الرسالة على ضم العرب في فكر واحد وعقيدة واحدة بعد أن رفضت بعضها وهذبت البعض الآخر وطورت ونهت الكثير منها⁽²⁾.

فالأمن وفق البنية الفكرية للدولة الإسلامية هو تأمين كيان الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي ومن يعيشون ضمنها ضد الأخطار التي تُهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق هذه الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع. وقد حرصت الشريعة الإسلامية على أن تحفظ للناس المقاصد الضرورية الخمس وهي حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل،

⁽¹⁾ ينظر: صباح محمود محمد، الأمن الإسلامي: دراسة في التحديات الجيوبوليتيكية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص10.

⁽²⁾ جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الإسلامي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1993، ص ص18-19.

أي حفظ حقوق الأفراد وضمان عدم التعدي أو الاعتداء، كل هذا لكي توفر الأمن للإنسان في الدولة الإسلامية (١).

وعليه ارتبط الأمن بالحاجات الاساسية للإنسان من تأمين مستلزمات البقاء وتبديد هواجس الخوف والسكن والسكينة وربطهما بالإيمان بالله. فيقول جَلِّ في علاه (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ {3/106} الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ {4/106}) (2).

(وَكَانُواْ يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا آمِنِينَ {82/15}) (ادْخُلُوهَا بِسَلاَمِ آمِنِينَ {46/15}).

ويرتبط الأمن بالخوف وهو اكبر مهدد لبقاء الإنسان. قال تعالى (وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللهِ فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ مَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ {{112/16}}) (5).

ويقول الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم(المسلم من سلِم المسلمون من لسانه ويده والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم) (6). ويؤكد رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبة حجة الوداع(دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، في بَلَدِكُمْ هَذَا أَلا هَلْ بَلَّغْتُ؟ "قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: "اللَّهُمَّ اشْهَدْ").

وفي موضع آخر، يقول عليه الصلاة والسلام(من أصبح منكم آمنا في سربه (نفسه)، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنها حيزت له الدنيا) (7).

⁽¹⁾ مصطفى إبراهيم عيسى، الأمن الشامل، مجلة الأمن والحياة، العدد 359، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2013، ص46.

⁽²⁾ سورة قريش، الآية(3) و(4).

⁽³⁾ سورة الحجر، الآية(82).

⁽⁴⁾ سورة الحجر، الآية (46).

⁽⁵⁾ سورة النحل، الآية(112).

⁽⁶⁾ ذياب موسى البداينة، الأمن الوطني في عصر العولمة، مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص21.

⁽⁷⁾ مصطفى إبراهيم عيسى، مصدر سبق ذكره، ص46.

كما ترسخ الجانب الأمني في مدركات العرب وأُدباءهم وشعرائهم على مرّ العصور، وقد نتج ذلك على شكل مجموعة من السلوكيات والأفعال والرؤى، ومن أبرزها الخطب والأبيات الشعرية، إذ يقول أبو الطيب المتنبي في سياق تجسيد مكنونة الأمن ما يأتي(1):

وربــما زاد علــى عـــمره وازداد فــي الأمن عــلى ســـربه

ويذكر ابن منقذ في كتاب البديع في نقد الشعر مما يقترب من جوهر الأمن ومكنونته في البيت الشعرى الآتي⁽²⁾:

فإنك أحلى في فؤادي من المُنى وأطيب طعماً في فؤادي من الأمن كما يربط العرب بين الأمن والعدل، فهما صنوان لا يمكن الفصل بينهما ويدعم احدهما الآخر، ويجسد هذه الحقيقة الشاعر عبد الحسين الازرى في قوله الآتي⁽³⁾:

لا يستتب الأمن في سفك الدما ما لم يعن عدلٌ على استتبابه وفي مقاربة أخرى، يربط البصري بين الأمن وتحقيقه واقتران ذلك بوجود الجيش، إذ قال من جملة ما قاله عن الأمن ما يأتي (4):

وتلبسون ثياب الأمن ضاجيةً ولا تَجمعون، وهذا الليثُ قد جمعا

⁽¹⁾ الثعالبي، أبو الطيب المتنبي ماله وما عليه، في موسوعة الشعر العربي، إعداد خالد دباس المولى، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، الإصدار الأول، 2009، عبر شبكة المعلومات الدولية:

www.arpoetry.com

⁽²⁾ ابن منقذ، البديع في نقد الشعر، في موسوعة الشعر العربي، إعداد خالد دباس المولى، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، الإصدار الأول،2009، عبر شبكة المعلومات الدولية:

www.arpoetry.com

⁽³⁾ عبد الحسين الازري، في موسوعة الشعر العربي، إعداد خالد دباس المولى، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، الإصدار الأول،2009، عبر شبكة المعلومات الدولية:

www.arpoetry.com

⁽⁴⁾ البصري، الحماسة البصرية، في موسوعة الشعر العربي، إعداد خالد دباس المولى، مؤسسة محمـد بـن راشد ال مكتوم، الإصدار الأول، 2009، عبر شبكة المعلومات الدولية:

www.arpoetry.com

ليس هذا فحسب، بل عمل العرب على توضيح العلاقة بين الـزمن وعمليـة تحقيـق الأمن التي تتطلب التأني وعدم التعجل، وفي هذا السـياق يـذكر القـاضي التنـوخي في كتابـه المستجاد من فعلات الأجواد ما يأتي⁽¹⁾:

تراه في الأمن في درع مضاعفةً لا يأمن الدهر أن يدعي على عجل وهنا يمكن تصنيف عناصر الأمن في الفكر العربي الإسلامي وفق المرتكزات الآتية⁽²⁾:

اولاً: العناصر الجغرافية الطبيعية: ويتمثل بالظروف الجغرافية الطبيعية للعالم الإسلامي، كالموقع الجغرافي والتركيب الجيولوجي وشكل ومساحة العالم الإسلامي وأشكال السطح والظروف المناخية والموارد المائية.

ثانياً: العناصر البشرية: وتتضمن حجم وضو السكان للعالم الإسلامي والتوزيع الجغرافي للسكان والتركيب العمري والاقتصادي والاجتماعي للسكان، كما تتضمن الهجرة والحركات السكانية الأخرى.

ثالثاً: العناصر الاقتصادية: وتشتمل على موارد الثروة الاقتصادية للعالم الإسلامي والقطاعات التي يتكون منها اقتصاده، ومعدل النمو الاقتصادي، والاستثمار الوطني للثروة المعدنية، وحجم القوة العاملة.

رابعاً: العناصر السياسية: ويقصد بها طبيعة النظام السياسي الإسلامي وكيفية صنع القرار السياسي والعلاقات الدولية مع الدول والمنظمات الدولية.

خامساً: العناصر العسكرية: وتتمثل بحجم القوات المسلحة في العالم الإسلامي وكيفية إعدادها وتدريبها وتسليحها والتصنيع العسكري في العالم الإسلامي وحجم استيراده من المعدات العسكرية والاتفاقيات العسكرية بين دول العالم الإسلامي.

(2) ينظر: صباح محمود محمد، مصدر سبق ذكره، ص11.

⁽¹⁾ القاضي التنوخي، المستجاد من فعلات الاجواد، في موسوعة الشعر العربي، إعداد خالـد دبـاس المـولى، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، الإصدار الأول، 2009، عبر شبكة المعلومات الدولية:

www.arpoetry.com

الفكرة التي يُحكن استنباطها من المفهوم العربي الإسلامي للأمن انه صار امتداداً للطمأنينة في حركة الوجود السياسي بين الحاكم والمحكوم في العالم الإسلامي. وهذا يُضفي على الأمن عدة دلالات مهمة: الأولى: الأمن بهذا المعنى لا ينفصل عن العمران الإنساني. والثانية: إن الأمن جوهر السياسية الشرعية وهو مادة العلاقة بين الحاكم والمحكوم. والثالثة: ارتباط الأمن بالسلوك السياسي الصادر عنها. والرابعة: وجود نظام للعقوبة وهو ضروري للحفاظ على الأمن في علاقة قطبيّ الوجود السياسي. والخامسة: اعتبار الأمن ضمن وظائف الدولة الإسلامية (1).

خلاصة لما تقدم، فان الفكر العربي الإسلامي وضع مجموعة من التصورات والأفكار التي تتناول بالبحث والتحليل ماهية الأمن وعناصره ومرتكزاته، وحدد طرق تحقيقه من خلال السياسة الشرعية التي توجب على الدولة تحقيقه وصيانته لمواطنيها بوصفه من المرتكزات الاساسية لقيام الدولة الإسلامية والعيش بأمان وسلام.

المطلب الرابع: الإدراك الغربي لماهية الأمن

لقد ارتبط مفهوم الأمن في الإدراك الغربي بمفهوم الدولة، وعُد الأمن أحد أسباب نشأة الدولة. وقد ميز توماس هوبز^(*) بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، ورأى أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع، بينما تعيش الدولة حالة الطبيعة. والبحث عن

⁽¹⁾ ينظر: مصطفى محمود منجود، مصدر سبق ذكره، ص63.

^(*) يُعد توماس هوبز أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر بإنجلترا وأكثرهم شهرة لاسيما في المجال القانوني، إذ كان بالإضافة إلى اشتغاله بالفلسفة والأخلاق والتاريخ فقيهاً قانونياً ساهم بشكل كبير في بلورة كثير من الأطروحات التي تميز بها هذا القرن على المستوى السياسي والحقوقي. كما عُرف بحساهمته في التأسيس للكثير من المفاهيم التي أدت دوراً كبيراً ليس فقط على مستوى النظرية السياسية، بل كذلك على مستوى الفعل والتطبيق في كثير من البلدان وعلى رأسها مفهوم العقد الاجتماعي. ويعد هوبز من الفلاسفة الذين وظفوا مفهوم الحق الطبيعي في تفسيرهم لكثير من القضايا المطروحة في عصرهم. كما أكد على الطبيعة الشريرة للإنسان. ينظر: توماس هوبز، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://ar.wikipedia.org/wiki2

الأمن دفع البشر إلى الاندماج في مجتمعات من خلال العقد الاجتماعي تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة (1). ويعتقد توماس هوبز إن هذه السلطة المركزية (الدولة) أُنشأت من اجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فان الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم (2).

وهناك تعريفات عدة في الفكر الغربي تناولت الأمن بالبحث والتحليل، ففي دائرة المعارف البريطانية عُرف بأنه (حماية الأمة من خطر القهر على يد القوة الخارجية، أو دفع العداوات على دولة معينة والمحافظة على كيانها وضمان استقلالها ووجودها الهيكلي والعمل على ضمان استقرار أحوالها الداخلية)(3).

وأُجهد الفكر الغربي من أجل إيجاد تعريف للأمن ووضع اللبنات الفكرية لهذا المصطلح⁽⁴⁾، التي تجعل المتخصص في الدراسات الإستراتيجية يتعرف على ما الذي يعنيه الأمن ووصف مرتكزاته الاساسية. ومن أهم المفكرين الذين حاولوا أن يؤسسوا لفكرة الأمن من خلال وضع بعض الأفكار التي تُشكل إسهاماً فكرياً ترك أثره في صياغة وبلورة جوهر الأمن في العلوم الإستراتيجية وهم كما يأتي (5):

(1)For more information see: Sujit Lahiry, Concept of security :A theoretical analysis, Journal of peace studies, Vol.11, issues 4, October-December 2004:

http://www.icpsnet.org/description.php?ID=335.

(2) سليمان عبدالله الحربي، مصدر سبق ذكره، ص10.

(3) غانم محمد صالح، أمن الخليج العربي بين الاحتكار الأمريكي ورغبة المشاركة الأوربية، مجلة العلوم السياسية، بغداد، 2008، ص52. وكذلك ينظر: انور ماجد عشيقي، الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، جامعة نابف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص ص26-27.

(4)For more information see: Michael Sheehan, International security: An analytical survey, Lynne Rienner, United States, 2005, pp1-4.

(5) اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية العلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص14.

- 1- والتر ليبهان(Walter Lippman): يرى إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الإنسانية، إذ كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صيانة هذه القيم عن طريق انتصارها في الحرب.
- 2- ارنولد وولفرز (Arnold Wolfers): يعرف الأمن بأنه يتمثل في (عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة) أما من وجهة نظر ذاتية، فيعني (عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر) (2). لا بل يُشير إلى (غياب الأخطار والتهديدات وعوامل الضعف والمخاوف) (3).
- 3- باري بوزان(Barry Buzan): تمثل عصارة تفكيره عن الأمن قوله بأنه (في حالة الأمن يكون النقاش دائراً حول السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي فان الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي. ففي كتابه الموسوم الشعب والدولة والخوف (عمل على تقسيم الأمن إلى ثلاثة مستويات هي الفرد والدولة والنظام الدولي، وأكد على ترابط المستويات الثلاثة مع بعضها).
- 4- بوث وويلر(Booth and Weeler): ويرى بأنه لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر.

⁽¹⁾David A. Baldwin, The Concept of Security, Review of International Studies, Vol.23, No.1, Cambridge University Press, 1997, p13.

⁽²⁾For more details See: Svetlana Cebotari and Ion Xenofontov, Theoretical-methodological approaches to the regional security, Lumen Publishing house, Postmodern openings, year2, Vol.7, 2011, p18.

⁽³⁾Hans Gunter Brauch, Concept of security: challenges, vulnerabilities and risk, Hexagon on human and environmental security and peace, springs verlag Berlin Heidelberg, 2011, p61.

⁽⁴⁾See:Marianne Stone, Security according to Buzan: A Comprehensive Security Analysis, Security discussion papers series1,Columbia University, School of international and public affairs, New Work, Spring9, 2009, p3.

5- وليم بروس(William Bruce): يرى بان(الأمن يرتبط بمجموعة من المعطيات الناجمة عن الأمن وانعدام الأمن وهي الآتي: الأمن بوصفه هدف أسمى، وانعدام الأمن بوصفه استجابة غريزية للتهديدات الخارجية، وانعدام الأمن الناجم عن الموقف الخارجي، انعدام الأمن المتأتي عن المنافسة والشعور بالنقص، والأمن الذي يُعزى إلى التهديد الضمني، وغياب الأمن المتأتي من المعتقدات لاسيما الدينية منها، وانعدام الأمن المتأتي من المرتكزات المعادية للتطور الشخصي، وانعدام الأمن بوصفه أحد أسباب السلوك الناجم عن الأمراض النفسية، وأخيراً وليس آخراً انعدام الأمن المتفاقم نتيجة الموقف والسلوك المترابطين)(1).

6- باول روا(Paul Roe): يعرف الأمن بأنه (يتمثل في تامين الاحتياجات الإنسانية عختلف صنوفها ومواجهة مهددات الوجود)(2).

واستناداً على ما تقدم، فان مفهوم الأمن ازداد الاهتمام به بصورة جلية في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين نتيجة التطورات العلمية الكبيرة التي وفرتها البيئة الدولية الجديدة لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة⁽³⁾ وتغيّر معالم المدركات العالمية. ومنذ ذلك الوقت مرّ حقل الدراسات الأمنية بأربع مراحل مثلت التأصيل الفكري لمكنونة الأمن في الفكر الاستراتيجي الغربي. ويمكن تركيز ما ترشح من أفكار حول الأمن من هذه المراحل بها يأتي⁽⁴⁾:

⁽¹⁾ William Bruce Cameron and Thomas.C.McCormick, Concepts of Security and Insecurity, American Journal of Sociology, Vol.59, No.6, The University of Chicago Press, 1954, pp556-568.

⁽²⁾Paul Roe, The 'Value' of Positive Security, Review of International Studies, Vol.34, No.4, Cambridge University Press, 2008, p779.

⁽³⁾See: Stephen L. Cimbala, Nuclear Weapons and strategy: US nuclear policy for twenty first century, Routledge, New york, 2005, p45.

⁽⁴⁾ ينظر: احمد محمد ابو زيد، التنمية والأمن: إطار نظري، في كتاب: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد السياسية والاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عروت، 2013، ص ص226-227.

المرحلة الأولى: المرحلة التقليدية: تم تعريف الأمن فيها بوصفه صورة التهديد الذي تواجهه الدول من منظور إستراتيجي وعسكري، أو الذي يواجهه النظام الدولي من منظور احتمالات حل الصراعات الدولية وتجنبها أو الانتصار والحروب⁽¹⁾. ومن أهم المقتربات المفاهيمية المتعلقة بالأمن خلال هذه المرحلة هي الردع والمعضلة الأمنية. وقد تجسد (ذلك من خلال المقتربات الفكرية الواقعية وتوازن القوى)⁽²⁾.

المرحلة الثانية: المرحلة التحويلية: لقد ظلت هذه المرحلة قائمة على الافتراضات التقليدية للواقعيين، إلا أنها قامت بتوسيع نطاق البحث وطورته باستخدام مناهج ومقتربات متنوعة. وان عاب عليها أنها لم توجه أي انتقادات لهذه المرحلة، وقامت بتبني الافتراضات والمفاهيم والمناهج والوظائف نفسها ولم تحاول تقديم جديد في مجال الدراسات الأمنية.

المرحلة الثالثة: المرحلة البديلة: تم التركيز خلالها على دراسة ظاهرة غير متجانسة ومتعددة الجوانب مثل "الأمن القومي" وحاولت هذه المرحلة الربط بين المرحلتين السابقتين عن طريق دمج الخصائص والسمات العامة لكليهما في إطار واحد متماسك، وذلك عن طريق ربط مفهوم الأمن مع مستويات أخرى متداخلة، مثل الأمن البنائي، وامن النظام والأمن الاستراتيجي. وتواجه الدول من هذا المنظور تهديدات من الأعلى(مبادرات وسياسات وأفعال هجومية عدوانية)، ومن الأسفل(ضغط الأفراد والجماعات والمنظمات على الدولة والحرب الأهلية والثورات وغيرها)، أو

⁽¹⁾For more information see: Joseph A. Camilleri, Security: Old Dilemmas and New Challenges in the Post-Cold War Environment, GeoJournal, Vol.34, No.2, Springer, 1994, p135.

⁽²⁾ Tobias I. Nischalke, Alignment and Regional Community in Southeast Asia: ASEAN Diplomacy from 1967-1999, A thesis, University of Canterbury, 2000, p16.

إستراتيجية (توسع وعدوانية الدول الأخرى نتيجة البيئة الأمنية الإستراتيجية الدولية بعد الحرب الباردة)(1).

المرحلة الرابعة: المرحلة الشاملة: بدأت بوادرها منذ ظهور تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنهائي للأمم المتحدة في عام1994 الذي دعا فيه إلى إلقاء الضوء على أمن الإنسان بوصفه أهم القيم الواجب الحفاظ عليها وتأمينها والدفاع عنها (3) إذ بدأ العلماء يركزون على دراسة متغيرات غير عسكرية وآثارها في الدولة مثل الفقر والتخلف والأمراض والأوبئة والتغيرات البيئية والتلوث البيئي والأمن الشخصي الخ...بصورة تجعل من الإنسان محوراً للدراسات الأمنية و(تحديداً الأمن الإنساني الشامل الذي يكمن جوهره في الآتي: أولا: إن الأمن للشعب وليس فقط للإقليم، ثانياً: الأمن للأفراد وليس فقط للأمم، ثالثاً: الأمن يتحقق من خلال التنمية وليس من خلال التسلح، رابعاً: الأمن للسكان في أي مكان للسيما في بيوتهم ووظائفهم ومجتمعاتهم) (4)، وأخيراً وليس آخراً فالأمن ليس للدول أو النظام الدول كما ظل سائداً طوال المراحل الثلاثة السابقة في الدراسات الأمنية.

وقد عرّفت لجنة الأمن الإنساني عام2006 الأمن بأنه (يتمثل في دمج النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والبيئية، فهو يشمل التحرر من تهديدات الضرر الجسدي، ومن العنف، والجريمة والحرب. كما يعنى وجود وصول مستقر وموثوق

(1)For more information see: Anil Kumar, New security concept of china, IPCS special

report 125, Insitute of peace and conflict studies, China research program, 2012, p2.

⁽²⁾See:Judith Large and Timothy D. Sisk, Democracy, Conflict and Human Security: Pursuing Peace in the 21st Century, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm, 2006, p17.

⁽³⁾For more information see: Hitoshi Nasu, The expanded conception of security and international law: challenges to the UN collective security system, international security, Vol.3:3, Amsterdam University, Amsterdam ,2011, p3.

⁽⁴⁾ Julie MacArthur, A Responsibility to Rethink? Challenging Paradigms in Human Security, International Journal, Vol.63, No.2, Sage Publications, Ltd. and Canadian International Council, 2008, p425.

إلى الموارد، والقدرة على الإحساس بالأمان من الكوارث الطبيعية والبشرية، والقدرة على تخفيف حدة الصدمات والضغوط والتجاوب معها. والموارد البيئية هي جزء هام من أرزاق ملايين الناس، وعندما تُهدد التغيرات البيئية هذه الموارد، فإنها تهدد أيضاً أمن الناس. وفي قلب التنمية المستدامة يكمن التوازن الدقيق بين أمن الإنسان والبيئة).

ورغم هذا التطور والتنوع لمفهوم الأمن إلا انه يبقى من المفاهيم ذات الدلالات المتعددة في الدراسات الإستراتيجية. فلكل حضارة أو فلسفة إنسانية إدراكاً للأمن، وربا يختلف عن غيرها انطلاقاً من المنظار الفكري الذي تنطلق منه في طريقة حكمها على الظواهر.

نتيجة تميز العلوم الإنسانية بدرجة كبيرة من اللايقين، فان عملية تحديد ماهية الأمن شهدت اجتهادات فكرية متنوعة تحاول جميعها الاقتراب من جوهره. ورغم تعدد الرؤى فان هناك اتفاق على إن الأمن يُفهم بدلالة منع التهديد وبناء المعالجات الآنية والمستقبلية والعمل على الحد من تعاظم التحديات.

⁽¹⁾ ينظر: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحد للبيئة، تقرير توقعـات البيئـة العالميـة(GEO-4)،2007، ص ص17-18.

المبحث الثاني ماهية الأمن الدولي

لم يكن الأمن الدولي يحظى باهتمام الباحثين في الدراسات الإستراتيجية والدولية حتى القرن العشرين، ويأتي ذكر كلمة الأمن ضمن سياق عام ليس هناك دلالة ترتب مسؤوليات على استخدامه، ومرد ذلك إن الأمن الدولي بمضمونه التقليدي وغير التقليدي وفق المفهوم المتداول ومجالاته لم يكن متداول من قبل، لا بل انه أُهمل بشكل كبير (1). ويرجع عدد من المفكرين عملية ظهوره إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ بدأ الأكادييون بمحاولة وضع أُسس ومرتكزات هذا العلم بوصفة مجال مُهم لسبر غور التفاعلات العالمية (2). ففي مجال الأمن الدولي سعى القادة والأكادييون لتجنب ذلك بحصر القاشهم حول الأمن في مجموعة ضيقة من الأمور، وهم بتصويرهم هيمنة الفلسفة الواقعية اتجهوا غالى تعريف الأمن وفق الرؤية التقليدية بأنه (أمن الدول القومية وحماية مصالحها وسيادتها من التهديدات العسكرية) (3). وان الأمن يعد الركيزة الاساسية للدولة، بينما تمثل القضايا الأخرى مثل البيئة والاقتصاد ركائز ثانوية (4).

وعلى مدى الخمس والعشرين عاماً الماضية سعى كثيرون في الأوساط الأكاديمية بصورة متزايدة لتنفيذ هذا التعريف، إذ سعوا لتوسيع معنى الأمن وتعميقه ليتغير مدلول الدراسات الأمنية من الدول إلى الأفراد وتضاؤل البعد العسكرى للأمن بشكله

⁽¹⁾ For more information see: David. A. Baldwin, The concept of security, British international studies association, Review of international studies, No23, 1997, pp8-9.

⁽²⁾Steven E. Miller, International Security at Twenty-Five: From One World to Another, international Security, Vol.26, No.1, The MIT Press, 2001, pp5-6.

⁽³⁾ Gary King and Christopher J. L. Murray, Rethinking Human Security, Political Science Quarterly, Vol. 116, No.4, The Academy of Political Science, 2002, pp588.

⁽⁴⁾Steven Rothman, Explaining the International Agenda: Frames and Power in Politics, the Graduate School and the University of Oregon, Department of Political Science, 2009, p63.

التقليدي⁽¹⁾، وللاعتراف بان التهديدات الرئيسة لأمن معظم الأشخاص في العالم لا تأتي من الحروب فقط ولكن من مشاكل أخرى⁽²⁾. كما أن (المقاربة الأمنية انتقلت من التفاعل بين الأعراق والطوائف)⁽³⁾.

يُعد الأمن الدولي وحدة أساسية ومهمة من وحدات التحليل في الدراسات الإستراتيجية والأمنية لاسيما بعد الحرب الباردة وانبلاج فجر القرن الواحد والعشرين (4) كونه مرتبطاً بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة غطياً من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما إن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به (5).

بدأ الميل نحو مفهوم دولي للأمن بعد إدراك دولي بان الأمن ضرورة يشترك في صياغته المجتمع الدولي، وبعد أن بات مفهوم الأمن يشمل الأرض والبحار والمحيطات والفضاء والبناء الافتراضي العام كالبنية التحتية المعلوماتية، مما جعل مُهددات الأمن عالمية وتتطلب حلولاً عالمية مشتركة، لان التعدي على البيئة أو انفجار نووي معين سوف يؤثر على جميع الدول ولا تنحصر تأثيراته على أطراف بعينها فدفعت هذه الحقيقة إلى

(1)For more information see: Martin C. Mcguir, The Revolution in International Security, Challenge, Vol.33, No.2, M.E. Sharpe, 1990, pp4-10.

(3)Jonathan M. DiCicco and Jack S. Levy, The Power Transition Research Program: A Lakatosian Analysis, In book: Progress in International Relations Theory: Appraising the Field, edited by: Colin Elman and Miriam Fendius Elman, MIT Press, Cambridge, 2003, p119.

(4)See: Carl Kaysen and others, Report of the Committee on International Security Studies, Records of the Academy :American Academy of Arts and Sciences, No, 1999, p23.

(5) لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية: فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008، ص20.

⁽²⁾ ينظر: بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص270.

تجاوز بعده العسكري إلى الأمن البيئي على سبيل المثال⁽¹⁾، وكذا الحال عند نشر فايروس معين يُهدد جميع المستخدمين في العالم ويعرض القاعدة المعلوماتية للدول والمؤسسات والمنظمات الدولية للخطر، لذلك ازدادت الشراكة الدولية في الأمن مما يستدعي مزيداً من العولمة للقوانين. فلم يعد التركيز على البعد الوطني في الأمن كافياً بـل أصبح التركيز على الأمن الدولي، وأصبح هناك إدراك دولي للمسؤولية الأمنية في العالم⁽²⁾.

وهنالك من ذهب أبعد من ذلك بتأكيده على ضرورة الانتقال من الدراسات الإستراتيجية إلى الدراسات الأمنية الدولية وتأكيد الهيمنة للدراسات الأمنية على الدراسات الإستراتيجية في الشؤون الدولية ومن أهم دعاة هذا الاتجاه لورنس فريدمان في بحثة الموسوم:الأمن الدولي: تغير الأهداف(International Security:Changing Targets) المنشور في مجلة السياسة الخارجية المعروفة عالمياً (أ.

ومنذ ذلك الحين، اتسع مفهوم الأمن غير التقليدي أو ضاق، بحسب كل حالة وما يتوافر من عناصر التهديد، وكذلك بحسب طبيعة الوحدة التي تتعرض للتهديد، والتي قد تمتد من مستوى الإنسان الفرد إلى الدولة وكوكب الأرض ذاته كموئل للحياة، وفي هذا الساق، عكن أن نلمح عدة سمات باتت تميز مفهوم الأمن غير التقليدي، لعل أهمها أنا:

1- بروز اتجاه يدعو إلى درجة أعلى من الضبط المفاهيمي لتمييز مفهوم الأمن التقليدي عن مفاهيم أوسع نطاقًا، مثل الأمن الإنساني الذي(يرتبط جزء كبير منه

⁽¹⁾See:Lis.St.Jean, The changing nature of international security: the need for an integration definition, Carleton University, Norman Paterson school of international affairs, Canada, without date, p2.

⁽²⁾ذياب موسى البداينة، مصدر سبق ذكره، ص27.

⁽³⁾ Lawrence Freedman, International Security: Changing Targets, Foreign Policy, No.110, Special Edition, Washington post and Newsweek Interactive, 1998, pp51-53.

(4) ينظر: محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012، ص ص86-87.

بالرفاهية لجميع السكان)⁽¹⁾، ويندرج فيه جميع جوانب الأمن غير التقليدي وغيرها⁽²⁾، واستند ذلك الاتجاه بشكل رئيس على واقع ازدياد جسامة التهديدات غير التقليدية للأمن التي تمس الوجود الإنساني ذاته، وغير ذلك.

2- بدأ يتأكد أن هذا الاتساع في مفهوم الأمن لا يعكس تحولاً بين نقيضين، وإنها يمكن أن يوجد كلا النمطين من التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، بشكل متزامن، لان الواقع أكد حقيقة إن أحدهما قد يغذي الآخر ويفاقمه، فضلاً عن أن التصدي لأحدهما، تقليديًا كان أو غير تقليدي، وتحقيق الأمن في مواجهته، قد يكون مرتبطًا، في أحيان كثيرة، بتحقيق الأمن في مواجهة التهديد الآخر. وفي المقابل، قد يؤدي العجز عن مواجهة تهديد غير تقليدي إلى صراعات تقليدية بين الأطراف المختلفة في محاولة من كل منها لدرء خطر التهديد غير التقليدي. وبذلك (أستقر في منطق تفكير الدوائر الأكاديمية والسياسية أن الأمن، تقليديًا كان أو غير تقليدي، هو متكامل بطبيعته سواء كانت الدولة مُمثله الأساس أم الفاعلين من غير الدول، سواء كان صلباً أم مرناً، أي بمعنى تقليدياً أو غير تقليدي) (3).

3- نتيجة العامل السابق، استقر في مختلف الأدبيات الخاصة بالأمن غير التقليدي أنه لا يمثل قطيعة مع الدولة، ولا يعني علاقة تضاد أو مواجهة مع الدولة والمجتمع. فالدولة تُعد شرطًا ضروريًا لتفعيل آليات مواجهة الأمن غير التقليدي، بعبارة أخرى، فالأمن غير

⁽¹⁾Roland Paris, Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?, International Security, Vol.26, No.2, The MIT Press, 2001, p87. And also see: Zaryab Iqbal, Health and Human Security: The Public Health Impact of Violent Conflict, International Studies Quarterly, Vol.50, No.3, Wiley and The International Studies Association, 2006, pp632-633.

⁽²⁾For more information see: Rüdiger Graf, Between "National" and "Human Security": Energy Security in the United States and Western Europe in the 1970s, Historical Social Research, Vol.35, No.4(134), Center for Historical Social Research, 2010, p330.

⁽³⁾For more information see: The evolution of the concept of security, Framework document 5/2011, Spanish institute for strategic studies, principle analyst, Madrid, 2011, p4.

التقليدي لم يُعد يعني تهميش دور الدولة، ولكن تعزيزه في مجالات تتجاوز منظور الأمن التقليدي وتكامله مع بقية أدوار الأطراف المجتمعية الأخرى في هذا الإطار.

4- الأمن غير التقليدي لا يغفل دور القوة، بل يدعو إلى تقنينها وجعلها تتكامل مع المجالات الأخرى لها للوصول إلى عالم يتمتع بالأمن الشامل ومرتكزاً على الاعتمادية الأمنية الدولية والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للعالم(1).

وعلى العموم، يُكن الإقرار بأن أي إدراك مفاهيمي للدراسات الأمنية لن يتأتى بتجاهل التبدلات الجوهرية التي طرأت على البيئة الإستراتيجية الدولية بعد الحرب الباردة وزيادة التحديات والمخاطر والتهديدات⁽²⁾، والتي سرعت في الانتقال إلى السياسة العالمية، وأفرزت مظاهر مؤثرة على جوانب عديدة من مستويات البحث في الدراسات الأمنية^(*)، لاسيما ما تعلق بالفواعل الأمنية ذات الدلالات السياسية والاقتصادية⁽³⁾، والمستويات

(1)See:Otmar Holl, Concepts of comprehensive security, Oriental Institute of Vienna University, Vienna, 2011, p4.

(*) وسعت نهاية الحرب الباردة مجال مفهوم الأمن إلى المفهوم الحديث للأمن وظهر ما يسمى مفهوم الأمن الصلب هـو الذي يتميز (Hard Security)، فالأمن الصلب هـو الذي يتميز بالطابع العسكري، أما الأمن الناعم فهو مفهوم يندرج فيـه كـل التحـديات التي تواجـه الدولـة. ينظـر: فرهاد جلال مصطفى، الأمن ومستقبل السياسة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعـة النهـرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008، ص18. وكذلك: إبراهيم عرفات، الأمن في المناطق الرخـوة: حالـة آسيا الوسطى، في كتاب: قضايا الأمن في أسيا، تحرير ميتكيس والسيد حـوقي عابـدين، جامعـة القاهرة، مركز الدراسات الأسبوبة، القاهرة، 2004، ص222. وكذلك بنظر:

See:Mingjiang Li, Soft power: Nurture not Nature, in book: Soft power: China's Emerging Strategy in international politics, edited by Mingjiang Li, Lexington books, united kingdom, 2009, p3.

(3)For more information see: Manu N. Kulkarni, Global Political and Economic Security: Wishes and Horses, Economic and Political Weekly, Vol.30, No.52, United States, 1995, pp3343-3345.

⁽²⁾See:Vladimer Sulovic, Meaning of security and theory of securitization, Belgrade center for security policy, Serbia, 2010, p3.

الأمنية، والأجندة الأمنية، الأمر الذي أدى إلى تشكُّل مضامين عديدة في الدراسات الأمنية، من أهمها(1):

1- تدفق الصفة الاندماجية التي تتسم بها السياسة العالمية نحو الاهتمام المتزايد مستويات أمنية بديلة لمستوى الأمن الدولاتي، كالأمن المجتمعي (الناتج عن مخاطر التنوع المجتمعي نتيجة زيادة الوعي بالتناقضات بين الفئات الثقافية للمجتمع)⁽²⁾، والأمن الإنساني⁽³⁾، لأن ظاهرة الاعتماد المتبادل مع نجاح بعض التجارب التكاملية مثلما هو حاصل في الاتحاد الأوروبي تؤدي إلى زعزعة المرتكزات التي قام عليها النظام السياسي المبني على أساس الدول كوحدات رئيسة في العلاقات الدولية وتراجعها أمام أطرٍ سياسيةٍ أكثر اتساع، بالشكل الذي يُثرى حقل الدراسات الأمنية بوحدات ومستويات تحليلية جديدة.

2- تزايد الاهتمام بالمظاهر الأمنية الجديدة التي أفرزها تفكك الاتحاد السوفياتي وهي مظاهر تتعلق أساساً بحالة اللااستقرار، لاسيما(المتعلقة بالمعرفة التي مَثَلَ عدم امتلاكها بأنه يجعل الدولة غير قادرة على مواجهة التحديات الأمنية المختلفة، فمن خلال هذه المعرفة تتمكن الدول من معرفة التهديدات والفرص من خلال جمع المعلومات وربط بعض وتحليلها ومعرفة مدى تأثيرها على الأمن بمستوياته المتعددة)(4).

⁽¹⁾ خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد11 سبتمبر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2008، ص ص29-30.

⁽²⁾Christoph Borgmann, Social Security, Demographics, and Risk, Springer Berlin Heidelberg, Germany, 2005, p3.

⁽³⁾For more information see: Gerd Oberleitner, Human Security: A Challenge to International Law?, Global Governance, Vol.11, No.2, Lynne Rienner Publishers, 2005, p185.

⁽⁴⁾See: Richard .K. Betts, Enemies of intelligence: knowledge and power in American National Security, Columbia University Press, United States, 2007, pp1-2.

3- التركيز على المجتمع العالمي كبديل للمجتمع الدولاقي على المستوى الوطني بسبب بداية نشوء مجتمع عالمي في مقابل تفكك الدولة الأمة نتيجة التغيرات المترتبة على تعاظم وتوسع نطاق العولمة.

ويذكر تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي لعام 1995، عدداً من المبادئ لإقامة الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين منها: حق كافة الناس بالوجود الآمن وضرورة التزام الدول بحماية هذا الحق، وضرورة منع الصراعات والحروب كأهداف أساسية للأمن الدولي وتعزيز ظروف الحياة والنظم المعززة لها وإزالة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والعسكرية المهددة لها، واستباق الأزمات وإدارتها قبل تصاعدها إلى صراعات مسلحة، وعدم استخدام القوة العسكرية كأداة سياسية مشروعة إلا بالدفاع عن النفس، وعدم تنمية القدرات العسكرية أكثر من الحاجة الوطنية، إذ يُعد الإفراط في ذلك تهديداً للأمن الدولي.

ويُشير الأمن الدولي وفق الرؤية القانونية إلى الآليات ذات الركيزة القانونية والتي صُممت لمنع اعتداء أي دولة على أخرى، أو قمع ذلك الاعتداء إن حدث. ويتم تحقيق ذلك عبر توجيه تهديدات ذات صدقية إلى المعتدين الحقيقين أو المحتملين، وتوجيه وعود ذات صدقية إلى الضحايا الحقيقين أو المحتملين، باتخاذ تدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلام وتنفيذها عند الضرورة وقد تتراوح هذه التدابير بين المقاطعة الدبلوماسية وفرض العقوبات وحتى القيام بأعمال عسكرية، ويكمن أساس الفكرة في عقاب جماعي ضد المعتدين من خلال استخدام قوة كبيرة جداً. وتتنازل الدول المنتمية إلى هذا النظام عن اللجوء إلى القوة لحل النزاعات الناشئة بينها، ولكنها تعد في الوقت نفسه باستخدام القوة الجماعية ضد أي معتد. أما في المسائل الأخرى كافة فتبقى الدول كياناً صاحب سيادة (2).

(1) ذياب البداينة، الأمن وحرب المعلومات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص22.

⁽²⁾ ينظر: مارتن غريفش وتيري اوكلاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص81.

وهذا يمثل سيادة المقتربات الفكرية الواقعية خلال القرن العشرين مقارنة بالمقتربات الفكرية الأخرى، إذ كانت النظرة إلى الأمن الدولي محددة ضمن إطار مقتربات الواقعية الفكرية (1).

فالأمن الدولي لا يتوقف على تحقيق الأمن بين الدول من الناحية السياسية، وإنما المحافظة على الكوكب أمنياً يعد مسؤولية دولية، إذ إن مُهددات البقاء للعالم لا تميز بين دولة غنية وأخرى فقيرة، أو نامية ومتقدمة، فمشكلة الأوزون والتلوث وأسلحة الدمار الشامل وتهديد الثروة النباتية والحيوانية والأسماك...الخ، كلها مُهددات تنال من البشرية جمعاء ومن الكوكب الذي يُعثل البشر أجمعين⁽²⁾. إذ إن (أمن الإنسان لا يمكن إن يُهدد بالعنف المسلح، بل قد يتعرض أمنه إلى التهديد من خلال مهددات أُخرى مثل المهددات البيئية المتمثلة بتراجع البيئة ونضوب الموارد ونقص المياه وغيرها)⁽³⁾. بمعنى إن (التنوع في مهددات الأمن الدولي قد غيرت من مكنونته ومتغيراته ومؤثراته المستقبلية)⁽⁴⁾.

وبتفسير مفهوم الأمن الدولي بهذه الطريقة تكمن خطورة فقدان التركيز، نتيجة تضارب إدراك الدول للخطر وطبيعته ومدى البعد الجغرافي ونطاقه وطريقة التعامل مع أسباب الخطر مثل الاحتباس الحراري ومن هو المُسبب الحقيقي. ورغم الاختلاف الفكري، فقد اتجه علماء السياسة إلى تعريف الأمن الدولي بأنه حصيلة أو هو مجموعة أمن كل دولة عضو من أعضاء المجتمع الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي في

⁽¹⁾For more information see: Luis Bitencourt, New concept of security, Research paper presented at the OAS Foro Sobre la Seguridad en el Hemisferio (19-20 April), 1999, pp6-7.

⁽²⁾ ذياب البداينة، الأمن وحرب المعلومات، مصدر سبق ذكره، ص22.

⁽³⁾Kerri-Anne Woods, Human rights and environmental sustainability in the context of globalization, dissertation, University of Glasgow, Department of Politics, 2007, p18.

⁽⁴⁾For more information see: Lamberto Zannier, international security in the 21st century: credible responses to real threats, OSCE security days:

http://www.osce.org/sg/91507?download=true

معالجة المشكلات والقضايا الأمنية بمجالاتها المتعددة⁽¹⁾. كما أن طبيعة التحديات الأمنية في القرن الواحد والعشرين التي تواجهها الدول تؤثر في بعضها بعضاً⁽²⁾.

يتميز الأمن الدولي كونه يتحقق في إطار بيئة دولية واسعة متداخلة، ومن ثم فان تأمينه فعلياً والمحافظة عليه وعلى بيئته الملائمة لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار عمل جماعي يشمل كافة الأطراف التي تعيش في داخل هذا الإطار، وبدون هذا الجهد الجماعي لا يمكن تحقيق أمن دولي بأبعاده الأفقية والعمودية، إذ انه يوفر الإطار المناسب والمشجع لتحقيق الأمن الدولي أو أعلى درجة ممكنة من الأمن الدولي.

فتحقيق الأمن الدولي بصورته المطلقة حالة مثالية يصعب تحقيقها في إطار عالمي يمتاز بتضارب الأولويات وتقاطع المصالح⁽³⁾. وتوفير أمن دولي ببعده الأفقي الذي نعني به الامتداد الجغرافي للشعور بالأمن أو الخطر، وببعده العمودي ونعني به نوعية الخطر المحتمل ومستوى جديته وتأثيره، لن يتحقق دون استشعار عالمي مشترك وجهد دولي. بمعنى إن الأمن الدولي له منظوران أهمها الآتي: أولهما: عالمية الإحساس بالخطر وعدم الأمن. وثانيهما: عالمية الأمن وضرورة العمل من اجل تحقيقه وحفظه (4).

وعليه يُعرف الأمن الدولي بدلالة الارتباط بالأمن الوطني بأنه(الحالة التي تكون فيها التفاعلات الدولية مُتناسقه وتكون جميع الدول محمية ضد العدوان والتهديد باستخدام القوة واستخدامها فعلاً أو الهجوم على سيادتهم الوطنية واستقلالهم السياسي، وبالمقابل شموله على زيادة الترابط بن العوامل العسكرية والسياسية والاقتصادية

⁽¹⁾ ينظر: محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادي، مجلة السياسة الدولية، العدد118، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1994، ص232.

⁽²⁾Zenonas Tziarras, Themes of global security: From the traditional to the contemporary security agenda, The GW post research paper, 2011, p2.

⁽³⁾ فايق حسن الشجيري، البيئة الدولية والأمن الدولي، صحيفة النبأ، العدد72، تشرين الأول، 2004.

⁽⁴⁾ محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، مصدر سبق ذكره، ص45.

والاجتماعية والتكنولوجية والجغرافية) (1). ومن الضرورة بمكان تقسيم مستويات الأمن الدولي إلى ست مستويات تتكامل مع بعضها، وتحدد الفاعلين الأمنيين لكل مستوى من هذه المستويات، علاوةً على التحديات التي يواجهها كل مستوى من هذه المستويات وهي كما يلي (2):

أولاً: الأمن من أجل الأفراد (الأمن الفردي).

ثانياً: الأمن من أجل المجموعة الاجتماعية(الأمن الاجتماعي).

ثالثاً: الأمن من أجل الوطن(الأمن الوطني).

رابعاً: الأمن من أجل الإقليم(الأمن الإقليمي).

خامساً: الأمن من أجل المجتمع الدولي ويُمثل جميع الدول في العالم(الأمن الدولي). سادساً: الأمن من أجل العالم والذي يُمثل أطار الكرة الأرضية (الأمن العالمي).

ولذلك فان الأمن الدولي يشمل الإطار الدولي العام لمختلف التفاعلات ومؤثراتها، ويتضمن مختلف مستويات المناطق الجغرافية ومهدداته التي(لم تُعد تأتي من البيئة الدولية بقدر ما تأتي من داخل الدول، لعل من أهمها تجارة المخدرات، والهجرة، وانتشار الاسلحة الخفيفة، والتراجع في البيئة (3)، فضلاً عن الصراعات العرقية، والأمن المائي، والأمن المغذائي، والتغيرات المناخية والقرصنة البحرية، وغيرها من التحديات التي تندرج تحت الأمن الدولي غير التقليدي بوصفه أحد مجالات التخصصات الحديثة في الدراسات الاستراتيحية) (4).

⁽¹⁾ Florentin Adrian, National and international security objectives: Some correlation, Journal of defense management, Vol.3, issue1.4, 2012, p114.

⁽²⁾Bertel Heurlin and Kristensen, International security, Danish Institute of international affairs, international security, Vol.II, Copenhagen, without date, p6.

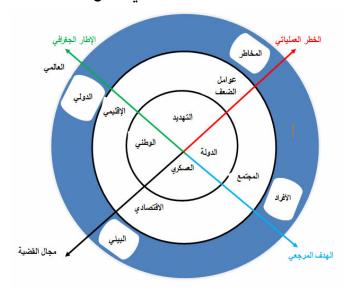
⁽³⁾ Compere with: Tushar Kant, Changing security studies, Vol.12, Issue1, March, 2005:

http://www.icpsnet.org/description.phd?=360.

⁽⁴⁾ For more information see: David Arase, Non-Traditional Security in China-ASEAN Cooperation: The Institutionalization of Regional Security Cooperation and the Evolution of East Asian Regionalism, Asian Survey, Vol.50, No.4, University of California Press, 2010, p809.

والشكل رقم(1) يوضح بشكل جليّ نطاق دراسة الأمن الـدولي والتوسع الـذي غيّر من مكنونته مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين.

الشكل التوضيحي رقم(1) نطاق دراسة الأمن الدولي الموسع



المصدر:

- See:Christopher Daase, "National, Societal",and "Human Security ":On the Transformation of Political Language, Historical Social Research, Historische Sozialforschung, Vol.35, No.4, 2010, p24.

تُشير الدلالة العامة للشكل التوضيحي الموسوم نطاق دراسات الأمن الدولي الموسع بأنه يرتكز على أربعة مرتكزات أهمها الإطار الجغرافي ومجال القضية والخطر العملياتي والهدف المرجعي. وفيما يتعلق بالإطار الجغرافي، هناك أربع دوائر تتمثل في الدائرة الوطنية والإقليمية والدولية والعالمية، بينما يتمثل مجال القضايا في البعد العسكري

والاقتصادي والبيئي طبقاً للتسلسل الزمني الذي تم الاهتمام بهذا المجال دون سواه من المجتمع الدولي.

كما يتمثل البعد الثالث للخطر العملياتي في عوامل التهديد وعوامل الضعف والمخاطر المحتملة الناجمة عنها، وأخيرا وليس اخراً الهدف المرجعي أو الغاية المُثلى التي يُكرّس الأمن الدولي من أجلها لاسيما فيما يتعلق بالدولة والمجتمع والفرد. إن هذه المرتكزات بمجموعها تُمثل النطاق العام والشامل لدراسات الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين.

خلاصة لما تقدم، يتمثل الآمن الدولي بأنه مجموعة التفاعلات والمتغيرات الكامنة والظاهرة التقليدية وغير التقليدية في الدوائر الأمنية المتعددة سواء كانت الدائرة الإقليمية الأولى (الدولة ذات السيادة)، أم الدائرة الأمنية الثانية(الدائرة الإقليمية)، أم الدائرة الأمنية الثالثة(الدائرة الدولية). فضلاً عن الجهود التي يقوم بها الفاعلين من الدول وغير الدول لمعالجة التحديات العالمية أو الإجراءات التي تؤدي إلى تقويض عوامل تفاقمها.

المبحث الثالث المفاهيم المُرتبطة بالأمن الدولي

مفهوم ومكنونة الأمن والآمن الدولي تتجاذبها بعض المفاهيم المُقاربة والمترابطة والمتفاعلة فيما بينها، وقد يقترب بعض جوانب هذه المفاهيم من مفهوم الأمن الدولي موضوع الدراسة وجوهرها، وربما تمس جوهره ومستوياته ومقوماته، لكنها تختلف عنه من ناحية الشمول والاتساع والتحديات المرتبطة به.

كما إن المتغيرات الفاعلة التي تساهم في صياغة جوهر هذه المفاهيم تختلف من مفهوم غالى آخر تبعاً لهذه المتغيرات وجوهرها، وتختلف الرؤية إلى هذه المفاهيم باختلاف البنى الفكرية للمجتمعات ومدى إدراكها للمفاهيم ودورها في تطويرها ورفدها بالأطر الجديدة وجعلها تتلائم ومتغيرات القرن الواحد والعشرين.

لذلك يُحكن تأطير وتركيز أهم المفاهيم المقاربة للأمن الدولي، والتي شكلت وتُشكل النواة الأولى لصيرورة وبلورة الأمن الدولى وهي كما يأتي:

المطلب الأول: الأمن الوطني

يتفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة الأمن الوطني كظاهرة علمية وكمستوى للتحليل، غير أنه لا يوجد إجماع حول معرفة متى ظهر الاستخدام الفعلي للمفهوم بشكله المعاصر. إذ يرى ادورد نومان(EdwardNewman) بأنه يتمثل في(الدفاع عن إقليم الدولة وردع العدوان ومواجهة التهديدات العسكرية التي يتعرض لها الدولة)⁽¹⁾. ووفقا له هيلغا هفتندورن(Helga Haftendorn) فالأمن الوطني هو النتاج المباشر للمَأْسَسة المتطورة للدولة ذات السيادة منذ القرن السابع عشر، وما أن الدولة هي الوحدة الرئيسة التي يقوم عليها النظام الدولي، فإن ظاهرة الأمن الوطني قديم مرتبطة بخصائص هذا النظام. وعليه فاهتمام الزعماء والقادة بمسألة الأمن الوطني قديم قدم نشأة الدولة ذاتها.

⁽¹⁾Edward Newman, Refugees, international security, and human vulnerability: Introduction and survey, In book: Refugees and forced displacement: International security, human vulnerability, and the state, edited by: Edward Newman and Joanne van Selm, The United Nations University, New York, 2003, p11.

في حين يرى أرنست ماي(Ernest May) بأن استخدام مصطلح الأمن الوطني جاء كرد فعل وَفِيًّ لحماية السيادة الوطنية، أي ضمن المذهب السياسي الذي تطور لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾. وفي رؤية أخرى(يُجسد الأمن الوطني أمن الكيان الوطني وترسيخ البناء والنظام السياسي والمحافظة عليه وبقاؤه)⁽²⁾.

كما يُعرف جاك تريفوس(Jack Trevors) الأمن الوطني بأنه (مجموعة من العمليات التي تشترك بها الدولة وترتبط بالسيادة، وتتضمن هذه النشاطات الأمن الزراعي والأمن الغذائي والبحوث الابتكارية والأمن الصحي والتعليم وأمن الطاقة والاتصالات وأنظمة العدالة والآمن العسكري وأنظمة مكافحة الفساد المالي وتوفير الاحتياجات الضرورية وحماية حقوق الإنسان والحد من الصراعات وغيرها)(6).

لكن الأستاذ الجامعي الفرنسي داريو باتيستيلا يؤكد "الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم"، وهي تتمثل في "بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية". وللأمن مفهوم مزدوج، حيث لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني أيضاً وسيلة لإرغامه وجعله محدوداً، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه، أو تحييده واحتوائه (4).

.

⁽¹⁾ ينظر: المنظار الواقعي وإعادة صياغة مفهوم الأمن: عبر شبكة المعلومات الدولية: http://guessoumiss.wordpress.com/2011/08/04/.

⁽²⁾ سعد بن علي الشهراني، إدارة عمليات الأزمات الوطنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص6.

⁽³⁾ Jack.T.Trevors, International and national security includes a sustainable biosphere, University of Guelph, School of environmental science, Canada, 2010, p1.

⁽⁴⁾ ينظر: خليل حسين، مفهوم الأمن في القانون الدولي العام، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://drkhalilhussein.blogspot.com

يتمثل الأمن الوطني في جملة المبادئ والقيم والأهداف والسياسات المتعلقة بتأمين وجود الدولة وسلامة أركانها ومقومات استمرارها واستقرارها وتلبية احتياجاتها وضمان قيمها ومصالحها الحيوية وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخلياً وخارجياً⁽¹⁾. وهو يعني تأمين كيان الدولة بتحقيق استقرارها وتنميتها ومشاركتها السياسية وتامين مصالحها الحيوية وتهيئة الأوضاع الملائمة للوصول للأهداف الوطنية. وعلية فان الأمن الوطني هو أمن الوطن والمواطن واستخدام المقدرات المتاحة لمواجهة التهديدات القادمة من خارج الحدود والتهديدات الداخلية⁽²⁾.

وهناك من يربط ذلك بأمن الآمة. ويذكر إن "الأمن الوطني هو المقدرة على المحافظة على الأمة وكرامتها وأراضيها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية ودستورها من أي اعتداء خارجي"(3). الأمن الوطني شعور بالاطمئنان توفره الأهداف والبرامج التي تسعى الحكومة من خلالها إلى ضمان أمن الأمة وبقائها في البيئة الدولية، ويحتاج الأمن الوطني إلى تصور شامل يتضمن التأكيد على أهمية البيئة الدولية كإطار يضم متغيرات أساسية بالنسبة للأمن الوطني، كما أنه لا يغفل خصائص البيئة السياسية والاقتصادية والثقافية داخل الدولة ذاتها التي ربا تكون أشد تأثيراً في أمن الدولة الوطني في هذا العصر 4).

ولتحقيق الأمن الوطني لابد للدولة من اتخاذ إجراءات أساسية وفي حدود قدرتها الكامنة والمتاحة للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع الأخذ بنظر الاعتبار المتغرات الدولية.

⁽¹⁾Anton Grizold, The concept of national security in the contemporary world, International Journal on World Peace, Vol.11, No.3, World Peace Academy, 1994, p40.

⁽²⁾ ينظر: جمعة بن على بن جمعة، مصدر سبق ذكره، ص17.

⁽³⁾ محمد الأمين الشمري، مصدر سبق ذكره، ص19.

⁽⁴⁾ محمد سعيد آل عياش الشهراني، أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نابف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، 2006، ص23.

ويُحدد امين هويدي طبيعة هذه الإجراءات بالآتي:

أولاً: إن تشمل كافة المجالات في الدولة، إذ إن مسائل الاقتصاد والأمن والـدفاع كـلٌ لا يتجزأ.

ثانياً: وتكون هذه الإجراءات في حدود طاقتها.

ثالثاً: تشمل التخطيط للحاضر والمستقبل.

رابعاً: ومراعاة للمتغيرات الدولية التي تحتاج إلى إعادة التقييم بين حين وآخر⁽¹⁾.

بمعنى إن يكون في حيازة الأمن الوطني عناصر الأمن البديلة التي توفر له البعد الكامل للحصانة الأمنية وذلك حينما تتعرض العناصر الذاتية للأمن الوطني إلى الخطر.

وهذه الرؤية تفترض ثلاثة اعتبارات رئيسة (2):

الاعتبار الأول: ضرورة تأمين كيان الدولة الذي يشمل في المقام الأول وحدة أراضيها وحماية إقليمها.

الاعتبار الثاني: إن هذا التامين يكون في مواجهة كافة الأخطار الداخلية والخارجية القائمة والمُحتملة التي تُهدد كيان الدولة.

الاعتبار الثالث: إن هدف الأمن الوطني هو تحقيق الأهداف العامة للمجتمع التي تتحدد عموماً في الاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية القومية الشاملة.

فالأمن الوطني يكون في مقدمة ما تحرص الدول والقيادات السياسية على صيانة أسسه وأركانه، وأي خلل يصيب إحدى مرتكزاته يُهدد سائر أركانه بالخطر ومن ثم تهديد المصالح العليا للبلاد. فالأمن الوطني ليس هدفاً بحد ذاته، لكن لا بد منه لتحقيق وحماية المصالح الوطنية.

⁽¹⁾ ثامر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه، دار الحرية للطباعة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1985، ص32.

⁽²⁾ ينظر: سمير خيري، نظرية الأمن القومى العربي، دار القادسية للطباعة، بغداد، 1981، ص44.

ومن ثم فإن عناصر الأمن الوطنى وفق هذا التوجه هي الآتي(11):

العنصر الأول: الأمن الداخلي: يعني بمعناه الشمولي الأمن الاجتماعي الذي يعني استنبات الأمن وحسن تنفيذ القوانين وسيادة العدالة بما يكفل سير الفعاليات الاجتماعية ضمن سياقات وخطط الدولة في التنمية بأصعدتها المختلفة.

العنصر الثاني: الاقتصاد الوطني: ويتمثل بصورة عامة بما يقدمه الشعب من إنتاج صناعي وزراعي وفعاليات اقتصادية أخرى، بما في ذلك الخدمات والترانزيت والتجارة الداخلية والخارجية.

العنصر الثالث: القدرة العسكرية: وتمثل إحدى العناصر الهامة لضمان الآمن الوطني، وماذا كانت السياسة الداخلية والخارجية تعني التشريعات والتفاوض والإقناع فذلك سبيلها الأول، أما القدرات العسكرية فهي تعني ردع العناصر الداخلية والخارجية من تهديد محتمل أو حاصل فعلاً للأمن الوطني، تحت توجيه وقيادة القيادة السياسية في اللاد.

وقد تعددت متغيرات الأمن الوطني، وشهد تحولاً في إدراك معطياته، لا بل تحوّل إلى الأمن الوطني الشامل أو غير التقليدي، والشكل التوضيحي رقم(2) يوضحها بشكل جليّ:

⁽¹⁾ ضرغام عبدالله الدباغ، قضايا الأمن القومي والقرار السياسي، مطبعة الانتصار للطباعة والنشر، بغداد، 1986، ص ص56-60.

الشكل التوضيحي رقم(2) منظومة الأمن الوطنى الشامل



المصدر:

- محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012، ص25.

فالدول أصبحت تواجه أنهاطاً عدة من التهديدات التي تهدد الأمن الوطني وأصبحت تحيط بها من جميع النواحي، والتي لم تعد تعني تهديدات عسكرية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، هناك من المفكرين من يرفض التصورات الأمنية بمفهومها التقليدي للأمن الوطني نظراً للتحول الذي كان أيضاً على مستوى المفاهيم، إذ تحولت الصراعات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من صراعات فيما بين الدول إلى صراعات داخل الدول وهذا بدوره جعل المعادلة الأمنية تشهد تغيرات جذرية من خلال إعادة بناء فرضياتها، وان الأخطار التي أصبحت تأتي من داخل الدول أو التي مصدرها يكون داخلياً هي أكبر من

تلك التي تأتي من الخارج وقد انبرى العديد من المفكرين في مجال الدراسات الإستراتيجية يدعون إلى ضرورة توسيع مفهوم الأمن الوطنى (1).

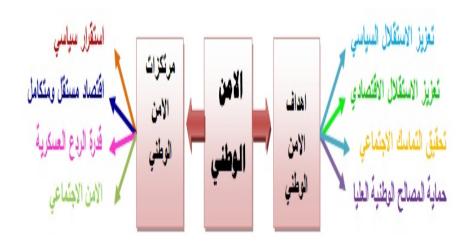
به عنى يتمثل الأمن الوطني في أن لكل دولة أمنها الوطني الذي يهدف إلى تأمينها من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال تقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار⁽²⁾.

وهكذا نلاحظ التداخل والتشابك الشديد بين العناصر السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها للأمن الوطني، وتلك العناصر بمجموعها تشكل مرتكزات للأمن الوطني. والشكل التوضيحي رقم(3) يوضح بشكل جليّ تداخل هذه المرتكزات وارتباط بعضها بالبعض الأخر.

(1) قريب بلال، السياسات المنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2011، ص18.

⁽²⁾ صباح محمد محمود، الأمن القومي العربي، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1981، ص9.

الشكل التوضيحي رقم(3) مرتكزات الأمن الوطنى وأهدافه



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ضرغام عبدالله الدباغ، قضايا الأمن القومي والقرار السياسي، مطبعة الانتصار للطباعة والنشر، بغداد، 1986، ص64.

خلاصة لما تقدم، فإن الأمن الوطني يرتبط بالدولة الوطنية، ومن ثم فان صيانتها والحفاظ عليها من الولوج في الفوضى يُساهم في بناء النواة الصغيرة للأمن الدولي، إذا ما نظرنا إلى الأمن الوطني على انه جزء من الأمن الدولي الذي يشمل مجموع الأمن الوطني لكل دولة في العالم. كما أن التوسع في دراسات الأمن غير التقليدي لم يشمل فقط الأمن الدولي، بل بدأت الدول بتبني الأمن الوطني غير التقليدي.

المطلب الثاني: الأمن القومي

تناولت العديد من الدراسات والبحوث لاسيما الإستراتيجية منها الأمن القومي والأمن الوطني، وقد وقع عدد كبير منها في لبسٍ مُبهم، إذ ليس هناك تمييز بين المفهومين أثناء توظيفهما، وان بعضهم استخدمهما للإشارة إلى حماية الحدود الوطنية والسلامة الإقليمية للدول. كما أن بعض الدول عمل على استخدام مصطلح الأمن الوطني، بينما

فضلت بعض الدول استخدام الأمن القومي لربطة بفكرة التكامل الوحدوي والتعبير عن فكرها الاستراتيجي.

لقد وظفت بعض الدراسات التي تناولت الأمن القومي العربي مصطلحاتها ومفاهيمها من الدراسات الأجنبية المتعلقة بالأمن القومي، لاسيما اللغتين الفرنسية والانكليزية. وقد أخذت هذه الدراسات العربية باستعمال مصطلح الأمن القومي في مقابل المصطلح الانكليزي(National Security)⁽¹⁾، وبالفرنسية(Securet Nationale)، وتنطبق الدراسات والمصطلحات الفرنسية والانكليزية هذه على مجتمعات شكلت ما يسمى (الدولة الأمة)، أي إن الدول تظم ضمن حدودها الآمة كلها كما هو الحال في فرنسا وألمانيا وغيرها كثير، وهذا واقع يخالف الوضع العربي لكون الوطن العربي مقسم إلى عدة كيانات سياسية مستقلة هي الدول العربية، والأمة (*) التي تسكن هذا الوطن أمة

⁽¹⁾ For more information see: Benjamin.O. Fordham, Economic Interests, Party, and Ideology in Early Cold War Era U.S. Foreign Policy, International Organization, Vol. 52, No.2, The MIT Press, 1998, pp359-360.

^(*) إن المادة اللغوية التي تفرع عنها هذا المصطلح الاجتماعي والسياسي وأعنى به مصطلح(الأمة) هي أم، ويقال أمّ يؤم أمّا، وأممت الشيء أؤمه أمّا، قصدته، ويقال أممت القوم، بالقوم، أوْمهـم أمّــاً، وإمامـــةً وإماماً: تقدمتهم وكنت لهم إماماً، والأمة هي القرن من الناس(الجيل) فيقال قد مضت أمم أي قرون وكل جيل من الناس هم أمة على حدة. والأمة في الدين تعنى أنّ مقصدهم مقصد واحد، والأمة كل جماعة يجمعهم أمر ما، إمّا دين واحد أو مكان واحد أو زمان واحد وليس يلزم في الأمة أن تكون الجماعة عجماعة بشرية.. فقد تكون من الطير أو من الحيوان. كذلك نرى خلو النص القرآني، من أي تعريف لمعنى لفظ (الأمة) وقد عولجت هذه المسألة بطريقة التأويل ولكن هذا لا يحل المشكلات التي تلازم استعمال مصطلح(الأمة) في كثير من آيات القرآن الكريم، وقد وردت لفظة (الأمة) في آيات القرآن الكريم بصيغة المفرد أكثر من خمسين مرة. إلا أنه من الثابت أنّ اللفظة لا تحمل معنى واحداً حيثما وردت في القرآن الكريم. ويمكننا تمييز هذه المعاني لمصطلح الأمة في مختلف آيات القرآن الكريم، ونرى أنَّ هناك معانى رئيسة، كثيرة التكرار، ومعانى أخرى مرتبطة أو متفرعة عن هذه المعانى الرئيسـة ولكنهـا ليست في الدرجة نفسها من الأهمية وهي كما يأتي: الوقت والحن، الطريقة المتبعة، تعني الإمام الـذي يعلم الخير ويهدي إلى الطريق القويم، جماعة من الناس، الجماعة المتفقة على دين واحد ومعتقد واحد مشترك، تطلق على المجموعة البشرية التي تجيء من نسل رجل واحد. لمزيد من التفاصيل ينظر: فائز صالح محمود، دراسة في ملامح الفكر السياسي العربي الإسلامي في عهدي النبوة والراشدين، مكتب القمة للطباعة، الموصل، 2013، ص ص218-221.

واحدة معروفة الخصائص والمقومات واللغة والتاريخ والحضارة، ولكنها موزعة على تلك الكيانات السياسية، الأمر الذي يضع في عرف البعض الأمن القطري أو الوطني في مواجهة الأمن القومي⁽¹⁾.

ومصطلح الأمن القومي مُعَرب عن المصطلح الأوروي(National Security) بعد أن بدأت كلمة القومية(Nationalism) تأخذ مكانها، وتبدلت الـولاءات من ولاء للسلطة إلى ولاء للدولة، فاصحب الخوف من السلطة تخلفاً وخنوعاً، واحترام وتطبيق القانون رُقياً وحضارة، فظهرت مصطلحات كثيرة ترجمت تلـك المشاعر القومية. والأمن القومي هـو مفهوم نظري يؤسس لوظائف وسياسات معينة، ويحدد طبيعتها وتوجهاتها، كما إن المبادئ النظرية للأمن القومي وما ينجم عنها من وظائف وسياسات عملية تصاغ نظرياً وتنفذ اجرائياً بالاستناد إلى قيم الدولة وظروفها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وقدرتها⁽²⁾. وقد يصاغ بناءاً على تاريخ وحضارة أُمة معينة كما هو الحال مع الأمن القومي العربي. ومن اجل سبر غور ومكنونة المصطلحين ووضع الخط الفاصل بينهما، لا بـد مـن توضيح معنى مصطلح القومية سواء كان ذلك في الفكر العربي أم الفكر الغربي. فلكـل مـنهما نظرتـه إلى الوطنية والقومية بفعل اختلاف الصيرورة التاريخية للمفاهيم والمسلمات الاساسية المتعلقة بالدراسات السياسية والإستراتيجية.

(1) احمد المصري، دور إسرائيل في مرتكزات الآمن القومي المصري، جامعة الأزهر، قسم العلوم السياسية، غزة، 2010، ص3.

⁽²⁾ جمعة بن على بن جمعة، مصدر سبق ذكره، ص ص25-26.

وفي هذا السياق يُعرف علي محمد حوات الأمن القومي العربي في كتابه الموسوم مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي بأنه (قدرة الأمة العربية على حماية كامل التراب العربي والعمل على تحقيق "الوحدة العربية", ومنجزات الأمة العربية وقيمها من التهديدات سواء كانت تلك التهديدات موجهة لقطر عربي بعينه أم للأمة كلها، وهو قدرة الأمة على مواجهة الأحداث والوقائع الفردية وجميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف، وبذلك فهو إجماع الأمة شعوباً وأنظمة على الأهداف والوسائل والآليات التي يجب إتباعها والعمل على تحقيقها لحماية كرامة الأمة وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الأمن بمفهومه الفردي والسلطوي أو القطري أو القومي لا يمكن تحقيقه بدون تحقيق الأمن للجماهير الشعبية صاحبة الحق في الثروة وفي اختيار النظم السياسية التي تحكمها والمؤسسات والهيئات الاجتماعية التي تمُثلها، وهي في الوقت نفسه وحدها القادرة على حماية تراب وطنها وشوف أُمتها ومكتساتها الوطنية).".

^(*) إن مفهوم الوحدة غير واضح المعنى عند المنظرين والقادة السياسيين، بسبب اختلاف أيديولوجيات وثقافات وبيئات كل هؤلاء عن بعضهم البعض، لكن اتفقوا جميعاً على أن الوحدة، هي انصهار جميع أبناء الأمة في بوتقة واحدة وكيان واحد، وعدم وجود أي صراع فيما بينهم، بحيث يؤمن الجميع أنهم أبناء أمة واحدة وبلد واحد، إلا أن وسيلة تحقيق ذلك اختلف معظم الباحثين حولها، فبعضهم رأى أن اللغة هي مصدر الوحدة، وبعضهم الآخر رأى أن إيمان الأمة بالحاكم وطاعته هي أساس هذه الوحدة، وبعضهم رأى أن الإرادة الحرة للأفراد هي التي تصنع الوحدة، وآخرون قالوا أن العقيدة الدينية في المجتمع هو السبيل إليها، وعلى هذا فان للوحدة هدف واحد لكن وسائلها قد اختلفت باختلاف الباحثين نتيجة اختلاف أوضاعهم عن بعضهم البعض. ينظر: فائز صالح محمود، دراسة في ملامح الفكر السياسي العربي الإسلامي في عهدى النبوة والراشدين، مصدر سبق ذكره، ص205.

⁽¹⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر: علي محمد حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص ص348-348.

يُشير مفهوم "القومي" في الفكر السياسي العربي إلى الترابط الذي يتجاوز حدود الدولة، وعادة ما يشير إلى القومية العربية التي تمثل غالبية السكان في الدول العربية، ولذلك يقال الأمن القومي العربي الذي يقصد به الإشارة إلى فلسفة "الوحدة العربية".

بينما يُشير مصطلح " القومي" إلى الدولة _ الأمة في الفكر السياسي الغربي، والتي عني عثل الدولة الوطنية والحدود الجغرافية. لذلك عندما نقول الأمن القومي الألماني يعني الدولة الألمانية، وكذلك الحال إلى فرنسا، أي ضمن الإطار الجغرافي للدولة على خلاف الأمن القومي العربي الذي يتجاوز حدود الدولة الوطنية.

وعليه، يختلف التفسير الغربي للقومية (*) عن التفسيرات الأخرى، واختلفت أطروحات بناء مفهوم الدولة الأمة، فهناك من يرى (إن المفهوم يُدلل على الهوية القومية خلال حرب الاستقلال الامريكية حين نشأ وعياً جمعياً بين أولئك الذين شاركوا في تلك الحرب بضرورة إنشاء المؤسسات السياسية التي تنظم سير المجتمع الجديد، وهناك من يرى بان المفهوم يشير إلى المؤسسات السياسية التي كانت في أوروبا حين أسس القادة السياسيون الدولة ثم حاولوا إيجاد أُمة من الشعوب التي كانوا يحاولون حكمها) (1).

^(*) يقول المفكر الآن فينليسون في بحثه الموسوم الايديولوجيات القومية موضعاً إدراكه للقومية ومدى اهميتها للفرد وتأثيرها على سلوكه في البيئة التي يتحرك بها " أنت قومي وستبقى قومياً سواء أكنت تملك إحساساً قومياً بالانتماء لبلد محدد أم لا. ربما وددت إن تعد نفسك مواطناً من القرن الواحد والعشرين ينتمي إلى العالم كله، لكنك قومي شأنك شأن أولئك الذين يعلنون صراحة إنهم يفضلون (عاداتنا) على(عاداتهم) ويستمتعون بأي فرصة للتلويح بالعلم القومي أو لترديد النشيد القومي". ويضيف "إن القومية ليست مجرد شيء يحدث بعيداً في أماكن لا تسمع عنها إلا في نشرات أخبار المساء. كما أنها ليست مجرد شيء يرتبط بالصراعات والإعمال الوحشية، لقد صاغت القومية وما تزال تصوغ العديد من سمات التركيبة السياسية لقاراتنا وبلداننا. لتلك الأسباب كلها، وبسبب تلك الحقائق كلها فإننا، انأ وأنت "قوميان". ينظر: الآن فينليسون، الايديولوجيات القومية، في كتاب: الإيديولوجيات السياسية، مجموعة من المؤلفين، ترجمة عباس عباس، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص

⁽¹⁾ وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة_الأمة (دراسة حالة العراق)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص9.

فالمعروف إن هناك عوامل مشتركة يُفسر في ضوئها الانتماء للأمة مثل الارتباط التاريخي أو الديني والجغرافي والثقافي. أما التفكير الأمريكي في القومية فهو قانوني، ويعتبر إن منشأ القومية هو القانون بمعناه السياسي، وان الأمة تخلق عندما تستقل وتستكمل متطلبات الكيان الدولي من تمثيل دبلوماسي وعضوية في المؤسسات الدولية، أي أن نشوء الأمة مقرون بقيام الدولة المستقلة وحسب هذا المفهوم نشأت الدولة الامريكية (أ). ووفق هذا المنطق تتبنى الولايات المتحدة مفهوم الدولة الأمة.

وعليه فان الأمن القومي كما عرفه وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمار بأنه "عملية مرادفة للتنمية الشاملة حيث يقول في هذا الصدد إن أمن الولايات المتحدة الامريكية لا يعتمد على القوة العسكرية وحدها، ولكنه يعتمد بنفس القوة على غاذج ثابتة علنية اقتصادية وسياسية في الداخل وفي الدول النامية، وفي جميع أنحاء العالم، وفي الوقت نفسه فان الفقر والظلم الاجتماعيين قد يؤديان في نهاية المطاف إلى تقويض أمننا القومى"(2).

وبذلك انتقد روبرت مكنمار المفهوم العسكري للأمن وعمل على تأصيل المفهوم الاجتماعي للأمن في كتابه جوهر الأمن، إذ قال "الحقيقة أن الإنسان المعاصر لازال يتصدر الحرب والسلام في نفس العبارات التفكيرية كما كان يفعل أجداده ويبدو أن الأجداد فشلوا فشلاً ذريعًا في تجنب الحرب وإقرار السلام، فنحن لا نزال نميل إلى الافتراض بأن العنصر العسكري هو الذي يحقق الأمن وان جوهر الأمن ينبع من وجود نظام متناسق للمعتقدات والمبادئ المشتركة في المجتمع، وهذه العناصر هي الأساس الحقيقي للأمن، وليس المعدات العسكرية، ففي الدول النامية التي تواجه تحديات عملية التنمية والتحيز الاقتصادي والاجتماعي، فإن الأمن ينبع أساسًا من التنمية . فالأمن ليس هو المعدات العسكرية، وأن كان يتضمنها، والأمن ليس هو القوة العسكرية وأن كان يتضمنها المعادية والأمن ليس هو القوة العسكرية وأن كان يتضمنها المعادية والمعادية والمعادية والمعادية والمعادية والعديد والمعادية والمعادية والمعادية والعديد والعديد والمعادية والمعادية والعديد والعديد

⁽¹⁾ كوثر عباس الربيعي، مفهوم الأمن القومي الأمريكي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2002، ص3.

⁽²⁾ ينظر: بسام عبد الرحمن المشاقبة، الأمن الإعلامي، دار أسامة للطباعة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، σ ص σ -13-1.

يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي، وأن كان قد يشمله، إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، لهذا نجد أن الأمن قد أصبح عزيزًا في الدول النامية بسبب عدم التنمية"(أ).

وهذا الإدراك للأمن القومي شكل تحولاً في صياغة المفاهيم الجديدة للأمن. كما اتسع مفهومه ليشمل "جوهر المصالح القومية الحيوية للدولة" كما عرفه فردريك هارتهان (F.Hartman)، بينما قال البعض بأنه "حماية القيم الجوهرية والمصالح الحيوية ومنها الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى". كما قدم جيرالد هوبلر تعريفاً للأمن القومي بوصفه "حماية الدولة ضد جميع الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"، بينما أعتبره الآخرون بمثابة الشعور المتجانس بالثقة والاطمئنان، كما انه "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية". وقد توسع المفهوم في المدركات الفكرية لـدى هولسـتي(K.J.Holsty) بقولـه "الأمن القومي يسمح للدولة بالتدخل في شؤون الدول الأخرى بغرض توسيع النفوذ وتغيير السلوك وامتلاك القدرة على التأثير". بما يعني الإقرار للـدول التي تمتلـك قـدرات عسـكرية كبيرة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى".

بمعنى يُجسد تفسير الأمن القومي وفق هذا المنظور وشموله على الأمن الداخلي والخارجي، حقيقة الترابط بمعطيات السياسة العالمية والاقتصاد الدولي وكثير من المفاهيم الفلسفية والاجتماعية بفعل تطور الفكر الاستراتيجي واتساع المدركات وترابط المتغيرات الحديثة (3).

⁽¹⁾ أنور ماجد عشيقى، مصدر سبق ذكره، ص ص27-28.

⁽²⁾ ينظر: عبد الخالق فاروق، اختراق الأمن الوطني المصري: رؤية سيسيولوجية، مركز الحضارة الغربيـة للإعلام والنشر، القاهرة، 1992، ص ص8-9.

⁽³⁾ ضرغام عبدالله الدباغ، مصدر سبق ذكره، ص ص31-35.

لذلك تباينت نظرة الباحثين إلى مفهوم الأمن في العالم العربي والعالم الغربي، لاختلاف منطلقاتهم الفكرية وتوجهاتهم المصلحية التي تساعدهم في صياغة المفاهيم السياسية، ومكن تلمس هذا الاختلاف في ثلاث اتجاهات بارزة لعل من أهما الآتي (1):

الاتجاه الأول: الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني: ويُركز هذا الاتجاه على الأمن الوطني، فيستخدم مصطلح الأمن القومي للإشارة إليه، ويبدو هذا واضحاً في العديد من الكتابات، لاسيما المصرية منها، وذلك عند التعرض لموضوع الأمن الوطني المصري، وقد اخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفقه الغربي الذي يركز على الدولة_الأمة.

الاتجاه الثاني: الأمن القومي كمطلب قومي: يركز هذا الاتجاه على فكرة الأمن القومي العربية المستقلة وما القومي العربية المستقلة وما يسودها من تناقضات من جهة أخرى.

الاتجاه الثالث: الأمن القومي كمرادف للأمن الإقليمي: ويركز هذا الاتجاه على الأمن المشترك للدول العربية، بحيث يصبح الأمن القومي مرادفا للأمن الإقليمي، وهذا الاتجاه هو الأكثر شيوعا بين المهتمين بقضايا الأمن القومي العربي.

خلاصة لما تقدم، فان تبني مفهوم الأمن القومي أو الأمن الوطني تنبع من ثقافة البيئة المجتمعية التي تعالج المفهوم موضوع الدراسة سواء كانت هذه البيئة غربية أم عربية أم شرقية، ولكن جوهر الأمر يرتبط بالمصلحة وطريقة تحقيقها داخلياً وخارجياً، ومن ثم يتم تبني المفهوم الذي يتوافق مع تحقيق المصلحة العليا للبلاد وفق الفكر الاستراتيجي لدولة أو أُمة. إذ تحاول بعض الدول أن تستخدم مصطلح الأمن القومي بهدف ربط تحقيق المصالح الوطنية ببعض المتغيرات الإقليمية والدولية.

المطلب الثالث: الأمن الإقليمي

يُجسد الأمن الإقليمي مستوى من مستويات الأمن المتعددة، وقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكرى لردع أى تهديد،

⁽¹⁾ جمعة بن على بن جمعة، مصدر سبق ذكره، ص ص31-35.

واعتبره البعض خطوات متدرجة متخذة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها.

وهناك من يرى بأنه يُمثل سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم. واستناداً إلى ما تقدم، فان الأمن الإقليمي يعمل على تامين مجموعة من الدول داخلياً ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها (۱).

أي بمعنى انه "سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، ومن ثم فان الأمن الإقليمي يعني نوعا من التحالف بين دول الإقليم لتنظيم الدفاع عن هذا الإقليم، ويتمثل جوهره في التعبئة الإقليمية والتصدي للقوى الخارجية وحماية الوضع القائم".

ويُشكل التعاون الأمني الإقليمي جوهر الأمن الإقليمي، وفي محاولة لفهمه، فان هناك بعض النماذج التى تُعبر عن جوهره، يمكن تركيزها في الآتي (3):

1- الأنظمة الأمنية: يعرفها روبرت جيرفيس(Robert Jervis) بأنها تعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها وتفادي الحرب عبر إخماد مُعضلة الأمن من خلال أعمالها وافتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء.

2- الجهاعات الأمنية والمجتمع الأمني: يعرفها كارل دوتش (Karel Dentsch) بأنها مجموعة بشرية أصبحت مندمجة، والمقصود بالاندماج هو تولد الشعور بالجماعة ضمن أرض ما، وانبثاق مؤسسات ومهارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها، بشأن التغيير السلمي بين سكانها. والمقصود من الشعور

⁽¹⁾ سلمان عبدالله الحربي، مصدر سبق ذكره، ص19.

⁽²⁾ محمد جمال مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص45.

⁽³⁾ ينظر: لخميسي شيبي، مصدر سبق ذكره، ص ص16-19.

بالجماعة هو الاعتقاد بان المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها عبر عمليات التغيير السلمي. بينما يعرف باري بوزان(Barry Buzan) مصطلح المجتمع الأمني بأنه مجموعة من الدول التي ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الاساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية لا يحكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض.

3- **الأحلاف:** يعرف قاموس العلوم السياسية الحلف بأنه علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد موجبها الحلفاء بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب.

4- الكتلة الدولية: تتمثل في إتباع عدد من الدول لخط مشترك في مجال السياسة والدفاع والتجارة، ويكون في أغلب الأحيان موجه ضد مجموعة أخرى من الدول تضطر هي الأخرى إلى تبني منهج مشترك لمواجهة المجموعة الأخرى، وتختلف عن الحلف من حيث درجة الاختيار والاختصاصات والصلاحيات، فضلاً عن درجة التكافؤ في القوة والقدرة على التأثير.

5-الائتلاف: هو اتفاق بين مجموعة من الدول على تحقيق هدف أو أهداف محددة، وهي في العادة علاقة غير رسمية عادة ما تكون في مجال محدد لمدة قصيرة، ولا وجود للعلاقات التعاقدية فيه أو لا تُمثل عنصراً لوجوده. ويختلف الائتلاف عن الحلف من حيث غياب الطابع التعاقدي ومحدودية مجالات التعاون.

وفي هذا السياق، فان عملية إقامة وإدارة النظام الأمني الإقليمي تختلف بمضامينها من منطقة إلى أخرى، ومن شكل معين إلى آخر وفقا لشروط قيام هذا النظام والياته وفعاليته، وأوضاع موازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم، لا بل نمط التفاعلات السائدة بين إطرافه وتأثير القوى الإقليمية والدولية في هذا النظام الأمنى الإقليمي.

بيد أن الأدبيات الإستراتيجية أوردت مجموعة من الركائز والمقومات التي يقوم عليها النظام الأمنى الإقليمي، حيث مكن حصر بعض منها في الآتي(1):

⁽¹⁾ سليمان عبدالله الحربي، مصدر سبق ذكره، ص9.

الركيزة الأولى: وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم إثارة القضايا الخلافية وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، منعاً للتدخل الخارجي الذي يُشكل تهديداً لأمن وسيادة الإقليم.

الركيزة الثانية: تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.

الركيزة الثالثة: التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية، عبر إقدام الدول على التنازل الطوعى عن جزء من سيادتها من اجل التمتع عيزات الأمن الجماعى.

الركيزة الرابعة: سيادة الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الـدول بوصفها جماعة إقليمية منظمة لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلاً من الاعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية.

الركيزة الخامسة: العمل على زيادة التفاعلات بين الدول في كافة المجالات، مع ضرورة تشجيع التعاون والتكامل، والمشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.

الركيزة السادسة: العمل على اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح، واعتبار الأمن الإقليمي جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي.

وفي الجانب القانوني، أقر ميثاق الأمم المتحدة مكنونة الأمن الإقليمي وماهيته عندما نصت المادة (51) من الميثاق على حق الدفاع الفردي والجماعي عن النفس، وصلاحية السعى اقليمياً من اجل تسوية سلمية للمنازعات التي تقوم بها الدول (1).

بمعنى يُجسد الأمن الإقليمي أمن مجموعة من الدول يجمعها إقليم معين، ويرتبط بمنطقة جغرافية محددة، ويختلف عن الأمن الوطني من ناحية الشمول، كما انه يختلف عن مفهوم الأمن الجماعي لان الأخير يُكرِس نفسه(الكل للكل)، أما الأمن الإقليمي فيجسد مبدأ (البعض للبعض)، وان نظام الأمن الجماعي يقصد به أن يكون محاولة بديلة عن

الأحلاف، وتتحدد منطقة الأمن طبقاً لثلاثة معايير أهمها المعيار الجغرافي والمعيار السياسي والايديولوجي، ومعيار قوة الدول في الإقليم مجال التفاعل الأمني الإقليمي⁽¹⁾.

خلاصة لما تقدم، يُساهم النظام الأمني الإقليمي في إيجاد المزيد من الثقة بين وحداته، بحيث تتمكن تلك الوحدات من تركيز طاقاتها وقدراتها ومواردها على رفاهية الإقليم، بدلاً من التركيز على التدابير الأمنية غير المجدية، ويتميز بإضفاء الصيغة المؤسسية عبر تكوين نظام أمني يعمل على ترسيخ التعاون عوضاً عن الاعتماد الذاتي على تحقيق الأمن. فإقامة الترتيبات عن طريق دول منطقة معينة قد يكون أحد الحلول الناجعة للتخلص من معضلة الأمن. فكلما زادت ارتباطات دول الإقليم أدى ذلك إلى رسوخ البنى الأمنية وثباتها ومن ثم فان الأمن الإقليمي هو حلقة الوصل بين الوطني والدولي، ولا يمكن تحقيق التماسك الأمنى من دون هذه الحلقة.

المطلب الرابع: الأمن العالمي

يُعد مصطلح الأمن العالمي (Global Security)أحد المصطلحات المستحدثة في الدراسات العالمية بشكل عام والدراسات الإستراتيجية بشكل خاص، فهذا المصطلح ودلالاته العلمية بشكلها الحالي لم يكن معروفاً مسبقاً، وحتى إذا تم تداوله سابقاً بدالة مستوى آخر للأمن أم تعبيراً عن النظرة العالمية، فان معناه تغيّر بشكل جذري وجوهره اتسع وآفاقه شملت مدلولات أوسع حتى بات مرادفاً أو متداخلاً مع معطيات التغيير العالمي في القرن الواحد والعشرين. وبشكل أدق (بدأ المفهوم مُلازماً للعولمة الاقتصادية وعمليات الاعتماد والتكامل الاقتصادي الدولي (3)، الذي يتمثل بتأمين انتقال السلع

⁽¹⁾ ينظر: ثامر كامل محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص56-57.

⁽²⁾ سليمان عبدالله الحربي، مصدر سبق ذكره، ص26.

⁽³⁾ See:Charles Lipson, International Cooperation in Economic and Security Affairs, World Politics, Vol.37, No.1, Trustees of Princeton University, United States, 1984, pp22-23.

والخدمات براً وبحراً وجواً، بمعنى أن جوهر ومكنونة المصطلح ارتبط بالاقتصاد ومن ثم انتقل إلى الجوانب الأخرى)(1).

بعد عقد معاهدة وستفاليا عام1648 تأسست الدولة الوطنية ذات السيادة التي تحدها حدود جغرافية معينة وما يترتب عليها من التزامات كل ذلك أدى إلى جعل الاهتمام في الدراسات السياسية يرتكز على الدولة والحفاظ على سيادتها ومنع التدخل في الشؤون الداخلية. ولم يكن هناك أي إطار فكري لرؤية عالمية "شمل العالم أجمع ويتخطى حدود الدول رغم وجود الإرادة الجماعية المتمثلة بالتحالفات.

ومع أفول العقد الأخير من القرن الماضي، وانبلاج فجر القرن الواحد والعشرين شهد العالم تقدماً في مجال التكنولوجيا ووسائل النقل والاتصالات والمعلوماتية التي ألغت الحواجز التي تشكل عائقاً أمام تلاقى الشعوب وتلاقح الأفكار، فتراجعت السيادة تدريجياً

(1) Tara Murphy, Security challenges in the 21st century global commons, Yale Journal of international affairs, spotlight on security, Spring/Summer 2010, p29.

⁽²⁾ جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، ط2، تهامة للطباعة والنشر، السعودية، 1984، ص20.

^(*) يعود جوهر النظرة العالمية إلى العديد من الرؤى والتصورات التي جاء بها المفكرون على مرّ الأزمان، وحاولوا أن يؤسسوا لفكرهم وتحويله من الإطار الضيق غالى الاطار العالمي وفي مختلف المجالات. فعلى الصعيد الفكري ظهرت المدرسة الفكرية الرواقية، استعمل الفلاسفة الرواقيون(أسسها الفيلسوف اليوناني زينون حوالي عام300ق.م، ونادت هذه المدرسة بإلغاء الفوارق الاجتماعية بين الناس) تعبير Cosmopolite بعنى (مواطن عالمي)، وكانوا يعتبرون كافة الناس أخوة مواطنين فيما بينهم بغض النظر عن انتمائهم لمدن وشعوب مختلفة، نظراً لان لهم حياة وكون واحد ويخضعون لقانون واحد. وقد حقق الإسكندر المقدوني هذا الحلم فجمع أغلبية شعوب العالم القديم في إمبراطورية واحدة وأمرهم بان يعتبروا الأرض كلها وطناً لهم والناس الأخيار أقرباء لهم والأشرار أجانب لهم، ولذلك نادوا بالأخوة العالمية وبإلغاء تعدد الدول وهدم الحواجز السياسية واعتبار كل إنسان مواطناً عالمياً وبذلك تختفي الفوارق بين الناس وتزول العداوة ولا تبقى غير عائلة واحدة للجنس البشري كافة تتخطى في روابطها الحدود السياسية المرسومة للدول المتعددة. لمزيد من التفاصيل ينظر: جواس حسن، طبيعة الاتحاد الأوروبي: دراسة قانونية سياسية تحليلية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدستور الأوروبي، دار المعرفة، بيروت، 2010، ص31.

وتقلصت سيطرة الدولة على حركة مواطنيها، وأصبحت التهديدات والتحديات تنتقل من مكان غالى آخر ومن منطقة جغرافية إلى أخرى خلال مدة زمنية قصيرة، حتى بات العالم قرية كونية صغيرة.

بهعنى أثرت العولمة في تحديد شكل عالم القرن الواحد والعشرين ووصفه، وأثرت في صياغة المفاهيم والمسلمات الاساسية في الدراسات الإستراتيجية، ومن أهم المفاهيم التي ساهمت العولمة في إيجادها هو الأمن العالمي الذي أصبح أحد المفاهيم الرئيسة التي بدأت تتجذر في الأدبيات والدراسات الإستراتيجية (1).

فالأمن العالمي يُشير ضمناً غالى ما ترتب على العولمة من نتائج وتداعيات (بوصفها تتسم بالحداثة والجاذبية في عدد كبير من العالم والتأثير العالمي للتكنولوجيا والاتصالات والتجارة والتدفقات النقدية ودمجت بين الجبرية الموضوعية والعزيمة الذاتية حسب تعبير بريجنسكي) (2) مستنداً غالى فرضية مفادها آن دور الدولة قد تراجع بشكل كبير نتيجة التقدم التكنومعلوماتي، في وقت انبثقت فواعل أخرى غير الدولة تساهم في تشكل جوهر وبلورة القرار العالمي.

بمعنى (أصبحت الشؤون الدولية بفعل العولمة تمتاز بتعدد القضايا الإقليمية وزيادة دور الفاعلين من غير الدول لاسيما الشركات المتعددة الجنسيات (3) اللذين حاولوا ويحاولون الاستفادة من معطيات العولمة وتوظيفها بالشكل الذي يُسهم في زيادة تأثيرهم وتوظيف الصراعات الإقليمية وانعدام الأمن لصالحهم) (4).

(1)For more information see: Florinel Iftode, The implications of the globalization in defining the international security, Danubius University of Galati, Faculty of

international relation and European studies, EIRP Proceedings, Vol 5, 2010, p303. (2) زبيغينو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الامريكية، دار الكتاب العربي، يروت، 2007، ص37.

⁽³⁾J.S.Nye, Collective Economic Security, Royal Institute of International Affairs, Vol. 50, No.4, United States, 1974, p588.

⁽⁴⁾See:Warren Fishbein and Andreas Wenger, Emerging threats in the 21st century strategic foresight and warning, Final report, Zurich, 2007, p12.

يُعرف الآمن العالمي بانت "تحقيق العلاقات السلمية بين الأمم لتحقيق تقدم متوازي من الرفاه الفردي والجماعي ونوعية الحياة". فالأفعال التي تقوم بها الدول يجب آن تهدف غالى ضمان التنمية المستدامة ومواجهة التحديات الأمنية. كما تتمثل الاخطار والتهديدات التي تُهده الآمن العالمي في ثلاثة مرتكزات: الصناعة والطبيعة والتكنولوجيا. ويمكن آن تُشكل بعض الأعمال تهديداً للأمن العالمي مثل تدمير الموارد الطبيعية النادرة والدول الفاشلة والاوبئة مثل انفلونزا الخنازير، وايبولا، وتغير المناخ، والهجرات الجماعية للسكان. ومن أدوات صيانة الأمن العالمي هي الأدوات ذات الطبيعة العالمية الجامعة العسكرية والدبلوماسية ووضع السياسات وتنفيذها والدارة العمليات والتطوير في مجال التكنولوجيا وتحقيق التنمية (1).

بينها يُعرفه معهد اوستن بي لدراسات الآمن العالمي بأنه الحقل الذي يتضمن دراسة القضايا العابرة للحدود ذات الآثار العالمية التي لا يمكن حلها إلا من خلال الجهد التعاوني، ويشمل قضايا الآمن التقليدي وغير التقليدي والأمن القومي والأمن الداخلي والقانون الدولي والأمن الاقتصادي وحركة السكان والأمن البيئي وأمن الطاقة و(تهديدات الأمراض المعدية التي تشمل مناطق واسعة من العالم ولا تقتصر على مناطق محدده) (2)، والجريمة العابرة للحدود الوطنية والصراع داخل الدول والإرهاب والتمرد والقوة العالمية الامريكية (3)، وانتشار أسلحة الدمار الشامل التي تسبب بقصد آو بغير قصد دماراً ومعاناة كبرة للمدنين (4).

⁽¹⁾See:Tinmore Institute: Global Security Define: http://www.tinmore.com/security-def.php.

⁽²⁾For more information see: Andrew Thompson, International security challenges posed by HIV/AIDS: Implication for China, An international journal, Vol.2, Number2, China, 2004, pp288-289.

⁽³⁾See: Dr.Tom.O.Connor, Introduction to Global Security Studies Syllabus: http://www.drtomoconnor.com.

⁽⁴⁾ توماس شيلينج، استراتيجيه الصراع، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان، الدار العربية للعلوم ناشون، دروت، 2010، ص245.

وفي هذا الإطار بجب التفريق بن ما الذي يُعد عالمي وما الذي يُعد دولي وفق الرؤية الاقتصادية الدولية. يتبلور مصطلح العالمي عندما يكون كامناً ومتأصلا ومشتركاً بين جميع البلدان، أما ما يُعد دولياً عندما يكون هناك شيء مستثمر في بلد أجنبي مثل الاعتمال التجارية أو الابتكارات القانونية. والدراسات العالمية تتجاوز عملية دراسة الاستثمارات أو الصادرات والواردات. وهي اختصاص جديد يهدف إلى تقديم منظور عالمي حول الشؤون العالمية التي تعكس الجهود المتواصلة للشعوب لتحقيق الحرية والعدالة ومستوى لائق من المعيشة والتقدم العام والشرط الأساسي المطلوب لذلك هو الأمن. لذلك فان الأمن العالمي هو التسمية المناسبة لهذا المجال، ورغم ذلك فان الاسم يُعد سهلاً ولكن تأسيس ومأسسة الاسم هو من الصعوبة مكان⁽¹⁾.

هنا تتجذر مسألة توضيح الفرق والتمييز بين العالمي(Global)، والدولي (International) في الدراسات الإستراتيجية لاسيما الأمنية منها. تُشر كلمة دولي إلى التعامل مع عدد قليل من مناطق مختلفة من العالم، ولكن ليس في جميع إنحاء العالم. ويشير من الناحية الاقتصادية إلى قيام المؤسسة أو المنظمة ببعض الأنشطة في بلدان أخرى وتحتفظ بالمقر الرئيس في بلدها الأصلى مثل(الشركات المتعددة الجنسيات)(2). أما العالمي فتكون أكثر شمولية وتراجع في دلالة الحدود وتشترك في مناطق مختلفة من العالم ويكون أكثر كثافة من الأول ويتميز يسمة الترابط والتداخل $^{(3)}$.

كما إن كلمة عالمي هي الكلمة التي تستخدم للإشارة إلى القضايا والاهتمامات العالمية، بينما الدولي هو المصطلح الذي يُستخدم للإشارة إلى القضايا والاهتمامات بين دولتين أو أكثر، ومن ثم فان الدولي أصغر نطاقاً من العالمي بكثير، وقد يستخدمها

⁽¹⁾ See: The academic field of global security studies: http://www.drtomoconnor .com/com/2010/2010lectl.htm.

⁽²⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، العدد107، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986، ص ص9-

⁽³⁾See: International or Global?: http://www.goinginternational.com/ 2011/03/08/ international-or-global.

البعض بدلاً من بعضهما الآخر⁽¹⁾. ومن حيث اللغة، فان كلمة عالمي هي صفة وتعنى وتهتم بكل المسائل المتعلقة بالأرض(Earth)، وليس فقط منطقه أو منطقتين. وهي مرادفة لكلمة(Worldwide) التي تعني جمع أنحاء العالم، وكذا الحال بالنسبة لكلمة(Universal) التي تعني الكونية واللامحدود والعالمي والشامل. بينما كلمة دولي هي صفة وتشير إلى ما يتعلق بدولة أو دولتين. كما أنها تستخدم للإشارة إلى الأجنبي آو الجانب، وهو المصطلح الشائع لدى العامة، وترك تأثيره على الطرف الذي يشترك في عملية التفاعل فقط⁽²⁾. كما إن الدولي ينحصر فيه التعامل بين الدول ولكن العالمي يتجاوزه إلى الفاعلين من غير الدول مثل الأفراد والمنظمات الدولية والمؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسية وغيرها.

من خلال ما تقدم، فان تعبير الأمن العالمي(Global Security) هـو مفهـوم واسـع يحاول تلمس المتغيرات العالمية التي تتخطى الأمن الدولي(International Security)، كما انه يسمو على الدولة بوصفها العنصر الفاعل والمؤثر في التفاعلات الدولية.

ومن ثم فان إطار فعل الأمن العالمي هو غير إطار فعل الأمن الدولي لأنه عندما يضع افتراضاته وتصوراته يحاول أن ينكر وجود الدولة وينظر إلى العالم بوصفه وحدة واحدة وليس دول تشكل العالم بأجمعه. ولذلك فان دائرة اهتماماته هي أوسع وأكثر شمولاً من الأمن الدولي.

الأمن الدولي يعد الدولة مرتكزة الأساس، وعليه فان نظام الأمن الدولي ورغم اهتمامه بالقضايا التي تشمل العالم بأجمعه، فان الدولة وحركتها ومعالجتها للتحديات العالمية تكون مبتغاه الأساس.

خلاصة لما تقدم، شهدت عملية وضع الأُطر الفكرية لماهية وجوهر الأمن مراحل وتجليات فكرية مختلفة ومتبدلة، وقد اختلفت الرؤى العالمية للأمن بتعدد البنى الفكرية العالمية. لذلك فان مصطلح الأمن أخذ مديات واسعة، وظهرت مصطلحات متعددة لعل

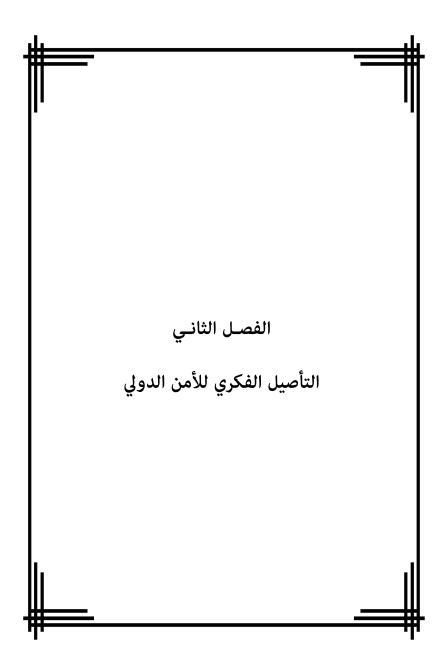
⁽¹⁾ See: difference between Global and international: http://www.diference between.com.

⁽²⁾See: difference between Global and international: http://www.diference between.com.

من أهمها الأمن الوطني والآمن التقليمي والأمن القومي والأمن الدولي والأمن العالمي وغيرها من المفاهيم، وكل مصطلح من هذه المصطلحات له دلالات معينة وهي نتاج مرحلة زمنية معينة وواقع دولي معين. ليس هذا فحسب، بل شهد تغيراً في جوهره حتى وصل إلى الأمن غير التقليدي الذي يعني مجموعة التحديات العسكرية وغير العسكرية التي هي نتاج البيئة الأمنية للقرن الواحدة والعشرين وطبيعتها المتحولة.

وتأسيساً عليه، يُعد مصطلح الأمن الدولي أقرب إلى الدقة لان الدولة لازالت هي العنصر الرئيس والفاعل في النظام الدولي، وتم تبني مفهوم الأمن الدولي في سياق الدراسة بدلاً من الأمن العالمي. أي إن التحديات عالمية بفعل تخطيها الحدود، وأصبحت الحدود ليست ذات قيمة، ولكن التفاعل لا يزال دولياً بفعل قدرة الدولة على الالتزام قانوناً ورسمياً أمام الدول الأخرى، أما الفواعل الأخرى فقد اكتسبت أهميتها من خلال قدرتها على التأثير في السياسة الدولية.

وبهدف إدراك دلالات التحول في دراسات الأمن الدولي والتغيير الذي أنتجته المقتربات الفكرية الإنسانية، فان الضرورة الأكاديمية في الدراسات الإستراتيجية تقتضي سبر غوار المراحل المختلفة والتركيز على العلامات الفارقة في هذا التحول، والعمل على اقتفاء أهم المدارس الفكرية العالمية التي أفردت جزء كبير من نتاجاتها الفكرية لموضوعة الأمن بحدياته ومجالاته المتنوعة، وهو ما سيتم تناوله في الفصل القادم.



الفصـل الثانـي التأصيل الفكري للأمن الدولي

تستوجب الإحاطة بالأمن الدولي وتجلياته العملية وآفاقه المستقبلية سبر غور التأصيل الفكري للأمن الدولي والمراحل التي مرّ بها والتطبيقات العملية له، والبحث في المدارس الفكرية العالمية للأمن الدولي التي حاولت ومنذ مدة طويلة من الزمن وضع اللبنات الفكرية للأمن الدولي من خلال الاستفادة من التجارب التاريخية حتى وصل الأمر إلى إدراك غير التقليدي من الأمر.

بدأت الدول مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين بصياغة مقتربات فكرية جديدة للأمن تتناسب مع حجم وشمول التحديات التي تواجه المجتمع الدولي وهو ما ساهم في بلورة الأمن الدولي غير التقليدي. فالأمن الدولي بشكله الحالي ومقترباته الفكرية لم يكن وليد مدة زمنية قصيرة، وساهمت في صناعته وصيرورته العديد من الرؤى الدولية والمواقف والأحداث الكبيرة التي مرّت بها الإنسانية.

ولذلك أصبح الأمن الدولي وصيانته ومواجهة تحدياته من المرتكزات الاساسية في الأجندة الدولية، ويرافقه جهداً دولياً يشترك فيه عدداً كبيراً من الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الدولية بهدف رسم الملامح الواقعية للتحديات العالمية ووضع اللبنات الفكرية العالمية القادرة على بلورة رأي عام عالمي في جميع الدول الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة، على مؤسسات المجتمع المدنى المحلى والعالمي لمواجهة آثارها المستقبلية.

وعلى هذا الأساس، فان تناول التأصيل الفكري للأمن الدولي يكون وفق مبحثين، يتناول المبحث الأول التحول الذي طرأ على الأمن الدولي والرؤى الفكرية وتطبيقاتها وطبيعة الأفكار التي عالجت الأمن وفق المناهج التي سادت في كل مدة زمنية في التاريخ الإنساني. أما المبحث الثاني فدرس الاتجاهات الفكرية العالمية التي حاولت أن تقترب من جوهر الأمن فكرياً من خلال البحث عن معالجة المدارس الفكرية للأمن ومن منظورات متعددة.

المبحث الأول

المراحل الفكرية والتطبيقات العملية للأمن الدولي

الشعوب أثناء الأزمات تميل إلى إنتاج الأفكار، بل يُجهد الفكر الإنساني بهدف توليد مقتربات فكرية تتلائم مع حجم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. قبل عقود خلت، أتجه الفكر الإنساني إلى مواجهة التحديات التقليدية المتمثلة في التهديدات العسكرية، ومع تعاظم حجم التحديات وبحث الإنسان عن استنبات البيئة الأمنية الإنسانية المناسبة، حاول الفكر الإنساني أن يرتقي بأفكاره ليصل إلى حجم التحديات الجديدة والتي تسمى في الأدبيات الإستراتيجية التحديات غير التقليدية.

لقد أثبتت التجربة العملية للفكر، بأن كل فكرة عالمية هي نتاج واقع دولي معين. ففكرة الحلف المقدس جاءت نتيجة الحروب النابليونية وما سببته من نتائج كارثية على أوروبا، بينما كانت عصبة الأمم نتاج واقع الحرب العالمية الأولى، وكذا الحال مع الحرب العالمية الثانية التي ساهمت في بناء وتشكيل الأمم المتحدة نتيجة ويلات الحروب التي دمرت الحضارة الإنسانية، كما أن الحروب الأهلية في مناطق عديدة من العالم تعد من اخطر التحديات الأمنية لأنها (أعنف وأقسى أنواع الحروب وتستهدف السكان المدنيين) (1) وكل ما ترشح من بناء مؤسسي وتبني للاستراتيجيات المتعددة هو بدافع البحث عن الأمن وتحقيقه. ليس هذا فحسب، بل إن انتشار الاسلحة النووية دفع الدول إلى إيجاد معاهدات الحد من انتشار الاسلحة النووية والعمل على تخفيضها، و(ثني الأطراف الأخرى عن الحصول عليها ومحاولة كبح توجهاتها) (2)، وكان ذلك بدافع الأمن الذي يرتبط عمالحها.

⁽¹⁾ محمود سالم السامرائي، المسؤولية الدولية لحصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية (حصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة)، جامعة الموصل، كلبة العلوم السياسية، الموصل، 2009، ص1.

⁽²⁾For more information see: S. Samuel C. Rajiv, Options on the Table: Iranian Nuclear Imbroglio and US Military Moves, in book: Asian Strategic Review, edited by S.D. Muni Vivek Chadha, Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi, 2013, pp295-297.

ولهذه الغاية سيتناول الباحث المراحل الفكرية للأمن الدولي وتطبيقاته العملية في ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول الرؤية البدائية للأمن الدولي، بينما يدرس الثاني الرؤية التقليدية للأمن الدولي، وأخيراً الثالث يتناول الرؤية الحديثة للأمن الدولي.

المطلب الأول: الرؤى البدائية للأمن الدولي

وجد الأمن وعملية البحث عنه منذ أن وجدت البشرية، كما إن الأفكار المتعلقة بتحقيق الأمن وجدت منذ أن بدأ الفرد يبحث عن الأمن في المحيط الذي يعيش فيه. وقد عمل العديد من المفكرين وصناع القرار سواء كان الأفراد أم الدول أم المؤسسات أم المنظمات الدولية على وضع أفكارهم، ومعالجاتهم لما ينبغي أن يكون عليه الأمن.

ومنذ نشأة ظاهرة الدولة الوطنية (*)بعد مؤتمر وستفاليا عام1648، اعتمدت كل دولة على قدرتها الذاتية في مواجهة أي تهديد يواجهها، ثم تطور الأمر لتعتمد الدول على الأحلاف من اجل تحقيق الهدف الأمني فكانت فكرة توازن القوى. ثم تطورت الآليات والأفكار إلى نظام الأمن الجماعي (1).

تُعد الأحلاف إحدى الوسائل التي لجأت إليها الدول لتحقيق أمنها وأمن حلفائها. إذ تم التوصل إلى الفكرة الأمنية القائلة بأنه في حالة تجميع القدرات تستطيع الدول مواجهة التحديات والتغلب عليها، وثني الأطراف المعتدية عن تحقيق أهدافها التي تطمح أليها. وقد ارتبطت الأحلاف العسكرية بتوازن القوى في التفاعل الدولي. لذلك فان البحث عن الأمن أدى إلى توليد فكرة الأحلاف. وهي فكرة لم تكن وليدة عامل محدد أو داع بعينه. وجاءت نتاجاً طبيعياً مشتركاً لمجموعة متداخلة وشبكة معقدة من الأسباب.

^(*) وهي عبارة عن إطار جغرافي معين يعيش عليه مجموعة من الناس بغض النظر عن انتمائهم العرقي والمذهبي والديني وتدير شؤونهم سلطة سياسية بالشكل الذي يُحقق طموحاتهم، والوطنية هي توثيق لِعُرى الروابط المجتمعية من خلال التعاون والوحدة وغالبا ما تكون اللغة والدين والروابط المشتركة وطريقة الحكم من الأسباب الاساسية لنجاعة الدولة الوطنية. ينظر: مارتين دووج، قاموس المذاهب السياسية، منشورات مكتبة المعارف، بيروت، 1999، ص74.

⁽¹⁾ ينظر: عبير الفقي، تطور مفهوم الأمن الجماعي الدولي، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://www.elsyasi.com/Article-detail-axpx?id=1567

فضلاً عن إنها تتناغم مع الرؤية البدائية للأمن. ومن أهم أسباب بروز ظاهرة الأحلاف الدولية والتكتلات العسكرية هي وفق ما يأتي (1):

أولاً: الأسباب السياسية: إذ تلجأ إليه عندما تدرك الدولة إن مواردها الذاتية غير كافية للتعامل مع التحدي الأمني الذي يواجهها أو لتحقيق أهدافها. وقد يرجع ذلك إلى خصائص ذاتية وتاريخية في شخصية الدولة ذاتها، وقد يكون بهدف الحصول على مساعدات ومعونات سياسية واقتصادية وعسكرية.

ثانيا: الأسباب العسكرية: وتُعد السبب الرئيس وراء تكوين الأحلاف والتكتلات العسكرية رغم وجود أكثر من سبب أو داع لنشوئها. والهدف من ذلك هو مقاومة العدوان أيا يكن مصدره، وقد تلجأ الدول إليه عندما تواجه تغييراً جديداً ومُهدِداً في الوضع العسكري.

ثالثاً: الأسباب الإيديولوجية: الدول عادةً ما تلجأ إلى عقد الأحلاف التي تقترب منها ايديولوجياً بهدف تعضيد الجهد الذي يؤدي إلى نشر الإيديولوجية التي يحملانها والعمل على تحقيق الغلبة على الإيديولوجيات الأخرى.

رابعا: الأسباب الاقتصادية: تهدف الدول الأعضاء في الأحلاف والتكتلات والتي تكون في الوقت نفسه قوية اقتصادياً إلى فرض الهيمنة الاقتصادية على الدول الأقل قوة والأضعف مقدرة والأكثر ميلاً إلى تحقيق مأربها في الحصول على المعونات والمساعدات الاقتصادية من الأطراف القوية اقتصادياً مقابل الدخول في هذه الأحلاف والتكتلات العسكرية.

صحيح إن البحث عن الأمن المفرط يتم من خلال الأحلاف، لكن الأحلاف كوسيلة لتحقيق الأمن أو درء خطر ما قد تسبب متغيراً دولياً منطقياً للأحلاف وان تضاد الأحلاف نتيجة لتضادد الأهداف والهواجس وتنوع الآليات والسبل قد يُبلور متغيرات تدفع لمزيد من التنافر والاقتتال، وهذا ما حصل في مطلع القرن العشرين، إذ كانت

⁽¹⁾ مصطفى احمد ابو الخير، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولى العام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص ص61-72.

الأحلاف والأحلاف المضادة وتضارب المصالح بالإضافة إلى أسباب أخرى مباشرة وغير مباشرة أحد أسباب الحرب العالمية الأولى التي شكلت التهديد الأشمل للأمن الدولي(إذ تسببت بمقتل ما يقارب أربعين مليون شخص ودمرت البنى التحتية والصناعية في العديد من البلدان)(1)، وكان لها تأثير في مجمل التفاعلات الدولية التي تلتها، نظراً لتوسع العمليات وشمولها أغلب دول العالم. من هنا بدأت الرؤى العالمية تتوالد بشأن صيانة الأمن الدولي وفق قواعد محددة التي يتمثل جوهرها في الأمن الجماعي وأداته عصبة الأمم.

وظهرت دعوات إنشاء حكومة عالمية والامتثال إلى قواعد ومبادئ القانون الدولي في العلاقات بين الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وتبلورت الرؤى الفكرية والمواقف السياسية الداعية إلى إلغاء توازن القوى بوصفه المبدأ الأساس في تحقيق الأمن الدولية والابتعاد عن جعل المصالح الوطنية الضيقة معياراً اساسياً لرسم الاستراتيجيات الدولية والشروع في نزع السلاح. لذلك كان نظام الأمن الجماعي بمثابة مدخلاً جديداً لتدبير وصيانة الأمن الدولي⁽²⁾، وقد تعهدت الدول جميعها في الوقوف إلى جانب الطرف المعتدى عليه وتدعمه لان السلم وحدة لا تتجزأ⁽³⁾.

وفي هذا السياق، إذا كان جوهر الأمن الدولي وصيانته يكمن بنظام الأمن الجماعي مع انبلاج فجر القرن العشرين، فما المقصود به، وما هي الفرضية التي أنطلق منها لمواجهة تحديات الأمن الدولي في تلك المدة الزمنية؟.

⁽¹⁾See:H.L.Peacock, history of modern Europe"1789-1981",Seventh edition, Heinemann Educational ,Malaysia, 2010, p282.

⁽²⁾ ينظر: الأمن الجماعي، معجم المصطلحات، المجلد الثالث، العلوم القانونية والاقتصادية، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display.

⁽³⁾ ينظر: كاظم هاشم النعمة، نظرية العلاقات الدولية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، لسا، 1999، ص254.

يُقصد بالأمن الجماعي(Collective Security) النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو فيها والحفاظ على أمنه من الاعتداء، ومن ثم فهو النظام الذي تعتمد فيه الدول على حماية مصالحها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس فيما يتعلق بوسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها فحسب، وإنها على أساس التضامن والتعاون في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية (2).

وعليه فان المعنى الواسع للأمن الجماعي وأداته عصبة الأمم هو وسيلة للوصول إلى أمن دولي فاعل، لا بل انه جهاز للقيام بعمل مشترك لمنع أو صد أي هجوم ضد النظام القائم (3). كما إن مضامين الأمن الجماعي كانت معاكسة لعدم الأمن، لان نظام الأمن الجماعي وان كان فيه بعض ملامح نظام توازن القوى، فانه يتضمن قيوداً على حرية الدول وسيادتها. وكما يقول فريدمان: لا يفترض النظام الناجح للأمن الجماعي ضرورة تخلي الدولة عن استقلالها الوطني تخلياً تاماً لكنه يستدعي إخضاع الإرادة الوطنية إلى القرارات الجماعية الدولية والسيطرة الدولية على الجوانب العسكرية والأسلحة الإستراتيجية، ومما لاريب فيه إن ذلك غير ممكن من دون قيد صارم على السيادة الوطنية "لوطنية".

⁽¹⁾ avid A. Baldwin, Security Studies and the End of the Cold War, World Politics, Vol.48, No.1, Cambridge University Press, 1995, p119.

⁽²⁾ زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق، دار الرواد، ليبيا، 2002، ص204.

⁽³⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر: عبير الفقي، تطور مفهوم الأمن الجماعي الدولي: عبر شبكة المعلومات الدولية

[:]http://www.elsyasi.com/default.aspx

⁽⁴⁾ ينظر: كاظم هاشم النعمة، العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1987، ص389.

من خلال ما تقدم، فإن الفكرة التي يُبنى عليها مضمون هذا المفهوم ترتكز على مجموعة من المبادئ لعل أهما وأبرزها ما يأتي (1):

الركيزة الأولى: يرتبط الأمن الجماعي بالجهود الجماعية المشتركة على المستوى الدولي، أي يُمثل تجسيداً لمبدأ التضامن الجماعي في مواجهة المصادر المحتملة للعدوان وهو شبيه بالتحالف العالمي(Universal Alliance).

الركيزة الثانية: في حالة اندلاع الصراع المسلح بين دولتين أو أكثر يصبح الأمر في حاجة ملحة وفورية لتحديد الطرف المعتدى ومعاقبته وتصفية العدوان بكل مظاهره.

الركيزة الثالثة: كل الدول المنضوية في إطار الأمن الجماعي الدولي يجمعها هدف واحد يتمثل بالتصدي للعدوان أياً كان مصدره، وهذا الأمر يمثل قيمة دولية غير قابلة للمساومة.

الركيزة الرابعة: يجب أن تكون الإمكانيات الجماعية التي تشارك في مسؤولية الأمن الجماعي الدولى على مستوى من التأهيل والضخامة بما يجعلها قادرة على صيانة الأمن.

بينما تتمثل المقتضيات الذاتية للأمن الجماعي في رسوخ إيمان الحكومات والشعوب بان السلام وحدة لا تتجزأ، والعدوان لا يعرف الحدود الجغرافية، وغير مُحدد اقليمياً، والعدوان لا يقتصر على الدول الكبرى أو الصغرى أو الضعيفة أو القوية. وكل دولة مُرشحة لان تكون ضحية الاعتداء في تلك المدة⁽²⁾.

فكرة الأمن الجماعي هي النواة البدائية الأولى للأمن الدولي, ولا يمكن تحقيقه من دون معالجة جذور الصراعات الدولية⁽³⁾. لذلك فان الأمن الجماعي لا يمكن إن يكون فعالا إلا عندما تتلاقى المصالح الوطنية لأهم الأعضاء في النظام، وبهذه الطريقة كان نظام الأمن الجماعي أداة لتوطيد سلطة القوي بدلاً من حماية أمن المجتمع الدولي

⁽¹⁾ زايد عبيد الله مصباح، مصدر سبق ذكره، ص ص204-206.

⁽²⁾ كاظم هاشم النعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص392.

⁽³⁾ ينظر: حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام1945، سلسلة عالم المعرفة، العدد202، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص ص33-35.

ككل⁽¹⁾. فعلى عكس رؤى توازن القوى التي تقوم على الصراع، فان الأمن الجماعي يرتكز على التعاون والتجانس لتحقيق الأمن الدولى⁽²⁾.

من خلال ما تقدم، فان البحث عن الأمن على المستوى الدولي قَتَلَ في طوره البدائي الأول في نظام الأمن الجماعي وأداته المؤسسة عصبة الأمم، من خلال توحيد الرؤى حول التحديات الدولية التي تواجه المجتمع الدولي. ومن هنا بدأ التفكير يتوالد باتجاه تطوير هذه الأفكار وجعلها تنتقل إلى الإطار الأوسع لتكوين رؤية عالمية شاملة لدراسات الأمن الدولي.

المطلب الثاني: الرؤية التقليدية للأمن الدولي

الأمن الدولي في بعده التطبيقي جاء تحت تسمية الأمن الجماعي وأداته المؤسسية عصبة الأمم خلال النصف الأول من القرن العشرين، وقد اتبعت العصبة العديد من الإجراءات للقيام جمهمة مواجهة تحديات الأمن الدولي خلال وجودها، إذ نص ميثاقها على إن أي اعتداء على أي عضو هو جمثابة اعتداء على كل الأعضاء ومن ثم يستوجب ردع ذلك الاعتداء 6.

ورغم ذلك أعترض عمل العصبة في سعيها لمواجهة تحديات الأمن الدولي معوقات عدة. ومن ابرز هذه المعوقات هي قاعدة الإجماع في التصويت وافتقارها إلى أداة تنفيذية تعمل على تنفيذ الإجراءات التي تتخذها، وعدم انضمام جميع الدول في المجتمع الدولي والهيمنة الأوروبية على قراراتها، فضلاً عن فشل الوسائل المستخدمة في تحقيق الأمن والسلام واعتماد العصبة على مركزية النظام، وعدم وجود جهاز تنفيذي دائم لها،

⁽¹⁾ بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص59.

⁽²⁾ سعد حقى توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص337.

⁽³⁾ ينظر: خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1991، ص10.

وأخيراً وليس آخراً عدم إيمان الدول بجدوى العصبة (1) مما أدى إلى فشلها في تحقيق الأمن الدولي. وباندلاع الحرب العالمية الثانية أصبح الفعل ورد الفعل المسلح هو المتحكم متغيرات الأمن الدولي (2).

ونتيجة الكوارث التي نتجت عن هذه الحرب وما تعرض له الأمن الدولي من تحديات، شرعت الدول إلى إعادة النظر في ما بنته خلال المدة السابقة، وأُجهد الفكر الإنساني المرتبط بمصلحة الدول المنتصرة إلى إعادة ترتيب معالجات الأمن الدولي من خلال تجنب السلبيات التي اكتنفت الآليات السابقة، فعملت على تأسيس منظمة الأمم المتحدة وتوسيع نطاق عملها وزيادة الصلاحيات الممنوحة لها من خلال زيادة صلاحيات الأجهزة التنفيذية مثل مجلس الأمن الذي أوكلت له مهمة صيانة السلم والأمن الدوليين (3).

وجاءت ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية انعكاس واضح لعلاقات القوة ونتاجاتها الواقعية فكراً وممارسة، فرغم استناد المنظمة على المساواة في السيادة إلا إنهم عملوا على صياغة الميثاق بما يتوافق مع مصالح القوى الدولية وهرميتها نتيجة هيمنة الأفكار الواقعية ورائدها مورجنتاو⁽⁴⁾، وأعطى الميثاق مكانة خاصة لما عُرف بالدول العظمى بمنحها حق النقض "الفيتو" مما انعكس على طريقة معالجة تحديات الأمن الدولي. وأصبح (القرار السياسي الدولي ومن ثم إدراك الأمن الدولي تعبيراً عن إرادة

⁽¹⁾ ينظر: نزيه علي منصور، حق النقض الفيتو ودوره في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، دار الكتب العلمية، بروت، 2009، ص ص33-35.

⁽²⁾ ينظر: جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص172.

⁽³⁾ سعد حقى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص342.

⁽⁴⁾See:Chris Brown, Theories of International Justice, British Journal of Political Science, Vol.27, No.2, Cambridge University Press, 1997, pp275-276.

الدول العظمى الخمس التي رسمت طبيعة النظام الدولي وتفاعلاته بعد الحرب) وهو ما عرف بعالم الحرب الباردة وتعقيداته المتزايدة. فالدول (خلال هذه المدة سعت إلى امتلاك السلاح النووي الذي يؤمن أمن الدولة في النظام الدولي) (2).

وكانت ولما تَزّل نظرية البقاء للأقوى أساس وجوهر الأمن في المجتمعات القديمة التي لم تكن تدرك جوانب أخرى للأمن سوى البقاء للأقوى وتوفير سُبل العيش. وظلت نظرية القوة هي قاعدة القواعد التي تقوم عليها الاستراتيجيات الأمنية في مختلف المراحل الزمنية مع بعض التعديلات التي يتم تكييفها لمواكبة تغيير القوة (3). بمعنى إن عملية توزيع القوة في النظام هي التي شكلت هذا النظام وأثرت في سلوك الدول الفاعلة فيه، كما أن النظام الدولي يفرض عليها ضوابط معينة حول ما مسموح به أو غير مسموح به من السياسات التي تجري داخل النظام (4).

ومن أبرز التحديات التي واجهت العالم خلال الحرب الباردة هو السلاح النووي وامتلاكه (*) وعملية الحد من توسع عدد الدول الحائزة عليه، وأصبح العالم ودراسات الأمن الدولي تعبر عن التنافس والصراع بين الشرق والغرب والقدرات العسكرية

(1)See:F.Rubin, The Theory and Concept of National Security in the Warsaw Pact Countries, International Affairs, Vol.58, No4, Royal Institute of International Affairs, 1982, p653.

⁽²⁾Mattew Beasley, Regime Security Theory: Why Do States With No Clear Strategic Security Concerns Obtain Nuclear Weapons?", A thesis, the Graduate School of the University of Oregon, Department of Political Science, 2009, p7.

⁽³⁾ محمد الامين الشمري، مصدر سبق ذكره، ص41.

⁽⁴⁾ عدنان محمد هياجنه، دبلوماسية الدول العظمى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبى، 1999، ص23.

^(*) إن سعي المدول إلى امتلاك الأسلحة النووية رغم تكلفتها الباهظة يؤمن لها تصعيد المقدرة الهجومية والردعية للخصم في أوقات السلم والحرب. ينظر منير شفيق، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب: من السيف والدروع إلى الصاروخ والإنفاق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص97.

الممزوجة بالبعد الايديولوجي (1). وجُلّ اهتمام الدول أنصب خلال هذه المدة نحو الحيلولة دون الوصول إلى المواجهة النووية بين الكتلتين.

لذلك فان الأمن الدولي خلال الحرب الباردة جسد تعزيز أمن الدول فرادى وتعزيز القدرات النووية والعسكرية لاسيما الدول الإقليمية مثل الصين أم الدول العظمى مثل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة⁽²⁾، وذلك بفعل أن الدولة هي الفاعل الأساس، كما عزز سيادة التفسير المتمثل بان ضمان أمن الدولة يعني بالضرورة ضمان أمن الأفراد. ومن جهة أخرى لم يحصل أي تطور ذو أهمية بارزة في جوهر الأمن فكراً وتطبيقاً⁽³⁾.

لم يخرج الأمن الدولي خلال الحرب الباردة عن كونه أمناً تقليدياً، وسُميّ الأمن الدولي التقليدي، معنى أن نوعية التحديات التي تواجه الدول كانت تحديات عسكرية ولم تمتد إلى غير ذلك من التحديات، وكانت النظرة أحادية.

كما إن الجهود الدولية سواء كانت تمثلها القوى العظمى مثل الولايات المتحدة أم الاتحاد السوفيتي أم المنظمات الدولية والإقليمية كانت ترتكز على مصالح القوى العظمى بالدرجة الأساس وان جاءت بتبريرات دولية كالجهود المتمثلة بالحيلولة دون انتشار الاسلحة النووية ونزع التسلح النووي، فضلاً عن تجنب الحروب والصراعات الإقليمية، وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

ومما يؤكد أولوية مصالح القوى في نظام تفاعلات عالم الحرب الباردة هـو عـدم السيطرة الحقيقية على الأزمات الدولية وتصاعد الحروب بالوكالة والحروب الأهلية.

⁽¹⁾Barry Buzan, New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, International Affairs, Vol.67, No.3, Royal Institute of International Affairs, 1991, p433. (2)Rajiv Nayan, Nuclear Modernisation in India's Neighbourhood, in book: Asian Strategic Review, edited by S.D. Muni Vivek Chadha, Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi, 2013, pp279.

⁽³⁾For more information See: Deepender Kumar, Redefining security: An environmental, Journal of peace studies, Vol.10, issues1, January-March, 2003: http://www.icpsnet.org/description.

معنى لم يكن يدخل في نطاق الأمن الدولي معالجة التحديات العالمية مثل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والبيئية...الخ.

خلاصة لما تقدم، فان الرؤية التقليدية للأمن الدولي التي سادت خلال الحرب الباردة تمثلت في تحجيم التحديات العسكرية من خلال تجنب الحروب التي قد تستخدم فيها الأسلحة النووية والعمل على توجيه الفعل الدولي نحو عقد الاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة النووية الإستراتيجية، والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة وتدعيم دور قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وأوجبها الرئيس(المتمثل في دفع الأطراف نحو الاتفاق والحد من الصراعات الإقليمية وضمان عدم توسعها إلى النطاق العالمي)(1).

بمعنى إن التحدي العسكري وكيفية مواجهته على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية كان يمثل الركيزة الاساسية المترسخة في منطق تفكير صُناع القرار في العالم. ليس هذا فحسب، بل أن الرؤية العالمية لم تكن قد تبلورت بشأن مواجهة التحديات غير التقليدية للأمن الدولي، والتي أصبحت تُهدد الفرد والمجتمع والدولة والمجتمع الدولي، وهو ما أصبح يعرف في الأدبيات الإستراتيجية بموضوعة أمننة القضايا العالمية وبشكل أدق الأمن الدولي غير التقليدي.

المطلب الثالث: الرؤية الحديثة للأمن الدولي

مع نهاية الحرب الباردة وتشكُل البيئة الأمنية الدولية الجديدة وتغيّر المعطيات العالمية نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي ونشوء العديد من المشاكل الأمنية كماً ونوعاً (2)، وحصول نوع من الثورة في الدراسات الأمنية، انبرى الباحثون وصُناع القرار وأخذوا يبتعدون عن المقتربات التقليدية إلى توسيع المدركات المتعلقة بالأمن الدولى، وتبنى وجهة

⁽¹⁾ Elham A minzadeh, The United Nations And International Peace And Security: A Legal and Practical Analysis, A dissertation, University of Glasgow, Faculty of Law and Financial Studies, 1997, p2.

⁽²⁾See: Marin ILIE, NATO concept evolutions-consequence of the changes occurred in the international security environment, National defense university, Journal of defense resource management, No.1, 2010, p87.

نظر أكثر جذريةً تتمثل في انه يجب النظر إلى الأمن الدولي بطريقة تظم مختلف المستويات انطلاقاً من الفرد وصولاً إلى النظام الدولي والتركيز على جميع مُتغيرات ومصادر الخطر وعدم الاقتصار على التهديدات العسكرية الموجهة ضد الدول.

يُمكن إرجاع التحول في الدراسات الإستراتيجية الأمنية إلى سببين رئيسيين:

أولهما: رغم إن الحرب بين الدول مازالت ممكنة، إلا إن الحروب في داخل الدول هي الأكثر عنفاً في القرن الواحد والعشرين. كما أن المصلحة لم تعد الشيء الرئيس في الحرب رغم أهميتها. وان المحرك الأساس للحرب هو هوية الجماعة وثقافتها. وثانيهما: إن قدرة دولة ما على توفير الأمن لمواطنيها قد اكتنفتها تحديات كثيرة غير التحديات العسكرية لعل أهمها التحديات الاقتصادية والبيئية والنمو السكاني والإمراض واللاجئين وغير ذلك من التحديات غير المنظورة (1). بمعنى أن نهاية الحرب الباردة غيرت أجندة الدراسات الأمنية وأنهت محدودية الإطار لهذا المجال من الدراسات الإستراتيجية (2). وأصبح العالم عمر بمرحلة زمنية تتسم بعدم اليقين وعدم التأكد نتيجة تضارب المعلومات وكثرتها وتشويش القدرة على تحديد الدقيق منها (6).

رغم إن أمن الدول قد ازداد وتحسن منذ نهاية الحرب الباردة بفعل التقدم التكنولوجي لان عدد الحروب التي تندلع بين الدول قد قلّ وتراجع، فأن الحروب الأهلية داخل الدول قد زادت بشكل كبير، لا بل أنها قد ترتقي إلى جرائم دولية. كما أن

⁽¹⁾ حصاص لبني، المتغير الأمني وآثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.ssrcaw.org/ar/art/show.art.asp?aid=32.93/

⁽²⁾See:Sean M. Lynn- jones, International security studies after the cold war: An agenda for the future, CSIA discussion paper, Kennedy school of government, Harvard University, 1991, p13.

⁽³⁾Keisuke Iida, Analytic Uncertainty and International Cooperation: Theory and Application to International Economic Policy Coordination, International Studies Quarterly, Vol.37, No.4, Wiley and The International Studies Association, 1993, pp 431-432.

التداعيات السلبية للتقدم التكنولوجي فاقمت من تأثير الحروب التقليدية وجعلتها تكون أكثر فتكاً في الإنسانية (1).

بمعنى بدأ المنظور الجديد للأمن الدولي يفرض نفسه متجاوزاً الاعتبارات الحدودية والإقليمية والعسكرية، فالتحديات الجديدة جعلت مفهوم الأمن الدولي شمولياً ومتعدد الأبعاد وأكثر ارتباطاً بالحاجيات الاساسية للإنسان، فالأمن لم يعد يُقاس بمدى تقلص التهديدات، بل بمدى الاستجابة للحاجيات الأساسية للإنسان وفق المنظور الحديث للأمن (2).

لذلك عملت عدة معطيات على مقاربة المسائل الأمنية وثوقاً بالفكرة القائلة بان العالم يحتاج إلى أمن عالمي أو شامل، يتجاوز الأمن القومي الضيق المبني على القوة والتسوية السلمية للمنازعات الدولية. لقد عُرض هذا المفهوم عام1983 لدى الأمين العام للأمم المتحدة بناءاً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يتمثل في (انه فقط بالاعتراف بان الأمن هو أمن فردي سواء كان في مظاهره العسكرية أم الاقتصادية أم الاجتماعية أم السياسية أم في مظاهره الوطنية والدولية تستطيع الأمم اتخاذ التدابير من أجل إقامته في هذه الحقبة من العلاقات المتبادلة)(3). ولكنه لم يأخذ مداه، كما رغب أصحابه.

ولكن بعد الحرب الباردة ساد إقرار يُفيد بأن التحديات العالمية التي تواجه البشرية المتمثلة بالبيئة والصحة العالمية والتنافس على الموارد والاندماج والتهميش وظاهرة الهجرة والأمن والفقر...الخ تُشكل رهانات كبرى لمستقبل البشرية، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في الطريقة التي يتم بها التعامل مع القضايا الأمنية الدولية بدلاً من التركيز على الأدوات العسكرية للتعاطى مع هذه التحديات الاساسية. لذلك حصل انتقال من ظاهرة

⁽¹⁾ باسكال بونيغاس، نحو مفهوم جديد للأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=40096

⁽²⁾ ينظر: منبر الحرية، الأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.minbaralhurriyya.org

⁽³⁾ تيري دي مونبر يال وجان كلين، مصدر سبق ذكره، ص258.

عولمة المسائل الأمنية إلى اتجاه جديد نحو أمننة المشاكل العالمية، وإذا كانت تأثيرات انعدام الأمن يمكن أن تُشكل موضع إجماع، فانه لم يعد هناك تفكير في الأسباب، إذ يلاحظ أن هناك رغبة في تقديم إجابات أمنية على مشاكل هي في الأصل سياسية (1).

وفي عِداد الحجج التي يُحكن بها تأكيد مقاربة الأمن الدولي غير التقليدي هـو زوال المخاطر العسكرية الكبيرة زوالاً يُضعف من وزن العامل العسكري ضمن مجمل العوامل المساهمة في صيرورة الأمن وتحدياته العالمية وتكاثر الأزمات المحلية. كما أن الترابط المتزايد بين المجتمعات في عالم تتزايد عولمته اقتصادياً وثقافياً، والتدخل المتزايد للمجتمعات المدنية في الحياة الدولية يعني بان الأمن لا يمكن قصره على سلامة الدول حتى لو كان بالإجماع⁽²⁾.

هنا يُكن تركيز الاختلاف بين الأمن الدولي التقليدي والأمن الدولي غير التقليدي. يكمن جوهر الاختلاف بينهما من حيت المصادر والفاعلين. ففي الأمن التقليدي تكون المصادر والفاعلين مترابطين بشكل كبير، ويتشكلان من تضارب المصالح الوطنية والخلافات المتعاقبة بين الدول، ويكون الأمن التقليدي نتيجة الأفعال التي تقوم بها الدول والحكومات مما ينعكس على القضايا العالمية. وعلى النقيض من ذلك، فان المصادر والفاعلين في الأمن غير التقليدي أكثر تعقيداً من نظيرتها في الأمن التقليدي، إذ تنشأ تهديدات الأمن غير التقليدي من الفاعلين من غير الدول أكثر من أفعال الدول، فمعظم المشاكل الأمنية تكون نتيجة أفعال الأفراد والمجموعات الاجتماعية مثل التلوث والتراجع البيئي وتجارة المخدرات وغيرها.

(1) باسكال بونيغاس، نحو مفهوم جديد للأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=40096

⁽²⁾ تيري دي مونبر يال وجان كلين، مصدر سبق ذكره، ص256.

⁽³⁾Xu Jian, Nontraditional security and international security: in a chines perspective: http://yataisuo.cass.cn/yanjiuzx/aqzx/xscg/non.

وعليه، فان تغيير دلالات التهديد الأمني وطبيعة معالجاته مثلت الحاجة إلى توسع مفهوم الأمن الدولي من التقليدي إلى غير التقليدي. وكان السعي لتأكيد مفهوم الأمن الدولى غير التقليدي هو أحد المحاولات المهمة للتعبير عن تلك الحاجة.

وبهذا السياق سعى ريتشارد اولمان(Redefining Security) لإعادة تعريف الأمن. إذ جاء في بحثه الموسوم إعادة تعريف الأمن(Redefining Security)، الـذي نُشر في مجلة الأمن الدولي(International Security)، بان المنظور الضيق للأمن المتمثل في حماية الدولة من هجمات عسكرية خاطئ وخطر في آن واحد. والمفهوم الجديد يُحول الاهتمام بعيداً عن التهديدات غير العسكرية التي تقوض العديد من الدول خلال السنوات القادمة. لذلك فان التهديدات التي تنبع من خارج حدود الدولة وداخلها هي تهديدات غير تقليدية للأمن وتعمل على تقليص الخيارات السياسية أمام الدول.

ورغم هذه الحقائق ومقبولية التغيير لمفهوم الأمن غير التقليدي فان توسع مفهوم الأمن لم يكن بعيداً عن الأهداف السياسية، فعندما يتم تصنيف قضية ما بأنها أمنية، فانه يدل على أهميتها وهو ما يطلق عليه بالأمننة(Securitization)، أو إضفاء الطابع الأمني بمعنى (هي عملية تحويل مشكلة عادية إلى مشكلة أمنية وجعلها تبدو بأنها تُهده الوجود) (2) والذين يؤيدون ويدفعون باتجاه توسيع مفهوم الأمن يبغون أن تكون النتيجة توسيع إعادة توزيع الموارد بالشكل الذي ينسجم مع التغيير في المفهوم. فعندما يتم أقناع صناع القرار والسياسات باعتبار التهديدات البيئية مسائل ترتبط بالأمن القومي والأمن الدولي، فان بإمكانهم تخصيص المزيد من الموارد والإمكانيات المتاحة والكامنة لمواجهتها. والأمن في رأي أول ويفر (Ole Waever) هـو "تصرف كلاهـي...إذ أن مندوب دولة ما

⁽¹⁾مالك عوني، رهانات الثورة..تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدية في المنطقة العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد186، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص5.

⁽²⁾K.Seray, Securitization of Migration in Europe: The Obstacle in front of European Values, The Journal of Turkish Weekly, July 2nd 2010, available at:

http://www.turkishweekly.net/op-ed/2714/securitization-of-migration-in-europe-the-obstacle-in-front-of-european-values.html.

عندما يقول (أمن) فانه ينقل قضية معينة في مجال معين إلى مجال مُحدد أكثر أهمية، مُدعياً حقاً خاصاً في استخدام الوسيلة اللازمة لمنع هذا التصور"(1).

بعنى شهد الأمن الدولي مراحل مختلفة، وكل مرحلة من هذه المراحل أتسمت بمجموعة من السمات الناتجة عن طبيعة هذه التحديات والواقع الدولي والأنماط الفكرية السائدة في العالم. إذ انه خلال المرحلة الأولى والتي تم تسميتها بالبدائية كان هناك مزيج من الأفكار الواقعية والمثالية التي أسهمت في بلورة عصبة الأمم التي عدّها أغلب المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية بأنها كانت تعبر عن المثالية أكثر من الواقعية، لذلك لم تستطيع مواجهة التحديات التي واجهتها. بينما سادت الرؤية الواقعية على مقتربات الحرب الباردة إلا أنها لم تتمكن من توسيع مفهوم الأمن وبقيّ في إطار الرؤية الواقعية للأمن وهي الرؤية الأمنية التقليدية المتمثلة بالتهديد العسكري.

وعلى هذا الأساس، فان الرؤية الحديثة للأمن جاءت نتيجة التغيّر الذي أصاب البُنى الفكرية العالمية نتيجة تراجع الفكر الشيوعي وانتشار الأفكار الليبرالية، وبدأت مفاهيم الأمن غير التقليدي تُهيمن على مختلف طُرق تفكير الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية، لا بل أنها تعاظمت مع بداية القرن الواحد والعشرين وجرى تمازج بين الأفكار الواقعية والليبرالية وتم تقديم رؤية شاملة تحاول معالجة التحديات العالمية للأمن الدولى.

تقتضي الدقة العلمية تناول المدارس الفكرية العالمية للأمن الدولي وفق التدرج الزمني الذي مرّت به إلى أن وصلت إلى ما نحن عليه الآن بهدف إعطاء صورة متكاملة عن الأطر العالمية للتفكير الأمني والاستراتيجي. وهو الأمر الذي سوف يتم تناوله في المبحث القادم.

⁽¹⁾ بول روبنسون، مصدر سبق ذکره، ص12.

المبحث الثاني

المدارس الفكرية العالمية للأمن الدولي

الفكر هو المُحرك لكل التفاعلات، سواء كانت الداخلية أم الإقليمية أم الدولية أم العالمية، فهو القادر على تغيير الواقع وتعديل مساراته وتشخيص التحديات ووضع المعالجات الجذرية بما يتناسب مع الغرض الذي أُنتج من أجله، لذلك فان المفكرين يحاولون أن ينتجوا فكراً، وصياغة أناط فكرية تتناسب مع حجم التحديات العالمية للأمن الدولى.

ونجاح الأفكار متعلق بنسبة ما بالبيئة التي يتفاعل فيها، فبعض الأفكار تجد البيئة المواتية لتطبيقها بفعل توافر مجموعة من العوامل الداعمة للتطبيق، وعدم وجود عوائق تحد من قدرة الفكرة على النفاذ إلى حيز الواقع، وفي أحيان أُخرى تنتظر الفكرة اللحظة المناسبة للتطبيق بما يتناسب مع البيئة التي أنتجتها، أو قد يصلح لبيئة أُخرى قيد التشكل في المستقبل القريب أو متوسط أو طويل المدى، وربا تحتاج الفكرة إلى تعديل كلي أو جزئي لكي تكون أكثر ملامسة للواقع وأكثر قدرة وقابلية على التطبيق بالشكل الذي يحقق الأهداف المتوخاة منها، وربما يقودها الإيغال في الزمن إلى الاندثار والنفاد.

واستناداً إلى أن لكل فعل ورد فعل سياسي أساس فكري أسهم في بلورته وإنتاجه، فان هناك العديد من المدارس الفكرية التي خصصت جزء من أطروحاتها الفكرية عن الأمن والتنظير له، ومرت بمراحل عديدة، فبالإضافة إلى كون هذه المقتربات الفكرية هي نتاج واقع ونظام دولي معين، فان لكل مرحلة مرت بها سماتها وأطرها الفكرية ومنهجيتها التي حاولت فيها الاقتراب من الواقع في تلك المرحلة الزمنية التي مرّت بها، هو الأمر الذي أنعكس على الاتجاهات الفكرية العامة لتشخيص الأمن وجوهره وكيفية تحقيقه من خلال وضع الاستراتيجيات اللازمة والبناءة وتثبيت المُعطى في البيئة المناسبة وغير المناسبة له.

لقد أُجهد الفكر الإنساني لإنتاج فكر يعمل على تحقيق الأمن وتشييد بيئة آمنه للإنسانية، إلا أن ترابط المصالح وتفاعلها مع المنطلقات الفكرية جعل هذه الأفكار تخرج عن الإطار الذي وضعت فيه أو الغرض الذي تسعى لأجله.

ورغم تنوع المدارس الفكرية واختلافها في الرؤى والاتجاهات والوسائل التي يتم تبنيها لتحقيق الأمن إلا أنها تشترك في إنها تعمل على البحث عن مكنونة الأمن وجوهره والتنظير له وسبر غوره من خلال تنوع التوجهات ووضع اللبنات الفكرية الأجدر والقابلة للبقاء ومواجهة التحديات العالمية للأمن بمستوياته المختلفة الداخلية والإقليمية والدولية والعالمية. لذلك فان تناول المقتربات الفكرية للأمن الدولي يكون وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: المدارس الفكرية الواقعية

لا يُكن تناول موضوعة الأمن الدولي دون تناول الجذور والأُطر الفكرية التي أطرت له، ولكل ظاهرة دولية تأطير فكري أسهم في بلورته ووضع اللبنات الفكرية الاساسية له. لذلك تعد المدارس الفكرية الواقعية إحدى المقتربات الفكرية التي حاولت البحث في الأمن ووضع الافتراضات والمسلمات الاساسية له. يُحتم تناول المقتربات الفكرية الواقعية ورؤى مفكريها البدء بتناول الجذور الفكرية الأولية لها ورؤية المفكرين الأوائل اللذين وضعوا أساسها الفكري.

اولاً: المدرسة الفكرية الواقعية الكلاسيكية

تعود جذور المدرسة الواقعية الكلاسيكية(The Classical Realist School)إلى الفلسفة السياسية القديمة عند كل من المفكر الهندي كوتيليا(312-296:Kautilya)، والفيلسوف والمفكر الايطالي نيكولا ميكافيلي(1588:Nicollo Machiavelli)، والفيلسوف الانكليزي توماس هوبز(1679-1588:Tomas Hobbes)، وهي فلسفة قائمة على التوة دافع غريزي كامن في الطبيعة الإنسانية).

⁽¹⁾For more information see:Katrina Lee Koo, Confronting a Disciplinary Blindness: Women, War and Rape in the International Politics of Security, Australian Journal of Political Science,Vol.37,No.3,Carfax Publiching: Taylor and Frincis Group, Australian National University 2001, p522.

فكل هؤلاء يجمعون على أهمية متغير القوة لإدارة التفاعل الدولي، ويختلف ذلك من مدرسة إلى أُخرى ومن مفكر إلى آخر $^{(1)}$.

إذ يؤكد هوبز على (إن الإنسان بفطرته عيل إلى الصراع مع أقرانه إما لانتزاع فائدة أو دفاعاً عن ذاته وحماية لأمنه الشخصي. ويتجلى ذلك عند غياب السلطة المُنظِمة، ولا يعني ذلك حرباً واقتتالاً بين البشر، بل يكفي أن يكون صراعاً بين أفراد المجتمع)(2).

ويكمن جوهر المقتربات الفكرية لنيقولا ميكافيلي صاحب كتاب الأمير في إن الغاية تبرر الوسيلة، وقاد بآرائه الواقعية الكلاسيكية إلى إن جوهر الحكم هـو القـوة العسـكرية، وان السعي للحصول عليها إضافة إلى الحرب هـما العلـم الحقيقي الـذي يحتاج الأمـير أو الحاكم المهارة فيه. مع ذلك ظل مفهوم القوة العسكرية المباشرة كوسيلة حاسمة لتحقيق أهداف الدولة وأمنها وحماية كيانها وتوسـعها⁽³⁾. ويؤكـد ميكافيلي منـذ زمـن بعيـد عـلى أهمية المعرفة، وارتباطها الوثيق بالقدرة، فإذا ما استخدمت في توجيه الدولـة فإنهـا تـؤدي إلى القوة (4).

لقد تم تطبيق هذه الأفكار فيما بعد على الدولة وحركتها في البيئة الدولية، بمعنى أنها لم تأخذ الفرد وجعله أساس وحدة التحليل، وإنما جعلت الدولة جوهر تفكيرها لأنها في نهاية المطاف يقودها الأفراد على مرّ العصور.

وقد تبلورت تطبيقات الواقعية الكلاسيكية قبل وخلال مدة الحرب الباردة، وقد تبلورت تطبيقون بان الدولة مثلها مثل البشر تمتلك ما يسميه

⁽¹⁾ عبد الناصر جندلي، اثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، ص152.

⁽²⁾ محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، مطابع الأمل، بيروت، بلا، ص12.

⁽³⁾ يوسف محمد صواني، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص77.

⁽⁴⁾ عبد الرحمن خليفة، أيديولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة، دار المعرفة الجامعية، مص، 1999، ص57.

مورجنتاو^(*) الرغبة الفطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب.

ويحدد مورجنثاو في كتابه الشهير السياسة بين الأمم (Nations) ستة مبادئ للواقعية الكلاسيكية هي (١٠):

المبدأ الأول: العلاقات السياسية تحكمها قوانين موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية من خلال الإقرار والنوايا الموجودة في هذه الأخيرة، ويجب أن يتم بناء السياسة العامة على أساس فهم هذه القواعد الموضوعية.

المبدأ الثاني: فكرة المصلحة الوطنية (National Interest)هي موجه الإشارات المرئيس (Main Signpost) للواقعية السياسية والقائد السياسي يُفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة الوطنية المُعرّفة في إطار القوة.

المبدأ الثالث: المصلحة تشبه القوة في كونها مشروعة بشكل عام، رغم أن معناها الدقيق يختلف حسب الوقت والظروف، فالمصلحة الوطنية في حدها الأدنى هي البقاء، لكن الدول بضمان بقائها تسعى لتحقيق أهداف أخرى.

^(*) ولد عام1904 في ألمانيا، وأُطلق عليه أب العلاقات الدولية، وقد صنع شهرته بصفته منظراً في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينيات. له ثلاثة مؤلفات رئيسة: الأول حمل عنوان الإنسان العلمي في وجه سياسة القوةScientific Man Versus Power Politics. أما الثاني في عام1948، وحمل عنوان السياسة بين الأمم(Politics Among Nations). بينما الثالث صدر عام1948، وحمل عنوان دفاعاً عن المصلحة القومية (In Defense of the National Interest). لذلك جُلِّ تفكيره في العلاقات الدولية تركز على الأمن والمصلحة والقوة وكيفية تحقيقها في عالم يتسم بالفوضى. ينظر: مارتن غريفس، خمسون مفكراً في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص ص7-82.

⁽¹⁾ حكيمي توفيق، الحوار النيو واقعي والنيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، الجزائر، 2008، ص10.

المبدأ الرابع: رغم إدراك الواقعية للقيمة الأخلاقية للعمل السياسي، فإنها تدرك في الوقت ذاته التوتر غير المرغوب به بين القيادة الأخلاقية ومتطلبات العمل السياسي الناجح، وهذا يتطلب تنقية سلوك الدول من المبادئ الأخلاقية ومعيار الحكم على سياسة معينة هي في نتائجها السياسية(الغاية تبرر الوسيلة). كما أن التطلعات الأخلاقية لا يمكن مطابقتها مع القوانين الأخلاقية التي تحكم الكون.

المبدأ الخامس: السياسات الواقعية حقل مستقل بذاته، وتحليله يجب أن يتم بوصفه كيان قائم بذاته دون أن يتم إخضاعه لأي حقل آخر من الاهتمامات الإنسانية. بمعنى أن الظاهرة السياسية هي ظاهرة مستقلة والحكم على أي سلوك سياسي يكون من خلال معايير سياسية.

وهذه الطبيعة الصراعية والتنافسية متأصلة في سلوك الدول وعلاقتها فيما بينها منذ الأزل، وهي مرشحة لان تبقى كذلك في المستقبل، إذ لا يوجد ما يمكن أن يُغيرها. وهو المبدأ الذي يدفع الدول إلى تعزيز قدراتها العسكرية من أجل صيانة أمنها نتيجة الشك واللايقين في نوايا وسلوكيات الدول فيما بينها، ومن ثم فان احتمالات قيام الحروب تبقى دائماً واردة في أجندة الدول⁽¹⁾.

بمعنى (المصلحة هي جوهر التفاعل السياسي، وتتحدد بمؤشر القوة، وهي هدف ووسيلة في الوقت نفسه، وتُعرف على أنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين أو تغييره وفق الاتجاه المرغوب به من جهة والقدرة على مقاومة محاولات الآخرين التأثير في سلوك الآخرين، والواقعية ليست نظرية غير أخلاقية، بل هي نظرية لا تكترث بالمعايير الأخلاقية على اختلافها لأنها تعي التبعات الأخلاقية للفعل السياسي) (2). ويؤكد المفكر

⁽¹⁾ محمد طاهر عدلية، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2015، ص78.

⁽²⁾ عادل زقاغ، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات النظرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج خضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2009، ص168.

الواقعي مورجنتاو بان(الدول شأنها شأن البشر تمتلك ما يسميه(animus dominandi)أي الرغبة في السيطرة على الآخرين، وهو الأمر الذي يقود إلى التصادم والحروب وتهديد الأمن)(1).

وفي إطار سعي مورجنتاو التأكيد على سمو مصلحة الدولة المتمثلة في البقاء والأمن على غيرها من المصالح⁽²⁾، نفى وجود علاقة وطيدة ووثيقة بين السعي للقوة والأخلاق، فالأخلاق والإيديولوجية عنده لا يتناقضان مع مصلحة الدولة فحسب، وإنما رأى فيهما القناع الذي يخفي وراءه حقيقة الصراع على القوة، ومن ثم فانه السبب الرئيس وراء عدم استقرارية النظام السياسي الدولي، لذلك دعا إلى أن تطرح جانباً المثل الأخلاقية والقيم المبدئية عندما تتفاعل سياسياً مع غيرها، وهذا أستبعد أي بعد قيمي أو أخلاقي في القوة، وبذلك فان القوة تصبح غاية في حد ذاتها⁽³⁾.

ورغم تعدد الباحثين، يمكن أن نكشف القواسم المشتركة بين مفكري الواقعية الكلاسيكية، وهي قواسم ترتكز على الجوهر أكثر مما تتعلق بالشكل لعل من أهمها ما يأتي: أولهما: استنادهم إلى التاريخ كمخبر لأبحاثهم ودراساتهم الواقعية للتوصل إلى تعميمات بشأن السلوك الدولي⁽⁴⁾، وثانيهما: اعتمادهم على الدولة كوحدة تحليل أساسية للنظرية الواقعية على عكس المثاليين الذين يركزون على معايير السلوك الدولي والمستندة إلى القانون والتنظيم الدولين، وثالثهما: إعانهم بالطبيعة البشرية الشريرة

⁽¹⁾ مها احمد إبراهيم، دور القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية في عهد اوباما بين البناء النظري والتوظيف السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل،2013، ص11.

⁽²⁾For more information see: Mazen Faris Rasheed, The Concept of Power in International Relations, Pakistan Horizon, Vol.48, No.1, Pakistan Institute of International Affairs, 1995, p95.

⁽³⁾ ئاكو حمه كريم رحيم، القوة الناعمة في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة، السليمانية، 2011، ص37.

⁽⁴⁾See:Gwyn Prins, The Four-Stroke Cycle in Security Studies, International Affairs, Vol. 74, No. 4, Royal Institute of International Affairs, 1998, p781.

للإنسان والتي تدفعهم دامًا للعنف، ورابعهما: إصرارهم على الفصل التام بين السياسة والأخلاق، وخامسهما: إيمانهم بان العلاقات الدولية تتسم دوماً بالصراع في غياب التجانس والانسجام بين الوحدات السياسية اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، وإيمانهم باستعمال القوة مهما كانت طبيعة هذه القوة كوسيلة ضرورية لتحقيق المصالح وإجماعهم على القوة العسكرية، وسادسهما: إيمانهم بان السياسة الخارجية هي سياسة براغماتية تعتمد بالدرجة الأولى على تحقيق المصالح⁽¹⁾.

ونتيجة لذلك تمثل السياسة الدولية صراعاً من اجل القوة والسلطة (2) والبحث عن الأمن الشامل فيما بين الدول التي تسعى كل منهما إلى تعظيم مصالحهما الوطنية إلى أقصى حد ممكن، وتتحرك الدول بهدف منع أي دولة واحدة من أن تكون في وضع مُتحِكم، وغالبا ما يمكن تحقيق هذه الغايات من خلال التعاون ولكن احتمال نشوء الصراع قائم على الدوام (3).

بهعنى بدأت اللبنات الفكرية للواقعية الكلاسيكية بالتبلور والتشكل مستندة إلى تنظير بعض المفكرين أمثال هوبز وميكافيلي ومورجنتاو وغيرهم، وتؤكد مجموع مقترباتهم الفكرية على القوة بوصفها وسيلة وغاية نهائية، وعملية البحث عن القوة هي صفة غريزية في الإنسان سواء كان فردا مواطناً أم مسؤولاً رسمياً في الدولة، وان جُلّ التأطير الفكري لها هو تحقيق الأمن المطلق له ولدولته.

ثانياً: المدرسة الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية

بدأت الواقعية الجديدة في الظهور مستفيدة من هيمنة الواقعية الكلاسيكية على البُنى الفكرية الأخرى في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وقد شهدت السبعينيات

⁽¹⁾ ينظر: عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص176.

⁽²⁾See:Murielle Cozette, What Lies Ahead: Classical Realism on the Future of International Relations, International Studies Review, Vol. 10, No. 4, Wiley and The International Studies Association, 2008, p667.

⁽³⁾ جون بيليس وستيف سمث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004، ص7.

والثمانينيات منظرين من أمثال كينث والتز^{**} الذين كان همهم دفع النقد الذي وجه للواقعية الكلاسيكية بأنها تصوير ساذج ومُبسط، وسعوا إلى إسباغ الصفة العلمية والموضوعية عليها وهو ما ساهم في تجديد الواقعية. وقد كرّس الواقعيون الجدد اهتمامهم بفكرة النظام وكيف يتماثل الوضع على المستوى العالمي معها، لذلك يصفون ما يجري بأنه نظام دولي إلا انه مستقل عن مكوناته. لهذا يصبح لهذا النظام وجود فاعل وبنيوي يسمو على الدولة. ومع إعطاء هذه الأهمية لفكرة النظام والبنية لم يتنازل الواقعيون الجدد عن جوهر الفكرة الواقعية عن القوة وان تجاوزوا المنطق البسيط في اعتبار المسألة تتعلق بالطبيعة البشرية⁽¹⁾. كما أن (التفاعلات الدولية لا تعني وقوف الدولة بالضد من الدول الأخـرى)⁽²⁾. بمعنى أن الواقعية الجديدة تركـز عـلى أهميـة بنيـة النظام السياسي الدولي (International Political System Structure) بوصفه أثراً فاعلاً في تصرفات الدول جميعاً (الأمر الذي أدى إلى انتهاج قواعد محددة للتصوف (ق).

^(*) يعد احد رواد مفكري الواقعية الجديدة. حصل على شهادة الدكتوراه عام1954من جامعة كولومبيا عن أطروحته الموسومة: الرجل والدولة والحرب(Man, State and War). ومن ابرز الكتب التي أصدرها وعدت أنها تمثل الإطار الفكري للواقعية الجديدة هي نظرية السياسة الدولية (Theory of). ومن ابرز الأطر الفكرية التي أضافها إلى الواقعية هي النظام الدولي وطريقة تأثيره على مجمل التفاعلات الدولية لاسيما الأمنية منها. ينظر: مارتن غريفس، مصدر سبق ذكره، ص ص93-98.

⁽¹⁾ يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص79.

⁽²⁾Jeffrey Herbst, Theories of International Cooperation: The Case of the Lomé Convention, Polity, Vol.19, No.4, Palgrave Macmillan Journals and Northeastern Political Science, 1987, p641.

⁽³⁾See:Keith Topper, The Theory of International Politics? An Analysis of Neorealist Theory, Human Studies, Vol.21, No.2, Springer,1998, p170.

⁽⁴⁾See:Stanely.A.Renshon, National Security in the Obama Administration: Reassessing the Bush Doctrine, Routledge, New york, 2010, p 94.

⁽⁵⁾ حون بىلىس وستىف سمىث، مصدر سىق ذكره، ص8.

يتمثل السياق التاريخي للواقعية الجديدة في عالم المواجهة وتحت تأثير صراع الحرب الباردة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد فشل سياسة الانفراج الدولي بينهما. وهو إطار فكري تهيمن عليه أيديولوجيا المعارضة والقوة العسكرية. وكما يرى روبرت كوكس إن الظاهرة الامريكية(American Phenomenon)، والعقلانية تعكس الخصوصيات المتميزة للحرب الباردة التي تستعمل القوة(Power)، والعقلانية (Rationalizing)، والفرضيات البنيوية(Structural Hypotheses) لبناء نوع جديد من التفكير، و(قمثل اطاراً جديداً للهيمنة الامريكية بأسلوب وغمط فكري جديد) وفوق كل ذلك صورت الواقعية الجديدة نفسها على أنها محاولة لتنظيم أفكار الواقعية الكلاسيكية من أجل جعلها في إطار متجانس وقوي وهو ما يؤكده جوزيف ناي في قوله "إن العمل المتميز لوالتز ليس ابتكار نظرية جديدة وإنما تنظيم وهيكلة الواقعية "(2). لذلك فالواقعية الجديدة من بين أهم مبادئها الرئيسة اعتبار الدولة فاعلاً رئيساً في السياسة الدولية، لأنها الوحيدة التي تمتلك أدوات ووسائل العنف المنظم، أما الفواعل من غير الدول فهي موجودة فعلاً في الساحة الدولية، غير أنها تمثل شكلاً جديداً للتفاعل ولكن بآليات عوددة (3).

تُجمع الواقعية الجديدة(البنائية) في مبادئها على افتراضات الواقعية الكلاسيكية، إلا أنها تركز مبادئها على النظام الدولي بدلاً من الطبيعية البشرية، مع اعتبار النظام الدولي هـو الفاعـل البنيـوى فـوق كـل الـدول. ومسـتويات التحليـل تعمـل كوسـيلة لبنـاء دولـة

⁽¹⁾For more information see: Elke Krahmann, American Hegemony or Global Governance? Competing Visions of International Security, International Studies Review, Vol 7, No.4, Wiley and The International Studies Association, 2005, p534.

⁽²⁾ ينظر: عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص ص178-179.

⁽³⁾ السعيد لوصيف، واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر: باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2010، ص69.

ذات وحدة متكاملة (1) وعليه يُكن تركيز أهم فرضيات المدرسة الفكرية الواقعية الجديدة (*) بما يأتي (2):

أولاً: إن النظام الدولي هو نظام فوضوي، ولا توجد سلطة قادرة على ضبط سلوك الدولة.

ثانياً: تحرص الدول على سيادتها، ومن ثم فهي تعمل على بناء قدرات عسكرية تدافع بها عن نفسها وتوسع سيطرتها.

ثالثاً: فقدان الثقة أمر متأصل في النظام الدولي، ومن ثم هناك رغبة جامعة في البقاء وممارسة سيادتها واستقلالها بحرية تامة.

رابعاً: رغم عقلانية الدولة فان هناك سوء التقدير نتيجة نقص المعلومات أو وفرتها غير الموثوقة.

خامساً: التأكيد على معنى الصراع الدولي للسيطرة على العلاقات الاقتصادية الدولية.

⁽¹⁾See:Hasan Ulusoy, Revisiting security communities after the cold war:the constructivist perspective, Center for strategic research, Turkey, 2003, p15.

^(*) هناك تصنيف آخر للواقعية يُقسمها إلى قسمين هما: الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية، وقد المحد هذا الجدل على مدار القرن العشرين، وجوهر الفكرة يرتكز على التساؤل الأهم إلا وهو: هل إن تحقيق المصالح الامريكية والغربية يكمن في الانغماس في التفاعلات الدولية ومعالجة التحديات أم يتم ذلك من خلال الانكفاء على الذات وتقوية الداخل الأمريكي لاسيما وان للانغماس تكاليفه الباهظة، وعليه شهدت الواقعية تفرعات مختلفة أهما الدفاعية والهجومية إلا إن ذلك لم يؤثر على جوهر الطروحات الفكرية الواقعية لكيفية التعامل مع العالم وتحقيق الأمن وتقويض التحديات وتحقيق الغاية النهائية إلا وهي زيادة قوة الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً. ينظر: فريد زكريا، من الـثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999، ص ص 217-219. وكذلك ينظر: عبد العزيز شادي، الإستراتيجية الامريكية لمكافحة الإرهاب، أوراق الشرق الأوسط، العاهرة، 2008، 9091.

⁽²⁾ ئاكو حمه كريم رحيم، مصدر سبق ذكره، ص ص40-41.

تتمثل إحدى النتائج المباشرة لهذا التحول في ظهور الاهتمام بمستويات التحليل، وقد مثل النظام الدولي مستوى تحليلي ذا وحدة متكاملة، وان رأوا في النظام الدولي سمة الفوضوية بسبب غياب السلطة المركزية الآمرة فيه (1)، وهو ما يجعل وحداته من الدول ذات السيادة مُضطرة إلى امتلاك قدرات عسكرية مناسبة للدفاع والهجوم والتوسع أيضاً. وهو ما يُعيد إلى الأذهان توصيف هوبز للحالة الطبيعية القائمة على القوة كدافع ومحرك للسلوك الإنساني. كما أنطلق هؤلاء من اعتبار الشك وفقدان الثقة السمة الرئيسة للنظام الدولي مما يجعل مكوناته مضطرة إلى ضبط حركتها بمقاييس الرغبة في البقاء من خلال استخدام القوة فقط (2).

بمعنى تتماثل الواقعية الجديدة في طروحاتها الفكرية مع الواقعية الكلاسيكية، إلا هناك معطيات جوهرية للاختلاف يمكن إدراجها بالشكل الآي: أولاً: الواقعية عند المواقعيين الجدد هي وسيلة وغاية في الوقت نفسه كما هو الحال عند المواقعيين الكلاسيكيين. ثانياً: هدف الواقعيين الجدد هو تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن وليس القوة. وفي هذا الصدد يقول والتز إن الاهتمام الأخير للدول ليست من اجل القوة وإنما من اجل الأمن. ثالثاً: يفسر الواقعيون الجدد سلوك الدولة تفسيراً تنازلياً (Top Down من اجل الأمن. ثالثاً: يفسر الواقعيون الجدد سلوك الدولة تفسيراً تنازلياً (Bottom المعتمد الكلاسيكيون التقليديون على التفسير التصاعدي (Up Explanation الدولية الفوضوية وغير الآمنة، بينما عند الكلاسيكيين هو من طبيعة العلاقات الدولية التي هي صراع قوة ومن اجل القوة. خامساً: يبني والتز نظريته على أولوية الدول كفواعل متصارعة في النظام الدولي. وهو بذلك يريد إزاحة فكرة الغريزة العدوانية والشريرة الكامنة في الطبيعة البشرية والتي يتمسك بها الكلاسيكيون. سادساً: يختلفون في تحديد طبيعة النظام الدولي، فالواقعيون الجدد يقرون بأفضلية نظام الثنائية القطبية تعدية القطبية لأنه أكثر ملائمة وتكيفاً مع نظرية توازن القوى وأكثر وضوحاً على نظام التعددية القطبية لأنه أكثر ملائمة وتكيفاً مع نظرية توازن القوى وأكثر وضوحاً

⁽¹⁾For more information see: John.T.Rouke, International politics on the international politics, University of Connecticut, United States, pp21-23.

⁽²⁾ يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص ص79-80.

وبساطة، بينما في ظل نظام التعددية القطبية يصعب مثل هذا الإدراك. ويقع أطراف هذا النظام التعددي فيما يُسمى بسوء التخمين أو التقدير (Miscalculation)، أو الخطأ الإدراكي (Misperception) وما ينجم عنها من نتائج وخيمة (الدراكي).

وتقتضي الدقة العلمية توضيح الفرق بين المدرستين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة وفق المخطط رقم(1) وهو كما يأتي:

المخطط رقم(1) الفرق بن المدرستن الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة

الواقعية الجديدة	الواقعية الكلاسيكية	موضوع الاختلاف	التسلسل
وسيلة فقط	وسيلة وغاية	متغير القوة	-1
أقصى ما يمكن من الأمن مرتبط	أقصى ما يمكن من القوة	الهدف	-2
بعنصر الخوف	مرتبط بعنصر العنف		
دراسة تنازلية	دراسة تصاعدية	سلوك الدولة	-3
نتاج الفوضي	نتاج الغريزة العدوانية والشريرة	الصراع الدولي	-4
نظام الثنائية القطبية	نظام التعددية القطبية	طبيعة وبنية النظام الدولي	-5

المصدر:

- عبد الناصر جندلي، اثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، مصر، 2011، ص 188.

خلاصة لما تقدم، فإن الفكر الواقعي ينظر إلى البيئة الدولية على إنها بيئة فوضوية وتتميز بعدم التأكد وسوء التقدير⁽²⁾. ومن ثم فإن طريقة معالجة التحديات العالمية يجب

⁽¹⁾ عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص187.

⁽²⁾See: John Baylis, International and global security in the post-cold war era: http://jeffreyfields.net/pols/Baylis%20on%20security.pdf

أن تجري بطريقة واقعية تستند إلى معايير الواقعية وليس إلى أي مدرسة فكرية أُخرى، فهى الأقدر على معالجة التحديات العالمية.

وهناك حقيقة مفادها: الواقعية الجديدة أفردت جزء من تفكيرها عن الأمن لاسيما أمن الدولة، أكثر من الواقعية الكلاسيكية بفعل تغيّر البيئة الأمنية الإستراتيجية الدولية خلال الحرب الباردة وما تلاها، وهذا يؤكد على التحول في منطق تفكيرها.

المطلب الثانى: المدارس الفكرية الليبرالية

تُعد المقتربات الفكرية الليبرالية من أقدم عمليات التنظير التي دخلت حقل العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية والأمنية في صورتها المثالية، وهي كغيرها من النظريات عبارة عن تجمع وتراكم لأفكار مختلفة تتميز بتنوع المشارب الأكاديمية والفكرية بدأ بالدولي الليبرالي والمذهب المثالي وفكرة الأمن الجماعي، ومن ثم الليبرالية المؤسساتية (1). الليبرالية تُعد ثاني أهم النظريات العامة في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية الحديثة بعد الواقعية، مع تفوق نسبي لليبرالية في بعض المدد الزمنية كما كان الشأن بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومن ثم الإيغال فيها فكراً وتطبيقاً بعد الحرب الباردة وانبلاج فجر القرن الواحد والعشرين (2).

وبناءاً على ما تقدم، تقتضي الدقة العلمية التعرض لمختلف المدارس الفكرية الليبرالية بهدف التعرف على الأناط الفكرية التي جاءت بها، وطريقة رؤيتها للمتغيرات المختلفة في علم الإستراتيجية لاسيما في عملية مواجهة التحديات العالمية في القرن الواحد والعشرين، إذ إن التعرض لهذه الأناط الفكرية تُساعد المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية على فهم أوسع لما هو عليه الواقع الدولي في الألفية الجديدة.

وانطلاقاً من الرؤية الفلسفية التي ترتكز على إن الأشياء تتضح وتتجلى عند مقارنتها بالأشياء الأخرى، وبعد التعرف على المدرسة الواقعية فإن الضرورة الأكاديمية تقتضى معالجة الرؤى الإنسانية المختلفة، وعليه يعطى توضيح المدارس الفكرية الليبرالية

⁽¹⁾Daniel Lieberfeld, Theories of Conflict and the Iraq War, International Journal of Peace Studies, Volume 10, Number 2, Autumn/Winter, 2005, pp6-7.

⁽²⁾ اليامين بن سعدون، مصدر سبق ذكره، ص22.

الرؤية الشاملة للمعالجات الفكرية الإنسانية للوقائع المختلفة لاسيما مستقبل الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين.

لذلك مرّت الليبرالية بمراحل مختلفة ولكل مرحلة أُطرها الفكرية التي حاولت أن تضع تصوراتها المتعلقة بالأمن سواء كان ذلك بالاقتراب الفكري المباشر أم غير المباشر وهي كما يأتي:

أولا :المدرسة الفكرية الليبرالية الكلاسيكية

لقد كان ايمانويل كانت يمثل طليعة المدرسة الليبرالية الكلاسيكية، والمذهب الليبرالي الدولي لحركة التنوير. إذ يُعارض كلاهما همجية التفاعلات الدولية، أو حسب ما وصفه ايمانويل كانت بوضوح حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون، في وقت كانت فيه السياسة المحلية على حافة عصر جديد من حقوق الإنسان، والمواطنة والدستورية. إذ دفع النفور من الوحشية الخارجة عن القانون كلاً منهما بوضع خطط من أجل تحقيق وبناء السلام الدائم.

لقد ركزت هذه المدرسة الفكرية ورائدها ايمانويل كانت على مبدأ إحلال السلام في السياسة الدولية، والذي يجب إن يتم بانتهاج طرق التفاهم والتعاون والسلام بين أطراف المجتمع الدولي⁽²⁾، ولعل أبرز تلك الطروحات الفكرية في القرن الواحد والعشرين ما قدمه الرئيس الأمريكي آنذاك وودرو ولسن. وهنا يرد التساؤل التالي: ما هي الافتراضات الفكرية التي انطلقت منها المدرسة الفكرية الليبرالية الكلاسيكية⁽³⁾ المثالية في نظرتها للعالم؟.

⁽¹⁾ جون بيليس وستيف سمث، مصدر سبق ذكره، ص318.

⁽²⁾ Sara McLaughlin Mitchell, Scott Gates, Harvardz Hegre, Evolution in Democracy War Dynamics, The Journal of Conflict Resolution, Vol. 43, No. 6, Sage Publications, 1999, p771.

⁽³⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر: سمير أمين، الفيروس الليبرالي: الحرب الدائمة وأمركة العالم، ترجمة سعد الطويل، مركز البحوث الإفريقية والعربية، القاهرة، 2004، ص ص8-9.

تكمُن الإجابة على هذا التساؤل في توضيح الأفكار الاساسية للمدرسة الفكرية الليبرالية والتي ترتكز على ما يأتي: أولاً: إن الطبيعة البشرية هي في الأساس مبنية على الفضيلة والخير، وإنها غير أنانية، لذلك فان الناس بطبيعتهم الفطرية يميلون إلى التعاون وتبادل المساعدات. ثانياً: مُبتغى الإنسان الأساسي بشأن مساعدة الآخرين يجعل التقدم والرُقي ممكناً في إطار بناء الحضارة الإنسانية. ثالثاً: إن السلوك البشري السيئ لم يكن نتاجاً للناس والأشرار، إنها هو نتاج للمؤسسات الشريرة ونظمها التي تحرض الناس على الأنانية والإساءة إلى الآخرين ومن ثم إثارة الصراعات والحروب. رابعاً: الحرب ليست أمراً محتوماً، ومن الممكن اجتنابها والحد من ظواهرها من خلال استئصال النظم والترتيبات التي أدت إلى ظهورها وتفاقمها. خامساً: تتطلب السيطرة على الحرب كمشكلة دولية تظافر الجهود الجماعية المتعددة الجوانب، فالمساعي الجماعية أفضل من المساعي الوطنية المحدودة ألتأثير. سادساً: يجب أن يُعيد المجتمع الدولي تنظيم نفسه للتخلص من المؤسسات التي تُرسخ الظروف الملائمة لظهور الحرب(۱).

لقد رفض ايمانويل كانت في كتابه الموسوم (مشروع السلام الدائم) الحرب واستخدام القوة في العلاقات الدولية، ودعا إلى إلغاء الجيوش ونبذ العدوان وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى بوصفها من الشروط الاساسية لقيام نظام دولي يسود فيه السلام. لقد ربط ايمانويل كانت فكرياً بين تعاظم القوة العسكرية وترسيخ الاستبداد لأن زيادة القوة العسكرية تؤدي إلى الحرب، وفي المقابل فان المجتمعات الديمقراطية يكون قرار الحرب فيها صعاً 20.

كما حاول بفكره إنتاج المأسسة، ونادى بتشكيل عصبة للأمم تكون مهمتها تشييد السلام وصيانة وتحقيق السلام الأبدي على الأرض، وكانت الحرية عنده تعني أكثر من غياب الإكراه، وتقترب من كونها منهج وطريقة للحياة، وبين إن الإنسان حُر ليس لأنه ولد حراً فقط، بل لأنه ولد وعلى كتفيه القرار الحر، وان كرامة الإنسان تكمن في حريته،

⁽¹⁾ ينظر: زايد عبيد الله مصباح، مصدر سبق ذكره، ص00-32.

⁽²⁾ ئاكو حمه كريم لرحيم، مصدر سبق ذكره، ص56.

وركز جُلّ تفكيره على ضرورة تحرير الذات من خلال المعرفة، فالمعرفة دليل الإنسان عبر حاته (1).

ومن هنا أنطلق الليبراليون الكلاسيكيون على اختلاف توجهاتهم من اعتقادهم الراسخ بان الصراع ليس صفة ملازمة للحياة، كما انه ليس وضعاً طبيعياً في التفاعل الإنساني العام (2). لذلك فان ايمانويل كانت حاول الابتعاد عن الرؤية الميكانيكية لتوازن القوى التي تقول بها الواقعية الكلاسيكية، واعتقد جازماً بان العقل يقود البشر إلى السلام، وقد ضمّن أفكاره هذه في كتابه السابق الذكر، وجوهر تفكيره يؤكد على أن التفاعل الدولي لا يرتكز على سياسة قائمة بين الدول إلا ظاهرياً ويجب النظر إليها كسياسة عابرة للوطنية بين أفراد ودول وغير ذلك (3). بمعنى أن جُلِّ التأطير الفكري للمدرسة الليبرالية الكلاسيكية يتمثل في أن الحرب يمكن تجنبها من خلال تقويض الأسس التي تقود إليها، ومن ثم فان هنالك (علاقة وطيدة بين الليبرالية والسلام) (4)، فالطبيعة الإنسانية هي طبيعة خيرة تسعى إلى تحقيق الأمن والسلام على عكس الواقعية التي ترى الطبيعة الإنسانية طبيعة شريرة، بهني فرصة كبيرة لبناء أمن وسلام يصنعه الإنسان.

ثانياً: المدرسة الفكرية اللبرالية الجديدة

لقد أثبتت التجربة التاريخية بان المدرسة الفكرية الليبرالية الكلاسيكية تعرضت إلى إخفاق كبير نتيجة الحرب العالمية الثانية وما سبقها من تداعيات وتطورات خطيرة وسياسات دولية في مدة ما بين الحربين، إذ كان لاندلاع الحرب وتراجع ترتيبات الأمن الجماعي ومثاليات الأخلاق والقانون أمام اعتبارات القوة والمصلحة الدور الأساس في

⁽¹⁾ كارل بوبر، بحثاً عن عالماً أفضل، ترجمة احمد مستجير، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1999، ص ص167-170.

⁽²⁾ يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص57.

⁽³⁾ حكيمي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص29.

⁽⁴⁾Oliver.P.Richmond, Emancipatory Forms of Human Security and Liberal Peace building, International Journal, Vol.62, No.3, Sage Publications, Ltd. and Canadian International Council, 2007, p460.

إعادة الاعتبار للمدرسة الفكرية الواقعية التي هيمنت على أُفق التنظير في التفاعلات الدولية. ومع ذلك فان هذه المدة التأسيسية شهدت تطورات هامة على مستوى هذه التفاعلات لاسيما ازدياد الاعتماد الاقتصادي المتبادل والأسواق المفتوحة (1) بين الدول مما قاد إلى إحياء تراث الأطروحات الفكرية الليبرالية وأعادها إلى مقدمة الاهتمامات في حقل التنظير والتفسير على حد سواء. لقد ارتكزت المدرسة الفكرية الليبرالية الجديدة (2) في هذه المرحلة على الاقتصاد بوصفه أهم ركائز السلام والأمن لأنها تدفع باتجاه تعاظم مصالح الدول بعيداً عن الحرب، ومنع اللجوء إلى القوة يشكل أهمية كبيرة في تحديد المصالح القومة وتحقيقها (3).

واستنادا إلى ما تقدم، ركز الكثير من أنصار المدرسة الليبرالية الجديدة في طروحاتهم الفكرية على إعطاء المؤسسات الدولية اهتماماً متزايداً جعلها تضطلع بمهام ووظائف ليس بمقدور الدولة القيام بها بمفردها⁽⁴⁾، وينبني هذا التحول إلى ما نادى به ديفيد متزاني(David Mitrany) في منتصف القرن العشرين إلى تعاون فوق وطني لمواجهة التحديات المشتركة ووضع طروحات فكرية لتنمية هذا التعاون ليشمل العديد من القطاعات. وبذلك فهو يشترك مع هاس(Haas)، فطروحاته الفكرية المتمثلة في قدرة التعاون على بناء الثقة وتوثيق المصالح المشتركة وجعلها أكثر استقراراً. وبذلك يقدم الليبراليون المؤسساتيون منظمتا الاتحاد الأوربي ومنظمة حلف شمال الأطلسي أنهوذجين

(1) Andrew J. Enterline and J. Michael Greig, Beacons of Hope? The Impact of Imposed Democracy on Regional Peace, Democracy, and Prosperity, The Journal of

Politics, Vol.67, No.4, Cambridge University Press, 2005, p1081.

⁽²⁾For more information see: David Harvey, Neo-Liberalism as Creative Destruction, Geografiska Annaler, Series B, Human Geography, Vol. 88, No.2, Wiley and Swedish

Society for Anthropology and Geography, 2006, p145.

⁽³⁾ يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص58.

⁽⁴⁾See:Andreas Hasenclever and others, Integrating Theories of International Regimes, Review of International Studies, Vol.26, No.1, Cambridge University Press, 2000, p7.

عن الليبرالية الجديدة (المؤسساتية)⁽¹⁾. إذ تم (تكريس الجهد لابتكار هيكلية أمنية غير تقليدية ذات دلالات اقتصادية واجتماعية تنسجم مع البعد العسكري)⁽²⁾.

وفي تعريفه للتكامل كعملية (Integration as a Process) يوضح هاس بأنه تلك الإستراتيجية التي تتبناها الدول المشاركة في هذه العملية من أجل بلوغ أهداف معينة تتلخص عادة في بناء السلم الدولي وتخفيف حدة الصراع بين الدول وتحقيق الرفاه. وهي أهداف مرتبطة بإنشاء المنظمات الدولية والإقليمية. وبخلاف الطرح الواقعي الذي ينظر إلى التفاعلات الدولية نظرة صفرية (Zero-Sum Game)، فإن الأدبيات الليبرالية الجديدة بشان التكامل تنظر إلى التفاعلات الدولية نظرة غير صفرية (Non Zero-Sum Game) بطريقة تُمكن كل الفاعلين السياسيين من تحقيق مكاسب معينة. وما أن التكامل يسعى إلى تحقيق الرفاه، فإن القوة غير مُنفصلة عن الرغبة في تحقيق الرفاه.

بعنى لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في فضاء القدرات وأصبحت مضطرة إلى العمل مع الآخرين من أجل النجاح في تحقيق أي تقدم ملموس في أداء وظائفهم المعاصرة. وبذلك يصبح الاعتماد المتبادل حافزاً للتعاون، وزيادة مستواه وكثافته من شأنه أن يقلل من حدة الصراع دولياً ويعزز الحرية بجوانبها كافة دون أدنى شك. إذ إن الاعتماد المتبادل وتنوع الاحتياجات وتعقدها يفرضان التشابك والتبادل على كل المستويات، وهو ما يجعل اللجوء لاستخدام العنف باهظ التكاليف. ويمثل هذا طريق السلام وفقاً للطروحات الفكرية الليبرالية الجديدة التي تعده أداة فعالة للحد من العنف والحيلولة دون سيادة القوة وتشييد المساواة وسيادة العدالة (4)، فالمؤسسات ليست هامة فحسب بل

⁽¹⁾ اليامين بن سعدون، مصدر سبق ذكره، ص23.

⁽²⁾Compare with: James Sperling and Emil Kirchner, Economic Security and the Problem of Cooperation in Post-Cold War Europe, Review of International Studies, Vol. 24, No. 2, Cambridge University Press, 1998, pp221-237.

⁽³⁾ عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص266.

⁽⁴⁾Compare with: Shireen Saleem, Affairs Neo-Liberalism: Structural Implications, Pakistan Horizon, Vol.55, No.1/2, Pakistan Institute of International Affairs, 2002, pp103-119.

تتطور وتستجيب للمتغيرات المتبدلة⁽¹⁾، إذ إن طريق السلام تعمل على تشييده قوة التفاعلات والمبادلات في مختلف المجالات التي تشمل التقانة والتجارة والثقافة وغيرها⁽²⁾. لذلك فان الليبرالية الجديدة هي التي(تحكم العالم وفق منطق هذه المدرسة بفعل تمكنها في الفعل الاقتصادي)⁽³⁾.

ومن ناحية أخرى يفترض الليبراليون الجدد إن الدول تهتم بشكل أساس بالمكاسب المطلقة التي تُجنى من التعاون. وطالما إن الدول قانعة عن وضعها فإنها لن تكترث كثيراً بأوضاع الدول الأخرى. وهنا يوجد توازن واضح مع نظرية التجارة والحرية التي تنص على أن الأطراف يكسبون على نحو متفاوت من التجارة التي تنطوي على ميزة نسبية يُعد أقل أهمية من الحقيقة التي ترتكز على أن الجميع سوف يكسبون شيئا ما⁽⁴⁾.

وعليه فان هذه المدرسة الفكرية تعطي أهمية خاصة للجهود التي تسعى لإقامة مستويات وأنهاط وأشكال من الزعامات العالمية الكونية وتعدها دليلاً واضحاً على قدرة الأفراد على التأثير فيما يجري والمساهمة بإيجاد تدابير أو أشكال تنظيمات سياسية الطابع تُكن الأفراد من المشاركة والضغط لجعل رأيهم ذا قيمة ومعنى وله تأثير ملموس. بمعنى إن هذا المستوى من الاتصالية بين الأفراد يُشكل فرصة لتعميم التفاهم والتعاون وهو ما يجعل الأفراد أكثر كراهية للصراع مما يؤدي إلى تحقيق السلام والأمن الذي يتحقق بتعدد الفاعلين في العالم مقابل تضاؤل قدرة الدولة على السيطرة عالميا، وهو ما يجعل أنصار

⁽¹⁾ ينظر: مارتن هولاند، الاتحاد الاوروبي والعالم الثالث، ترجمه صالح فرحان الصالح، منشورات وزاره الثقافة السورية، دمشق، 2006، ص256.

⁽²⁾ يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص65.

⁽³⁾ باسكلان سلان، الليبرالية، ترجمة تمالدو محمد، الأهلية للطباعة والنشر، الأردن، 2010، ص23.

⁽⁴⁾ كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004، ص58.

هذه المقاربة يُركزون على دور المؤسسات الدولية في بناء وتعزيز التعاون ومواجهة النزعة الذاتمة الأنانية والفوضي⁽¹⁾.

لـذلك تعـد الليبراليـة الجديـدة (المؤسساتية) امتـداد لدراسات التكامـل الـوظيفي (Functional Integration) التي ازدهرت في سنوات الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، ودراسات التكامل أو الاندماج الإقليمي (Regional Integration) التي سادت سنوات السـتينيات، وأخـيراً دراسـات الاعـتماد المتبادل المعقـد (Complex Interdependence)، والدراسـات المسـتندة إلى الظـاهرة عـبر القوميـة (Transnational)، التـي ازدهـرت سـنوات السبعينيات لاسيما في أعمال جوزيف ناي (1972-1977).

لذلك يُحكن تركيز الافتراضات الفكرية الاساسية لليبرالية الجديدة (المؤسساتية) بما يأتي (2):

اولاً: الدول هي الفواعل الاساسية في حقل العلاقات الدولية لكنها ليست الفواعل المهمة الوحيدة، وفواعل عقلانية(Rational)، ومسؤولة تسعى دوماً لتعزيز مصالحها في كل المسائل والمجالات.

ثانياً: في هذا المحيط التنافسي تسعى الدول لمضاعفة مكاسبها المطلقة من خلال التعاون، وزيادة الترابط والسلوك العقلاني يدفع لرؤية مفادها إن المنفعة تكمن بالسلوك التعاوني، وبذلك تصبح الدول أقل انشغالاً بالمزايا والافضليات التي تُحققها الدول الأخرى من خلال الترتيبات التعاونية.

ثالثاً: يتمثل العائق الأكبر الذي يقف أمام التعاون الناجح هو عدم الامتثال للاتفاقيات الموقع عليها، أو سياسات عدم الالتزام التي تلجأ إليها بعض الأطراف.

رابعاً: إن التعاون يكون دائما مقرونا بوجود تحديات، لكن الدول تقوم بنقل ولاءتها ومواردها لهذه المؤسسات إذا رأت أنها تحقق مكاسب جماعية وتمنح هذه الدول فرص قوية لحماية مصالحها على الصعيد الدولى.

⁽¹⁾ يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص66.

⁽²⁾ حكيمي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ص33-35.

مما لاشك فيه تتعامل المدرسة الفكرية الليبرالية الجديدة مع عالم مثالي تسعى فيه الدول إلى تحقيق السلام والتعاون والرخاء للجميع عن طريق تحقيق التقارب القيمي، إذ تهتم الدول بالسعي نحو تحقيق الصالح العام والاهتمام بالمكاسب الكلية أكثر من المكاسب والمصالح الجزئية (1) ومعالجة الصراعات بالطرق السلمية والتفاوضية. لذلك فان الفارق بين المدرسة الفكرية الليبرالية والمدرسة الفكرية الواقعية (*) في موضوع الأمن هو إن الأخيرة ترى إن الدول تتحرك بالأساس من اجل توفير الأمن الذي يُعرف لديهم في إطار القوة المادية والمصالح والمكانة. بينما ترى المدرسة الليبرالية إن الدول يُحركها إيمانها بالعمل على ضمان الحرية والقيم الإنسانية رغم انه يعاب عليها إغفال ضرورة حيازة بالعمل على ضمان الحرية والقيم الإنسانية رغم انه يعاب عليها إغفال ضرورة حيازة

⁽¹⁾ Compare with: Prabhat Patnaik, Scientist The State under Neo-Liberalism, Social Scientist, Vol.35, No.1/2, Social Scientist, 2007, pp4-15.

^(*) ينبرى دعاة الواقعية بكل اتجاهاتها للتصدى وانتقاد رأى الليبرالين الذين يرون انه(كلما زاد الترابط كلما تحقق الأمن بشكل كبير)، فعلى العكس تماماً من رؤية الليبراليين المتفائلة لتأثير الاعتماد المتبادل على تحقيق السلام والاستقرار والأمن الدولي، يرى الواقعيون انه مثلما مكن للاعتماد المتبادل أن يؤدي دور الكابح للصراع، مكنه ايضاً أن يؤدى دور المحفز للصراع والحرب وذلك لعدة أسباب منها: إن هناك أنواعاً من النزاعات الاقتصادية التي هي جوهر الاعتماد المتبادل سرعان ما تتحول إلى صراعات سياسية عسكرية، وعليه تؤدي زيادة التبادل التجاري والاعتماد المتبادل إلى بزوغ صراعات قوى جديدة بدلاً من تقليلها، كما أن زيادة الاعتماد المتبادل سيؤدى إلى زيادة الاعتماد السلبى لبعض الدول على البعض الآخر بصورة تغيّر من طبيعة علاقات القوة بين الدول وطبيعة التوازن بينها وهو ما يحدو بالـدول إلى اللجـوء إلى استراتيجيات معينة لتخفيف هذا العبء عن كاهلها بصورة قد تبدأ بتخفيض العلاقات المتبادلة أو بقطعها نهائياً وهو ما يجعل الاعتماد المتبادل محدود التأثير والقدرة على تخفيف وكبح هذه التهديدات والنزاعات قبل أن تتعاظم ألياً إلى صراعات مسلحة. وأخبراً وليس آخراً يرجع إلى غلبة الاعتبارات السياسية والعسكرية على الاعتبارات الاقتصادية والتجارية للدول، إذ إن العلاقات السياسية والعسكرية وطبيعة توزيع القدرات العسكرية والمكانة السياسية هي التي تحدد طبيعة العلاقات والسلوك للدول وليس العلاقات والتبادل الاقتصادي. ينظر: أحمد محمد ابوزيد، تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية: دراسة نظرية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد33، مركز دراسات الوحدة العربية، ىروت، 2012، ص ص98-99.

القوة العسكرية اللازمة لحماية وصيانة قيم الحرية والكرامة التي تدافع عنها⁽¹⁾. فالليبرالية الجديدة تركز على الاقتصاد الدولي والبيئة بينما تركز الواقعية على الصراع وعواقب الحرب⁽²⁾.

بناءاً على ذلك، يرتبط مفهوم الأمن عند الليبراليين بشكل عام بفكرة الحرية وتعاظم قدرات الدولة ومواردها التي ستحسن من أدائها ومستواها وقدرتها على مواجهة التحديات. ومن ثم فان القوة عندهم لا تعني الإرغام أو الإكراه بقدر ما تعني قدرة الدولة على توسيع نطاق مواردها أو التوافق حولها⁽³⁾، ومن ثم فهي وظيفة أساسية في تحديد إرادتها وليس قدراتها. بمعنى يتمثل جوهر الأمن في القدرة على تعظيم الموارد اللازمة لحماية حرية الإنسان وكرامته بغض النظر عن أي اعتبارات أُخرى أو قيود متأصلة مثل السيادة الوطنية وضرورات الأمن القومي وما شكل ذلك، فلا سيادة وطنية أمام انتهاك حقوق الإنسان أو إفقارهم وحرمانهم من حقوقه الطبيعية (4).

خلاصة لما تقدم، فان جوهر الافتراضات الاساسية لليبرالية الجديدة ترتكز على إن الأمن الدولي يتم ترسيخه وتشييده من خلال زيادة الترابط بين الوحدات الدولية وتشكيل شبكة من الترابطات ذات المجالات المتعددة التي يصعب تفكيكها في حالة توتر العلاقات.

بعنى انه كلما زاد الترابط بين الدول وتشكيل المنظمات الإقليمية والدولية الوظيفية كلما أدى إلى صعوبة اللجوء إلى الوسائل والأدوات المُهدِدة للأمن، لذلك يصبح الأمن وفق الليبرالية الجديدة امناً لا فكاك منه، وان هذا الواقع يحتم على الدول الولوج

⁽¹⁾ ينظر احمد محمد ابو زيد، مصدر سبق ذكره، ص242.

⁽²⁾Robert Jervis, Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate, In book: Progress in International Relations Theory: Appraising the Field, edited by: Colin Elman and Miriam Fendius Elman, MIT Press, Cambridge, 2003, p283.

⁽³⁾Compare with: see: Classically Liberal, No one wins a war, Tuesday, March 06, 2007: http://freestudents.blogspot.com/.

⁽⁴⁾ احمد محمد ابو زید، مصدر سبق ذکره، ص240.

في عمليات التعاون بدلاً من التوتر والصراع الذي يُفضي إلى زيادة التحديات العالمية للأمن الدولى.

ثالثاً: المدرسة الفكرية العالمية

تُعد المدرسة الفكرية العالمية إحدى المدراس التي حاولت تقديم رؤية عالمية عن التفاعلات الإنسانية بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص، لاسيما من خلال دراسة التاريخ الاقتصادي للعمليات التفاعلية على مستوى العالم. كما إن جوهر التفاعل الاقتصادي يتحكم في تفاعلاته العمليات الرأسمالية أو النظام الرأسمالي، ولا يمكن فهم التفاعلات الدولية دون إدراك البعد الاقتصادي العالمي.

وعليه تكمن الافتراضات الفكرية الاساسية للمدرسة العالمية في الآتي (1):

- 1- نقطة الانطلاق في دراسة وتحليل التفاعلات الدولية هي البيئة العالمية التي تتفاعل ضمنها الدول والكيانات والفواعل الأخرى من غير الدول. تشكل البيئة العالمية بمجملها أيضاً عاملاً أساسياً يُعارس تأثيراً متزايداً في سلوك الفواعل الدولية المختلفة.
- 2- يفترض العالميون إن دراسة وتحليل التفاعلات الدولية من وجه النظر التاريخية ليست أمراً مفيداً فقط ولكنه أمر أساسي ايضاً، ويُكن من خلال فحص التاريخ فهم وإدراك البيئة الحالية التى تحدث خلالها تفاعلات السياسة الدولية.
- 3- خاصية النظام الدولي الحالي من وجهة نظر العالميين هو انه نظام رأسمالي، وهو الأمر الذي يتطلب دراسة الرأسمالية منذ نشأتها مرورا بجميع التطورات والتغيرات التي طرأت عليها وصولا إلى النقطة التي يمكن اليوم أن نتحدث فيها عن نظام رأسمالي عالمي يؤثر في سلوك الدول والفواعل الدولية المختلفة جميعها.
- 4- العوامل الاقتصادية حاسمة في تفسير تطور عمل النظام الدولي، ويتم التركيز على البنية الاقتصادية أكثر من البنية السياسية العسكرية، فالبنية الاقتصادية توضح الهدف

⁽¹⁾ صلاح حسن محمد، دور المدارس الفكرية الكبرى في بناء نظرية للعلاقات الدولية، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الرابعة بعنوان(التحولات الجذرية في البيئة الدولية وأثرها في المفاهيم والمسلمات الاساسية للعلوم السياسية)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2010، ص ص6-

الكلي للنظام، والشبكات والعمليات هي الميزة المحددة للنظام، وعلاقة تبعية بين الشمال والجنوب أي بنية النظام الدولي منقسمة إلى مركز وأطراف، ويتم التركيز على القدرات المادية (1).

5- رغم إن العالمين يعترفون بأهمية الدول والأحلاف والفواعل العابرة للقومية في مجال التفاعلات الدولية فان تركيزهم ينصب بشكل خاص على أن هذه الفواعل وغيرها تعمل كآليات للهيمنة تتصرف من خلالها عدد من الدول والطبقات والنخب للاستفادة من النظام الرأسمالي على حساب غيرها من الدول الأخرى. وهذا ما يفسر اهتمام العالمين بعتابعة تطور واستمرار علاقات(التبعية) بين الدول الصناعية المتقدمة (في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان) (*) والدول الفقيرة المتخلفة أو العالم غير الصناعي الذي يشتمل على الدول الأقل نموا في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفي هذا السياق، يرى بريجنسكي "إن مجتمعاً عالمياً ذا مصلحة مشتركة ليس ممكناً ومرغوباً به فقط، بل بدأ بالظهور فعلاً. انه في جزء منه نتيجة لعملية عفوية متلازمة مع ديناميكية العولمة، وفي جزء آخر نتيجة لجهود أكثر فاعلية من جانب الولايات المتحدة، لكي يحيكا معاً نسيجاً أوسع من التعاون الدولي الملزم والمتمأسس. فاتفاقيات التجارة الحرة الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف والمنتديات السياسية والإقليمية والتحالفات الرسمية، تسهم جميعها في إنشاء شبكة من علاقات متكافئة على المستوى الإقليمي، لكنها ستنمو باطراد وتأخذ طابعاً عالمياً. علاقات متكافئة على المستوى الإقليمي، للعلاقات بين الدول إلى هيكلة حكومية وإسهاماتها التراكمية قبل التحول الطبيعي للعلاقات بين الدول إلى هيكلة حكومية

⁽¹⁾ ربيعي سامية، آليات التحول في النظام الإقليمي: النظام الإقليمي لشرق آسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتورى، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2008، ص46.

^(*) تعد أوروبا واليابان والولايات المتحدة من الدول التي تخوض تنافساً اقتصادياً حقيقياً من اجل الحصول على ميزة تنافسية بهدف خلق اقتصاد عالمي يسهل تسييره، وبيئة عالمية تسمح لها بالبقاء والتمتع بما تنتجه. ينظر: لستر ثرو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، سلسلة عالم المعرفة، العدد204، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص13.

دولية غير رسمية. تلك العملية بحاجة إلى تشجيع وتوسيع ومأسسة لكي تشجع الوعي المتنامى للمصير المشترك للبشرية"(1).

6- يؤكد العالميون أكثر من غيرهم على أهمية العوامل الاقتصادية لتحليل وتفسير التفاعلات الدولية، وينطلق العالميون في ذلك من افتراض إن الاقتصاد هو مفتاح إدراك تكوين وتطور وعمل النظام العالمي المعاصر.

تبلورت هذه الرؤى نتيجة التحولات التي طرأت على البيئة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وتزايد الدور الذي تؤديه المؤسسات الاقتصادية الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسية بالشكل الذي جعل من الاقتصاد يتجه إلى نوع من عولمة الاقتصاد⁽²⁾ على حساب المتغيرات الأخرى في البيئة الدولية وأصبح التعاون بين الدول الصناعية الكبرى يؤدي دوراً مهماً في تحديد أوضاع الاقتصاد العالمي.

يمكن القول هناك بعض المرتكزات الفكرية التي تُشكل نقاط التقاء واختلاف في بعض النواحي بين المدرسة العالمية والمدارس الأخرى لاسيما الواقعية والأنواع الأخرى من الليبرالية ويُمكن توضيح هذه المرتكزات بما يأتي(6):

1- الليبراليون الجُدد والعالميون لديهم رؤية مشتركة حول القضايا الاقتصادية والعمليات والفواعل العابرة للقومية وقضايا الرفاهية. إلا إن ما هو مثار للجدل هو إنهم يتعاملون مع هذه الموضوعات بطرق وآليات مختلفة.

⁽¹⁾ زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمـة عمـر الأيـوبي، دار الكتـاب العربي، بيروت، 2004، ص243.

⁽²⁾ حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، العدد257، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص211.

⁽³⁾ صلاح حسن محمد، مصدر سبق ذكره، ص8.

- 2- يُركز الليبراليون الجُدد على علاقات الهيمنة التي تعكس طبيعة توزيع القوة على هرم القوى الدولية خلال مرحلة تاريخية معينة وهذه هي خاصية التحليلات التي يتبناها الواقعيون على مستوى العلاقات الدولية.
- 3- تستند رؤى العالميون والواقعيون للسياسة الدولية الى التحليل الهيكلي والنظمي. فالعالميون يؤكدون على أهمية الهياكل والعمليات الاقتصادية، في حين يؤكد الواقعيون على أهمية عناصر القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية.
- 4- يتفق كل من الواقعيين والعالميين بان التفاعلات الدولية قد نشأت عن عوامل تاريخية واحدة مع انتهاء العصور ونشأت الدولة القومية وظهور الرأسمالية.

من خلال ما تقدم، تؤكد المدرسة الفكرية العالمية على أهمية العامل الاقتصادي في فهم وإدراك جميع التفاعلات العالمية، وبها يمكن تفسير جميع الظواهر السياسية والأمنية وعلى مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وبدون هذا الفهم والإدراك لا يمكن معرفة حركة التحديات الأمنية العالمية ومعالجتها لان جميع هذه التحديات ذات جذور اقتصادية أسهمت في بلورتها وتفاقمها.

رابعاً: المدرسة الفكرية الليبرالية الجمهورية (نظرية السلام الديمقراطي)

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى حدوث تحولات وتغيرات كبيرة في العالم مما فتح أُفق الانتقال الواسع إلى علاقات دولية ونظام دولي اختلفت عناصره ومرتكزاته الرئيسة عما كان سائداً في زمن التنافس والصراع بين القطبين (1)، وأدى إلى بلورة تحولات ومقتربات فكرية ضمن حقل الدراسات الإستراتيجية وهو ما يعكس الأثر المتبادل والمتواصل بين النظرية والواقع.

ومن أهم التحولات الفكرية الليبرالية بعد الحرب الباردة، ظهور المدرسة الفكرية الليبرالية الجمهورية(Republican Liberalism). تميزت هذه المقاربة الفكرية بالتأكيد على الطابع السلمى للديمقراطيات التي تحترم القانون ولا تميل للعنف، وان النظم الديمقراطية

⁽¹⁾See: Steven Levitsky, Compartive Authoritarianism: the emergency and dynamics of hybrid regimes in the post-cold war era, Harvard University, no date, p2.

لا يمكن إن تلجأ للحرب في مواجهة بعضها البعض كأسلوب لمعالجة الخلافات والتناقضات وهو ما يُسوغ تسمية هذه المقاربة الفكرية بالسلام الديمقراطي⁽¹⁾.

ويُكن تلمس المقتربات الفكرية لهذه المدرسة في كتابات مايكل دويل (*) (Doyle)، التي تستند إلى مقالة ايمانويل كانت الموسومة التمثيل الديمقراطي الجمهوري: التزام أيديولوجي بحقوق الإنسان وحرية التعبير (2).

يكمن جوهر هذه النظرية في الديمقراطية فكراً ومهارسة على أساس إن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها⁽³⁾، ومن ثم فان ذلك يعد تأسيسا للسلام وتكريساً للأمن، فهي القادرة على تسوية نزاعاتها وخلافاتها عن طريق الحوار والأدوات الدبلوماسية بدون استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، فالمعايير المشتركة والالتزام بالمشاركات عوامل رئيسة لفض النزاعات وتبني العمل الوقائي لمنع حدوثها، ورغم أنها ليست الحل الجذري لإنهاء الحروب والصراعات فإنها تساهم في كبح معضلة الأمن وإيجاد عالم أكثر سلاماً 4.

⁽¹⁾ يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص67.

^(*) مايكل دويل: هو أُستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في كلية ودرو ولسن ومدير مركز الدراسات الدولية ومدير الدراسات الجامعية لقسم العلوم السياسية في جامعة برنستون. ولد في هاواي، وتلقى علومه في فرنسا وسويسرا. عمل في عام 1993 نائباً للرئيس في أكاديجية السلام الدولية، وهو الآن أحد كبار زملاء أكاديجية السلام الدولية في نيويورك وأحد محرري مجلة حفظ السلام الدولي في شمال أمريكا وعضو مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك. ومن أبرز مؤلفاته (سبل الحرب والسلام) و(إمبراطوريات). ينظر: مارتن غريفس، مصدر سبق ذكره، ص ص 1124-112.

⁽²⁾ اليامين بن سعدون، مصدر سبق ذكره، ص24.

⁽³⁾See:Jeff Pugh, Democratic Peace Theory: A Review and Evaluation, Cemproc Occasional Paper Series, Center for Mediation, Peace, and Resolution of Conflict, International, April 2005, pp2-3.

⁽⁴⁾ اليامين بن سعدون، مصدر سبق ذكره، ص24.

لا تسمح الديمقراطية وفق منطق نظرية السلام الديمقراطي بأي سيادة ذات شكل دكتاتوري، وتحد من عنف السلطة ضد الشعب، وعزلها دون إراقة الدماء، متى أخلّت في واجباتها أو متى حكمنا عليها بأنها فاشلة (1). وركز الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت بوش رؤيته لمكنونة الديمقراطية "أرى عالماً تتقدم فيه الديمقراطية بكسب أصدقاء جدد، وتحوّل أعداء قُدامى إلى أصدقاء، عالم مختلف تماماً عن الذي نعرفه، سيتبدل حُكم الفوضى بحُكم القانون، ويوفر أنموذجاً لمستقبل الإنسانية (1). وفي هذا السياق يرى الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون إن الأداة المثلى لضمان الأمن هو ترسيخ الديمقراطية، لان الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها (1). وعلى هذا الأساس، فان الشكل التوضيحي رقم (4) في أدناه يوضح بشكل جليً مرتكزات نظرية السلام الديمقراطي، والمسار العام لها وهو كما يأتى:

-

⁽¹⁾ كارل بوبر، الحياة بأسرها: حلول لمشاكل، ترجمة بهاء درويش، شركة الجلال للطباعة والنشر، مصر، 1998، ص231.

⁽²⁾ ياسمين نوري علي، توظيف الديمقراطية في السياسة الخارجية الامريكية تجاه المشرق العربي بعد (2) .36 الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2009، ص36 (3)Dionysius Markakis, US. Democracy Promotion in The Middle East: The pursuit of Hegemony, The London School of Economics and Political Science, Department of International Relations, London, 2012, p9.

الشكل التوضيحي رقم(4) معايير السلام الديمقراطي



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على ما بأتى:

See: Thomas S. Szayna,, The Emergence of Peer Competitors: A Framework for Analysis, RAND Corporation, United States, 2001, p151.

يعتقد مؤيدو أفكار السلام الديمقراطي بان تعزيز الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين لا يتجسد من خلال ندرة الحروب أو عدم وجودها فحسب⁽¹⁾، بل يرون احتمالاً كبيراً أن تُسوي الديمقراطيات خلافاتها المتعلقة بتعارض المصالح فيما بينها دون

⁽¹⁾Lars-Erik Cederman, Simon Hug and Lutz F. Krebs, Democratization and civil war: Empirical evidence, Journal of Peace Research, Vol. 47, No. 4, Sage Publications, 2010, p378.

التهديد باستخدام القوة العسكرية أو استخدامها فعلا⁽¹⁾. إن تعارض المصالح بين الدول أمرً لا مفر منه، لكن المعايير والقيود المؤسسية المشتركة تعني انه نادر ما تلجأ الديمقراطيات إلى تصعيد تلك النزاعات إلى حد التهديد باستخدام القوة، ويتم وضع الحلول المنطقية ذات البعد المستقبلي للنزاعات قبل وقوعها⁽²⁾.

ويُكن تقليص درجة علاقات الصراع بين الدول طبقاً لمقتربات الليبرالية الجمهورية (3) من خلال التقارب الدائم بينها وتناغم القيم والاعتماد على المصالح المشتركة وتوظيف الطرائق والآليات المتعددة الكفيلة بضمان استقرار النظام الدولي لبلوغ مفهوم الكل من اجل الواحد، فضلاً عن أن مكاسب التعاون ستزيد من مأسسة الأمن وتخفيض الإخطار وتحقيق إجماع الفواعل الدولية وميلهم الإرادي إلى قاعدة معيارية مشتركة، إذ أن صعود دولة القانون الليبرالي المؤسسة تُشجع المقاربات المشتركة للأمن وتعمل على التقريب بين المكاسب الخاصة والمكاسب العامة وهذا يُجسد هياكل التبادل الحر الذي يقود نحو السلم والأمن الدولي، كما أن الاعتماد المتبادل وتطوير شبكات فوق الوطنية وازدياد وزن المنظمات والفواعل غير الحكومية يُسهم في تعزيز الأمن الدولي (4). وعليه فان العلاقة بين الأمن وتعظيم التجارة جد وثيقة ومترابطة وتؤسس الاستقرار طويل الأمد (5).

⁽¹⁾Nils Petter Gleditsch and Havard Hegre, Peace and Democracy: Three Levels of Analysis, The Journal of Conflict Resolution, Vol.41, No.2, Sage Publications, 1997, p289.

⁽²⁾ جون بيليس وستيف سمث، مصدر سبق ذكره، ص428.

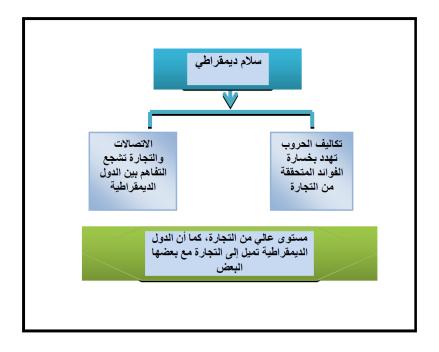
⁽³⁾See:Edward.D.Mansfield and Jack Snyder, Incomplete Democratization and the Outbreak of Military Disputes, International Studies Quarterly, Vol. 46, No. 4, Wiley and The International Studies Association, 2002, pp530-531.

⁽⁴⁾ اليامين بن سعدون، مصدر سبق ذكره، ص25.

⁽⁵⁾Andrew Moravcsik, Liberal International Relations Theory : A Scientific Assessment, In book: Progress in International Relations Theory: Appraising the Field, edited by: Colin Elman and Miriam Fendius Elman, MIT Press, Cambridge, 2003, p188.

بمعنى إحدى دعائم نظرية السلام الديمقراطي الذي سيقود إلى تحقيق الأمن الدولي في المستقبل هو زيادة الاعتمادية المتبادلة، فالدول عندما تزيد من ارتباطاتها الاقتصادية يكون اندفاعها إلى الحرب ضعيفاً. والشكل رقم(5) يوضح العلاقة بين الاعتماد المتبادل والسلام الديمقراطي ومن ثم الولوج إلى الأمن الدولي:

الشكل التوضيحي رقم(5) الترابط بين الاعتماد المتبادل والسلام الديمقراطي



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

See: Thomas S. Szayna,, The Emergence of Peer Competitors:
 A Framework for Analysis, RAND Corporation, United States, 2001,
 p152.

لا جرم بأن هذا العمل المبكر لم يؤخذ بجدية كبرة من معظم المنظرين. فالمفاهيم الليبرالية والدعقراطية التي أستخدمت سابقاً لم تكن مقنعة في تلك المدة الزمنية وكان الرأى السائد هو أن ما نراه نتاج إحصائي وليس ظاهرة حقيقية⁽¹⁾.

ومع الموجات الدعقراطية التي أشار إليها فرنسيس فوكوياما وصموئيل هانتغنتون في طروحاتهم الفكرية المختلفة، فضلاً عن تفكك الاتحاد السوفيتي وصعود الليبرالية والرأسمالية بدأت أطروحة السلام الدمقراطي تستحوذ على الاهتمام لاسيما في الغرب. وفي هـذا السياق يؤكـد فوكوياما في كتابـه الموسـوم نهايـة التـاريخ وخـاتم الـبشر عـلى(إن الديمقراطيات الصناعية اليوم مرتبطة فيما بينها بشبكة فاعلة من الاتفاقيات القانونية الملزمة التي تنظم تفاعلها الاقتصادي المتبادل، ورغم انه قد ينشأ صراع سياسي فيما بينها حول حصص لحوم البقر أو طبيعة الاتحاد النقدي الأوروبي أو حتى طريقة التعامل مع لببيا والصراع العربي الإسرائيلي، إلا إنه من غير المتصور أصلاً أن تلجأ هذه الدمقراطيات إلى استخدام القوة فيما بينها لتسوية مثل هذه النزاعات)(2)، كما ساد شعور بان زيادة عدد الدول التي تتبنى الدمقراطية والخيار الليبرالي مثل تطوراً كبيراً ويؤدي حتما إلى تعزيز السلام والأمن والأمن الدولي. ويؤكد أنصار هذا الاتجاه من الـداعمين لفكرة الارتباط بين السلام والدهِقراطية وسيادة الأمن على الترابط شبه الاتوماتيكي بين الحـرب والدهِقراطيــة⁽³⁾ والسلام ونظام الحكم أو النظام السياسي وتوجهاته في بلد ما والاقتناع بان الذين يعيشون في النظم الليبرالية والديمقراطية يؤمنون بشرعية وحقوق الشعوب والأمم ذات الحكومات الدمقراطية أيضا"(4).

⁽¹⁾ کریس براون، مصدر سبق ذکرہ، ص256.

⁽²⁾ بنظر: فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسن احمد أمن، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص247.

⁽³⁾Mark J.C.Crescenzi and Andrew J. Enterline, Ripples from the Waves? A Systemic, Time-Series Analysis of Democracy, Democratization, and Interstate War, Journal of Peace Research, Vol.36, No.1, Sage Publications, 1999, p77.

⁽⁴⁾ يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص ص67-68.

بمعنى تُمثل أطروحة السلام الديمقراطي والنظرية المؤسساتية الليبرالية الجديدة جوهر الفكر الليبرالي في القرن الواحد والعشرين أن ففي أيلول عام1997، جاء في الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي أقره مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في دورته (161) المنعقد في روما ما مفاده "يُمثل السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شرطاً للديمقراطية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان خلاصة الديمقراطية ودليل تحقق شرطها الأساس" ومع ذلك فقد وجهت إليها انتقادات كبيرة من مختلف الأطر والمقاربات النظرية الأخرى لاسيما من قبل دعاة الواقعية الذين يُعدون الخصم التقليدي للمدرسة الفكرية الليبرالية (6).

تكمن الدلالة العامة والإطار الفكري لليبرالية في جوهرها المتمثل في إن هناك علاقة جوهرية بين حجم الترابط بين الوحدات المختلفة ودرجة التعاون فيما بينها وما يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الأمن والسلام في العالم⁽⁴⁾. يقود تبني الأفكار الليبرالية وفق مفكريها وروادها إلى تحجيم الحرب ثم منعها بين الإطراف المختلفة، ومن ثم يصبح قرار الحرب من الصعوبة يمكان في البيئة الأمنية الإستراتيجية نظراً لما ينطوي عليه من مخاطر.

ليس هذا فحسب، بل تُمثل نظرية السلام الديمقراطي عصارة التفكير الليبرالي، لذلك سعى الغرب إلى مأسسة الليبرالية في جميع أنحاء العالم كغاية نهائية بوصفها الوسيلة المُثلى للعرب الله المثل المنافق المنافة الأمن الدولي نظراً لما تنتجه من تبادل وانتشار للأفكار بشكل يمنع أي قيود

⁽¹⁾For more information: Ethan Cramer, Good Theory: Bad Policy: A study of the Democratic Peace Theory and its implications for the war on terror, New York University or the Center for Global Affairs:

http://www.perspectivesonglobalissues.com/index.html

⁽²⁾ منعم صاحي العمار، منازعات الذات: هـل مقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الإستراتيجية والتغيير (الولايات المتحدة الامريكية الموذجاً)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2012، ص47.

⁽³⁾ حكيمي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص56.

⁽⁴⁾For More information see:Scott Burchill, Liberalism, In book:Theories of International Relations, edited by: Scott Burchill and others, Palgrave, New York, 2005, p59.

ومحددات، ومن ثم الوصول إلى المعالجات الحقيقية. ومع ذلك، وفي خضم التزاحم الفكري للتعامل مع الظواهر السياسية سواء كان فكراً واقعياً أم ليبرالياً نشأت العديد من المدارس الفكرية التي حاولت أن تقترب بشكل أدق من جوهر الأمن الدولي وكيفية الاستدلال عليه ومعالجته وفق الرؤية الحديثة للأمن. ولعل الضرورة الأكاديمية تقتضي تناولها بشيء من التفصيل في المطلب القادم.

المطلب الثالث: المدارس الفكرية الحديثة للأمن الدولي

إذا كانت بعض الأفكار هي السبب الرئيس في إراقة الكثير من الدماء في العالم منذ إن وجدت البشرية، فإنها ايضاً السبب في تأسيس الحضارات وارتقاءها. وإذ كانت بعض الأفكار سلبية التوجه وسبباً لاضطرابات سلوكية فردية كانت أم جماعية، داخلية أم خارجية، فإن البعض الأخر من الأفكار كان ايجابياً ومنهجاً ابداعياً لعمليات البحث عما يحافظ على الوجود الآمن، وتوفير البيئة المؤاتية له هي غاية لمعظم المدارس الفكرية التي حاولت أن تضع المقتربات الفكرية لتكوين نظريات عامة تحاول أن تقترب من سلوك الإنسان وعملية بحثه عن الأمن في الأوضاع المتبدلة للحياة.

وتعد المقتربات الفكرية الواقعية من المدارس الفكرية التي حاولت أن تضع المنطلقات النظرية لعملية بحث الإنسان عن الأمن، إلا أنها غالت في هذا البحث، ووصفت بأنها مدرسة البحث عن الأمن المطلق لأطرافها ومصادرة الأمن للأطراف الأخرى. وعلى النقيض من ذلك المقتربات الفكرية الليبرالية التي حاولت أن تكون ردة فعل على المقتربات الفكرية الواقعية بأشكالها المتنوعة من خلال وضع اللبنات الفكرية التي تقترب من الإرادة الخيرة للإنسان من خلال تجسيد مبدأ المساواة والحرية وغير ذلك من المفاهيم، وحاولت أن تضع تصورات مختلفة لكيفية تحقيق الأمن الجماعي.

لقد وجدت هذه المقتربات الفكرية تطبيقات مختلفة لها لتشمل المستويات المختلفة لوحدات التحليل في علم السياسة، سواء كان ذلك على مستوى الفرد، المجتمع، الدولة، المجتمع الدولي. وعلى هذا الأساس، شهد العالم نتائج مختلفة لهذه التطبيقات المتنوعة، إلا إن التجربة العملية لهذه التطبيقات أثبتت إن المقتربات الواقعية غالباً ما تنشط قبل الأزمات الكبيرة وخلالها، بينما تنشط المقتربات الليبرالية في ظروف ما بعد الحروب في

محاولة منها التقرب من الوقائع مثالياً. وتُعد تجارب الحرب العالمية الأولى والثانية والحرب الباردة من الأمثلة الغنية بهذه البراهين والإثباتات.

إلا أن تغيّر البيئة الإستراتيجية الأمنية الدولية بعد الحرب الباردة وانبلاج فجر القرن الواحد والعشرين شهد العالم تمازج الرؤى في المقتربات الفكرية ليظهر نمط جديد من المقتربات الفكرية تحاول ترسيخ نمط فكري بأطر وأساليب جديدة تجمع بين المقتربين الفكريين السابقين وتجد تطبيقاً واضحاً لها في القرن الواحد والعشرين وتحقيق الأمن من خلال نشر المقتربات الليرالية بواسطة توظيف المقتربات الواقعية لاسيما القوة العسكرية. تكثيفاً لما تقدم، حاولت المدارس الفكرية الحديثة وضع اللبنات الاساسية لتغيير الرؤية الإستراتيجية لماهية الأمن الدولي وجوهره وقطاعاته الجديدة، وأُجهدت هذه المدارس الفكرية في عملية التقرب من الواقع، وقراءة البيئة الدولية لعالم القرن الواحد والعشرين، ومن ثم وضع مقتربات فكرية تتناسب مع معطياته ومتغيراته المستجدة والابتعاد قدر الإمكان عن الرؤى التقليدية التي لم تعد تناسب العالم المعولم بتحدياته وفرصه المختلفة. وعلى هذا الأساس، فإن تناول المقتربات الفكرية للمدارس الحديثة للأمن الدولي سوف يكون وفق المرتكزات الآتية:

أولاً: مدرسة ما بعد الحداثة الفكرية للأمن الدولي

لقد شهدت السنوات السابقة ظهور نهجاً ومقترباً فكرياً عُرف باسم ما بعد الحداثة(Post-Modernist)، ونجم عنه منظور مختلف عما كان عليه سائداً في عصر الحداثة إزاء الأمن الدولي، ويشترك مفكروا ما بعد الحداثة في الفكرة الأمنية الآتية: إن الأفكار لها أهمية وأثر كبير في الأمن الدولي، وإن الخطاب (كيفية حديث الأفراد عن السياسة والأمن الدوليين) بوصفة قوة دافعة يؤثر في سلوك الدول. لذلك يرى أنصار ما بعد الحداثة إن الواقعية هي إحدى المشاكل المركزية لانعدام الأمن الدولي، وسياسة القوة هي صورة للعالم الذي يُشجع السلوك الذي يأتي بالحرب. كما أن التحالفات لا تنتج السلام بل تؤدي إلى الحرب. ومن ثم فان جوهر فكرة ما بعد الحداثة هو استبدال خطاب الواقعية بخطاب الأمن الاجتماعي الذي يؤكد على السلام والانسجام. بمعنى انه متى ما

تم استبدال الأفكار الخاصة بالواقعية والمغروسة في رؤوس الناس بأفكار جديدة تستند إلى المعايير الاجتماعية والثقافية سوف تكون السياسة العالمية أكثر أمناً (١).

يتأسس فكر ما بعد الحداثة (*) على القطيعة مع الفضاء الدلالي والنظري للحداثة، أي فكر الأنوار محطاته وروافده المُعرِّفة، وقد قامت حركة ما بعد الحداثة على قواعد ثلاثة كانت تتأسس عليها الحداثة من حيث هي فكر وتوجه أيديولوجي تنويري وكما يأتي (2):

⁽¹⁾ جون بيليس، مصدر سبق ذكره، ص436.

^(*) الحداثة ظاهرة عامة، ونظرة إلى الكون. وهي جملة الحقائق التي أثبت التطور التاريخي إنها أصبحت من الحقائق الكونية الكبرى. ويرتبط بالفلسفات المادية ذات الدلالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الماركسية التي جاء بها معظم مفكروا القرن التاسع عشر وحتى ستينيات القرن العشرين، ومن جملة ما ترتكز عليه هو الفردية أي استخلاص الفرد من شبكة الجماعية التي كان غارقا فيها في القرون الوسطى، والعقلانية أي الاعتماد على العلم والتكنولوجيا. وقد عبرت عنه عمليات التحديث(Modernization)، وبعد ذلك بدأ عصر ما بعد الحداثة يبزغ شيئاً فشيئاً حتى بدا جلياً في العقد الأخير من القرن العشرين وتعاظم مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين، ومن ابرز الوسائل التي ترتكز عليها هي ثورة المعلومات وشبكة الانترنت والاتصال والفضائيات والتفاعل الفكري عن طريق هذه المرتكزات. لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الاله بلقزيز، حوار مع السيد ياسين: من اجل تحليل ثقافي لظواهر العالم المعاصر، مجلة المستقبل العربي، العدد319، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

⁽²⁾ كرازدي اسماعيل، العولمة والحكم: نحو حكم عالمي ومواطن عالمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، الجزائر، 2012، ص ص71-72.

- 1- الذات عندما حددت نظرة الذات العاقلة إلى نفسها وذاتيتها الأولية والمركزية من خلال عملها التفكيري المتواصل وتحويل الذوات الأخرى إلى مواضيع يتسلط عليها العقل العلمي، ولكن بالنسبة لفلسفة ما بعد الحداثة فان ذلك يُعد غير واقعى لان الذات هي انعكاس للمعنى والمعرفة.
- 2- الحقيقة: يرتكز الفكر الحداثي على العقل وتجريداته ليبين كيف تتجلى الحقيقة، إلا أن فكر ما بعد الحداثة يتصور بان للحقيقة وجه آخر يتمثل في العنف والاستبعاد والإقصاء كإقصاء المخيلة ونتائجها والإبداع ومأربه، فالحقيقة عبارة عن حقائق نابعة عن القول والخطاب واطلاقيتها محدودة، وهي عملية يراد منها الإبقاء على سلطة الأنساق الكبرى ضد الإنسان الفرد لكبت رغباته وتحويله إلى آلة تحت تحكمها.
- 3- الوحدة: وحدة الوجود ووحدة العقل ووحدة المصير وصولاً إلى توحيد كل مجالات الفكر والعمل، تقابله ما بعد الحداثة بفلسفة التنوع وذلك بالتحول من معقولية التوحيد إلى معقولية التنوع في العلوم والفلسفة والاجتماع.

وعلى النقيض من الرؤية الواقعية التي تمثل رؤية أُحادية للواقع وغير جماعية وانعكاس للمصالح الفردية، فان رؤية ما بعد الحداثة هي رؤية جماعية تُمثل اطاراً شاملاً وعاماً، وخطابها الأمنى خطاب جماعى.

^(*) اتفق الباحثون على صعوبة تحديد معنى للذات، لأن البحث فيه دقيق ومتشعب بين علوم إنسانية كثيرة. لذلك يصعب ضبط مفهوم الذات، لأنه يدخل في مشاركة كبيرة في أغلب فروع العلوم الإنسانية: العلوم السياسية، والفلسفة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع وغيرها. ويتعدد معنى الذات، إذ ورد عند العرجاني بمفهوم "النفس" أو "العين"، وذلك في قوله: "الذاتيَّ لكل شيء ما يخصه ويميزه عن جميع ما عداه". أما الكوفي، فقد أورد له في "الكلِّيات" العديد من المعاني من ذلك قوله: "الذات تطلق على الجسم وغيره". الذات "يراد به الحقيقة"، وقد يستعمل استعمال "النفس أو الشيء". يطلق ويراد به "ما قام بذاته أو المستقل بالمفهومية". وجوهر الفكرة المرتبط بدلالة الأمن هو إن مكنونة الوعي بالذات ترتبط بالوعي بالعالم" لأن الوعي بالذات هو الطريق الموصلة إلى الوعي بالعالم، والسبيل إلى إنتزاع الذات البشرية من سلطة الحياة الغريزية التي تسير على وتيرة واحدة. ينظر: منال بنت عبد العزيز العيسى، الذات المروية على لسان الأنا: دراسة في نهاذج من الرواية العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، الرياض، 2010، ص ص26-72.

وتُستخدم نظرية ما بعد الحداثة إستراتيجية النصوص، أي قراءة جوهر النص المكتوب، فالعالم يتم تشكيله مثل نص من النصوص لاسيما من خلال البيانات والخُطب الرسمية التي يُلقيها ويصدرها المسؤولون الرسميون، ويستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم واستحالة التعبير عنه، بمعنى أن تفسير العالم يعكس اللغة ومفاهيمها. وعليه يؤكد أنصار ما بعد الحداثة على أهمية الأفكار وتأثيرها والخطاب في سياق التفكير بشان الأمن الدولي، كما يسعون إلى إستبدال الخطاب الواقعي بخطاب جماعي، في وقت يعدون الواقعية هي إحدى المشاكل الاساسية لانعدام الأمن الدولي لأنها خطاب قوة يدفع بالدول إلى المنافسة الأمنية. ويحاول أنصار ما بعد الحداثة إعادة تصور المناظرة حول الأمن الدولي من خلال البحث عن أسئلة جديدة ومقتربات فكرية تجاهلتها المناظرات التقليدية (1).

في ضوء ما تقدم، يُكن الإشارة إلى نقطتين مهمتين في فهم وتفسير ما بعد الحداثة للدراسات الأمنية أو لنقل المابعد الحداثي للمنظور الأمني الواقعي: أولهما: إن البديل للخطاب الأمني الواقعي _ما قبل الحداثي والأحادي الاتجاه والرؤية_ هـو خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك من جهة، ونزع بذور التفكير الواقعي المغروسة في أذهان الساسة والأكادييين من جهة ثانية. ثانيهما: تصميم الدراسات الأمنية من خلال التركيز على القضايا الأمنية الجديدة التي أهملها الواقعيون. أي أنهم يبحثون عن تفسيرات متعددة للعالم وليس تفسير واحد له، وكل شيء قابل للتفسير والتأويل لاسيما الأمن والقوة والفوضي والنظام الدولي والتاريخ الذي يفترض انه مسار تطوري من الأحداث المختلف عليها. فالقيمة الأساسية للمقاربة الفكرية هي خلق بيئة أمنية ومسالمة استنادا إلى خطاب تعاوني سلمي. كما حاول المابعد حداثيون تطوير أجندة بحثية أمنية مختلفة عن تلك التي تناولتها الأُطر النظرية القديمة وتفكيك المسلمات التقليدية في النقاش الأمني لاسيما الخطاب الأمني الواقعي الذي قدم

(1) لخميسي شيبي، مصدر سبق ذكره، ص45.

رؤية صلبة ومتماسكة عن الأمن الدولي تتميز بالانغلاق والحجر المعرفي الذي يتعامل مع العقل الإنساني بوصفة عقلاً واقعياً لا يمكنه التفكير في أطر وتفسيرات أمنية بديلة (1).

بمعنى تقوم دلالات الأمن من منظور مقاربات ما بعد الحداثة على الأهداف الآتية: أولها: إن العلوم تدعو إلى إنتاج المعرفة الضرورية التي تُنبئ بالمستقبل وتوجه الفعل باتجاه العمل نحو مزيد من الفاعلية أو حسب المعايير المتفق عليها من قبل المجموعة. ثانيهما: المعرفة من وجهة نظر أخلاقية. ثالثهما: إن المفاهيم والبراهين تكون مُقومة علمياً (2). رابعهما: اللغة أداة رئيسة في إيقاد عقول الشعوب وإدراكها للتهديد الأمني وتأطير المشكلات المرتبطة بها(3).

لذلك فان الإدراك المابعد حداثي للأمن الدولي هو استمرار منهجي يعكس خصائص الفهم الغربي ومصلحته الذاتية. ومن ثم فمن يقف ضدها فهو عائق أمام التطور والتنمية وفق المقتربات الفكرية الغربية. لقد حاول مُنظروا هذه المقاربة إزاحة الدولة كوحدة التحليل المرجعية للأمن، وبدلاً من ذلك دعوا للتركيز على الترابط والبعد فوق الدولي للفواعل من غير الدول. إذ لم يعد من المُجدي أن تكون الدولة صاحبة الأولوية في تصور الأمن، وأصبحت تُشكل المصدر الأساس المهدد للأمن. وتؤكد ما بعد الحداثة بان السيادة لا تقدم حلولاً، وان الدولة أثبتت عجزاً مزمناً في الوفاء بمهامها التقليدية، ويكمن البديل المنطقي للدولة الحديثة كوحدة تحليل في توزيع القوة من الدولة إلى الجماعات المحلية أو الجهوية تماشياً مع التعددية الثقافية. ورغم أن قوة ما بعد الحداثة تقوم في تحديها لتقييم الواقعية والواقعية الجديدة إلا أنها لا تقدم بدائل عنها، فهي لا تقبل

⁽¹⁾ خالد معمري جندلي، مصدر سبق ذكره، ص113.

⁽²⁾ اليامين بن سعدون، مصدر سبق ذكره، ص ص36-37.

⁽³⁾Jef Huysmans, The Politics of Insecurity: Fear, migration and asylum in the EU, Routledge, United States, 2006, p24.

بالاندماج الإقليمي مع انه يمكن أن يخدم التحديات الأمنية المستجدة، بالإضافة إلى أن وجود فواعل من غير الدول لا يعنى نهاية الدولة⁽¹⁾.

يعتقد مُفكروا ما بعد الحداثة بأن استبدال الواقعية بخطاب جماعي ليس من الأمور الاساسية فحسب، بل هدف رئيس وغاية عليا وممكن التحقق وليس بالطوباوي. والسبيل الأمثل له هو بجهد علمي للباحثين الأكاديميين، فهم يقومون بدور التأثير بالمجتمع الدولي عبر تدفق الأفكار عن السياسة العالمية ويعمدون لأدوار حيوية، فهم من يتولى عملية تغيير صياغة اللغة والخطاب عن السياسة الدولية. إذ يُمكن تحويل وتغيير طبيعة السياسة العالمية برمتها والتغلب على مُعضلة الأمن التقليدي إذا ما أدت الجماعات المعرفية دورها في نشر المُثل العُليا للجماعات (2).

تُقدَم القضايا العالمية بوصفها تهديداً وجودياً في مفهوم الأمننة، ويتطلب ذلك إجراءات استثنائية (Emergency Measures) مبتكرة وسريعة لتشريع الأفعال خارج العملية السياسية الطبيعية (Normal Political Process) الن طبيعة التهديدات الخاصة تبرر استخدام الإجراءات الاستثنائية، فتصبح القضية "مؤمننة" عندما تأخذ أولوية مطلقة مقارنة بالقضايا الأخرى، فالأمن ممارسة مرجعية (Referential) ذاتية، فليس من الضروري وجود التهديد بشكل حقيقي، ولكن المهم هو القضية المقدمة كتهديد وجودي وإضفاء الطابع الأمني عبر الخطاب اللغوي، ويؤدي ذلك إلى الإستدلال بوجود تهديد يحس البقاء المادي والمعنوي لمرجعية الأمن سواء كان فردا أم جماعة أم دولة أم هوية. كما إن الامننة ليست مجرد تحركات أمنية، وإنما تكتسب الطابع الأمني عندما يتقبلها الجمهور لدرجة التفويض والسماح باستخدام الإجراءات الاستثنائية لمواجهة التهديد، ويتميز مضمونها ببناء حجة بلاغية (Rhetorical Argument) تُروج للتهديد كمسألة بقاء، ويجب

⁽¹⁾ عبد النور منصوري، المصالة الوطنية في الجزائر من منظور إنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2010، ص ص17-18.

⁽²⁾ جون بيليس، مصدر سبق ذكره، ص438.

أن تُعطى الأولوية للقضية قبل فوات الأوان. وهذه الحجة في الفعل الخطابي تحتوي على احتمالين: ماذا سيحدث إذا قمنا بذلك؟⁽¹⁾.

الجوهر الأساس لنظرية الامننة(التي تعني إضفاء الطابع الأمني على مجل القضايا العالمية) وفق رؤية المدرسة الفكرية لما بعد الحداثة هو اعتبار الأمن كفعل خطابي(Speech Act)، إذ أن مجرد وسم شيء ما بأنه مسألة أمنية يجعله كذلك، وهذا ما عرف بالامننة وهي النظرية التي قوامها أي شيء يكون مشكلة أمنية متى أعلنت النخب بأنه كذلك. لذلك تصبح قضية ما رهاناً امنياً فقط متى ما تم تأطيرها عبر خطاب أمني على إنها تشكل تهديداً وجودياً يتطلب إجراءات مستعجلة ويبرر الآمال خارج الحدود الطبيعية للأجراء السياسي⁽²⁾.

فعلى سبيل المثال، لم تكن قضية ما يسمى (الإرهاب) والمسائل المرتبطة بها والمختلف عليها تحظى باهتمام كبير لمدة طويلة من وجودها رغم جذورها الممتدة في أعماق التاريخ، فهي لم تُصبح قضية دولية عالمية إلا أن تم تبنيها من قبل الدول العظمى والكبرى لاسيما الولايات المتحدة حتى وان كان ذلك لأغراض وغايات معروفة.

وفيما يتعلق بالمأسسة الأمنية، لا يكفي الفعل الخطابي لترسيخ المأسسة، بل لابد من دعمه بالقوة، فالأفكار يجب أن تكون لديها سلطة وشرعية تستدعي الثقة. وتتجسد في تقديم القضية كتهديد وجودي.

⁽¹⁾ سميرة سليمان، دور البيروقراطيات الدولية في أمننة قضيتي تغيّر المناخ والهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص ص19-20.

⁽²⁾ قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر،2010، ص ص120-121.

وتتضمن عملية مأسسة الامننة (Process) ثلاثة مستوبات أمنية (١٠):

- 1- المستوى الاستطرادي(Discursive Level): يتضمن إعادة تأطير الأمن من صنف التهديد(Threat)إلى صنف المخاطر(Risks)، والانتقال من الخطاب الطارئ (Emergency Discourse).
- 2- مستوى الفواعل الأمنية(Security Actors Level): ويتم فيها الانتقال من النخبة السياسية التي كانت مسؤولة بشكل رئيس عن نشر الخطاب الأمني(Speech إلى النخبة البيروقراطية المسؤولة عن تطبيق إجراءات موجهة للسيطرة الشاملة.
- 3- المستوى غير الاستطرادي(Non-discursive Level): ويتمثل في أن التحركات الأمنية المهيمنة في المرحلة الأولية للامننة تستبدل بالممارسات الأمنية والتقنية التي تعيد إنتاج منطق الأمن.

لذلك ومجرد الإعلان عن إنها أصبحت أولوية ويتم تبنيها بخطاب عالمي، وتحشيد القدرات العالمية لمعالجتها، فان هذا مثل جوهر نظرية ما بعد الحداثة في جانبها الأمني، أي متى ما أعلن القادة والنخب المجتمعية والأكاديمية إنها قضية أمنية يُحتم على العالم معالجتها، أصبحت كذلك. مثلما جاءت نظرية نهاية التاريخ كحاجة أمريكية لفكرة إنهاء حالة الصراع العالمي واستقرار العالم على الرأسمالية (2)، وبعد فشل هذه الرؤية والحاجة لصراعات جديدة وعدو جديد جاءت فكرة صدام الحضارات.

ومن ثم جادل البناء الأمني المابعد حداثي حول طبيعة السياسة العالمية في القرن الواحد والعشرين ورفض التعامل مع هذه المسالة بوصفها حقيقة واقعة أو كمعطى مُسبق، وعلى النقيض من ذلك تماما فهو يبحث في تغيير إتجاهات السياسة العالمية من خلال رسم مسارات تفاعلية جديدة بين الدول ووضع التأطير الفكري اللازم للأمن

⁽¹⁾ سميرة سليمان، مصدر سبق ذكره، ص24.

⁽²⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر: وليد خالد احمد، نقد كتاب: نهاية الفوكويامية: قراءة نقدية تحليلية لطروحات فرانسيس فوكوياما، مجلة أم المعارك، العدد20/19، مركز أم المعارك، بغداد، 1999، ص 136-136.

الدولي، أي تؤدي النظرية وظيفة تطويرية إنشائية، وأهم أداة لذلك هي الجماعات المعرفية لنشر القيم الأمنية والأفكار التعاونية بعيداً عن الاستقراءات الواقعية (1).

لقد جاءت دراسة ما بعد الحداثة الفكرية كردة فعل على الاتجاهات النظرية الوضعية لاسيما الواقعية الجديدة منها. إذ يرى ما بعد الحداثيون إن هذه الأخيرة وجدت صعوبات كبيرة في مواجهة التغيير، وأنها ترفض التغيير في التفاعل الاستراتيجي الدولي نظراً لافتقارها في اعتقادهم لتصور أو بناء نظري يُمكنُها من التفكير حول البدائل المستقبلية، إذ يتمحور تفكير هذه المدرسة الفكرية في سيادة الدولة الداخلية والفوضى الدولية أو الإلغاء المحتمل لسيادة الدولة وانبثاق حكومة عالمية (2).

خلاصة لما تقدم، فان جوهر المقتربات الفكرية الأمنية لما بعد الحداثة يتمثل في خطاب القادة والنخب والتثقيف الجماهيري، فضلاً عن الطابع الهجومي الذي يهدف إلى تدمير أُسس المدرسة الواقعية التي تُعد السبب الرئيس في زيادة التحديات الأمنية، والعمل على استبدال الخطاب الواقعي بخطاب جماعي يعمل على إستنباته القادة والخبراء والفئات الاجتماعية وتحويله إلى خطاب جماعي شامل يتم تبنيه من قبل الرأي العام العالمي.

ثانياً: مدرسة كوبنهاغن الفكرية للأمن الدولي

لقد أوجدت متغيرات القرن الواحد والعشرين فرص وتحديات جديدة في حياة الإنسان والمجتمع والدولة والمجتمع الدولي وهرمية القوى الدولية، وعملت على إلغاء المسافات بين الوحدات الدولية بفعل ارتباطها بالتقدم العلمي والتكنولوجي، فضلاً عن أن الدول عملت على استخدام هذا العامل بالشكل الذي يُحقق مصالحها في البيئة الدولية بأساليب مختلفة شرعية وغير شرعية وهنا تتضح درجة ارتباطها بالأمن الدولي ونتائجه المستقبلية على التفاعلات الدولية.

ينطلق تجديد الدراسات الأمنية التي انفرد بها باري بوزان من عدم اقتناعه بما موجود من مقتربات فكرية والحاجة إلى تكييف النظرية مع حقيقة وواقع القرن الواحد

⁽¹⁾ خالد معمري جندلي، مصدر سبق ذكره، ص114.

⁽²⁾ عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص620.

والعشرين، لذلك تحوّل إنفراده في العمل إلى إبداع وأستحواذ. لقد مهد باري بوزان الدراسات النقدية للأمن منذ ثمانينيات القرن الماضي ومن ثم بدأت تتشكل وتتبلور الرؤية الموسعة للأمن التي أصبحت لا مناص لها في القرن الواحد والعشرين. لم تعد فكرة بقاء الدولة مبنية على تهديد الفواعل العسكرية، وأصبح لِزاماً دمج اعتبارات أخرى اقتصادية، سياسية، بيئية، ومجتمعية. لقد أصبحت مدرسة كوبنهاغن الفكرية للأمن الدولي علامة مميزة للاشتغال والأبحاث التي قادها باري بوزان وأول ويفر المرتبطة بمعهد أبحاث السلام لكوبنهاغن (Copenhagen Peace Research Institute)، وهذه المدرسة لا تمثل مجموعة من الباحثين بعينهم، إنما تمثل تعبيراً وأطراً نظرية للدراسات الأمنية عبر مجموعة من المقتربات الفكرية التي تتناسب مع متغيرات القرن الواحد والعشرين (1).

وعلى هذا الأساس، فإن التنوع في المضامين التي يمتد إليها مفهوم الأمن خلال العقدين الماضين أدى إلى توظيف مصطلحات جديدة لعل من أبرزها ما يعرف بالأمن الصلب(Hard Security) والأمن الناعم(Soft Security)، إذ يشير الأول إلى أن الأمن في سياقه التقليدي يمثل القوة العسكرية. أما الثاني فيشير بشكل خاص إلى التحديات والتهديدات غير العسكرية العابرة للحدود، وتميزت بها مدة ما بعد الحرب الباردة وتنامي العولمة، إذ تتراوح هذه التحديات بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وبيئي.

من هنا توجهت الدراسات الأمنية إلى الاهتمام بقضايا تتعدى الدول ودلالاتها المعروفة سواء ببدء الهواجس أم بإدراكها أم بكيفية التعامل معها، فتحول الاهتمام بالقضايا الأمنية من إطار الدولة ودلالاتها واهتماماتها(مهما كان المدى) إلى ما عُرف بما هو أبعد من الدولة "باللادولتية" فجاءت القضايا الأمنية اللادولتية(Security Issues)، لذلك استخدمت مدرسة كوبنهاغن الفكرية مفهوم الأمن المجتمعي لتحليل هذه المعطيات، واعتمدت على أداة تحليل أساسية هي إضفاء طابع

(1) اليامين بن سعدون، مصدر سبق ذكره، ص25.

⁽²⁾ صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، العـدد5، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص289.

الامننة(Securitization)على الصراعات داخل الدولة والصراعات الدولية⁽¹⁾. فضلاً عن "إن دلالة الأمن تتمثل في أن التهديدات المتأصلة متنوعة وتتطلب إجراءات طوارئ".

من خلال ما تقدم، تُعد مدرسة كوبنهاغن الفكرية للأمن الدولي من أحدث المدارس التي عمدت إلى توسيع ماهية الأمن، مُستمدة أصولها التنظيرية في الاستراتيجيات الأمنية من كتاب المنظر الاستراتيجي باري بوزان الموسوم (الناس، الدول والخوف: إشكالية الأمن (People, States And Fear: The National Security) القومي في العلاقات الدولية: Problem in International Relation) وترتكز هذه المدرسة على التجليات الاجتماعية للأمن. ويرى الموسعون في إطار مدرسة كوبنهاغن بان إطار الامننة (Framework) يستند في تحديده على ثلاثة معاني (Eramework) يستند في تحديده على ثلاثة معاني (Eramework)

أولاً: شكل الفعل(The Form of Act): المبني أمنياً في التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذين غالباً ما يكونون قادة سياسيين.

ثانياً: سياق الفعل(The Context Of Act): الذي يكون محدداً بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل.

ثالثاً: طبيعة الفعل(The Nature Of Act): رجا يكون أكثر أهمية من خلال تحديد إطار الامننة، أي من ناحية تعيين مُهددات الأمن.

يرى الباحث بان هنالك بعداً رابعاً يتمحور حول مدى الفعل. أي النطاق الجغرافي الذي يتركز فيه التهديد الأمني. ورغم أن التهديد هو عالمي النطاق، إلا انه في بعض الأحيان لا تتوافر له الظروف الموضوعية والذاتية للوصول إلى المستوى العالمي من حيث

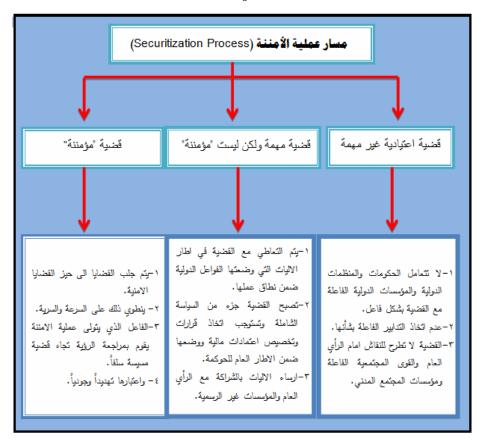
(2)Ralf Bendrath, Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, 'cyberwar', back and forth: How the United States securitized cyberspace, In book: International Relations and Security in the Digital Age, Edited by Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, Routledge, United States, 2007, p60.

⁽¹⁾ فرهاد جلال مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص126.

⁽³⁾ ينظر: بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الامريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسة، الجزائر، 2012، ص ص40-43.

الإطار الجغرافي فيتبدد قبل بلوغ هذا النطاق. بمعنى يمر مسار عملية الامننة وفق منطق هذه الرؤية بمراحل متعددة، والشكل التوضيحي رقم(6) يوضح تجليات مسارها وحيثياتها.

الشكل التوضيحي رقم(6) مسار عملية الأمننة



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- سميرة سليمان، دور البيروقراطيات الدولية في أمننة قضيتيّ تغير المناخ والهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الحاج خضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص35.

لقد عُدت فكرة الأمننة قيمة مضافة لمدرسة كوبنهاغن، وعالجت مسألة ما الذي يُشكل تهديداً حقيقياً؟، وكيف يمكن للأمن أن يتحقق؟، وركزت على الآليات التي يمكن استخدامها لتصبح القضايا مؤمننة. فوفق هذه المدرسة هناك قضايا لا تتعامل معها الدول وليست جزءاً من نقاشات الرأي العام بمختلف مستوياته، وعملية اتخاذ القرار، ويكون مسارها ليس ذو طابع سياسي في المرحلة الأولى، بينما في المرحلة الثانية تصبح جزء من مكنونة صنع القرار الحكومي والإقليمي والدولي، ويتطلب اتخاذ القرار وتخصيص موارد معينة، وأخيراً تصبح القضايا مؤمننة(Securitized Issues) من خلال تقديمها كتهديدات وجودية(Existential Threats) تستدعي إجراءات استثنائية وأفعال خارج حدود الفعل السياسي الطبيعي.

لقد سعى بوزان في دراسته السابقة الذكر لإبتكار رؤية حول الأمن الدولي تشمل جوانب متعددة هي الجوانب السياسية، والاقتصادية، والمجتمعية، والبيئية، والعسكرية. وقد عبر عنها من منطلقات فكرية دولية أكثر اتساعاً وشمولاً. وهذا من شأنه أن يجعل الدول تنخرط في التغلب على سياسات أمنية مُفرطة في التمركز على الذات، والتفكير بدلاً من ذلك بالمصالح الأمنية لجارتها. ويطرح كتاب بوزان مجموعة من التساؤلات حول ما إذ كان بالإمكان التوفيق بين الأمن القومي والآمن الدولي، وفيما إذ كانت الدولة قادرة بالنظر إلى طبيعة النظام الدولي على التفكير من منطلقات دولية وعالمية ذات طابع تعاوني أكثر من السابق.

يتمثل الإسهام الآخر لمدرسة كوبنهاغن الفكرية للأمن الدولي في تصورها الموسع للأمن ليشمل قطاعات جديدة، إذ ترى بأنه لا يمكن لأي من هذه القطاعات منفردة التعبير بشكل كافٍ عن الإطار الأمني الدولي. وهذه القطاعات مترابطة بشكل معقد، وتُكوّن شبكة من معطيات لا بد على المتخصص في الدراسات الإستراتيجية الأمنية فك ارتباطاتها، لفهم كل قطاع على حدى ورؤية كيف يؤثر كل منها على مجمل القطاعات

⁽¹⁾ سميرة سليمان، مصدر سبق ذكره، ص34.

⁽²⁾ جون بيليس، مصدر سبق ذكره، ص412.

الأخرى. وعلى إن هذه المنهجية (الجزء/الكل) معقدة بشكل كبير، لكنها وفقاً لرأي بوزان مهمة جداً لتشكيل فكرة جديدة ولكيفية التعامل مع الأمن مستوياته المتعددة (1).

ورغم ما يمكن توجيهه من نقد لمدرسة كوبنهاغن الأمنية التي ترى إن الدولة مازالت هي الفاعل الرئيس والقادر على صياغة البنية المجتمعية، إلا أنها نجحت في تكثيف التركيز على ضرورة إقرار المصالحة بين الدولة والمجتمع لصياغة متزنة لمفهوم الأمن يجمع بين أولويات سيادة الدولة وهوية المجتمع، وبذلك أصبحت قضايا الأمن المجتمعي المتعلقة بالتهديدات التي تمس الهوية الجماعية والثقافية تحتل أهمية متزايدة. كما أكد على آثار الهجرة وصراع الهويات الحضارية لاسيما بين الغرب والإسلام على الأمن المجتمعي⁽²⁾.

لقد انطلق باري بوزان من الصور الثلاثة للتحليل في الدراسات الإستراتيجية التي وضعها والتز(Waltz)، وهي الفرد والدولة والنظام الدولي. ورأى ضرورة النظر للأمن الدولي ودراسته من خلالها، رغم إشارته إلى صعوبة تحديد مرجعية الأمن في ظل صعوبة تحديد العدود الفاصلة بينها. غير أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى تابعاً لأمن الدولة بوصفها الوحدة المرجعية الأهم، ولكنها ليست المرجع الوحيد لفهم السلوكيات الأمنية. إذ إن الدولة تتشكل كما يراها بوزان من ثلاثة مكونات أساسية: فكرة الدولة(الوطنية أو القومية: المؤسساتي للدولة(النظام السياسي والإداري). وتبعا لذلك نرى انه بتعريف الدولة بهذه الطريقة سوف يُسهل تصور التحديات الأمنية لأى من هذه المكونات الثلاث.

وبذلك ينطلق المنظور التوسعي للأمن من تعريف بوزان على انه العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي، يُعبر الأمن عن قدرة الدول والمجتمعات في الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية. وفي سعيها للأمن فان الدول والمجتمع ينسجمان مع بعضهما ويتعارضان في أحيان أُخرى،

⁽¹⁾ قسوم سليم، مصدر سبق ذكره، ص111.

⁽²⁾ ينظر: عبد النور منصوري، مصدر سبق ذكره، ص ص10-12.

⁽³⁾ قسوم سليم، مصدر سبق ذكره، ص109.

فأساس الأمن هو النقاء لكنه نشتمل أنضاً على حُملة من الاهتمامات الحوهرية حول شروط الوجود. لذلك تم توسيع الأمن ليشمل مجموعة من الأبعاد (1):

اولاً: الأمن العسكري: يتعلق بالمستويين المتفاعلين والمتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية ونوايا الأطراف تجاه بعضها البعض.

ثانياً: الأمن السياسي: يعنى الاستقرار السياسي والتنظيمي للدول ونظم الحكومات والايديولوجيا التي تستمد شرعيتها منها.

ثالثاً: الأمن الاقتصادي⁽²⁾، ويتعلق بالوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة. كما يتضمن(جمع الأسرار الاقتصادية عن الدول الأخرى لمعرفة نقاط القوة والضعف فيها بهدف استثمارها لخدمة أهدافها في مجال الابتكار ومواكبة متطلبات معايير المستقبل)(3).

رابعاً: الأمن الاجتماعي ويتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصتها، أي اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة.

خامساً: الأمن البيئي ويختص بالمحافظة على المحيط الحيوى المحلى والكوني بوصفه محصلاً أساسياً تتوقف عليه الأنشطة الإنسانية كلها.

وتكثيفاً لما تقدم، تعد مدرسة كوبنهاغن الفكرية من أشمل الطروحات الفكرية في القرن الواحد والعشرين كونها تتلمس الدلالات الأمنية لكل المدارس الفكرية السابقة الذكر وتحاول وضع تصور شامل لواقع الأمن الدولي وتشخيص تحدياته الأمنية غير التقليدية وتوسيع مجالاته وعدم اقتصارها على التحديات العسكرية التقليدية، وجعلت العديد من الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الدولية ومراكز البحوث العالمية تتبنى

⁽¹⁾ بنظر: بالة عمار: مصدر سبق ذكره، ص ص14-44.

⁽²⁾See:Arthur.B.Adams, National Economic Security, American Accounting Association, Vol.11, No.3, United States, 1936, pp307-308.

⁽³⁾ Edwin Fraumann, Economic Espionage: Security Missions Redefined, American Society for Public Administration, Public Administration Review, Vol.57, No.4, United States, 1997, p303.

هذه الرؤية الابتكارية في مواجهة التحديات الأمنية العالمية غير التقليدية، لأنها وسعت من جوهر الأمن ومكنونته وجعلته يقترب من معالجة تحديات عالمية منظورة وغير منظورة. وهو الأمر الذي حدا بالباحث الاعتماد على هذه المنهجية الحديثة في دراسات الأمن الدولى وتشخيص التحديات العالمية للأمن الدولى في الفصل القادم.

من خلال ما تقدم، يُحكن تركيز رؤية المدارس الفكرية المختلفة حول جوهر الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين كما في الجدول رقم(2) والذي يوضح الفرق بين الرؤى الفكرية المختلفة وهي كما يأتي:

الجدول رقم(2) الفرق بين المدارس الفكرية ورؤيتها للأمن

الأمن الدولي (مدرسة ما بعد الحداثة)	الأمن الإنساني الليبرالية والليبرالية ومدرسة البرنامج الإغائي	الأمن الدولي (مدرسة كوبنهاغن الفكرية)	الأمن الدولاتي (الواقعية، الواقعية الجديدة)	مؤشرات المقارنة
الدول والأفراد	الأفراد	المجموعات والأقليات	الدول	1- الأمن لمن؟
الأمن والسلام الشامل	الازدهار، الرفاهيـة، الحريـة، حقوق الإنسان	الهوية المجتمعية والمأزق المجتمعي	الوحدة الترابية، والاستقلال السياسي	2- القيم المُّهَدَدة
التحديات الأمنية غير التقليدية	عدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد	التحديات الأمنية غير التقليدية	المعضلة الأمنية (التقليدية)	3- الأمن في مواجهة أية مخاطر؟
المقترحات الفكرية الواقعية والدولة هي المُهدد الرئيس للأمن	السلطة، المجتمع، المجموعات الأخرى أو الدول الأخرى	السلطة، المجتمع، المجموعات الأخرى أو الدول الأخرى (على شكل عنف مباشر أو بنيوي، عدم وضع المعالجات والمقترحات الفكرية للتحديات غير التقليدية).	الدول الأخرى	4- مصادر التهديد

الفعل الخطابي، ترسيخ المعرفة وخلق رأي عام حول القضية المعنية المراد معالجتها	- استخدام القوة بشكل جماعي. - الضوابط المؤسساتية والدمقرطة. - التنمية الاقتصادية المستدامة.	- تنسيق استخدام الوسائل المختلفة (التقليدية وغير التقليدية) تفعيل العمل الدبلوماسي مواجهة التحديات غير التقليدية بإطار فكري غير تقليدي للأمن. واستنبات الأفكار الليبرالية.	استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد. التسلح وتوازن القوى- تدخل القوى العظمى والكبرى لوضع ضوابط على سلوكيات الدول. الاقتصادية بعد التعديل على المقتربات الفكرية الوقعية.	5- وسائل تحقيق الأمن
خلق بنية أمنية سلمية استنادا إلى خطاب تعاوني جماعي	التدخل لأغراض إنسانية (الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية)	التدخل لأغراض إنسانية (الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية)	التدخل حسب ما تمليه المصلحة الوطنية	6- دور الطرف الثالث
السيادة لم تعد تُجدي نفعاً أمام انتهاكات حقوق الإنسان، كما أن التحالفات لا تنتج السلام بل تقود إلى الحرب.	السيادة، مصالح الدول الكبرى (سوء استخدام التدخل الإنساني)، غياب إجـماع دولـي حول معايير إجازة التدخل.	السيادة، مصالح الدول الكبرى (سوء استخدام التدخل الإنساني)، غياب إجـماع دولي حول معايير إجازة التدخل.	طبيعة وواقع التحالفات الدولية	7- قيود تدخل الطرف الثالث

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

- عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي، عبر شبكة http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html
- عبد الناصر جندلي، اثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، مصر، 2011، ص188.

تأسيساً على ما تقدم، لقد أُجهد الفكر الإنساني في مسألة التنظير للأمن بوصفه المتغير الأهم في البحث عن الوجود وصيانة هذا الوجود، وبفقدانه لا يمكن للدول

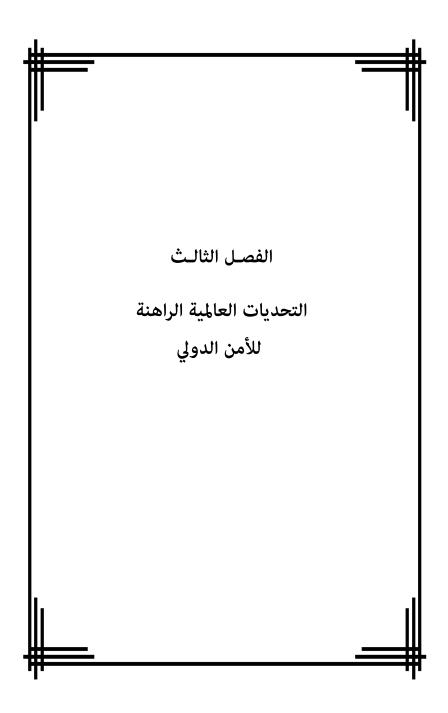
والمجتمعات أن تحيا وتبني الحضارات الإنسانية. إن التنظير ووضع المقتربات الفكرية للأمن الدولي بمستوياته المختلفة مرّ بمراحل عديدة، وكل مرحلة حاولت أن تُضفي على الأمن بعض أنماط التفكير التي جعلته يختلف عن المرحلة الأخرى التي هيمن عليها نمط فكري معن خلال مدة زمنية معينة.

من خلال سبر غور الجُهد الإنساني العالمي الذي حاول وضع مقتربات فكرية للأمن الدولي بمجالاته وأُطره الأمنية المختلفة نجد بأنها حاولت تحقيقه إما من خلال الفعل الإصلاحي أو تكريس الجهد لصناعة الأمن.

أسهمت التجربة التي مرّت بها عملية التفكير والبحث عن جوهر الأمن في بلورة تنوع فكري أفضل ما يمكن أن يطلق على مكنونته هو صراع المتناقضات الفكرية التي تختلف في منهاجياتها وآلياتها وأدواتها ورؤيتها لتلمس دلالات الأمن. إذ أكد بعضها على المصلحة الذاتية سواء كانت للدولة أم للفرد، على عكس الأخرى التي ركزت على المصلحة الذاتية والجماعية، والبعض الآخر ذهب باتجاه التفكير في دائرة أخرى من دوائر التفكير وحاول أن يصنع نمطاً فكرياً خاصاً به عندما شخص التحديات الأمنية وأسماها التحديات غير التقليدية، ليس هذا فحسب، بل جعل من الفرد مرتكزه الأساس وليس الدولة بوصفها الفاعل الأساس لمدة طويلة من الزمن.

وعلى هذا الأساس، أسهمت البُنى الفكرية المتعددة للأمن الدولي في إيجاد تناقضات التشخيص لتحديات الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين، وتناقضاً في وضع الآليات والمعالجات وهو ما انعكس على تفاقمها.

في الوقت الذي تؤدي هذه المقتربات الفكرية العالمية للأمن دوراً مهماً في محاولة البحث عن الحلول، فإنها تؤدي الدور ذاته في عملية التشخيص. وانطلاقاً مما تقدم، فان الدقة العلمية تقتضي تناول التحديات العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين في الفصل القادم لربط الواقع بالمقتربات الفكرية وحركة التفاعلات بمجالاتها المختلفة الحالية وانعكاس ذلك على التفاعلات الدولية المستقبلية السلبية والإيجابية.



الفصل الثالث

التحديات العالمية الراهنة للأمن الدولي

شهد الأمن الدولي العديد من التحديات العالمية التي لم تكن منظورة لـدى صُناع القرار في العالم، وأصبحت حقيقة واقعة يجب التعامل معها بمنظومة علمية عالمية ووفق خطط مُنظَمة ذات نتائج محددة وفعالة. هذه التحديات العالمية وبما تحتويه من متغيرات متعددة ومترابطة مع بعضها أصبحت تُهدد الإنسانية، لا بـل الكون كلـه. تكمن دلالة تحديات الأمن الدولي في إنها أكبر من قُدرة الـدول فُرادى عـلى مواجهتها، فهـي تحـديات تتجاوز حدود الدولة ذات السيادة، وذات مؤثرات تُهدد مستقبل العالم.

فمع التقدم في مجال التكنولوجيا ووسائل النقل والاتصالات والتواصل الاجتماعي، والتطور في مجال الأسلحة التقليدية وغير التقليدية والتغيرات المناخية وغير ذلك من المتغيرات المهمة التي صارت موضع اهتمام الدراسات الإستراتيجية، أصحبت قُدرة الدولة على التحكم بالتحديات العالمية للأمن الدولي غير التقليدية ضعيفة وتتجاذبها عوامل عدم القدرة على مواكبة تعاظم مؤثراتها بفعل تضارب المصالح واختلاف الرؤى اللازمة لمعالجتها.

هذه التحديات تتجاذبها متغيرات عدة لعل من أهمها مدى إيمان الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الدولية بوجود هذه التحديات واستعدادها للتعامل معها وتبني غط فكري معين من المقتربات الفكرية السابقة الذكر للتعامل معها، ومدى قدرة هذه الأطراف مع اختلاف إمكانياتها ومكانتها الدولية على مواجهتها، ومدى مأسسة هذه الأطراف للآليات التي تحاول من خلالها مواجهة هذه التحديات المستقبلية.

تقتضي الضرورة الأكاديمية تقسيم الفصل إلى سبعة مباحث، تتناول بالبحث والتحليل التحديات العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين، وكل مبحث يتناول بشكل مركز التحديات العالمية في مجال معين بهدف الوصول إلى رؤية دقيقة عن هذه التحديات غير المنظورة لدى الكثير من صناع القرار في العالم والذين لازالوا يعتقدون بأن جوهر الأمن لا يزال أمناً تقليدياً. يُساهم إعطاء صورة متكاملة عن هذه

التحديات في تغيير الرؤى والمنطلقات الفكرية، ومن ثم تغيير إستراتيجيات التعامل مع البيئة الدولية في القرن الواحد والعشرين.

المبحث الأول التحديات السياسية العالمية للأمن الدولي

يُشير الواقع الدولي إلى أن تحديات الأمن الـدولي تتطلب جُهداً جماعياً لمواجهتها وإدارتها، وهذا لن يتحقق دون توحيد وبلورة الرؤى الدولية المشتركة التي تتضمن الالتزام بها ومحاسبة الآخر في حال خرق المعايير الدولية سواء كان هذا الطرف ضعيفاً أم قوياً. هنا تتبلور المقاربة الفكرية الأزلية الآتية: هل أن الوحدات الدولية لها القدرة على التنازل عن جُزء من صيرورة المصلحة الوطنية لصالح المصلحة الدولية بهدف تحقيق الغاية النهائية الكبرى المتمثلة في الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين؟.

لقد أثبتت التجربة التاريخية والعملية بان الصراع من أجل القوة وديمومتها وتعاظمها ظاهرة شاملة زماناً ومكاناً، لا بل أقامت الدليل على صحة وجودها بوصفها حقيقة مستقرة وثابتة تتحكم في سلوك الوحدات الدولية مهما تباينت أوضاعها، فهي تعد امتداد في واقع السياسات الداخلية للدول، فضلاً عن الدولية منها، فكلاهما امتداد محكوم في الصراع على القوة والبحث عن اكتسابها، ولا يمكن أن يتلاشى هذا الصراع إلا باستئصال جذوره، ومصادرة الأسباب التي ينتج عنها في المجالين الداخلي والخارجي على حدٍ سواء. ولما كان ذلك غير ممكن كما برهنت التجربة التاريخية، فان القوة تظل ظاهرة إنسانية دائمة، وان فكرة المصالح القومية لا تفترض وجود عالم مُسالم، كما لا تفترض حتمية الحرب ولكنها تقوم على وجود صراع مستمر وتهديد بالحرب وهذا يُمثل تحدياً لا يمكن التقليل من أخطاره إلا من خلال التوفيق بين المصالح المتضاربة (أ. بمعنى أن التحديات الراهنة للأمن عالمية الإطار والتأثير ولا تأخذ بنظر الاعتبار الحدود الجغرافية

⁽¹⁾ ينظر: إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، ط2، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكوبت، 1987، ص67.

التقليدية للدول، وغير مرتبطة مكان وزمان معين، وفي الوقت نفسه هي تحديات قائمة وتتعاظم معطياتها الذاتية والموضوعية يوماً بعد يوم.

يتطلب مواجهة هذه التحديات توحيد الفعل الجماعي الدولي لكي يكون فعالاً ومؤثراً. ولما كان التطلع إلى القوة والنفوذ هو العُنصر المميز للاستراتيجيات الدولية يصبح في حُكم الواقع من سياسات القوة والسلطان هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى لا تتساوى جميع الدول في درجة إنشغالها في قضايا الأمن الدولي وهو ما يعني إن علاقة الدول بها تحمل صفة الدينامية، وتتبدل بتبدل النفوذ ومعطياته وارتباطاته (1). علاوةً على ما تقدم، العالم بحاجة إلى تكامل أمني دولي يستجيب لتحديات الأمن غير التقليدي، ويفترض التكامل أن تتفق الدول المُشكلة للمجتمع الدولي في ترتيبات أمنية متعددة الأطراف بغض النظر عن تفاوت مواردها في القوة وتعمل على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشتركة بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة (2).

تكثيفاً لما تقدم، هنالك العديد من التحديات السياسية التي تُمثل عائقاً في صياغة وبلورة رؤية فكرية عالمية مشتركة للأمن الدولي بالشكل الذي يتناسب مع حجم التحديات الموجودة. وعليه يُمكن تركيز التحديات السياسية العالمية للأمن الدولي وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: النظام السياسي الدولي

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع منظومته الفكرية وقدراته المختلفة إلى انبلاج نظام دولي أُحادي القطب، مَّشَل بهيمنة الولايات المتحدة نتيجة امتلاكها مقومات القوة الشاملة التي مكنتها من الهيمنة على مُعظم التفاعلات السياسية الدولية، فامتلكت مجالاً واسعاً وفعالاً في صياغة القرار السياسي الدولي منذ العقد الأخير من القرن العشرين وفي الوقت نفسه، شهد العالم في القرن وأستمر مع انبلاج القرن الواحد والعشرين. وفي الوقت نفسه، شهد العالم في القرن

⁽¹⁾ ينظر: هانس مورجنتاو، السياسة بين الأمم: الصراع من اجل السلطان والسلام، تعريب خيري حماد، القاهرة، 1964، ص24.

⁽²⁾ إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، مصدر سبق ذكره، ص382.

الواحد والعشرين ظهور العديد من القوى الدولية الفاعلة التي تحاول مشاركة الولايات المتحدة الامريكية في القرار السياسي الدولي أو الحد من تفردها، إذ استفادت هذه القوى من ناحية انكفاؤها على ذاتها وبناء اقتصادها وفق برنامج واضح لتدعيم البناء الذاتي الداخلي الذي يُسهم في إعادة مكانتها تدريجياً، ومن ناحية أُخرى الاستفادة من الإفراط في الجهد(Overstretch) للولايات المتحدة الامريكية نتيجة للحروب الخارجية ومن أهمها احتلال أفغانستان والعراق وإتباع (إستراتيجية الحروب الوقائية) (1).

لقد أظهرت فداحة نتائج الحرب العسكرية على ما يسمى بالإرهاب مادياً وبشرياً ومعنوياً مُعطيات سياسية دولية جديدة دفعت الولايات المتحدة إلى التراجع لتتقدم قوى دولية أُخرى تحاول جاهدة لكي يكون لها فعل في النظام الدولي قيد التشكُل. في هذا الصدد يقول أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد بنيامين فريدمان(Benjamin Friedman) في وصفه لاقتصاد الولايات المتحدة الامريكية بان"اليوم لم نعد الدولة الدائنة الأولى، في الحقيقة نحن الدولة المدينة الأولى في العالم ونستمر في قدرتنا على التأثير على أساس القوة العسكرية".

ومن خلال صعود بعض القوى الدولية التي حاولت أن تفرض نفسها كمنافس للولايات المتحدة في المكانة الدولية، لاسيما من الناحية الاقتصادية(الاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا الاتحادية)، فإذا ما طورت قدراتها بشكل مميز للمرحلة القادمة من القرن الواحد والعشرين فإنها ستنتقل بالنظام الدولي إلى تعددية الأقطاب ساعية لتشكيله في خضم التأكيد على عدم جدوى استعمال القوة العسكرية في معالجة التحديات العالمية(3). لذلك فان هيكلية النظام السياسي الدولي وموقع الدول الفاعلة فيه وتعاظم

⁽¹⁾ John Yoo, International Law and the War in Iraq, The American Journal of International Law, Vol.97, No.3, American Society of International Law, 2003, pp575.

⁽²⁾ عدنان السيد حسين، قضايا دولية: الأزمة العالمية، مجمد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ببروت، 2010، ص ص104-106.

⁽³⁾ سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأنحاث والنشر، بروت، 2008، ص410.

دور إحداها أثر وسيؤثر في رؤيتها ومعالجتها للتحديات العالمية للأمن الدولي. فقد أثبتت التجربة الدولية إن الدول عندما تكون في قمة عظمتها تحاول أن تصوغ السياسات الأمنية الدولية وتفرض أجندتها على أولويات الأجندة العالمية، وبالمقابل فان الدول عندما تتراجع في مكانتها فإنها تتنازل عن دورها المؤثر والفاعل في صياغة الأمن الدولي ومعالجته. فعلى سبيل المثال، استطاعت الولايات المتحدة الامريكية مع بداية القرن الواحد والعشرين أن تضع ما يسمى(مكافحة الإرهاب) على قمة أجندة السياسة العالمية بوصفه المهدد الحقيقي للأمن الدولي وأقنعت الدول على إن هذا التحدي يُمثل التحدي الأهم في العالم الآن. ومع الإيغال في الزمن اختلفت الرؤى والتوجهات لدى الدول الأخرى حول اعتماد الآلية الجماعية في مكافحته وعدم التفرد بالقرار السياسي الدولي لاسيما من قبل الولايات المتحدة الامريكية.

ونتيجة كون التحديات العالمية للأمن الدولي عالمية التأثير والنطاق وتتطلب إرادة دولية جماعية فان احتكار القرار السياسي الدولي من قبل الولايات المتحدة أدى إلى اختلاف المقتربات الفكرية حول الآليات الفعالة لمعالجة التحديات العالمية. إذ بدأت الولايات المتحدة الامريكية بالتفرد بالقرار السياسي الدولي واستبعدت إشراك القوى الدولية الأخرى لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الدولية الحساسة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبدأت بالترويج لفكرة من ليس معنا فهو ضدنا. ولكن الأمر أختلف لاحقاً بشكل نسبي، حتى بات من المتعذر على الولايات المتحدة الامريكية استصدار قرار أُممي يتعلق بالقضية السورية يتوافق كلياً مع التصور الأمريكي المتفرد.

خلاصة لما تقدم، تؤدي طبيعة النظام السياسي الدولي وهيكليته وترتيب هرمية القوى الدولية فيه دوراً مهماً في تقويض تحديات الأمن الدولي أو تعاظمها بالشكل الذي يجعل من الصعب السيطرة عليها أو معالجتها. إذ يمكن للنظام السياسي الدولي القائم أن يُوفر فرصاً أمام القوى الدولية في وضع الاستراتيجيات الدولية الناجعة والقابلة للتنفيذ لمواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن أن يُشكل كابحاً أمام الجُهود الدولية. لذلك فان نظام الهيمنة والتفرد في القرار السياسي الدولي يؤدي إلى التنافر في وقت تتعاظم وتتزايد فيه هذه التحديات، لا بل قد تعمل الدولي يؤدي إلى التنافر في وقت تتعاظم وتتزايد فيه هذه التحديات، لا بل قد تعمل

الدول الأخرى إلى تبني الاستراتيجيات المُضادة التي تؤدي إلى تقويض جهود الوحدات الدولية الأخرى. بمعنى أن التفرد في القرار الدولي وازدواجية المعايير الدولية واستبعاد القوى الدولية الفاعلة الكبرى والصغرى من المشاركة في صناعة القرار السياسي الدولي لاسيما فيما يتعلق بتحديات الأمن الدولي غير التقليدي يُشكل إحدى التحديات السياسية العالمية للأمن الدولي، إذ لا يمكن أن تكون هناك مشاركة في تنفيذ الاستراتيجيات العالمية ما يكن هنالك مشاركة في صُنعها.

المطلب الثاني: التنظيم الدولي ومتطلبات التفعيل والتحديث

يُعد التنظيم الدولي الأداة الرئيسة في مواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي. فقد تولت عصبة الأمم مسؤولية الأمن الجماعي حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، وبعد تفككها أُوكلت مسؤولية صيانة الأمن الدولي إلى الأمم المتحدة بوصفها المنظمة الدولية الوحيدة التي تنتمي إليها كل الدول ذات السيادة، وقد تعرضت هذه المنظمة لتحديات موضوعية وذاتية عملت على تحجيم دورها في مواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي. وإذا كان الأمن الدولي التقليدي هو الركيزة الاساسية لعمل المنظمات الدولية في المدة التي سبقت انتهاء الحرب الباردة، فان الأمن الدولي غير التقليدي أصبح هو الركيزة لعملها في المدة التي تلت الحرب الباردة وبداية القرن الواحد والعشرين.

ورغم إن الأمم المتحدة تقوم بجُهد كبير في صيانة الأمن الدولي، إلا أن الوقائع الدولية الحالية لاسيما تلك التي تحاول تأكيدها القوى الطامحة في دور مميز وقيادي لها أثبتت محدودية فعلها في إستئصال التحديات الأمنية. فالولايات المتحدة الامريكية لا تدخر جُهداً لتؤكد إن الأمم المتحدة ومؤسساتها وبآلياتها المعتمدة لم تعد تتناسب مع متطلبات القرن الواحد والعشرين، لاسيما فيما يتعلق بمواجهة التحديات العالمية غير التقليدية للأمن الدولي. لذلك تُشكل عملية إصلاح وإعادة هيكلة وتفعيل الأمم المتحدة أحد التحديات السياسية للأمن الدولي، ويُمثل عائقاً كبيراً أمام بلورة سياسة مشتركة ضمن المنظمة الدولية تتطلبها هذه التحديات التي لا يمكن للدول فُرادى مواجهتها كونها تحديات عابرة للحدود وأثرها يُلامس البشرية جمعاء.

لقد تبلور أتجاه نظري يدعو إلى أن تكون الأمم المتحدة أكثر فاعلية في مواجهة تحديات الأمن الدولي⁽¹⁾. فالحدود الجغرافية والسياسية بين الدول لم تعد قادرة على عزل الشعوب والمجتمعات وإبقائها بمنأى عن هذه التحديات التي لا يمكن مواجهتها إلا في إطار عمل جماعي مُنسق يتجاوز الآليات التقليدية للأمن الجماعي التي تضطلع بها الأمم المتحدة والتي صُممت في حينها لمواجهة تهديدات تقليدية يُمثل التحدي العسكري جوهرها⁽²⁾.

وفي طبيعة فاعلية الولايات المتحدة الامريكية في الأمم المتحدة تؤشر حقائق الهيمنة الامريكية عليها بوجود مكانة متميزة لها، ويمكن استنباط أثر الهيمنة من خلال تفضيل الخيار العسكري وقانون القوة على قوة القانون (3 على الخيارات الأخرى المتاحة في مواجهة بعض التحديات، علاوة على الهيمنة الامريكية على مركز صنع القرار في الأمم المتحدة، لا بل عدّها بعض المختصين في المنظمات الدولية بأنها أصبحت أداة من أدوات السياسة الخارجية الامريكية، وأخيراً وليس آخراً التفسير الأحادي للمتغيرات الدولية، فهي تنظر إلى هذه المتغيرات من زاوية مصالحها دون الأخذ بنظر الاعتبار مصالح الدول الأخرى، وتنتهج سياسة المعايير المزدوجة وتعاظم دور القوة الامريكية في التفاعلات الدولية على حساب القانون الدولي (4).

لذلك تلجأ الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة وتعمل على تفعيل دورها عبر إصدار القرارات المطلوبة ثم الانفراد بتطبيقها على نحو يؤكد هيمنتها على المنظمة الدولية، كما هو الحال في محاربة(الإرهاب) عموماً والشأنين الأفغاني والعراقى هذا من

⁽¹⁾ ينظر: كاظم هاشم النعمة، نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص256.

⁽²⁾ ينظر: فتحية ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص254.

⁽³⁾For more information see:Jane.E.Stromseth, Law and Force after Iraq:A Transitional Moment, The American Journal of International Law, Vol.97, No.3, American Society of International Law, 2003, pp628-642.

⁽⁴⁾ ينظر: زايد عبيد الله مصباح، مصدر سبق ذكره، ص ص398-400.

ناحية (1). ومن ناحية أخرى تعمل على ترك الأمم المتحدة شبه عاجزة عن التحرك في مواجهة بعض التحديات التي لا تتوافق مع مصالحها كما هو الحال في الشأن الفلسطيني والاعتداءات الصهيونية المتكررة ويتم العمل بهذه الحالة من خلال الضغوط الامريكية على أطراف مُحددة لتوظيف آرائها ومواقفها أو ثني قراراتها عند الحاجة أو باستخدام حق النقض "الفيتو" مما يُمثل انتقائية في تطبيق الشرعية الدولية (2) وهناك أسلوبا ثالثاً يجزج بين العجز الظاهري لسقف زمني مُحدد ثم التحول الفاعل نتيجة الدعم الأمريكي المفاجئ كما حصل في (يوغسلافيا) (3) ويحصل الآن في الأزمة السورية، من خلال رفض توفير الدعم السياسي ومتطلبات التحرك المادي اللازم للقيام بالعمل ليصل إلى مرحلة يتفاقم فيه الموقف وتُعلن جميع الأطراف عن عجزها ثم تتقدم الولايات المتحدة لتوظف القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، ومن ثم تحقيق تسوية عامة تعكس رؤيتها المنفردة، حتى يصل الأمر إلى تهميش الأمم المتحدة بصورة غير قانونية وبما يُمثل انتهاك لماثقها كما انتهك في الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 (4). أي أنها تعمل على جعل الأمم لميثاقها كما انتهك في الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 (4). أي أنها تعمل على جعل الأمم لميثاقها كما انتهك في الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 (4). أي أنها تعمل على جعل الأمم لميثوني بيشاقها كما انتهك في الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 (4). أي أنها تعمل على جعل الأمم لميثونية وكما انتهك في الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 (4). أي أنها تعمل على جعل الأمم

Compare with: John Yoo. International Law and the War i

⁽¹⁾Compare with: John Yoo, International Law and the War in Iraq, The American Journal of International Law, Vol.97, No.3, American Society of International Law, 2003, pp563-576.

⁽²⁾ معتز عبد القادر محمد الجبوري، قرارات مجلس الأمن: دراسة تحليلية، دار الكتب القانونية، مصر، 2012، ص38.

⁽³⁾Compare with: Barry Buzan and Ana Gonzalez-Pelaez, International Affairs, Vol.81, No.1, Royal Institute of International Affairs, 2005, p41.

⁽⁴⁾Compare with: Galia Press-Barnathan, The War against Iraq and International Order: From Bull to Bush, International Studies Review, Vol.6, No.2., 2004, p206.

.41-40 ص عصام العطية، القانون الدولى العام، ط7، المكتبة القانونية، بغداد، 2008، ص ص41-40

المتحدة فعالة في مواجهة تحديات الأمن الدولي بما يتوافق ومصالح وأهداف الولايات المتحدة، وهامشية عندما لا تتوافق مع سياساتها (1).

وعلى هذا الأساس، تُعد مسألة إصلاح الأمم المتحدة من أعقد التحديات السياسية للأمن الدولي، إذ إن تضارب المصالح بين القوى الفاعلة وغير الفاعلة في المجتمع الدولي أدى إلى تعدد رؤى الإصلاح انطلاقاً من مقومات قوتها ومكانتها في النظام الدولي وهو الأمر الذي أدى إلى طرح تساؤلات كبيرة حول مستقبل الأمم المتحدة ومدى قدرتها على معالجة التحديات العالمية في القرن الواحد والعشرين⁽²⁾.

ورغم كل جهود الإصلاح المبذولة من أجل إيجاد منظمة دولية جديدة تواكب متطلبات القرن الحالي بكل تحدياته، إلا إن الكثير من المقترحات لم تؤدي إلى التغيير المطلوب، وهو ما يُعبِر عنه الباحث جين ليونز (Gene Lyons) بان "هناك الكثير من البرق ولكن القليل من المطر". تعود هذه الحالة من الجمود والفشل إلى جملة من العوامل أهمها الاختلاف في الاتجاهات والمواقف بشان الإصلاح وعدم بلورة رؤية متكاملة للمجتمع الدولي وغياب إرادة التغيير وتزايد النزعة الانفرادية في المجتمع الدولي وتراجع الاعتماد على العمل المؤسسي⁽³⁾. ونتيجة استمرار الواقع الدولي وإصرار الولايات المتحدة على فرض رؤيتها للإصلاح الذي يرافقه رفض دولي للرؤية الامريكية فان إصلاح الأمم المتحدة وتفعيلها وتوسيع نطاق أنشطتها بالشكل الذي يُحكِنها من مواجهة التحديات العالمية غير التقليدية وعدم اقتصارها على الأمن التقليدي يشكل ابرز التحديات السياسية للأمن الدولي للأسباب الآتية (4):

⁽¹⁾ باسل محمد مهنا، الرؤية الامريكية للأمم المتحدة بعد عام 2001، مجلة دراسات دولية، العدد41، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2009، ص132.

⁽²⁾ ينظر: محمد ياس خضير وصبحي فاروق صبحي، الولايات المتحدة الامريكية وإصلاح الأمم المتحدة: دراسة في المواقف والرؤى، المجلة السياسية والدولية، العدد19، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2011، ص ص149-150.

⁽³⁾ فتحية ليتيم، مصدر سبق ذكره، ص265.

⁽⁴⁾ محمد ياس خضير وصبحى فاروق صبحى، مصدر سبق ذكره، ص ص151-150.

أولاً: رغبة الدول الدائمة العضوية المحافظة على امتيازاتها.

ثانياً: عدم ثقة بعض الدول الكبرى بالدول التي تنظم إلى مجلس الأمن أو للإجراءات التي ستتخذ القرارات فيها في الجمعية العامة للأمم المتحدة لاسيما إذ كانت القرارات وفق الأغلبية مما يُعطي حقوق لدول عالم الجنوب ومن ثم فان القرارات سوف تصدر لصالحها نتيجة كثرتها العددية.

ثالثاً: سعي الولايات المتحدة إلى إبقاء مجلس الأمن بالشكل الحالي لأنه يوفر لها الهيمنة.

بعدنى إن المجتمع الدولي شهد مرحلة تاريخية جديدة في حياة الأمم المتحدة لاسيما بعد انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين وزيادة تحديات الأمن الدولي، إذ تم تفعيل وتهميش المنظمة الدولية وأحيانا بصورة انتقائية وذرائعية، وأستخدمت المنظمة الدولية أحياناً أداة لتبرير أفعال القوة الدولية الأحادية التي انفردت بالعالم، إلا أن تعاظم التعديات والأزمات وغو قوة الدول الأخرى لاسيما روسيا الاتحادية التي بدأت تمارس حق النقض "الفيتو" بشكل يوضح رفضها التفرد الأمريكي كالذي حصل في الشأن السوري، إذ استخدمت روسيا الاتحادية حق النقض الفيتو مرات عديدة وتحديداً بعد عام 2003، وبذلك أصبحت الأمم المتحدة أداة غير فعالة في مواجهة تحديات الأمن الدولي والتي تتطلب جُهداً جماعياً ". ولان الأمم المتحدة لا تزال تعمل بالآليات والأجهزة نفسها والميثاق ذاته الذي وضع منذ أكثر من ستة عقود، فإنها تبدو اليوم عاجزة عن أداء المهمات التي يجب أن تتلائم مع حجم ونطاق وطبيعة التحديات الأمنية غير التقليدية لاسيما فيما يتعلق بعدم قدرتها على منع النزاعات الإقليمية والمحلية وفشلها في تكييف مفاهيمها وهياكلها ووسائلها والمقاصد الرئيسة التي أُنشأت من أجلها مع التحديات العالمية الجديدة في النظام الأمنى الجديد⁽²⁾.

⁽¹⁾ ينظر: محمود سالم السامرائي وشهلاء كمال الجوادي، منظمة الأمم المتحدة بين التفعيل والتهميش بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة دراسات إقليمية، العدد14، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل، 2009، ص49.

⁽²⁾ فتحية ليتيم، مصدرة سبق ذكره، ص41.

فهي غير قادرة على القيام بأي عمل مُهم دون الدعم المالي والسياسي من الدول العُظمى والكبرى، وأثبتت عجزها عن توليد الإجماع الضروري لمواجهة الكثير من المسائل المسببة للخلاف لاسيما عندما تكون مصالح إحدى القوى العظمى في خطر، كما إن المانحون الكبار مثل اليابان وألمانيا ليسوا أعضاء دائمين، كما أن عمل نظام الأمم المتحدة غير كفء وغير فعال لمواجهة التحديات غير التقليدية للأمن الدولي وغير متلائمة مع جسامتها ومؤثراتها المستقبلية (1).

خلاصة لما تقدم، فان إصلاح الأمم المتحدة وتفعيل أدواتها وتوسيع أنشطتها بالشكل الذي ينسجم مع التحديات العالمية غير التقليدية بهدف بلورة جُهد جماعي دولي وإرادة دولية ناجعة قابلة لتطبيق القرارات يُشكل إحدى التحديات السياسية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين.

المطلب الثالث:

الاختلاف في الرؤى والأولويات بين عالم الشمال وعالم الجنوب

جا أن الأمن الدولي أمناً شاملاً، وعالمي الإطار والنطاق، وتحدياته لها القدرة على الانتقال من مكان إلى آخر خلال مدة زمنية معينة بسبب المتغيرات الهائلة التي وفرتها البيئة الدولية الجديدة، فان التحديات العالمية غير التقليدية لا يمكن مواجهتها دون صناعة إستراتيجيات ابتكارية لقواعد وقوانين الأمن الدولي وتشترك فيها جميع دول العالم القوية والضعيفة، الغنية والفقيرة، لا بل دول عالم الشمال وعالم الجنوب على حد سواء.

وإذا كانت دول عالم الشمال لها القدرة على معالجة تحديات الأمن الدولي التقليدي واستبعاد دول عالم الجنوب لمدة طويلة من الزمن عن أي إسهام فاعل خلال القرن العشرين، وكانت دول عالم الجنوب منطقة مُستقبِلة للفعل العسكري، فان هذه الدول ومع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين غير قادرة على مواجهة تحديات الأمن الدولي غير التقليدي بمفردها. وإذ كانت حتمية القوة والقدرة التي تتمتع بها دول عالم

⁽¹⁾ كارين.أ.منغست وايفان.م. اريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، دار الفرقد، دمشق، 2013، ص ص297-298.

الشمال قد جعلتها تنفرد بصناعة معطيات الأمن الدولي في القرن الماضي فان مُعطيات وتحديات القرن الحالي قد حجمت من دور القوة والقدرة لديها في مواجهة هذه التحديات، أي معنى إن امتلاك القوة والقدرة المادية والمعنوية قد لا يُعطيك الميزة المطلقة في مواجهة هذه التحديات التي تُعد غير منظورة لدى الكثير من صُناع القرار في الوحدات الدولية، ولابد من إجراءات وآليات ابتكاريه غير تقليدية لمواجهتها.

ورغم حقيقة ما يمكن أن نُسميه بالاعتمادية المتبادلة بين دول عالم الشمال وعالم الجنوب لحفظ الأمن الدولي والعالمي إلا إن ثمة حقيقة أخرى قد تلقي بظلالها على هذه الاعتمادية، والحقيقة هي إن رؤية دول عالم الجنوب فيما يتعلق بالتحديات العالمية للأمن الدولي تختلف جذرياً عن رؤية دول عالم الشمال لهذه التحديات لاسيما فيما يتعلق في تحديد أولويات المواجهة. فإذا كانت رؤية الدول الكبرى تتضمن تحديد أولوياتها نزع برامج أسلحة الدمار الشامل في أي دولة من دول عالم الجنوب، فان دول عالم الجنوب ترى أن دول عالم الشمال تُصادر حقها الطبيعي الناجم عن تمتعها بالسيادة في امتلاك هذه الأسلحة، لذلك لا يمكن أن يتحقق الأمن الدولي على حساب دول عالم الجنوب وهيمنة دول الشمال عليها.

ولهذا أصبح خطعالم الشمال عالم الجنوب أكثر وضوحاً في القرن الواحد والعشرين من أي زمنٍ مضى، لذلك نحن أمام معادلة تظم عالمين تفصلهما هوة تتعاظم وتنعكس في هويتين مختلفتين جذرياً تؤكد انتمائهما إلى عالمين متباينين وجوديا، عالم تسوده قوى مؤثرة (دول عظمى أو كبرى أو شركات عالمية ومؤسسات مالية عالمية) فائقة التقدم والتطور وتستطيع ممارسة التأثير والنفوذ في الآخر وإفقاده حصانته، وبالمقابل عالم آخر تندرج فيه أعداد هائلة من الدول والدويلات الصغيرة والفقيرة والمفتقرة إلى المقومات الضرورية للقوة لاسيما فيما يتعلق بالإدارة الفعالة. وستبقى (دول عالم الشمال حتى عام 2050 الأكثر ثراءً ودخلاً وتتمتع بهيمنة اقتصادية على الدول النامية) (1). هذا يعنى أن المتغيرات الجديدة تدفع أو يراد لها أن تعمل لجهة تنافر نوعى في ماهيات

⁽¹⁾Uri Dadush and Bennett Stancil, The World Order in 2050, Policy Outlook, Carnegie Endowment for International Peace, 2010, p1.

وعلاقات بين عالمين متناقضين، الأول كُلية جبروت القوة والقدرة في جانبها الرأسمالي المتقدم وهو عالم الشمال، والثاني كُليّ الضعف والهامش في جانبه الآخر وهو عالم الجنوب⁽¹⁾. ويتجلى غنى الشمال وفقر الجنوب بوضوح، وهو الأمر الذي يُرسخ حقيقة مفادها أن التفاعل الدولي يتجه إلى صراع شامل بين الشمال والجنوب، إنه صراع البقاء قبل أن يكون صراعاً على التقدم والنمو⁽²⁾.

ودول عالم الجنوب رغم ضعف إمكانياتها من القوة وإدراكها لهذا الضعف مقارنة بالإمكانيات المتفوقة للدول الأخرى فإنها لا تخفي حالة عدم القناعة أو عدم الرضا عن استمرار الأوضاع الدولية القائمة ويرجع ذلك إلى شعورها بالظُلم أو عدم المساواة الذي يقع عليها نتيجة استغلال الدول الأقوى منها لها، لذلك فهي تكون في جانب التغيّر رغم أنها تفتقد إلى كل مقدرة فعلية على إجراء هذا التغيير، ولهذا فهي غالبا ما تنحاز إلى جانب دولة كبرى غير راضية عن استمرار الوضع القائم كما هو الحال في التوافق الإيراني الروسي والإيراني الصيني، وكذلك التوافق السوري الروسي، والتقارب الفلسطيني مع إطراف أوربية للحصول على اعتراف رسمي بدولة فلسطين كما حدث مع السبانيا التي اتخذ برلمانها قراراً بهذا الشأن، أو التوافق الإيراني الروسي حول مجموعة من التحديات الدولية (3)، إستنادا إلى فرضية مفادها انه إذا ما قُدر لتلك الدولية الكبرى أن

⁽¹⁾ نغم نذير شكر، العلاقات بين الشمال والجنوب في ظل الوضع الدولي الراهن، مجلة دراسات دولية، العدد24، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، بغداد، 2004، ص102.

⁽²⁾ عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص190.

⁽³⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر: فريد حاتم الشحف، العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة أسيا الوسطى والقفقاس، دار الطليعة الجديدة، دمشق، 2005، ص142.

تتحدى الوضع الدولي بنجاح فربما أنعكس عليها بميزات جديدة كانت تفتقر إليها من قبل (1).

وترى دول عالم الجنوب إن سعي دول عالم الشمال لتحقيق الأمن الدولي بمختلف أبعاده وفق الرؤية الفكرية الأحادية لعالم الشمال هي السبب الأساس لحالة اللاأمن في العالم. ومن ثم فان هذا الأمر جعلها تنكفئ على صيانة أمنها الداخلي لاسيما الأمن العسكري نتيجة ضعف البناء السياسي والمؤسسي المبني على مجموعة الأفكار ومتابعة تطورها وممارستها على الصعيدين الداخلي والخارجي بالشكل الذي يجعلها تتكامل استراتيجياً مع الاستراتيجيات الإقليمية والدولية لمواجهة تحديات الأمن الدولي غير التقليدي.

ولذلك فان التفاوت في الرؤى والتوجهات بين عالم الشمال وعالم الجنوب بدا واضحاً بشكل جليً مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين وتعاظم تحديات الأمن غير التقليدي، ويُحكن تلمس ذلك من خلال المؤشرات الآتية (ق):

أولاً: جعل المنظمة الدولية أكثر خضوعاً لإرادة دول عالم الشمال.

ثانياً: فرض الحلول بالقوة على النزاعات القائمة حسب ما تقتضيه مصالح دول عالم الشمال متجاوزاً أحقية أحد أطراف النزاع.

ثالثاً: إعطاء تفسيرات جديدة للشرعية الدولية بما يسمح لدول عالم الشمال في التدخل في الشؤون الداخلية بدول عالم الجنوب.

رابعاً: تحجيم دور عالم الجنوب في المجالات كافة بهدف الحد من خياراتها ومن ثم يسهل فيما بعد تقبل خيارات دول عالم الشمال.

160

⁽¹⁾ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط5، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1987، ص172.

⁽²⁾ ينظر: عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الروى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص ص137-139.

⁽³⁾ ينظر نغم نذير شكر، مصدر سبق ذكره، ص10.

لم تبقى ظاهرة الاختلافات عند دالة عالم الشمال وعالم الجنوب، بـل شـمل تشـظي نسبي في عالم الشمال لاسيما في كيفية مُساهمة القوى العظمى كما شمل عالم الجنوب، أي لم يبقى الاختلاف في إطار العلاقة بين الطرفين، وأصبحت ظاهرة التشظي والانفصال في دول عالم الجنوب أحد الظواهر التي تُفاقم تحديات الأمن الدولي، وساهمت دول عـالم الشـمال في تكوينها وتطويرها بفعل قدرتها على التأثير فيها، ذلك إن بقاء دول عالم الجنوب في حالة من الفوضى يُمثل هـدفا سـتراتيجياً لـدول عـالم الشـمال مـن اجـل المحافظة عـلى مكانتها المُهيمنة في الشؤون العالمية⁽¹⁾. بمعنى إن الخلاف بينها حول تحديات الأمن الدولي يمتد إلى العديد من القضايا العالمية⁽²⁾.

فعلى سبيل المثال وليس الاستفاضة، ترى دول عالم الشمال إن السبب الرئيس والمباشر للتراجع في مجال الأمن البيئي هو دول عالم الجنوب التي لم تُطور لها رؤية إستراتيجية في حماية البيئة، وممارساتها في مجال تشكل مستقبل البيئة لا تكاد تذكر، وفي الوقت نفسه هناك هدر للمياه لا يُكرّس في سبيل الحفاظ على التوازن البيئي، بالمقابل تتمثل رؤية دول عالم الجنوب في إن دول عالم الشمال هي المُهدِد الرئيس لمستقبل الأمن البيئي الدولي نتيجة ممارسات الدول الصناعية والنسبة الأكبر من انبعاث الغازات وارتفاع درجة حرارة الأرض وترفض العمل على تخفيض انبعاث الغازات وعدم الالتزام بالاتفاقيات المتعلقة بهذا الشأن.

ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل فان القواعد المعتمدة في التفاعلات الدولية تؤكد أن دول عالم الشمال ترى انه ينبغي أن تكون أسلحة الدمار الشامل حُكراً عليها لأنها تملك القدرة على السيطرة عليها وتأمينها بالشكل الذي لا مثل

(1) فائز صالح محمود، الفكر السياسي المعاصر: نماذج مختارة، بلا، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2008، ص96.

⁽²⁾See:Barry Buzan, New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, international Affairs, Vol.67, No.3, Royal Institute of International Affairs, Wiley 1991, pp443-444.

تحدياً للأمن الدولي⁽¹⁾، كما أنها لن تسمح لدول عالم الجنوب بامتلاك هذه الأسلحة لأنها دول لا تملك المؤهلات الدولية لحيازة هذه الأسلحة وان عنصر الحسابات العقلانية غير متوفر فيها، وسوف تعمل على توظيفها في أي مواجهة عسكرية مباشرة، كما أنها لا تملك القدرة على تأمينها ومنع وصولها إلى الفواعل العسكرية من غير الدول ذات الايديولوجيات الدينية التي تعتقد أنها لن تتردد في استخدامها في مراكز المدن المأهولة بالسكان في حالة حصولها عليها مما يؤدى إلى تقويض حالة الأمن الدولى.

يُشكل تعاظم التباين في الرؤى والتوجهات بين دول عالم الشمال وعالم الجنوب لاسيما فيما يتعلق مواجهة التحديات العالمية غير التقليدية للأمن الدولي أحد التحديات السياسية للأمن الدولي، ويؤدي إلى عدم الاتفاق في وضع المعالجات الشاملة التي تتكامل مع المستويات المتعددة للأمن الدولي بهدف بناء صورة شاملة ومترابطة ومُكمِلة لبعضها.

ويشكل التباين والاختلاف في تحديد أولويات القضايا التي تهم كلاً منهما تحدياً سياسياً آخر، فضلاً عن إن محدودية التوجه لـدى البعض وعالمية التوجه للبعض الآخر يُشكل عائقاً آخر، إذ إن بعض الدول تُكرس جُلّ اهتمامها على القضايا الداخلية المتعلقة بالأمن الداخلي بمجالاتها المختلفة، بينما البعض الآخر يُكرس جُلّ وقته وجُهده على معالجة القضايا العالمية ذات التأثير المستقبلي على وجوده، ولا يكترث كثيراً بالقضايا الداخلية التي أصبحت معالجتها على عاتق المؤسسات الرسمية العتيدة.

ومن ناحية أُخرى، فان بعض تحديات الأمن الدولي لا يمكن معالجتها والحد من تأثيراتها العابرة للحدود دون مشاركة دول عالم الجنوب ودول عالم الشمال في وضع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية والعالمية لمواجهتها بشكل فاعل، ويجب أن تكون قابلة للتنفيذ وواقعية ومرنة وتتكامل مع بعضها البعض بهدف تقويضها وضمان التقييم الشامل وتحديد الفرص والكوابح لهذه الاستراتيجيات من وقت لآخر وإجراء التعديلات اللازمة عليها بالشكل الذي يُحقق المُبتغي من وضعها.

⁽¹⁾For more information see: East West Institute, Eliminating the Nuclear Threat: Forging a New East-West Consensus on Weapons of Mass Destruction, East West Institute, New York, 2009, pp3-4.

خلاصة لما تقدم، فان سيادة قانون القوة على قوة القانون، وفقدان التكافؤ الواقعي، وتقسيم العالم إلى دول كفؤة وأخرى غير كفؤة، واحتكار صناعة القرار السياسي الدولي على دول دون سواها، وتمسكها بالمكانة ذات الميزة النسبية وعدم التنازل عن هذه المكانة والنزول إلى منطق المساواة في السيادة، وانعكاس ذلك على إعاقة إصلاح المنظمة العالمية والمؤسسات الدولية بما يضمن تحقيق العدالة الدولية وتعزيز التوافق الدولي تُشكل أبرز التحديات السياسية العالمية للأمن الدولي، ولا يمكن التغلب على هذه التحديات ومعالجتها دون مواجهة الجذور الاساسية التي أسهمت في تفاقمها.

المبحث الثاني التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولى

لقد أسهمت أمننة تحديات الأمن الدولي غير التقليدية في إضفاء الطابع الأمني على هذه التحديات، ورغم إن جوهر الأمن التقليدي هو البعد العسكري، إلا انه في الوقت نفسه ونتيجة التطور الذي طرأ على التقدم العسكري من خلال تعاظم حجم التحديات العسكرية بشكل لم يشهده العالم في القرون الماضية عملت هذه التطورات على تراكم التهديدات. بمعنى انه عمل على نقل التحدي العسكري في جانبه التقليدي إلى غير التقليدي المتمثل بزيادة تأثيراته على الإنسانية نتيجة التقدم التكنولوجي الذي عمل على نقل وتوسيع نطاق تأثيره من الإطار الضيق إلى الإطار الأشمل كماً ونوعاً.

ومن ثم جرى تحول كبير في الأمن العسكري العالمي ترافق مع التحولات الكبيرة في مجال العلم والتكنولوجيا، وهو ما أسهم في إحداث تغيراً كبيراً في المفاهيم والمسلمات والآثار المترتبة على هذا التحول، ومن ابرز هذه النتائج زيادة عدد الضحايا والتدمير الشامل لنطاق العمليات العسكرية، وإعادة صياغة العقائد والاستراتيجيات الأمنية للدول والأحلاف والمنظمات الإقليمية والدولية عما ينسجم مع التحديات العسكرية للأمن الدولي.

وإذ كان الأمن الدولي في الدراسات الإستراتيجية يرتكز خلال الحرب الباردة على الحد من الأسلحة غير التقليدية واقتصار ذلك على القوتين المتحكمتين بالنظام

الدولي والقوى النووية الأُخرى بفعل احتكارهما لمقومات القوة الشاملة فان عالم ما بعد الحرب الباردة شهد توسعاً من حيث النطاق والتأثير والقدرة التدميرية للأسلحة التقليدية، إذ أمتد الأمن العسكري الدولي ليشمل تحديات لم تكن موجودة من قبل نتيجة التغير في المفاهيم والمدركات لدى الشعوب وتفاعلها مع الصراعات والنزاعات الأخرى التي تندلع بالأسلحة التقليدية التي أصبحت أكثر تهديداً من الأسلحة النووية قليلة الاستخدام.

وعلى هذا الأساس، فان تناول وتركيز التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي نتيجة توسع تأثيراتها وتعدد قضاياها بفعل التغيّر الذي طرأ على البيئة الدولية مع بداية الألفية الجديدة وما حملته من تغيّر في المفاهيم والنظريات وإعادة قراءة المتغيرات برؤية وأسلوب جديد يُحتم على الباحث تلمُس معطيات هذه التحديات ودلالتها ومؤثراتها على الأمن الدولي من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: حروب النانو تكنولوجي

تُعد الحروب مصدراً داعًاً للأسى في المجتمع الإنساني. أدى اللجوء إلى الحرب وتكرارها في قضايا متعددة إلى خلق مشكلة جديدة للإنسانية في ظل التطور المُستمر لتأثير الأسلحة المُدمرة على حياة البشر وقيمهم، وان التعامل مع هذه المشاكل وكيفية معالجتها والصعوبات التي تواجهها تُعد في طليعة المدرك الأمني، لذلك ظهر ما يُعرف في الدراسات الإستراتيجية والأمنية بالمعضلة الأمنية (Security Dilemma)، إذ تُهدد كل دولة أمن الدول الأخرى من خلال محاولتها ضمان أمنها. ونتيجة سيادة الدولة الوطنية، فإن السياسة الدولية تتصف بنوع من انعدام الأمن الجوهري حتى وان لم تكن هناك نوايا عدائية لـدى الدول.

لم تعد الحروب في القرن الواحد والعشرين كما كانت في القرن الماضي، وقد تطورت نُظم القيادة والسيطرة والأسلحة والمعدات العسكرية وآثارها التدميرية بشكل

⁽¹⁾ ينظر: ديفيد جارنم، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2001، ص ص3-5.

كبير، وصفها البعض بأنها فوق مستوى العقل وأصبحت أحد التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي.

وفي الوقت الذي أصبحت هذه الحروب تأخذ مدلولات مختلفة عما سبق من حيث طبيعة الكلف ونوعها البشرية والمادية والمعنوية، فإنها من ناحية أُخرى أصبحت أشد تدميراً في البر والبحر والجو.

وليس أدل على ذلك من أن الدول تعمل على زيادة الإنفاق العسكري لديها بشكل متزايد لمواجهة التحديات التي تواجهها، وصناعة أسلحة متطورة متناهية الصغر وكبيرة التدمير الذي تلحقه بالهدف المستهدف، وهو الأمر الذي يُفسر ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري العالمي. والشكل التوضيحي رقم (7) في أدناه يوضح تصاعد الإنفاق العسكري العالمي بشكل جليّ، بينما يُبرهن الشكل التوضيحي رقم(8) نسبة الزيادة في الإنفاق العسكري لكل قارة من قارات العالم وما يُكن أن يوضحه من الدفع باتجاه زيادة حجم التوترات العالمية.

الشكل التوضيحي(7) الإنفاق العسكرى العالمي للمدة (1988-2012)



المصدر:

- See: World Military Spending: http://www.globalissues.org/ article /75 /world-military.

الشكل التوضيحي رقم(8) الإنفاق العسكرى العالمي لعام(2012) والنسبة المئوية لكل قارة



المصدر:

See: World Military Spending:

http://www.globalissues.org/article/75/world-military.

هذا التشخيص يدفعنا إلى القول أن النظرية العسكرية هي الأخرى تغيرت بسبب التغيير في غط الحروب بانتقالها من حروب العصر الصناعي إلى الحروب التكنومعلوماتية. والفارق الأساس الذي يتحكم بعنصر الاختلاف والتمييز بين هذين النمطين من الحروب هو عامل المعرفة، إذ كما أننا لا نستطيع أن ننكر مساهمة العناصر المادية في القدرة التدميرية ودور التقنية العسكرية عما فيها التقنية النووية في زيادة حجم المدمار المترتب على استخدامها، فإننا ايضاً لا نستطيع تجاهل ما للمعرفة، ليس كعنصر للتميز بين حروب العصر الصناعي وحروب العصر التكنومعلوماتي، إنها ما تمتلكه من دور أساسي للمستقبل (1).

⁽¹⁾ عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار الشروق للطباعة والنشر، الأردن، 2004، ص ص178-179.

وعلى هذا الأساس، تُعد الروبوتات الطائرة (الطائرة من دون طيار) إحدى التحديات التي تواجه الأمن العسكري الدولي، فقد حظيت باهتمام القادة العسكريين لأنها وفرّت لهم صوراً حية بالفيديو عن أنشطة العدو والصديق على الأرض في وقت قياسي. وتقوم فكرة الروبوتات الطائرة في الأساس على مفهوم الروبوتات لعمليات الاستطلاع نفسها مع تطويرها بحيث يُحكنها المشاركة في القتال وخوض المعارك الجوية وقصف الأهداف الأرضية بكفاءة الطائرات القاذفة نفسها. وهنا لابد من الإشارة إلى أن مجموعة من العلماء من جامعة كاليفورنيا الامريكية تسعى للتوصل إلى تصميم روبوتات بالغة الصغر (TinyRobots)ضمن مشروع الحشرات الطائرة الميكروميكانيكية (Micromechanical Flying Insects)الذي يهدف الى تطوير أجهزة روبوتية مُحلِقة لا يتعدى مدى أجنحتها السنتيمترات أو أكثر قليلا وقادرة على التحليق الذاتي بهدف التجسس على الخصوم وإرسال صور واضحة لأهداف على الأرض (1).

لقد أثبت المتغير التكنولوجي من خلال الدور المتزايد الذي يؤديه في ميدان الأمن العسكري لاسيما من خلال تفاعله مع جميع عناصر القوة الثابتة والمتحركة انه دافع جديد ومؤثر وفعال في الإفصاح عن محتوى جديد للقوة، وابتكاره لأليات وأنماط خاصة به مما أضعف الكثير من عناصر ومرتكزات القوة. فالأسلحة الحديثة التي يُعثل التقدم التكنولوجي والعسكري جوهرها أثرت كأداة وأسلوب للسيطرة على التفاعلات الحاصلة بين الوحدات الفاعلة من جهة وبين الوحدات وإطار النظام الذي تنتظم فيه هذه الوحدات في النظام الدولي. لقد ترتب على هذه المخرجات من خلال عملية الفعل والاستجابة نتائج محددة كانعكاس للتفاوت في توزيع هذه القدرات بين الوحدات الدولية والذي أثر بدورة على شكل النظام وهيكلته، وشكل تحدياً للأمن العسكري العالمي سواء

(1) ينظر: صفات امين سلامة، أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2005، ص ص24-26.

تعلق الأمر بالدول الكبرى من خلال زيادة الردع والردع المتبادل أم بزيادة الفجوة بين الدول الكبرى والدول الصغرى وزيادة درجة التنافر بينها(1).

بمعنى ستقود الاستراتيجيات العسكرية الجديدة والثورة في الشؤون العسكرية إلى كسب المعارك قبل وقوعها أو في الساعات الأولى من اندلاعها، إذ يستطيع قادة الجيوش تقرير مجرى الحرب وقيادتها وهم في مقر قيادتهم أمام شاشات تلفزيونية وحاسوبية كبيرة وتنقل لهم صوراً عن أهداف العدو الإستراتيجية التي يمكنهم توجيه ضربات مدمرة لها بمجرد النقر على مفاتيح تطلق الصواريخ الموجهة من البحر والفضاء والقدرة على إصابة أهدافها بدقة بالغة، وبإمكانهم تعطيل أجهزة اتصالات العدو و إداراته بواسطة أشعة الليزر المنطلقة من أقمار صناعية تدور حول الأرض (2).

من خلال ما تقدم، فان الحروب الحديثة وما رافقها من توظيف تكنولوجيا متناهية الصغر وآثارها التدميرية الواسعة على الدول والشعوب في العالم بشكل لم يسبق له مثيل في القرون الماضية، كما أن ما يتم تداوله في مراكز الأبحاث العالمية المتعلقة بتطوير الأسلحة والتقدم في مجال النانو تكنولوجي والولوج بحروب بهدف تجريب هذه الأسلحة يعد أحد التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولى.

المطلب الثاني: أسلحة الدمار الشامل وتعاظم السعي لاكتسابها

تُشير عبارة أسلحة الدمار الشامل إلى الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية (6)، وهذه تختلف نوعياً عن الأسلحة الأُخرى لقدرتها التدميرية الكاملة وطبيعتها غير الإنسانية. ويُعد السعى لاكتساب أسلحة الدمار الشامل من قبل الدول الصغيرة، وزيادة

(3) ينظر: تزفتيان تودوروف، اللانظام العالمي الجديد: تأملات مـواطن أوروبي، ترجمـة محمـد مـيلاد، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، 2006، ص20.

⁽¹⁾ ينظر: خالد المعيني، الحافات الجديدة: التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، دار كيـوان للطباعة والنشر، سوريا، 2009، ص221.

⁽²⁾ صفات امين سلامة، مصر سبق ذكره، ص7.

إكتنازها من الدول المالكة لها من التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي⁽¹⁾، ولم تقف التحديات عند هذا البعد، وأضحى أمكانية تسرب هذه الأسلحة إلى الفاعلين من غير الدول وربما يلجأون إلى استخدامها في المدن الآهلة بالسكان⁽²⁾.

ويؤكد بعض العلماء والخبراء إن أسلحة الدمار الشامل البيولوجية ستكون من التحديات العسكرية العالمية الرئيسة للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين⁽³⁾، وستكون أسلحة المستقبل لعدة أسباب: أولهما: إنها تُعد النوعية الأكثر فاعلية في أسلحة الدمار الشامل من حيث التكلفة والانتشار، وسهلة النقل والإنتاج، ويمكن تصنيعها تحت غطاء الأبحاث الصيدلية، وثانيهما: إن القوات المسلحة تخشى تلك الأسلحة لان وسائل اكتشافها والبحث عنها غير فعالة وتستغرقا وقتا طويلا والأمصال المضادة للأمراض التي تسببها هذه الأسلحة لا تكون فعالة إلا بعد مدة قد تصل إلى أسابيع، وثالثهما: من السهولة بمكان إخفاء مستودعات الأسلحة البيولوجية على عكس الحال في الأسلحة الكيميائية والنووية، ورابعهما: تُستخدم مكونات المشروع البيولوجي في مشروعات مدنية ومن ثم من السهل تداولها والحصول عليها.

ورغم أن العديد من البلدان لها القدرة على صنع الأسلحة الكيميائية فان القليل منها لديها الحافز على فعل ذلك. ولا تزال هذه الأسلحة موضع شك للغالبية العظمى من الدول الكبرى، وأصبح مشكوكاً بأمرها في إن تُستخدم كأسلحة حرب (5). ومع ذلك

(3) See:William W. Keller and Janne E. Nolan, The Arms Trade: Business As Usual?, Foreign Policy, No.109, Washington post and Newsweek Interactive, 1998, pp113-125.

⁽¹⁾ For more information see: Charles B. Curtis, Reducing the nuclear threat in the 21st century, Symposium on international safeguards: verification and nuclear material security, International Atomic Energy Agency, Vienna, October 29-2001, p1.

⁽²⁾ بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص324.

⁽⁴⁾ صفات أمين سلامة، مصدر سبق ذكره، ص46.

⁽⁵⁾For more information see: Elisa .D. Harris, Stemming the Spread of Chemical Weapons, The Brookings Review, Vol.8, No.1, Brookings Institution Press, 1990, pp39-45.

فإن الطبيعة المزدوجة للسلع والتكنولوجيا التي تستخدم في صناعة الأسلحة الكيميائية لا تزال تُشكل قلقاً مستمراً ومصدراً للتشكيك في أيّ تقديرات، إذ من الممكن أن تحصل الفواعل العسكرية من غير الدول على عوامل كيميائية من خلال الشروع بهجمات على صناعات أو مخزونات أو شحنات كما حصل عندما استخدمت جماعة اوم شينريكيو غاز الأعصاب سارين في هجوم على نفق في طوكيو مما أدى إلى قتل العشرات وإرسال العديد إلى المستشفيات (1).

وعلى هذا الأساس، تبلورت مفاهيم عديدة في الدراسات الإستراتيجية والأمنية تتعلق بأسلحة الدمار الشامل ومؤثراتها العالمية منها الأمن النووي الدولي والأمن النووي العالمي والإرهاب النووي والتجارة النووية ومعظم هذه المُسميات تؤكد على الأبعاد المستقبلية والتحديات الإستراتيجية له، إذ تمس مخاطِرها الإنسانية جمعاء ويتعدى أثرها إلى العالم أجمع⁽²⁾. كما يرتبط (الأمن النووي بالأمن الالكتروني أرتباطاً وثيقاً نتيجة تعرض البنية التحتية المعلوماتية للمؤسسات النووية في العالم إلى الهجمات الالكترونية مما يؤدي إلى سرقة الأسرار المعلوماتية أو التحكم بإيعازاتها وانتشار الأشعة النووية في مناطق العالم المختلفة لاسما في مراكز المدن الآهلة بالسكان)⁽³⁾.

عليه ينبغي للمعاهدات الدولية أن تعطي الأولوية لضمان اتساق المعايير الحاكمة لها عبر توحيد التعاطي مع الحالات الفردية، فالإنفاذ المتسق والمنصف للمعاهدات الدولية يضمن قبولها والاعتراف بشرعيتها من منظور المجتمع الدولي ممثلاً في دولة وأُمة على اختلافها، ولابد من التأكيد على عدم التوقيع على معاهدة فيما لا يقل أهمية عن عدم الالتزام بأحكامها، وهنا يتجلى أمامنا تناقض كبير بين ماهية السياسة الحقيقية والتطبيق

⁽¹⁾ ينظر: اللجنـه المعنيـه باسـلحه الـدمار الشـامل، اسـلحه الرعـب: إخـلاء العـالم مـن الاسـلحه النوويــ والبيولوجية والكيميائية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص49.

⁽²⁾ احمد محمود السيد، الأمن النووي الدولي ونظيره الإسلامي، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://www.ar.qawim.net/index.php?option=com-frontpageoItemid=1275.

⁽³⁾A Measure of Restraint in Cyberspace Reducing Risk to Civilian Nuclear Assets, Policy Report, prepared for Munich Security Conference, EastWest Institute, 2014, p10.

المحايد للقانون الدولي، انطلاقاً فيما يتعلق بالسياسة النووية التي وضعت المعاهدة لأجلها، يجب أن تتجلى قيم الحياد والإنصاف في القانون الدولي الحاكم لهذا الشأن المهم عند التعامل مع جميع الدول. لكن الواقع الدولي يشير إلى السماح لبعض الدول بتجاهل الأُطر القانونية المنظمة بينما تتعرض دول أُخرى التي تتمسك بتلك الأُطر إلى العقوبات الدولية (1).

يرفع انتشار أسلحة الدمار الشامل بصنوفها كافة (2) من أمكانية الدخول في حرب من هذا النوع بسبب انتشار تقنية صنع الأسلحة الكيميائية، واحتمالية تسربها إلى مجموعات مسلحة من غير الدول قد زادت بشكل كبير (3). وتكمُن خطورتها في أن (هذه الجماعات سوف تلجأ إلى استخدامها بمجرد امتلاكها لها وتوظفها بوصفها الخيار الأول والوسيلة الأولى في المواجهة) (4). وهو الأمر الذي يُشكل تحدياً عسكرياً عالمياً للأمن الدولي. ورغم تنوع أسلحة الدمار الشامل فان التهديد النووي يُعد الأخطر والأطول أمداً الذي يواجهه الأمن الدولي ويتمثل باحتمال تراجع النظام العالمي للحد من الانتشار المتناث في الاتفاقيات لاسيما اتفاقية حظر الانتشار النووي، والجهود التعاونية والالتزامات الدولية التي تحققت على مدى السنوات الماضية إذا ما انفرط عقدها سيكون الأمر مدمراً. ومن الصعب إقناع الدول الأخرى بالتخلي عن طموحاتها في حيازة الأسلحة النووية والالتزام ععاير الحد من الانتشار في (الوقت الذي تعيد فيه الدول

⁽¹⁾ دانييل روبيكشو وفيليبا وينكلر، المواجهة النووية الحقيقية: هل تهدد الولايات المتحدة شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد21، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص18.

⁽²⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر: إسماعيل خليل الهيتي، اليورانيوم المنظب ومخاطر أسلحته، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص ص115-148.

⁽³⁾ كارين أ. منغمست وايفان م. اريغوين، مصدر سبق ذكره، ص ص378-379.

⁽⁴⁾David Santoro, rethinking the concept of "weapons of mass destruction": An assessment of the weapons of concern, Australian Quarterly, Vol.77, No.6, Australian Institute of Policy and Science, 2005, p21.

النووية تأكيدها على أهمية هذه الأسلحة لضمان أمنها)⁽¹⁾. فعلى سبيل المثال، تؤكد الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وروسيا الاتحادية مراراً وتكراراً على الدور الحيوي الذي تؤديه الأسلحة النووية في حفظ الأمن الأمريكي والأوربي والدولي. فإذا كانت الدول ذات القوات المسلحة الأكبر في العالم تعتقد بان أسلحة الدمار الشامل ضرورية لأمنها فانه من الطبيعي أن تستنتج الدول ذات القوات المسلحة الضعيفة أن هذه الأسلحة ضرورية لها⁽²⁾.

وتأسيسا على ما تقدم، يُشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل وسعي الدول والفواعل من غير الدول للحصول عليها واكتنازها أحد التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين للأسباب الآتية: أولاً: تعد الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية من أخطر الأسلحة على الإنسانية على الانطلاق وهذه الأسلحة المُصممة للترهيب والتدمير في آن واحد إذا ما وقعت في أيدي الدول أو الفواعل العسكرية من غير الدول يمكن آن تُسبب تدميراً أوسع نطاقاً مما تُسببه أي أسلحة تقليدية، وآثاراً عشوائية وطويلة الأمد أكثر بكثير مما هو متوقع. ثانياً: وما دامت هناك دولاً تمتلك هذه الأسلحة لا سيما الأسلحة النووية، فان الدول الأخرى قطعاً ستسعى في امتلاكها. وما دام هناك أسلحة من هذا النوع في ترسانة أي دولة يبقى الخطر قائماً في أن تُستخدم تلك الأسلحة يوماً ما سواءً عن عمد أم غير عمد. وأي الستخدام من هذا النوع سيكون كارثياً. ثالثاً: رغم انتهاء توازن الرعب الذي ساد مدة الحرب الباردة تضل ترسانات هذه الأسلحة متراكمة بشكل غير عادي ومثيرة للرعب، فمن أصل نحو 27,000 رأس نووي لايزال منها نحو 12,000 رأس منشور بشكل فاعل. رابعاً: لا يمكن منع ابتكار أسلحة الدمار الشامل واختراعها، ولكن يمكن تحريهها مثلما حُرمت الأسلحة منوانية والكيميائية الآن وأصبح استخدامها أمراً لا يُمكن تصوره. إذ يُمكن تطبيق قوانين

ني ودفيدف وفووه الساسة الخارجية اليوسية، ترجو ة طابق وجود د ذر ون الح

⁽¹⁾ قارن مع: دمتري مدفيدف، مفهوم السياسة الخارجية الروسية، ترجمة طارق محمد ذنون الطائي، الشاملة للطباعة والنشر، الموصل، 2012، ص 32-33.

⁽²⁾ جوزيف سير بنسيوني، رعب القنبلة: تاريخ الاسلحة النووية ومستقبلها، ترجمة مركز ابن العماد للترجمة والتعريب، ثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص164.

الامتثال والتحقق والإلزام بفاعلية إذا ما توافرت الإرادة، ومن ثم لن يصبح القضاء النهائي على الأسلحة النووية أمراً مستحيلاً للعالم⁽¹⁾.

خلاصة لما تقدم، فإن نظام الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل مُعرض للخطر في القرن الواحد والعشرين بسبب عدم التقيد بالالتزامات المفروضة، للتحلل من هذه الالتزامات أو التهديد بذلك وتغيير المحيط الدولي الأمني وانتشار التقنية النووية وسعي بعض الدول لامتلاكها لهدف استراتيجي مثل إيران⁽²⁾ وكوريا الشمالية والكيان الصهيوني وازدواجية المعايير الدولية في معالجة هذه البرامج المعلنة. وعليه فأننا نقترب من مرحلة يتعذر فيها إيقاف تآكل نظام الحد من الانتشار، وينتج عنه فيض من الانتشار النووي⁽³⁾، والذي سوف يُصعب الحد منه أو السيطرة وتحجيم القدرة على استخدامه، وعليه واستناداً إلى المعطيات السابقة الذكر يُعد أحد التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي.

المطلب الثالث: تعاظم دور ومهام الشركات الأمنية العالمية الخاصة

يُعد تعاظم دور الشركات الأمنية الخاصة (*) أحد التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي، إذ شهد القرن الحالي ميلاً واضحاً نحو الدفع باتجاه تأسيس هذه الشركات

⁽¹⁾ ينظر: اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل، مصدر سبق ذكره، ص ص19-20.

⁽²⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر: احمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية: تحليل إستراتيجيات الصراع، كراسات إستراتيجية، القاهرة، 2005، ص ص3-5.

⁽³⁾ جوزیف سیر بنسیونی، مصدر سبق ذکره، ص165.

^(*) أصبحت الشركات الأمنية الخاصة أحد الظواهر المتنامية في المجتمع الدولي لاسيما مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين اثر النزاعات المسلحة التي إندلعت في الكثير من بقاع العالم مثل يوغسلافيا وأفغانستان والعراق، وتم فيها تبني سياسة توكيل شركات تقوم بأعمال متعددة بدلاً من تكليف الجيش بها، بدءاً بتجهيز القوات العسكرية بالطعام والأجهزة ونقل المؤون والذخيرة والمحروقات، لا بل يتم تكليفها بمهام أمنية وعمليات عسكرية انتقائية خاصة، وغالبا ما تُشكل ممارساتها إنتهاكاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، ومثال ذلك ما قامت به شركة بلاك ووتر الأمنية الامريكية من قتل عدد من المدنيين العراقيين في ساحة النسور في بغداد دون أي إكتراث بالقانون الداخلي أو الدولي. ينظر: شهلاء كمال الجوادي، موقف القانون الدولي العام من الشركات الأمنية الخاصة (الشركات الأمنية الخاصة العاملة في البيئة العراق الموذجاً)، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الرابعة بعنوان(التحولات الجذرية في البيئة العوام السياسية)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموطى، 2010، ص 47.

التي ترتكز على تجنيد المرتزقة (**)، وإرسالهم إلى القتال في مناطق مختلفة، لاسيما مع تزايد الصراعات في العديد من مناطق العالم.

كما أصبحت هذه الشركات تقوم بأعمال تقع في صميم واجبات الدولة التي لها فقط حق إحتكار القوة المسلحة بشكل مشروع، ولا تخضع هذه الشركات الأمنية لأي قوانين سواء كانت قوانين الدولة المرسلة أم الدولة المستقبلة لأعمالها⁽¹⁾. لقد أسهمت مجموعة من الأسباب في زيادة الاعتماد على الشركات الأمنية الخاصة في البيئة الدولية مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين، يمكن تركيز هذه الأسباب بما يأتي⁽²⁾:

أولاً: الأسباب السياسية: ترتبط هذه الأسباب بانتهاء الحرب الباردة وسقوط نظام القطبين الذي كان يوفر الدعم للعديد من النظم السياسية في العالم مما أدى إلى تعرض هذه النظم إلى التفكك وعدم الاستقرار السياسي بسبب وجود فراغ سياسي في هذه الدول، لذلك يزداد الطلب على هذه الشركات سواء من قبل الشركات متعددة الجنسية أم الحكومات للحفاظ إما على هذه المصالح أو هذه النظم من الانهيار، وقد تلجأ إليها الدول الكبرى بهدف تقليل حجم قواتها النظامية.

^(*) لقد عرفت المعاهدات الدولية المرتزق بأنه "كل من يُجند محلياً أو دولياً ليُشارك في صراع مسلح أو في الأعمال العدائية مدفوعاً برغبة الربح المادي ويحصل على أجر يفوق نظيره المُجند في الجيوش الرسمية". ويقول الفقيه الين بيليه أُستاذ القانون الدولي في جامعة تانتير الفرنسية بان "المرتزق هو الذي يدخل طرفاً في نزاع بدافع الربح المادي". ينظر: خالد عكاب حسون، موقف القانون الدولي من جرائم المرتزقة (الشركات الأمنية الخاصة) في عالم القطب الواحد، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية (حصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2009،

⁽¹⁾ مشرف وسمي، حماية السكان المدنيين في العراق في ظل ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية(حصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2009، ص31.

⁽²⁾ ينظر: بدر حسن شافعي، الشركات العسكرية الخاصة ودورها في تفاعلات النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد186، مركز الأهرام للدراسات السياسات والإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص ص36-

ثانياً: الأسباب الاقتصادية: لقد أدت العولمة الاقتصادية إلى تعاظم المكاسب الناجمة عن الاستثمار لعمليات استخراج الموارد الطبيعية في دول العالم النامي لذلك تقدم الدول التي تشهد صراعات مسلحة عروضا مُعتبرة للشركات متعددة الجنسيات من أجل زيادة الاستثمارات بها مقابل الحصول على المال. كما تلجأ الشركات متعددة الجنسيات للشركات العسكرية الخاصة لتأمين أعمالها، ويدل ذلك على إن القطاع الخاص هو الذي أكسبَ الشركات الأمنية قوتها وأهميتها. لكن زيادة الطلب الحكومي عليها لمواجهة حالات التمرد قد تجعلها أكثر ازدهاراً في المستقبل، ويلاحظ إن العائد الاقتصادي المرتفع للاستثمارات هو الذي يُمكِن الشركات متعددة الجنسيات من دفع مبالغ كبيرة للشركات الأمنية مقابل توفير الحماية لها.

ثالثا: الأسباب الأمنية: لقد أسهمت العولمة في جعل الدول الغنية والشركات الكبرى أكثر غناً لان لديها رأس المال والقوة لفرض اتفاقيات تجارية على الدول الفقيرة بما يخدم مصالحها. ويُعد الصعود غير المسبوق للشركات الأمنية الخاصة أحد الملامح البارزة لنظام العولمة. أسهمت برامج التكييف الهيكلي التي فرضت على دول العالم النامية من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك من قبل الدول المانحة (نادي باريس ولندن) بلورة هذه الشركات من خلال تقليص القطاع العام ونمو القطاع الخاص في العديد من القطاعات بما فيها قطاع الأمن.

رابعاً: أسباب تتعلق مصالح الدول الكبرى: رغم جلاء الدول الاستعمارية الكبرى عسكرياً عن دول العالم الثالث فان مصالحها معها لم تنته، فهي تسعى لتحقيق هذه المصالح إما من خلال وصول حُكام مؤيدين لها إلى الحكم أو السعي للإطاحة بهؤلاء الذين لا يدينون بالولاء لها وتنصيب آخرين بدلاً منهم، وكان من بين أدواتها في تحقيق ذلك الشركات الأمنية الخاصة، فقامت باستئجار بعض الجنرالات العسكرية لتنفيذ هذه المهام وهو ما يفسر زيادة هذه الشركات الأمنية الامريكية والفرنسية والبريطانية في العديد من مناطق العالم وتأسيس علاقة وطيدة بين هذه الشركات والدول الكبرى.

لذلك فإن الشركات الأمنية الخاصة ستكون دائماً معنية بالربح المادي وليس بالأخلاق أو قوانين الحرب أو المعايير العسكرية المهنية أو المصلحة الوطنية لبلدها

الأصلي. وهي تنشط في منطقة رمادية من الناحية القانونية. وما إن العاملين لديها ليسوا أعضاء في القوات المسلحة فهم لايخضعون للانضباط العسكري وهم غالباً ما يكونون أيضاً خارج نطاق سيطرة السلطات المدنية، ومعنى ذلك إن هذه الشركات تقع بين فجوات القانون العسكري والداخلي مما يجعل من الصعب، إن لم يكن مستحيل محاسبتها على أعمالها رغم ارتكابها العديد من الجرائم والقتل وتمتعها بالحصانة. كما ترفض الدول الكبرى رفع الحصانة عنها أو الأشخاص الذين يحملون جنسيتها. ونتيجة لذلك فان الزيادة الحديثة التي شهدتها الشركات الأمنية الحديثة تُعد أحد التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي.

وعلى هذا الأساس، فان أهم العوامل التي ستؤثر في مستقبل هذه الشركات هو مدى تعاطي الأمم المتحدة معها، إذ يلاحظ أن الأمم المتحدة لا ترغب في تقنين هذه الشركات لاسيما وأنها تضع في تصوراتها الصورة النمطية السلبية عنها لكنها مع ذلك تتعامل معها بوصفها أمراً واقعاً لان الدول الكبرى تدعم عمل هذه الشركات مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لاسيما إن هذه الشركات تعمل على تنفيذ أهداف هذه الدول. كما قد يؤدي إلى الدفع باتجاه زيادة الطلب على هذه الشركات في مجال حفظ السلام. وعكن القول إن هنالك مجموعة من العوامل التي قد تؤدي إلى تحقق هذا السيناريو لعل أبرزها الآتي (2):

أولا: القدرات الفعالة التي تملكها قوات هذه الشركات مقارنة بقوات حفظ السلام الدولية سواء من حيث سرعة الانتشار أم الكفاءة العالية لقواتها أم مستوى التسليح.

ثانياً: عدم وجود رغبة للدول الكبرى في التدخل من خلال عمليات حفظ السلام مالم يكن الأمر مرتبطاً بمصالحها لاسيما بعد فشل المهام الدولية في الصومال و رواندا أوائل التسعينيات.

⁽¹⁾ بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص240.

⁽²⁾ بدر حسن الشافعي، مصدر سبق ذكره، ص ص44-42.

ثالثاً: ضعف فعالية عمليات حفظ السلام الدولية مقارنة بفاعلية هذه الشركات وذلك لبُطء إجراءات التدخل وعدم رغبة الدول الكبرى في إصدار قرار من مجلس الأمن بشأنها. وحتى في حالة استصدار هذا القرار فان هذه الدول نادراً ما تُشارك بقوات تابعة لها، بل تأتي معظم هذه المشاركات من قوات الدول النامية ذات التسليح الضعيف مما يترتب عليه ضعف فاعلية هذه القوات، ومن ثم زيادة الطلب على الشركات الأمنية الخاصة.

خلاصة لما تقدم، عندما تفشل الحكومات في تحقيق وفرض الأمن وتسود الفوضى ويعم غياب القانون يظهر قطاع جديد يأخذ في الازدهار وهو قطاع الشركات الأمنية الخاصة (1). مما يعني ظهور نوع جديد من العمليات العسكرية التي لا تحكمها أي ضوابط قانونية داخلية أو دولية، ويحكم عملياتها مدى حصولها على الأموال وتحقيق أهدافها بغض النظر عن أعداد الضحايا الذين سوف تتسبب بقتلهم في العديد من مناطق العالم، كل هذا دفع العديد من المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية والأمنية ومن خلال متابعتهم لعمليات تأسيس هذه الشركات والقيم التي يحملها مقاتليها وطريقة ونوعية التدريب الذي يتلقونه وتجاهلهم لكل قيم الشعوب وعاداتها وتقاليدها أثناء تنفيذهم للمهام الملقاة على عاتقها تؤكد على حقيقة مفادها أن ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة وازديادها وزيادة الاعتماد عليها تعد أحد التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين.

المطلب الرابع: تعاظم انتشار الأسلحة الخفيفة وآثارها على الأمن الدولي

لقد كانت ولما تزّل الأسلحة الخفيفة إحدى التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي. تُسهم الآثار السلبية التي تُسببها لاسيما ارتفاع نسبة الجرية المنظمة في تقويض مرتكزات الأمن الدولي التقليدية وغير التقليدية. ويمكن تركيز أسباب تعاظم مخاطر هذا التحدي إلى مجموعة من الأسباب لعل من أهمها (التزويد المفرط للدول خلال مدة الحرب

⁽¹⁾ باسل يوسف النيرب، المرتزقة: جيوش الظل، مكتبة العبيكان، الرياض،2012، ص7.

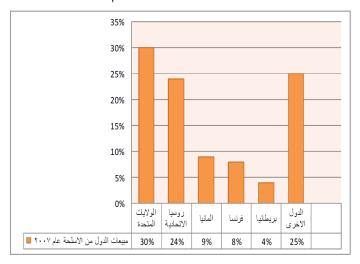
الباردة، والصراعات الداخلية والمنافسة الكبيرة بين الدول على الأسواق الخارجية والنقل غير المشروع إلى الجماعات والدول الداخلة في عمليات الصراع)(1).

تكمن الدلالة العامة لمؤثرات انتشار الأسلحة الخفيفة على الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين في أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً في مصالح الدول الكبرى والعظمى، وتُمثل أحد الموارد الاقتصادية الرئيسة للدخل القومي لها. فالدول وارتباطاً بعملية سباق التسلح الناتج عن التقدم العلمي والتكنولوجي تلجأ إلى التخلص من الأسلحة الخفيفة السابقة وبيعها إلى الدول والفاعلين العسكريين من غير الدول بطرق شرعية وغير شرعية سواء كان ذلك عن طريق الترهيب من خلال دعم مجموعات داخل الدول الأخرى أم إلى الدول المتخلفة من الناحية العسكرية كهبات ومنح تُعضد بها ارتباطاتها مع تلك الدول.

والشكل التوضيحي رقم(9) يوضح بشكل جايّ الدول المصدرة للأسلحة على المستوى العالمي ومن ضمنها الأسلحة الخفيفة.

⁽¹⁾Martin Grundmann, Symposium on Managing Processes of Peace and Rebuilding Societies: Small Arms Disarmament and Reintegration of Combatants, Policy Sciences, Vol.30, No.3, Springer, 1997, p113.

الشكل التوضيحي رقم(9) نسبة مبيعات الدول من الأسلحة عام (2007)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-See: Statistics on Arms Trade: http://filipspagnoli.wordpress.com/

لقد تعاظمت ظاهرة انتشار الأسلحة الخفيفة بشكل بارز خلال الحرب الباردة عندما كانت تدار الحروب بالوكالة، إذ اندلعت العديد من الحروب سواء بين الدول المتصارعة لاسيما بين دول العالم الثالث وتحديداً قارقي أسيا وأفريقيا نتيجة المشاكل العديدة لاسيما فيما يتعلق بالموارد والعدود وغيرها، أم داخل الدول ذاتها بفعل الحروب الداخلية بين الأطراف المتصارعة الناجمة عن الصراع على السلطة نتيجة غياب آليات واضحة للتداول السلمي للسلطة. لقد نجم عن التفاعل التصارعي وتغذيته بالأسلحة الخفيفة بوصفها تجارة رابحة للدول الصناعية (1)، وتصارع الإرادات الداخلية والخارجية من جهة، أو الداخلية فيما بينها إلى ارتفاع نسبة الضحايا في العالم.

⁽¹⁾See: Byron Doenges, The International Arms Trade, Challenge, Vol.19, No.2, M.E. Sharpe 1976, pp14-20.

كما أن تفكك الاتحاد السوفيتي وغياب البنى القانونية والمؤسساتية عن كثير من الدول التي كانت تعد مخزونا للتسلح أدى إلى وصول العديد منها إلى الفاعلين من غير الدول، وتعاظم (التجارة غير المشروعة بها وأداتها في ذلك إنتهاك القوانين الوطنية الحاكمة لها) (أ)، وانتشرت ظاهرة المافيات التي تُتاجر بها في مناطق عديدة من العالم لاسيما في أوروبا الشرقية (2)، ودول أمريكا اللاتينية، ودول أسيا، وأفريقيا وغيرها من المناطق في العالم، مما شكل تحدياً للأمن الدولي لاسيما مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين.

تُشير الإحصائيات العالمية بان أكثر من(600) مليون قطعة من السلاح الخفيف يتم تداولها في العالم لاسيما في الدول التي تشهد نزاعات مسلحة وحروب أهلية، ويفقد حوالي (500) ألف شخص حياتهم نتيجة الصراعات بالأسلحة الخفيفة كل عام ومعدل شخص واحد كل دقيقة، كما أن ما يقارب من(60%) من انتهاكات حقوق الإنسان التي تم ويتم توثيقها من قبل منظمة العفو الدولية هي نتيجة الأسلحة الخفيفة والصغيرة الحجم 4.

⁽¹⁾Rachel Stohl and Suzette Grillot, War and conflict in the modern world: The international arms trade, Polity Press, Cambridge, 2009, p94.

⁽²⁾For more information see:Lindsey A. Greene, Waste Disposal. UN Takes Aim at Small Arms, Environmental Health Perspectives, Vol.109, No.3, The National Institute of Environmental Health Sciences, 2001, p114.

⁽³⁾ See:Overview of the Problems Caused by Small Arms, Peace Research, Vol.38, No.1, Canadian Mennonite University, 2006, p63.

⁽⁴⁾See: Statistics on Arms Trade: http://filipspagnoli.wordpress.com/

ويُبين الجدول رقم(3) عدد السكان المدنيين الذين يحوزون الأسلحة الخفيفة نسبةً إلى عدد السكان في كل دولة.

الجدول رقم(3) عدد المدنيين الذين عِتلكون الأسلحة الخفيفة نسبة إلى عدد سكان الدولة

عدد الأشخاص المالكين للأسلحة	النسبة بالمئة	ى بددين يودد. الرتبة	 البلد
270,000,000	89	1	الولايات المتحدة
11,500,00	55	2	اليمن
3,400,000	46	3	سويسرا
2,400,000	45	4	فلندا
275,000	36	6	قبرص
6,000,000	35	7	السعودية
9,750,000	34	8	العراق
1,100,000	32	9	الأورغواي
9,950,000	31	13	كندا
2,500,000	30	14	النمسا
90,000	30	15	ايسلندا
25,000,000	30	15	ألمانيا
630,000	25	18	الكويت
925,000	23	22	نيوزيلاندا
2,500,000	23	23	اليونان
1,000,000	22	24	الامارات
950,000	22	26	كرواتيا
750,000	21	28	لبنان
520,000	19	31	قطر
750,000	19	33	بيرو
10,000,000	16	39	تايلند
15,000,000	15	42	المكسيك
630,000	12	58	الأردن
18,000,000	12	57	باكستان
123,000	9	65	استونيا

المصدر:

- Estimating Civilian Owned Firearms, Small Arms Survey Research Notes, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, 2011, p2. لقد فقد أكثر من ثلاثة ملايين إنسان مدني حياته نتيجة القتال بالأسلحة الخليفة خلال العقود الماضية ومع ذلك لم يأخذ هذا الجانب الاهتمام الكافي من قبل المتخصصين في الأمن الدولي والدراسات الإستراتيجية لاسيما مع تفاقم المؤثرات الناجمة عن انتشار هذا النوع من الأسلحة التي تتميز بانخفاض كلفتها وسرعة استخدامها⁽¹⁾، وسهولة الحصول عليها سواء بطرق شرعية أم غير شرعية (2)، وصعوبة تعقُبها من قبل الحكومات والأجهزة الرسمية (3).

لقد أسهمت متغيرات القرن الواحد والعشرين المتمثلة في تعاظم التواصل العالمي وزيادة نسبة التجارة العالمية كماً ونوعاً إلى تعاظم انتشار الأسلحة الخفيفة في العالم لاسيما في الدول الرخوة التي ليس لها القدرة على فرض القانون على كامل أراضي الدولة. وهذه الظاهرة تعاظمت مع التغيرات السياسية في العالم العربي نتيجة تدمير المؤسسات الرسمية في هذه الدول بفعل غياب الرؤية لعملية التغيير أو تعاظم الإرادة الخارجية وتمكنها من صياغة التغيير وتحويله إلى فوضى خلاقة تستهدف استمرار وإطالة أمد عملية التغيير بالشكل الذي يضمن تهالك هذه الدول ومن ثم يُسهل عملية السيطرة عليها والتحكم عستقبل شعوبها.

وعلى هذا الأساس، ونتيجة الفوضى الخلاقة في العديد من الدول لاسيما في آسيا وأفريقيا تعاظمت تجارة ومافيات الأسلحة الخفيفة العابرة للحدود في هذه المناطق⁽⁴⁾، وزادت حالة انعدام الأمن وعدم الاستقرار وزيادة نسبة الجرعة المنظمة في العديد من

(1)See:CISS Report, Light Weapons and Civil Conflict: Controlling the Tools of Violence, Bulletin of the American Academy of Arts and Sciences, Vol.52, No.4,

Vol.57, No.7, Royal Institute of International Affairs, 2001, p13.

American Academy of Arts & Sciences, 1999, p22. (2)For more information see: Charli Wyatt, Light and Lethal, The World Today,

⁽³⁾ Christopher Patten and Anna Lindh, Small arms and light weapons: The response of the European Union, Office for Official Publications of the European Communities, European Commission, 2011, p5.

⁽⁴⁾For more information see: Anindita Dasgupta, Small Arms Proliferation in India's North-East: A Case Study of Assam, Economic and Political Weekly, Vol.36, No.1, Economic and Political Weekly, 2001, pp59-65.

مناطق العالم(أ). إن هناك إطاراً واسعاً للمؤثرات المباشرة وغير المباشرة، والمرتبطة بعملية انتشار الأسلحة الخفيفة وسوء استخدامها. لذلك مكن تركيز مؤثرات وحشات انتشار الأسلحة الخفيفة في العالم على الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين مِا يأتي: أولاً: يُسهم انتشارها في عسكرة السياسة على المستوى المحلى، والوطني، والإقليمي، والدولي. وهو الأمر الذي (يُشكل تحدياً للتنمية والحكم الرشيد وتحيق التنمية المستدامة)(2). ثانياً: إن المليشيات والتنظيمات شبه العسكرية غالباً ما تُسهل عملية انتشار الأسلحة الخفيفة وتشترك في عمليات غير إنسانية مرتبطة بالعاطفة، وسوء الاستخدام على المستويات المختلفة محلياً واقليمياً ودولياً. ثالثاً: لقد برهنت التجربة العملية والواقعية إن هناك هـوة كبيرة بين الخطاب والعمل الحقيقي الملموس، لاسيما فيما يتعلق بالتعامل مع التحديات المرتبطة بانتشار هذا النوع من الأسلحة. رابعاً: الافتقار إلى الإرادة السياسية والقدرة لدى بعض الحكومات للتعامل مع قضية انتشار الأسلحة الخفيفة والحد من مؤثراتها على الأمن والنظام. خامساً: غياب نظام المحاسبة والشفافية الكاملة لاسبما فيما يتعلق بالمعلومات المرتبطة بانتشار هذه الأسلحة. وعلى هذا الأساس، مُكن لمنظمات المجتمع المدنى أن تؤدى دوراً مهماً في توثيق الأسلحة الخفيفة ومناطق انتشارها وآليات الحد منها وسوء استخدامها بالتعاون مع الحكومات لتطوير إجراءات فاعلة للتعامل مع التحديات العابرة للحدود والمرتبطة بتعاظم انتشار الأسلحة الخفيفة (3).

خلاصة لما تقدم، يُعد انتشار الأسلحة الخفيفة في العديد من مناطق العالم، سواء كان ذلك إرادياً(أي من خلال السلوكيات التي تقوم بها الدول لتحقيق غايات وأهداف

⁽¹⁾See:Vanessa Farr, The New War Zone: The Ubiquitous Presence of Guns and Light Weapons Has Changed the Definitions of "War," "Victim," and "Perpetrator", The Women's Review of Books, Vol.21, No.5, Women, War, and Peace, 2004, p16.

⁽²⁾See: Andrew Latham, Taking the Lead? Light Weapons and International Security, International Journal, Vol.52, No.2, Sage Publications and Canadian International Council, 1997, p317.

⁽³⁾See:Kurt.R.Spillmann and others, setting the 21st century security agenda: proceedings of the 5th international security forum, Peter lang, Berlin, 2003, pp112-113.

إستراتيجية) أم بصورة غير إرادية (من خلال تعاظم التجارة غير الشرعية وزيادة عمل المافيات نتيجة الربح المادي الكبير، أم من خلال تحركها من منطقة إلى أُخرى بسهولة وتعاظم انتشار المافيات المتخصصة في بيع وشراء الأسلحة الخفيفة سواء بشكل رسمي من خلال الشرعنة الرسمية أم من خلال الإطار غير الرسمي لاسيما بواسطة التهريب وغيرها) وما ينتج عن ذلك من تصاعد أعداد الضحايا بسبب النزاعات المسلحة الداخلية والتي تكون أداتها المُثلى الأسلحة الخفيفة أحد التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي.

المبحث الثالث

التحديات التكنومعلوماتية العالمية للأمن الدولى

لقد تغيّر العالم مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين تغيراً يكاد يُعيد تشكيل الخريطة الجغرافية والتاريخية والثقافية والروحية، إن لم يتم تشكيلها بالفعل، وهو الأمر الذي جعل الشعوب تُدرك بأنها لأول مرة في التاريخ تعيش عالماً جديداً بحيث لا يستطيع الإنسان التفكير فيه واتخاذ القرارات المناسبة، ويغرق بفيض من الأفكار تدفعه مضطراً للانسياق وراء ما يحدث وكأنه فقد قدرته على التحكم في توازنه (1).

وهنا تبلورت مسألة الأمن المعلوماتي الدولي^(*) الذي يُشير إلى الأنشطة التي يتم القيام بها للحؤول دون حصول أطراف معادية على معلومات سرية، وكذلك الأنشطة التي تهدف إلى حماية نظم المعلومات كالحواسيب من التعرض للهجوم. إذ ساعد التوسع

http://diae.net/author/alboukhari

⁽¹⁾ عبدالله صالح العشي، أقنعة العولمة، مجلة الأمن والحياة، العدد345، الرياض، 1432ه، ص60.

^(*) يتضمن الأمن المعلوماتي الدولي مجموعة مركزة من المفاهيم الفرعية تتمثل بالاتي: أولاً: المجال المعلوماتي: وهو مجال النشاطات التي تؤدي إلى صناعة المعلومات ونشرها واستخدامها، ومن ضمنها المعلومات الشخصية والاجتماعية، والمعلومات، واستخدام البنية التحتية للاتصالات الهاتفية، والمعلومات الخاصة. ثانياً: الموارد المعلوماتية: وهي البنية التحتية للمعلوماتية (الأجهزة، والنظم المحدثة، والتعامل، وحفظ، ونشر المعلومات) ومن ضمنها الصفحات الإلكترونية وبنوك المعلومات، والمعلومات الخاصة، وسيل المعلومات. ثالثاً: الحروب المعلوماتية: المواجهات الحاصلة بين الدول في مجالات المعلوماتية، مثال إلحاق الضرر بنظم المعلوماتية، وعمليات تبادل المعلومات، والموارد الحيوية للأجهزة الهامة، وتخريب النظم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسيطرة على الحالة النفسية العامة للسكان، وإلحاق الضرر باستقرار المجتمع والدولة. رابعاً: الأمن المعلوماتي: وهو حماية المصالح الحيوية للأفراد، والمجتمع، والدولة، في مجال المعلوماتية، ومن ضمنها البنية التحتية للمعلوماتية والاتصالات الهاتفية، وحماية المعلومات الخاصة، ومقاييسها، وإيجابيتها بالكامل، والوصول إليها، وسريتها. خامساً: تهديدات الأمن المعلوماتي: وهي العوامل التي تهدد مصالح الأفراد، والمجتمع، والدولة، في مجالات المعلوماتية. سادساً: الاستخدام المخالف للقانون لنظم المعلوماتية، والاتصالات الهاتفية، والموارد المعلوماتية دون الحصول على موافقة أو مخالفة القواعد المتبعة، والقوانين، أو مبادئ القانون الدولي. سابعاً: التدخل غير الشرعي: في النظم المعلوماتية، والاتصالات الهاتفية، والموارد المعلوماتية، والتدخل في عمليات جمع، والتعامل، وتخزين، وحفظ، وتقديم، والبحث، ونشر، وتداول، واستخدام المعلومات بهدف تخريب العمل الطبيعي لنظم المعلوماتية، أو التسلل للوصول إلى الموارد المعلوماتية السرية. ينظر: خالد البخاري، الانترنيت ومبادئ الأمن المعلوماتي الدولي، بحث منشور على موقع شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، عبر شبكة المعلومات الدولية:

الهائل في استخدام تقنية المعلومات على إتاحة فرص عديدة لأولئك الراغبين في سرقة معلومات سرية أو تخريب نظم المعلومات، وأصبحت التحديات التكنومعلوماتية أحد التحديات البارزة للأمن الدولي⁽¹⁾. لذلك اتجهت غالبية بلدان العالم نحو تأسيس مراكز المعلومات لاسيما في ظل ما يشهده العالم من تداعيات أمنية متعددة الأبعاد في ضوء الاتجاه صوب الاستثمار العلمي والتكنولوجي لمعالجة التحديات الأمنية العالمية⁽²⁾.

هناك مجموعة من الحيثيات المرتبطة في التحديات التكنومعلوماتية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين أهمها استخدام المعلومات كأساس لتحقيق النصر على الخصوم وأداة اقتصادية من خلال الابتكار التكنولوجي المتقدم الذي يوفر نقل الأصول المالية إلى مناطق العالم المختلفة (3) والحيلولة دون تمكن الخصوم لمنظومة المعلومات الخاصة بالدولة والعمل على الاختراق المعلوماتي للخصم لمعرفة حقائق أسراره المتعلقة بمختلف المجالات. إن ما تقدم يُعثل المهام الاساسية، ورغم تباينها الظاهري لكن كل الأطراف الدولية تسعى لها وتعمل بها ولأجلها.

ويعتمد الأمن المعلوماتي الدولي على خمس مبادئ جوهرية تتمثل بالاتي (4):

المبدأ الأول: يجب أن تُشجع نشاطات الدول وغيرها من الفواعل في مجالات المعلوماتية الدولية التطور الاجتماعي، والاقتصادي، وفقاً لمتطلبات الحفاظ على الاستقرار والأمن العالمي. وان تتم وفقاً لحقوق كل إنسان بأن يطلب، ويحصل، وينشر، المعلومات،

⁽¹⁾ بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص ص143-144.

⁽²⁾ عادل عبد الجواد محمد، دور مراكز المعلومات في التعامل مع الأزمات، مجلة الأمن والحياة، العدد358، الرياض، 1433ه، ص70.

⁽³⁾Ross Anderson and Tyler Moore, The Economics of Information Security, American Association for the Advancement of Science, New Series, Vol. 314, No.5799, United States, 2006, pp610-613.

⁽⁴⁾ينظر: خالد البخاري، الانترنيت ومبادئ الأمن المعلوماتي الدولي، بحث منشور على موقع شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://diae.net/author/alboukhari

والآراء التي تضمنتها وثائق الأمم المتحدة، مع مراعاة حصر هذا الحق بالنظم القانونية الوطنية بهدف حماية مصالح وأمن الدولة. مع ضرورة توافر مبدأ المساواة بين الدول.

المبدأ الثاني: امتناع الدول من خلال سعيها لمنع التهديدات في مجال الأمن المعلوماتي الدولي، عن الإعداد، وإقامة واستخدام وسائل للتأثير أو إلحاق الأضرار بالموارد المعلوماتية ونظم الدول الأخرى، واستخدام المعلومات من أجل التأثير على الأجهزة الهامة لحياة الدولة الأخرى، واستخدام المعلومات المتنوعة لغيرها من الدول، والسيطرة النفسية على السكان بهدف إشاعة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في المجتمع، والتدخل غير المصرح به في نظم المعلوماتية والاتصالات الهاتفية والموارد المعلوماتية، واستخدام هذه النظم والمجالات بشكل غير قانوني.

المبدأ الثالث: إن توفر منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة الظروف المؤاتية للتعاون الدولي، في مجال منع تهديدات الأمن المعلوماتي، ووضع القواعد القانونية اللازمة لها، ومساواة تهديدات استخدام الأسلحة المعلوماتية ضد الأجهزة الهامة للحياة، بتهديدات استخدام أسلحة الدمار الشامل.

المبدأ الرابع: تحمل الدول وغيرها من أطراف العلاقات الدولية المسؤولية الدولية للقاء نشاطات في المجالات المعلوماتية تقوم بها أو يقوم بها الغير تحت غطائها القانوني، أو ترعاها منظمات دولية تنتسب إليها.

المبدأ الخامس: تسوية الخلافات الناشئة بين الدول أو بين أطراف العلاقات الدولية، من خلال القواعد الدولية، وبالإجراءات السلمية المعترف بها دولياً.

يعني الأمن الدولي وفق المنظور المعلوماتي حماية البنية المعلوماتية الكونية من كافة التهديدات الراهنة والمحتملة، وهذا بدورة يستدعي شراكة كونية في العديد من القضايا والمواضيع التي تهدد الأمن الدولي. لقد أدت هذه التحديات إلى تغيير مفهوم الأمن من الأمن الوطنى إلى الإقليمي ومن ثم الدولي نتيجة الطابع العالمي لها⁽¹⁾. لذلك فان الأمن

⁽¹⁾ ذياب البداينة، الأمن وحفظ المعلومات، مصدر سبق ذكره، ص27.

المعلوماتي الدولي⁽¹⁾ أثر بشكل فاعل في تغيّر معطيات الأمن الدولي. ورغم إن التطور في مجال المعلوماتية أثر بشكل ايجابي في مكنونة الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين وأسهم في خلق فرص جديدة توظف للحفاظ عليه، فانه في الوقت نفسه أوجد تحديات جديدة للأمن الدولي، ومن ثم فان تناول التحديات التكنومعلوماتية العالمية للأمن الدولي تكون وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: حروب المعلومات الحديثة

تُشير حروب عصر المعلومات إلى تلك الحروب التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات كأداة تمد أطراف الصراع بوسائل غير مسبوقة من حيث القوة والسرعة والدقة في تنفيذ العمليات العسكرية التي ربما تستهدف أشياء لا علاقة لها بالمعلومات، ولعل مصطلح الحرب المعلوماتية أقرب إلى الحروب الالكترونية الحديثة (2). إن حروب الإنترنت هي حروب يتم شنها من خلال أجهزة الحاسوب وشبكة الانترنت، وهي تشتمل على إجراءات هجومية لإلحاق الضرر بنظم معلومات الخصوم، وأُخرى دفاعية لحماية النظم الخاصة بالمهاجمين أي حماية نظمهم من أن تُهاجم. ومما يسبب الإرباك في استخدام المصطلح بوصف عمليات عسكرية تستخدم تقنيات تعتمد على المعلومات، وفي هذا جمع بينه وبين مصطلحي حرب المعلومات والحرب القائمة على الشبكات. فالدول الحديثة وقواتها المسلحة تعتمد بشكل متزايد على أجهزة الحاسوب، وقد تسبب الهجمات على هذه الأجهزة ضراراً مُساوياً لما يُسببه هجوم عسكرى تقليدى (3).

ومع التقدم المضطرد في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام شبكات ربط أجهزة الحاسوب وانتشار شبكة الانترنت وأتساع نطاق استخدامها بدأت حرب المعلومات تأخذ بُعداً جديد وأصبحت واقع مفروض وجزء مهم من العمليات العسكرية

⁽¹⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر: يحيى اليحياوي، الإنترنت كفضاء للحروب الافتراضية القادمة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014، ص ص5-6.

⁽²⁾ فادية عباس هادي، إستراتيجية اوباما في الحرب المعلوماتية، أوراق دولية، العدد193، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، بغداد، 2010، ص15.

⁽³⁾ بول روینسون، مصدر سبق ذکره، ص85.

الفاعلة في الحروب الحديثة. وبذلك يقصد بحرب المعلومات(Information Warfare) تعجيز العدو عن طريق تدمير نظم الحاسوب وشبكات الاتصال وقواعد البيانات الخاصة به وبنيته الاساسية ومؤسساته الإستراتيجية، باستخدام ديدان الحاسوب وبرامج التجسس والقنابل المثبتة في مواقع محددة. وتكمن قوة حرب المعلومات في إمكانية حدوثها في أي وقت ودون سابق إنذار أو تحضيرات مسبقة كما يحدث في الحروب التقليدية. بمعنى هناك عمليات معلوماتية (Information Operation) تشمل أي عملية تهدف إلى السيطرة على تفكير الخصم ليتخذ القرار وينفذه بطريقة تخدم مصلحة الطرف الآخر ومنع الخصم من ممارسة هذه العمليات(1).

لذلك فان تداعيات الأمن المعلوماتي متعددة لعل من أهمها: أولها: سهولة القيام بالهجوم نظراً لاستخدام الوسائل ذات الطابع التقني. وثانيهما: سهولة إخفاء وصعوبة تتبع مرتكبيها. وثالثهما: سرعة القيام بهذا النوع من الهجوم لاعتماده على وسائل الاتصال الحديثة. ورابعهما: الهجوم يتسم بالغموض وصعب التحقق منه. وخامسهما: يتسم القائمين بالهجوم بالثقافة والعلم التكنولوجي، فالمجرم ليس عادياً، بل مُتخصصاً. وسادسهما: هجوم الكتروني غير مادي، وأخيراً: هجوم متعدد المستويات من المحلية إلى الإقليمية ومن ثم ممكن أن يكون دولي غير معروف المكان والزمان (2). ومن هنا نستطيع الفهم لماذا استشرت الهجمات التكنولوجية وأصبحت سرقة المعلومات والتفاصيل التكنولوجية في حقوق المعرفة ومعضلات الملكية الفكرية اختصاص جديد تُأرسه أجهزة التجسس الاستخباري العسكري.

⁽¹⁾ خالد المعيني، مصدر سبق ذكره، ص ص194-195.

⁽²⁾ عبد المحسن بدوي محمد احمد، الجرائم المعلوماتية، مجلة الأمن والحياة، العدد335، الرياض، 1431ه، ص67.

وفي أدناه بعض الأسباب المباشرة التي تكمن وراء ظاهرة التجسس التكنولوجي (1):

أولاً: أخذت السرعة الفائقة في الابتكار تُعيد ترتيب كل شيء، وتضع ثقل جديد ومتغير في ميزان القوة مما يتطلب اللجوء إلى وسائل سريعة تنسجم وهذه السرعة والحصول على الابتكار وتطبيقه واقتصار الوقت.

ثانياً: سهولة وانخفاض تكلفة الوقت على الابتكار التكنولوجي والمعلومات المطلوبة عن طريق التجسس الصناعي مقارنة بالوقت والمبالغ اللازمة لاستثمارها للوصول إلى الابتكار ذاته.

ثالثاً: إن استعمال ظاهرة احتكار التكنولوجيا ودخولها مرحلة أشد خطورة على مستقبل العلاقات بين الدول وتهادي الأقطاب الرئيسة في ميدان التقدم العلمي والتكنولوجي في حماية مبتكراتها التكنولوجية وإحاطتها بالسرية والكتمان للحيلولة دون تسربها سواء عن طريق التشريعات القانونية أم الإجراءات الخاصة للمعاهد والمؤسسات الرائدة في الابتكار والتكنولوجيا التي قد تسرب بعض مفاصل التكنولوجيا المتقدمة الأمر الذي جعل من ظاهرة التجسس الصناعي والتكنولوجي مجالاً صناعياً غير خاضع للسيطرة ويتيح الوصول إلى مفاتيح خزائن التكنولوجيا الحديثة.

ويكن تحديد وسائل حرب المعلومات والعمليات المعلوماتية الحربية التي تخترق أنظمة الدول الأمنية والعسكرية ما يأتي (2):

أولاً: وسيله الهجوم العسكري: ومنها التشويش والخداع الالكتروني والصواريخ المضادة للإشعاع وأسلحة الطاقة الموجهة. ويقول البروفسور فريد ليفين الرئيس المؤسس للمنهاج التعليمي لحرب المعلومات في الكلية البحرية الامريكية "إن الكلمات والمعلومات بدأت تشق طريقها، فهي تنحدر من قمة البداية لتنهمر كما تنهمر المحصى من قمة ايفرست، إن عهد الأفكار التي كانت تقوم على العلوم الجامدة والمعادلات القابلة قمة ايفرست، إن عهد الأفكار التي كانت تقوم على العلوم الجامدة والمعادلات القابلة

(2) فادية عباس هادي، السياسة المعلوماتية الامريكية واختراق الأمن القومي للدول، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2009، ص 38-39.

⁽¹⁾ صفات أمين سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ص37-38.

للعمل في الورش والتكنيك الذي يجري اختباره في الميدان أصبحت جزءاً من ذاكرة الماضي البعيد".

ثانياً: العمليات النفسية: وتنفذ هذه العمليات ضد الخصم باستخدام الوسائل المرئية والمسموعة أو توزيع المنشورات. وهذه العمليات ترمي إلى تشكيك أفراد الدولة بعدالة القضية التي يقاتلون من أجلها وزعزعة ثقتهم بقدراتهم وبث الفرقة بين صفوفهم، وقد توجه هذه العمليات النفسية إلى حلفاء الخصم ليتخلوا عن مؤازرته.

ثالثاً: التدمير الفعلي لمعلومات وأنظمة وشبكات الخصم والتي يكون تدميرها بالأسلحة الجوية والبرية والبحرية و بعمليات القوات الخاصة، ومن ثم يصعب إعادة تشغيلها.

وتثير حرب المعلومات الحديثة مسألة انتشار التجسس الصناعي والمعلوماتي، إذ تشير بعض الدراسات الإستراتيجية والأمنية بان أولويات المخابرات المركزية في القرن الواحد والعشرين قد تحولت من كشف الأسرار العسكرية والسياسية إلى إطار جمع المعلومات على المنافسين لاسيما فيما يتعلق بالصراعات الاقتصادية وهذا يؤشر على إن الدول الكبرى ستعتمد بشكل كبير في المرحلة القادمة على تقانة المعلومات في حروبها المختلفة، الأمر الذي يكشف عن فرصة لعدم الاستقرار في التفاعلات الدولية لأنها ستكون تفاعلات تنافسية وصراعية أكثر من أي وقت مض، وجعل من نمط التفاعلات المستقبلية والصراعات في ظل استبعاد التوقع بان السلام والتعاون حالة دائمة ومستقرة. وعلية فان عصر التكنومعلوماتية يوفر للقوة العسكرية من الأدوات مالم يسبق إن توفر لها من قبل نتيجة خطورة المعلومات وطبيعة تصنيفها وإنتاجها وتدفقها على العالم (1).

وتعد هجمات شبكة الانترنت جزء من عمليات المعلومات المستخدمة في مستويات ومراحل الصراع المختلفة، سواء كان ذلك على الجانب التكتيكي أم الاستراتيجي أم العملياتي بهدف التأثير بشكل سلبي في المعلومات ونُظم عملها. ويتم

⁽¹⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر: محمود سالم السامرائي، انهيار الاتحاد السوفيتي: قراءة في الأسباب والنتائج، ابن الاثير للطباعة والنشر، الموصل، 2006، ص33.

ذلك بطرق عديدة: أولهما: القيام بالهجمات المباشرة من خلال التدمير الفيزيائي لأجهزة الخصم أو نقاط الاتصالات المهمة التي تظم شبكاته وذلك باستخدام القوة العسكرية المباشرة. ثانيهما: يمكن أن تتم عبر الشبكات الدولية للمعلومات العابرة للحدود بدون تدخل مادي أو طبيعي أو القيام بغزو تقليدي. ثالثهما: يمكن عن طريق استخدام بطاقات للذاكرة ملوثة بالفايروسات عبر عملاء أو بتصدير أجهزة كمبيوتر مُشفره إلى منشآت حيوية في بلد ما وذلك في حالة عدم الاتصال بالإنترنت. وهناك نحو (120) دولة تقوم بتطوير طرق لاستخدام الإنترنت كسلاح لاستهداف الدول الأخرى، وهو أمر يترتب عليه حتماً تغيير المبادئ الخاصة بشأن الحروب وتغيير طبيعة ميادينها الفعلية، وهو ما يحتم على مجلس الأمن إدخال الأسلحة الالكترونية ضمن اتفاقيات الحد من التسلح وصياغة اتفاقية دولية لحماية الفضاء الالكتروني.

خلاصة لما تقدم، أفرزت الثورة المعلوماتية القوة الافتراضية كشكل جديد من أشكال القوة، وهذه القوة أصبحت تؤدي دوراً فاعلاً في الأمن الدولي من خلال توزيع القوة بين عدد أكبر من الفاعلين مما جعل قدرة الفاعلين على السيطرة على هذا الميدان موضع شك مقارنة في المجالات الأخرى، ومن ناحية أخرى، جعلت القوة الافتراضية الفاعليين الأصغر لديهم قدرة أكبر على ممارسة التأثير الذي يبغونه، لذلك تغيرت أدوت شن الحروب وأصبح الفضاء الإلكتروني يُستخدم للقيام بحروب غير تقليدية عبر هجمات الكترونية تقوم بها مجموعات غير معروفة وإطلاق فيروسات الحاسب والتجسس الالكتروني عن طريق الاختراق المباشر لشبكة المعلومات مما أدى العهور مصادر جديدة لتحديات الأمن الدولي. وقد حدد جوزيف ناي مصادر هذه التحديات في عصر المعلومات في أربع، وتتمثل في التخريب الاقتصادي والجرية والحرب الالكترونية والإرهاب الالكتروني. وأصبح الردع أكثر صعوبة في مجال الأمن الالكترونية

⁽¹⁾ عادل عبد الصادق، حروب المستقبل: الهجوم على برنامج إيران النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد184، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص ص101-104.

مقارنة في المجالات الأخرى (1). وبدأت الدول تتلمس مخاطرها المستقبلية بشكل عام وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة بشكل خاص (2).

لذلك أصبح الأمن الالكتروني أحد التحديات العالمية للأمن الدولي، ويؤدي إلى تقسيم العالم إلى عالمين، أولهما: حقيقي واقعي يُكن تلمس تحدياته والعمل على معالجتها، أما الثاني فهو افتراضي من الصعوبة بمكان الإيغال فيه ومعرفة تحدياته بسبب سريته العالية وصعوبة السيطرة عليه.

المطلب الثانى: شبكة المعلومات الدولية والقرصنة الإلكترونية

بما إن القرن الواحد والعشرين هو عصر المعلومة، فان المتغير التكنولوجي سيكون هو المتحكم الرئيس في التفاعلات المدنية الدولية بكافة مجالاتها السياسية، والاقتصادية (ئ) High Ways Of والثقافية. ويتجسد من خلال مشروع الطرق الرئيسة للمعلومات (Information) في الدول المصنعة الذي سيكون حقل تجارب للمجتمع المعلوماتي. ويعرف الطريق السريع للمعلومات بأنه ثورة تكنولوجية مذهلة في فضاء الانترنت والشبكة المعلوماتية. إذ إن أهم ما يميز هذا القرن هو القدرة على التحكم في تكنولوجيا الوسائل الالكترونية (4).

بمعنى أن جوهر الفلسفة التي تقوم عليها شبكة المعلومات الدولية تتجاوز كونها مجتمعاً مجرد وسيلة للاتصال السريع تختص الزمن والجغرافية إلى إنها تؤسس مجتمعاً

⁽¹⁾ ينظر سعاد محمود ابو ليلى، دور القوة: ديناميكيات الانتقال من الصلبة إلى الناعمة إلى الافتراضية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد188، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 212، ص116.

⁽²⁾ ينظر: فرانز ستيفن وغريغ اوستين، روسيا والولايات المتحدة: الدبلوماسية الالكترونية الطريق لفتح الأبواب، ترجمة طارق محمد ذنون الطائي، الشاملة للطباعة والنشر، الموصل، 2013، ص ص26-27.

⁽³⁾For more information see: Ross Anderson and Tyler Moore, The Economics of Information Security, Science, New Series, American Association for the Advancement of Science, Vol.314, No.5799, 2006, p610.

⁽⁴⁾ عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص472.

افتراضياً (Cyber) Society)، تستند العلاقات فيه على النمط الشبكي الأفقي الذي يتساوى أفراده من حيث الحقوق، فلا علك أحد سلطة على الآخر، فهو مجتمع لا توجد فيه قوانين مُلزمة لسلوك أفراده الذين ينتمون إلية بمحض إرادته ويستطيعون الخروج منه بنفس الطريقة، بمعنى انه رغم التجليات البناءة لظهور الانترنت في العالم لاسيما انه استطاع اختزال الفجوات المكانية والزمانية بين المجتمعات وفتح مساحة من المعرفة لكل مواطن إلا أن جوانب سلبية أضرت بالأمن الدولي من هذا الفضاء الإلكتروني⁽¹⁾. وإذا كانت الثورة المعلوماتية والثورة في مجال الانترنت أدت إلى سيادة نظم جديدة للمعلومات في بيئة أو فضاء الكتروني للمعلومات، فان لهذا الأمر آثاره البالغة القوة التي من شأنها أن تطال كل شيء. ولذلك هناك صلة بما يعرف بحضارة الموجة الثالثة التي تعتمد على مواد ليس بمقدور الدولة أو السلطة أن تعتمد عليها بالسهولة المرغوبة وما ينطبق على المعرفة، وهي جوهر الثورة المعلوماتية. إن للتطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات آثار واسعة النطاق على علاقة الفرد بالدولة ومؤسساتها ودور هذه الأخيرة في حقل المعلومات.

وعلى هذا الأساس، أكد مؤتمر ميونخ للسلام والأمن العالمي الذي عُقد في ألمانيا عام 2011 بان ثمة خطراً إلكترونياً يهدد المعلومات الشخصية والمؤسساتية وحتى الحكومية، وأضحى تحدياً متأصلاً يتمثل بهجمات يومية محتملة في إطار ما يسمى بالحرب المدنية الإلكترونية ضد الحكومات والمنشآت الاقتصادية والصناعية وإمدادات الطاقة والنظم المعرفية. وقد أشار المؤتمرون في هذا الصدد إلى حالات سابقة كانت البداية لهذه الحرب الإلكترونية الجديدة، فاتحة أُفق الحذر من إختراق أنظمة المعلومات، مثلما حدث في إستونيا عام 2006، وهجمات القراصنة الإلكترونيين على جورجيا عام 2008.

⁽¹⁾ خالد حنفي علي، الانترنت وتصدير الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد162، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005، ص136.

⁽²⁾ يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص190.

⁽³⁾ أحمد سعيد تاج الدين، مؤتمر ميونخ..تحديات الثورات والأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://www.siyassa.org.eg.

لم تعد الجرائم والقرصنة الإلكترونية تقتصر على مجتمع ما، وإنما أصبح المجتمع الدولي كله حيزاً لها، ولم تعد البيئة المادية مجالاً لها فقط، بل أصبحت البيئة الخيالية مجالها الرئيس، ويمكن للفرد أن يرتكب جرية من أي مكان في العالم وفي أي زمان ، ولا وجود للحدود العلمية في جرائم الحاسب مع وجود الانترنت وشبكات الاتصال العالمية. لقد حذرت الدول بوجود خطر حقيقي ناجم عن أن فوائد التقنية الجديدة قد تكون أستُغلت من قبل المجرمين في كافة المجالات لاسيما في مجال المخدرات، فهم يستخدمون الانترنت لتحسين توزيعهم ونظم إيصال المخدرات. وعليه فقد أصبحت الجرائم الافتراضية ونظمها بلا حدود وهي عالمية، كما أن التحقيق فيها والحكم عليها عملية معقدة. إذ يمكن أن تُرتكب من أفراد ومراكز بحوث وأكاديمين ومديرين يبحثون عن الثراء والسلطة ومؤسسات تبحث عن معلومات عن منافسيها، أو جرية منظمة تبحث عن ملفات موثقة (۱).

المصلحة الذاتية للدول تدفعها إلى توظيف التقدم التكنومعلوماتي بهدف الحفاظ على أمنها وتعزيز قوتها الذاتية، وتعمل على اختراق منظومة الأمن القومي للدول والوحدات الفاعلة الأخرى في العلاقات الدولية وفق دراسات تستند إلى التنبؤ المستقبلي لحركتها المستقبلية من اجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية العليا والسيطرة على سلوكيات الدول الأخرى، وهو الأمر الذي يزيد من تعرض الدول والمؤسسات الدولية بصنوفها الاقتصادية والمالية والإدارية إلى تحديات غير مدركة لتحدياته وتهديداتها المستقبلية، ومن ثم فان هذا الفعل ورد الفعل الالكترونية الناجمة عن الاستهداف المتبادل تسهم في زيادة التحدي أمام الدولة الوطنية ومدى قدرتها على استيعاب التهديدات المستقبلية، وهذا لن يكون دون بناء صيرورة تعليمية للتفكير المستقبلي بشكل يوازي ما هو عليه في الدول الغربية.

⁽¹⁾ ينظر: ذياب موسى البداينة، الأمن الوطني في عصر العولمة، مصدر سبق ذكره، ص ص66-67.

يُكن تحديد المُهدِدات المستقبلية الالكترونية للأمن الدولي في عدة جوانب: أولهما: التهديد بالاضطراب في تدفق الاتصالات والتحويلات المالية والحملات المعلوماتية الهامة ومحطات الطاقة والتناقضات السياسية، والاضطرابات في زمن الحرب قد تؤدي إلى الهزيمة والخسارة. ثانيهما: التهديد باستغلال المعلومات الحساسة والملكية والمعلومات السرية. إذ إن سرقة هذه المعلومات أو الاحتيال بها أو الجرائم الإلكترونية الناجمة عنها لها آثار سلبية على المستوى الفردي(سرقة الهوية)، وعلى المستوى المؤسسي(سرقة بطاقة الائتمان)، وعلى المستوى الوطني (المعلومات السرية)، وعلى المستوى الدولي(التجسس الشامل). ثالثهما: التهديد بانتقاء المعلومة لأغراض سياسية واقتصادية واستغلالها وتدميرها(1).

خلاصة لما تقدم، فان انعدام خصوصية المعلومات المدنية الرسمية وغير الرسمية نتيجة الثورة المعلوماتية وطرق اختراق منظومات الانترنت والوصول إلى المعلومات عن أسرار الدولة والأفراد فيها والتلاعب بها وتحريفها واستخدامها لأغراض الترغيب والترهيب يعد أحد التحديات التكنومعلوماتية العالمية للأمن الدولي بفعل ما توفره من بيئة دولية يسودها سوء الفهم المتبادل الذي يقود إلى الفعل ورد الفعل غير المدروس، وهو ما قد يقود إلى إشاعة ثقافة الكراهية بين الشعوب والدول، ومن ثم يؤدي إلى اتخاذ قرارات تُهدد الأمن الدولى.

المطلب الثالث: أدوات الإعلام المجتمعي وتغيير المدركات الاجتماعية

لقد شهد الأعلام المجتمعي تطوراً في أدواته ووسائله التي يستطيع من خلالها إعادة صياغة مدركات القوميات والأعراق والشعوب المختلفة تجاه بعضها البعض، وأسهم في ترسيخ الصورة النمطية السائدة لبعض الشعوب في العالم مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين، إذ أصبحت ثقافة الصورة اليوم إحدى المتغيرات الحاكمة في بناء المواقف والتوجهات الفكرية لصُناع القرار في العالم، وقد يؤدى ذلك إلى اتخاذ قرارات خاطئة تُهدد

⁽¹⁾ ذياب موس البداينة، الأمن وحرب المعلومات، مصدر سبق ذكره، ص26.

مستقبل الإنسانية. بمعنى أن التغيير في الإدراك القائم على أُسس خاطئة نتيجة قوة الأدلة الدافعة باتجاه معين قد تشكل إحدى التحديات العالمية للأمن الدولي.

لذلك لا نستطيع أن نستوعب التقدم العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم إلا إذا أستوعبنا ما أصطلح على تسميته بالثورة الإعلامية (Revolution Of Information). فمصدر الثورة الإعلامية الراهنة يرجع إلى ربط وسائل الأعلام بالوسائل الالكترونية المتطورة كالحواسيب الالكترونية والأقمار الصناعية في سياق نظام اتصالي عالمي متكامل، فأصبح العالم مُعولماً بفضل التقدم التكنولوجي المُذهل الذي أفرزته وسائل الإعلام والاتصال المتمثلة في التلفزيون والراديو والشاشات الالكترونية والصحف والفيس بوك والتوتير وغيرها من وسائل الاتصال الاجتماعي⁽¹⁾. ولما كانت الثقافة عبارة عن مجموعة الأفكار والعقائد والمفاهيم والأعراف والأخلاق التي تُخصب أمة معينة وتعبر عن هويتها، وإنها لا تتشكل دفعة واحدة وإنها عبر الارتباطات المتنوعة زماناً ومكاناً، فان المعلوماتية والانترنت تُشكل هذه الظروف ومدركات الشعوب المختلفة في القرن الواحد والعشرين (2).

لقد أصبح الإعلام المجتمعي في العصر الحديث من أكثر الأدوات والوسائل قدرةً على التأثير في ثقافة الأفراد وسلوكهم، إذ لم يعد الفرد والمجتمع والدولة والمجتمع الدولي يتحرك في بيئة واحدة، وأصبح يعيش في خضم عالم تتدفق من خلاله العديد من التيارات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي تتباين في أهدافها وقيمها واتجاهاتها وأصبحت في متناول الجميع من خلال ما تبثه وسائل الإعلام والاتصال المختلفة. ومن هنا فان مواد الإعلام الاجتماعي لا تنبع من بيئة واحدة ولا تعبر عن رأي واحد وتحل قيماً وأنماط سلوك متباينة وقادرة على التأثير في تبني المتلقين لمواقف وأنماط سلوكهم سلباً أو ايجاباً، لذلك أصبح الإعلام بمجالاته المختلفة يوصف بأنه سلاح ذو حدين. وهذا يؤكد أن

(1) عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص468.

⁽²⁾ مرسي مشيري، شبكات التواصل الاجتماعي: نظرة في الوظائف، مجلة المستقبل العربي، العدد395، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص160.

أدوات الإعلام الاجتماعي تؤدي دوراً خطيراً في تنشئة الأجيال وفي ثقافة المجتمعات، وأمنها وأمانها وسلامتها⁽¹⁾.

وهنا تتضح تحديات الإعلام المجتمعي للأمن الدولي نظراً لهيمنة الدول الكبرى على وسائل الإعلام والاتصالات العالمية التي تتحكم في حوالي(85%) من نشاطاته، التي يقوم بها ما يزيد عن(60%) من اليد العاملة في الدول الكبرى. إذ تُبين لنا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة(UNESCO)، إن من بين(300)شركة إعلامية تحتل الصدارة عالميا، توجد (144) شركة أمريكية و(80) شركة أوربية غربية و(49) شركة يابانية. كذلك توجد من بين(75) شركة لنقل المعلومات إلى الجمهور،(39) شركة أمريكية و(25) شركة أوربية غربية و(8) شركة يابانية. مما يدل على أن التكنولوجيا المعلوماتية لا تزال حكراً على بعض الدول دون الأخرى مما يؤدي إلى حدوث خلل في بناء التصورات العالمية لمعالجة تحديات الأمن الدولي، كما أن معظم أدوات الإعلام الاجتماعي تتحكم فيها هذه الدول وتستخدم ضد دول العالم الثالث.

عليه يُعد التحدي التكنومعلوماتي أحد التحديات العالمية للأمن الدولي نظراً لقدرته على التأثير في البيئة الأمنية الإستراتيجية الدولية والإقليمية والداخلية لاسيما في المجالين المدني والعسكري، فهو القادر على التعامل مع مختلف البنى المادية والمعنوية وتدميرها، ومن ثم فان ابتكارها وتطويرها من قبل الوحدات الدولية أسهم في خلق تحديات جديدة أمام الدول والشعوب والمؤسسات. لذلك يجب العمل على تقويض المخاطر وتعظيم الفرص التي أصبحت من الصعوبة بمكان معالجتها بجهود الدول فرادى.

(1) محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص55.

⁽²⁾ عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص468.

المبحث الرابع التحديات البيئية العالمية للأمن الدولي

مع نهاية الحرب الباردة أخذت القضايا البيئية تظهر بوضوح على الأجندات العالمية، وأهمها الزيادة المضطردة لدرجات الحرارة، وتغيّر أنهاط الاستهلاك، وزيادة الضغط على الموارد الطبيعية، وانتشار مجموعة من التحديات البيئية العالمية مثل انبعاث الغازات الدفيئة، وظاهرة التغيّر المناخي، وتقلص طبقة الأوزون، والأمطار الحامضية وحركة النفايات السامة غير المشروعة عبر الحدود الدولية وتلوث الأنهار والبحار العالمية والصراع على الموارد وغيرها، كل هذه المُعطيات أدت إلى أمننة التحديات البيئية (1)، وفي ضوء عولمة الاهتمام البيئي وتداخل قضاياها التي لم يعد مقدور أي دولة ممفردها معالجتها أنبثق مفهوم الأمن البيئي الدولي.

وإذا كان الأمن البيئي لم يحظى باهتمام مركزي في الدراسات الإستراتيجية في القرن العشرين، فان البيئة أصبحت ومع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين إحدى القضايا المركزية في أجندة الدراسات الإستراتيجية والأمنية العالمية بشكل كبير⁽²⁾. وطبقاً لوكالة البيئة الأوروبية فان الأمن البيئي يعني الإجراءات أو السياسات المفروضة لحماية وتبني سلامة الظروف المحيطة التي تؤثر على (حياة، نهو، بقاء) الكائن الحي⁽³⁾. لذلك فهو مُثل (تهديداً خطراً للأمن الدولي وكل مجالات الحياة على الأرض)⁽⁴⁾. ومن ثم فقد

⁽¹⁾ خالد العنانزة، حوار عن الأمن البيئي، مجلة الأمن والحياة، العدد381، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرباض، د ت، ص38.

⁽²⁾ ينظر: استيفاني لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة عبد الحكم احمد الخزامي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص ص150-150.

⁽³⁾ خالد العنانزة، الأمن البيئي(مقابلة صحفية)، مجلة الأمن والحياة، العدد375، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، دت، ص100.

⁽⁴⁾Nina Græger, Environmental Security?, Journal of Peace Research, Vol.33, No.1, Sage Publications, 1996, p109.

تصاعد الجُهد الدولي لمواجهته من خلال تبني اتفاقيات متعددة أهمهـا(الاتفاقيـة الدوليـة للتغيير المناخى في باريس عام2015) (*).

إذ (أنها تتضمن عمل طَموح قبل وبعد عام2020، وإطار قانوني مُلزم وقواعد واضحة، ومنهج طويل الأمد، وتمويل عمليات التكييف، وربطها بأهداف التنمية المستدامة)(1) وجوهر الأفكار المتضمنة في الاتفاقية هو وضع خطة عمل عالمية لجعل العالم يسير في اتجاه تخفيف المخاطر الناجمة عن التغيّر المناخي(2)، وتخفيض الاحترار العالمي والانبعاثات العالمية وتعزيز قدرة المجتمعات على التعامل مع مؤثرات التغيّر المناخي وزيادة الدعم لتعزيز قدرة الدول النامية على التكيّف وتخفيض الانبعاثات فيها. والميزة الاساسية لهذه الاتفاقية الشاملة تتمثل في حصولها على موافقة جميع الدول المشاركة، وفتحت الأمم المتحدة المجال للتوقيع عليها في نيسان من عام2016، وستدخل حيز التنفيذ عجرد مصادقة خمسين دول عليها(3).

وعليه فقد صُنفت المسائل البيئية كالتغيرات المناخية والتدهور البيئي ومشكلة المياه مع مجموعة واسعة من التهديدات والمخاطر اللامتماثلة ضمن التهديدات الجديدة للأمن

^(*) يمثل مؤتمر باريس للتغيّر المناخي الذي عقد في فرنسا في كانون الأول من عام(2015) وتحت رعاية الأمم المتحدة أحد التحولات المهمة في مجال الحد من التراجع في مجال البيئة. ومن أبرز التحولات إقرار الاتفاقية الدولية للتغير المناخي التي حظيت بموافقة جميع الدول المشاركة، وتم تضمينها في بيان الأمم المتحدة. وتتضمن إجراء تخفيضات كبيرة لانبعاث الغازات الدفيئة وترسيخ السياسات البيئية في مختلف دول العالم.

See: Paris Agreement, European Commission, Climate Action:

http://ec.europa.eu/clima/index_en.htm

⁽¹⁾Christian Aid, Paris2015: getting a global agreement on climate change, Green Alliance, 2014, p2.

⁽²⁾For more information See: United Nations, Framework Conviction on Climate Change, FCCC/CP/2015/L.9/Rev.1.12/December/2015. And also see: United Nations, Framework Conviction on Climate Change, FCCC/CP/2015/7, 30/October/2015.

⁽³⁾See: Commission Staff Working Document ,The 2015 International Climate Change Agreement:Shaping international climate policy beyond 2020,European Commission, Brussels, 26.3.2013, SWD(2013)97, final. And also see: Paris Agreement, European Commission, Climate Action: http://ec.europa.eu/clima/index_en.htm

الدولي، إذ إن ربط المسائل البيئية بالأمن واعتبارها تهديداً لأمن الدول والمجتمعات والأفراد شكل إحدى المجالات المهمة في دراسات الأمن الدولي(International Security Studies) التي تطورت على قاعدة التساؤل حول إمكانية توسيع وتعميق مفهوم الأمن ليتضمن تحديات تتعدى التهديد الدولتي العسكري وتعليق مرجعتيه إلى وحدات أخرى غير الدولة⁽¹⁾. إن هذا الاهتمام العالمي بالتحديات البيئية أصبح يُعبر عنه في الدراسات الإستراتيجية بمصطلح الأمن البيئي الدولي.

والعالمي والذي يُعد مجالاً لجميع النشاطات الإنسانية وكل إضرار به هو في المحصلة إضرار والعالمي والذي يُعد مجالاً لجميع النشاطات الإنسانية وكل إضرار به هو في المحصلة إضرار بالبشرية، ويتضمن هذا القطاع عند المختصين التحديات البيئية مثل التلوث والاحتباس الحراري وندرة المياه. وقد استفاد كثير من الايكولوجيين والمدافعين عن البيئة من توسيع مفهوم الأمن إلى مجالات غير عسكرية ليضعوا قضايا تدهور البيئة والمحيط الايكولوجي ضمن أجندة التحديات العالمية للأمن الدولي التي تحتاج إلى جُهد جماعي لجميع الفواعل الأمنية للحد من تأثيراتها السلبية (ق). وقد عُدت القضية البيئية قضية أمنية لأسباب تتعلق بالوجود، فالناس يحتاجون إلى الغذاء والماء والوقود وغير ذلك من الموارد كي يستمروا في العيش، وهثل التلوث واستنفاذ هذه الموارد في بعض المناطق دون سِواها تحدياً للإنسانية. وتعد حماية البيئة مسألة في غاية الأهمية للأمن الوطني والدولي. كما أن هنالك سبباً آخراً لاعتبار البيئة قضية أمنية وهو أن الضرر الذي يصيب البيئة قد يُسبب نشوب

⁽¹⁾قسوم سليم، دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المنظارات في الدراسات الأمنية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان39-40، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص93.

⁽²⁾ جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2011، ص56.

⁽³⁾ حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الحاج خضر، كلبة الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2011، ص32.

صراعات عنيفة. ويمكن أن يؤدي نقص الموارد إلى صراعات على الموارد، إذ تتصارع الجماعات والدول للسيطرة على الموارد النادرة. وقد يسبب التدهور البيئي صراعاً داخل الدولة نفسها لان الضرر الذي يصيب البيئة يجبر الشعوب على النزوح من مكان إلى آخر⁽¹⁾.

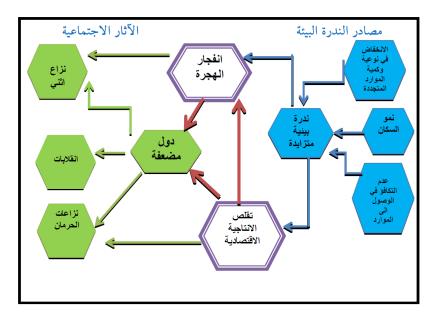
يؤدي نقص الموارد المتأتية نتيجة التراجع في الأمن البيئي الدولي⁽²⁾، وتزايد النمو السكاني، وحركة السكان إلى زيادة الصراعات والنزاعات العالمية بشكل مباشر أو غير مباشر في المستقبل.

والشكل التوضيحي رقم(10) يوضح طبيعة العلاقة المستقبلية بين نقص الموارد البيئية وحتمية انتشار الصراعات المتعددة الأطراف والفاعلين، ولم يقتصر نقص الموارد البيئية عند أُفقها العالمي، وإنما تعدى ذلك إلى الصراعات والنزاعات داخل الدولة الواحدة التي قد تظهر وتتطور نتيجة عدم إتباع منهج مستقبلي وقائي لذلك.

(1) بول روبنسون، مصدر سبق ذکره، ص105.

⁽²⁾Sanjay Chaturvedi, Common Security? Geopolitics, Development, South Asia and the Indian Ocean, Third World Quarterly, Vol.19, No.4, Taylor & Francis, 1998, p705.

الشكل التوضيحي رقم(10) التداعيات المستقبلية للندرة البيئية



المصدر:

- كارين أ.منغمست و ايفان م.اريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الفرقد، دمشق، 2013، ص523.

واستناداً إلى ما تقدم، فان الأمن البيئي يرتكز على وحدتين مرجعيتين هما التهديدات الطبيعية والتهديدات الاجتماعية، بحيث تجعل الحضارة الإنسانية في خطر، فالتهديدات الطبيعية تتمثل أساساً في الهزات الأرضية ونشاط البراكين وذوبان الجليد والفيضانات والجفاف والتصحر، بينما تتمثل التهديدات الاجتماعية في كل ما يضر في البيئة وسلامتها وينتج من مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث والمواد الكيميائية واستنزاف

الموارد الطبيعية مما يُحدث خللاً في النظام الطبيعي وبنية الكواكب (11). في عام 2007، ناقش مجلس الأمن لأول مرة مضامين البعد الأمني للتغيرات المناخية، ورغم انه لا يوجد اتفاق حول مرتكزات هذا الموضوع فانه أصبح موضوعاً للسياسة الدولية بشكل عام والدراسات الإستراتيجية بشكل خاص، إذ إن أغلبها تتخطى حدود الدولة، وتقع داخل دول متعددة، وتحتاج إلى جهود عالمية. وقد كثف أحد الخبراء الحقيقة في مؤتمر عقدته الأمم المتحدة عام 1972، تحت عنوان: البيئة الإنسانية عندما قال "فكر عالمياً وتصرف دوليا" (2). بمعنى أن المتغيرات المرتبطة بالبيئة تعد أحد التحديات العالمية للأمن الدولي، إذ يـؤدي الإخلال بـه وعدم حشد الجهد الجماعي الدولي للحد من آثاره المستقبلية وتعاظمها بشكل يصعب السيطرة على مؤثراتها مما ينعكس على مستقبل الإنسانية. من هنا فان تناول التحديات البيئية العالمية للأمن الدولي سوف يكون وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: الاحتباس الحراري العالمي

يعد الاحترار العالمي أحد المظاهر المتصلة بالأمن البيئي الدولي، فالغازات التي تحافظ على حرارة الجو وتبقيه صالحاً للاستيطان ازداد تركيزها بفعل نشاطات الإنسان. وهذا ما يطلق عليه بظاهرة البيوت الزجاجية، إذ تُحتجز الحرارة التي تحملها أشعة الشمس بفعل غازات الاحتباس الحراري كالميثان وأوكسيد الكربون مع استحالة خروج الإشعاع الذي يعكسه سطح الأرض، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع في درجات الحرارة إلى معدل يفوق معدلها في المحيط الجوي نتيجة الاحتباس الحراري(الدفء الكوني). فمن المتوقع أن ترتفع درجة حرارة الأرض خلال المئة سنة المقبلة ما بين(1-6) درجات مئوية، وهو ارتفاع لا سابق له منذ عشرة آلاف سنة (6.

تُمثل مشكلة الاحتباس الحراري تحدياً كبيراً للأمن الدولي بحكم ما يترتب على تفاقمها وتدهورها من المضاعفات البيئية والإنسانية بعيدة المدى. إن الجديد الذي طرأ

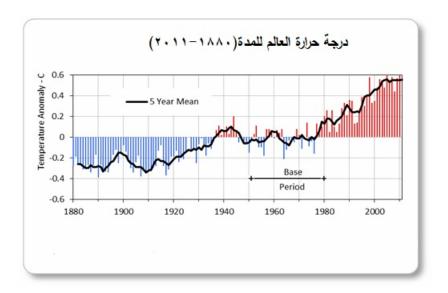
⁽¹⁾ اليامين بن سعدون، مصدر سبق ذكره، ص34.

⁽²⁾استفاني لوسن، مصدر سبق ذکره، ص(2)

⁽³⁾ فايق حسن جاسم الشجيري، البيئة والأمن الدولي، صحيفة النبأ، العدد72، تشرين الأول، 2004.

على ظروف تغيّر المناخ في العالم هو أن التغيير أصبح يحدث بمعدل أسرع بكثير مما كان يحدث من قبل لأسباب إنسانية وصناعية مردها انبعاث الغازات الصناعية نتيجة لاتساع النشاط الصناعي في العالم وبمعدلات تفوق انبعاثها على مدى القرون الماضية، وإذا أستمرت هذه الظاهرة بمعدلاتها الحالية فإنها سوف تشكل كارثة بيئية وتحدياً للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين (11) والشكل التوضيحي رقم (11) يوضح بشكل جليّ الارتفاع الكبير لدرجة حرارة الأرض وما يُحكن أن يتركه من تداعيات سلبية على الإنسانية.

الشكل التوضيحي رقم (11) درجة حرارة العالم للمدة(1880-2011)



المصدر:

-See: Global temperatures: http://www.globalissues.org/article/233/climate-change-and-global-warming

⁽¹⁾ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص399.

وما أن الارتفاع في درجة حرارة الأرض يحدث بصورة غير طبيعية لم يعهدها الكوكب من قبل، فإن الاحترار يعد أحد عناصر مظاهر التغيرات المناخية. أصطلح على تسمية الارتفاع في حرارة الأرض وغلافها الجوى بالاحترار العالمي. ويرى أغلب العلماء إن هذه الظاهرة قد بدأت منذ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر لكنها اشتدت وتعاظمت خلال القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين للأسباب الآتية: أولاً: تزايد الأنشطة الصناعية بدرجة لم يسبق لها مثيل سواء لتلبية الطلب الاستهلاكي المتزايد أم لتوفير المستلزمات الضرورية للصراعات الدولية التي تجلّب بوضوح. ثانياً: تطور كبير وسريع للتكنولوجيا الضارة بالبيئة المتمثلة بتنوع الآلات والأدوات والتجهيزات ووسائل النقل المختلفة الأرضية والجوية. ثالثاً: تطور قدرة الإنسان ما صنعه من معدات على الغوص في أعماق الأرض والمحيطات بحثاً عن المعادن ومصادر الطاقة والمياه. رابعاً: ارتفاع مستوى عيش البشرية أجمالاً وتزايد الاستهلاك للموارد الطبيعية السطحية والباطنية والمحاصيل الزراعية والمواد المصنعة. خامساً: ارتفاع متوسط عمر الإنسان إلى ما يزيد عن ثمانين سنة حالياً، أي إن إنسان اليوم يعيش ضعف ما كان يعيشه أسلافه(يُقدر العمر المرتقب لدي الشعوب البدائية وشديدة التخلف بخمس وثلاثين سنه، وغير ذلك من العوامل التي زادت من الضغط على الموارد الطبيعة، ولهذا الضغط ثنائي الأبعاد أهمية بالغة في التحليل وفي اتخاذ المواقف)(1). بمعنى أن عالم المستقبل الذي ستعيش فيه الأجيال المقبلة سيكون مليئاً بالتحديات البيئية التي ستنعكس حتما على كل مجالات الحياة (2).

⁽¹⁾ بالقاسم المختار، كيوتو وخلفيات المواقف الدولية، مجلة عالم الفكر، العدد2، المجلد37، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2008، ص ص111-111.

⁽²⁾ For more information see: John Firor and Judith Jacobsen, Population, Climate Change, and Creating a Sustainable World, Yale University, Yale University Press,2002, pp1-2.

والحقيقة أن الاستنتاجات العلمية متنوعة ومختلفة أحياناً لاسيما تقديرات المضاعفات المحتملة للاحترار العالمي على المناخ العام للكرة الأرضية على المدى الطويل فهناك شبه إجماع علمي يتمثل في أن هناك بوادر تغيرات ومؤشرات خطرة على الأمن البيئي الدولي بدأت تتجلى في الطبيعة ومن أكثرها وضوحاً ما يأتي (1):

1- ذوبان الكتل الجليدية في القطب الشمالي والمحيط المتجمد الجنوبي. إذ أعلن معهد الفريد فيسنر في تقريره لسنة 2007 بان هذه الكتل تقلصت في حجمها وامتدادها إلى نصف ما كانت عليه سنة 2001. وتؤكد رئيسة البعثة العلمية لهذا المعهد أن من المحتمل أن ينعدم الجليد القطبي خلال فصل الصيف في حدود(50) سنة قادمة وهو ما ينذر ببداية عملية ذوبان قد ترفع مستوى البحر بدرجة علمية كبيرة.

2- في حالة تأكد التوقعات العالمية بشان ذوبان ما يربو على(98%) من الكتل الجليدية في نهاية القرن الواحد والعشرين فان العلماء توقعوا أن يرتفع مستوى البحر قرابة نصف متر بحلول عام 2100، وهذا لن يحدث بسبب ذوبان أجزاء من الكتل الجليدية فقط، بل ربما يحصل من انخفاض في كثافة الماء وتوسع حجمه بفعل التمدد الحراري. وأهم انعكاسات ذلك إنغ مار مساحات كبيرة من الأراضي الساحلية المأهولة والمزروعة تحت مياه البحر.

3- تزايد عدد الأعاصير القوية من الدرجتين(4،5) على مقياس سفير سمبسون^(*)، إذ لاحظ علماء من معهد جورجيا التكنولوجي بان نسبة هذا الصنف من الأعاصير المدمرة قد تضاعفت منذ عام1970مقارنةً بنسبتها خلال السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة مع حدوث أغلبها في المحيطين الهادي والهندي. وفي علاقة هذه الظاهرة

⁽¹⁾ بالقاسم مختار، مصدر سبق ذكره، ص ص112-114.

^(*) وهو مقياس ظهر عام1973، أبتكره وطوره المهندس المدني وخبير الأرصاد الجوية بول سمبسون، ويُستخدم هذا المقياس لوصف الأعاصير التي تكون في المحيط الأطلسي وشمال المحيط الهادي، بينما تستخدم مقاييس أُخرى لأعاصير المناطق الأخرى كإعصار سكلوني وتايفون. ويقسم مقياس سمبسون إلى خمس درجات حسب درجة شدة الريح المستدامة ونوع الدمار المنتج عنها. للمزيد من التفاصيل ينظر: http://www.Arabia Weather.com.

بالاحترار العالمي يؤكد الفريق العلمي إن حرارة مياه المحيطات قد زادت خلال المدة من 1970 الى 2004 بنصف درجة مئوية. ويتوقع زيادة الأمطار في النصف الشمالي للكرة الأرضية مقابل تفاقم ظاهرة الجفاف في حدتها وامتدادها الجغرافي للنصف الجنوبي. ومن شأن هذا الواقع الجديد أن يُعيد خريطة رسم موارد المياه المتجددة في العالم وما قد ينجم عن ذلك من أزمات وهجرات وتوترات.

4- انتشار الأمراض المنقولة عن طريق الحشرات وتوسع رقعتها الجغرافية أفقيا وعمودياً مثل الملاريا والحمى الصفراء وأنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير وسارس، إذ يمكن للحشرات الناقلة إن تصبح قادرة على الوصول إلى مناطق كانت أقل حرارة، أو إلى ارتفاعات أعلى مما كانت تصل إليه في درجات حرارة اقل. كما يمكن أن ترتفع نسبة الأمراض المرتبطة بالحرارة.

5- حدوث حركة هجرة للسكان، إذ بينت الدراسات إن عُشر السكان تقريباً يقيمون في مناطق ساحلية مُنخفضة مُهدَدة بالغمر لاسيما جنوب شرق آسيا. وقد قدر البنك الدولي إن(25)مليون شخص شُردوا في عام 1998 نتيجة التدهور البيئي، بحيث تجاوز عددهم لأول مرة في التاريخ عدد اللاجئين لأسباب تتعلق بالحروب. وحديثاً حددت دراسة نشرتها مجلة البيئة والتعمير (Environmental and Urbanization) في نيسان عام 2007 بان الدول المُهدَدة هي الصين والهند ومصر واليابان والولايات المتحدة وغيرها.

المُتبع لظاهرة الاحترار العالمي يلحظ بشكل جليّ تزايد الشواهد على زيادة حجم التحديات الأمنية المتعددة المؤثرات⁽¹⁾ في الوقت الحاضر واستمرار حجم الدمار والكوارث التي تنتظر كوكب الأرض وتداعيات ذلك على مستقبل الحياة التي ستقود إلى عواقب وخيمة. كما أن حجم المشكلات والكوارث المتوقعة سيكون لها أثر كبير في الأمن

⁽¹⁾Energy, Security, and Climate: United Kingdom Concept Paper for a UN Security Council Debate, Population and Development Review, Vol.33, No.2, Population Council, 2007, pp422-423.

الدولي. واستناداً إلى ما تقدم فان التحديات العالمية للأمن الدولي والناجمة عن الاحترار العالمي سيكون لها الأثر البالغ وهي كما يأتي(1):

- 1- زيادة حدة التصحر في العالم لاسيما في المناطق الجافة والأقاليم المتاخمة. لقد شهد العالم مع بداية القرن الواحد والعشرين أكبر موجة حرارية منذ قرن. وهذا معناه إن همة تغيرات كبيره ومتسارعة في مناخ الأرض ستكون تداعياتها زيادة حدة ظاهرة التصحر في العالم وهي واحدة من أخطر الظواهر البيئية.
- 2- تناقص وانحسار الغطاءات الجليدية على كوكب الأرض وأثر ذلك في ارتفاع منسوب البحار والمحيطات.
- 3- ارتفاع حرارة مياه البحار والمحيطات وأثر ذلك على ارتفاع مستوى سطح البحر. يؤدي ارتفاع حرارة المسطحات المائية درجة مئوية واحدة عن المعدل إلى ارتفاع مستوى سطح البحر بمعدل(2ملم)، وآثار ذلك على احتمالات غرق بعض سواحل القارات والجزر في البحار والمحيطات.
- 4- إن ارتفاع حرارة كوكب الأرض لاسيما في المناطق التي تُعاني أساساً من الأوبئة والأمراض بسبب نشاط بعض الحشرات والفيروسات بسبب عامل الحرارة ستكون أكثر احتمالاً لنشاطات فيروسية مُسببة لكوارث على الحياة البشرية والحيوانية والنباتية.

ورغم التفاوت في التقديرات يتفق العلماء والمسؤولون السياسيون وصُناع القرار بصورة متزايدة على أن السماح باستمرار انبعاثات الغازات وفق المعدل الحالي يؤدي إلى حدوث تغيرات دراماتيكية في نظام المناخ العالمي يُشبهه بعض العلماء بموجة آتية لم يعد ممكناً وقف تمددها⁽²⁾. وفي العام 2040 سوف يؤدي تراكم الغازات الدفيئة إلى ارتفاع حرارة الأرض درجة واحدة إلى درجتين، ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع منسوب المياه في

⁽¹⁾ حبيب فارس عبد الله، التغيرات المناخية على كوكب الأرض وأثرها في زيادة حدة التصحر، مجلة كلية المأمون، العدد16، كلية المأمون الجامعة، بغداد، 2010، ص ص70-71.

⁽²⁾ مايكل سبكتر، تغير المناخ حول العالم: تحدي القرن الحـادي والعشريـن، في كتـاب: كارثـة تغـير المنـاخ يهدد الوطن العربي والعالم، دار الكتاب العربي، دمشق، 2010، ص430.

البحار والمحيطات من(2،0) إلى(1،5) متر، إذ إن ارتفاع منسوب المحيطات قد يُحدث أضراراً يستحيل تعويضها (1).

يُعد الاحترار العالمي إحدى التحديات العالمية البيئية للأمن الدولي وستصيب آثاره الفورية أفقر وأضعف شعوب العالم في البداية، لا بل أن هذه الشعوب تعيش بالفعل عواقب الاحترار العالمي. وفي عالمنا المنقسم يعمل الاحترار العالمي على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وبما يحرم الناس من فرصة تحسين حياتهم، وبالتطلع إلى المستقبل نجد التغيير المناخى يشكل خطراً لحدوث كوارث بيئية لها تداعيات أمنية على العالم.

المطلب الثاني: التلوث البيئي العالمي

إن التلوث البيئي العالمي ليس مشكلة جديدة أو طارئة بالنسبة للعالم، إنما الجديد فيها هو زيادة التلوث كماً وكيفاً في القرن الواحد والعشرين. إذ يُعد التلوث تحدياً عالمياً لا يعترف بالحدود السياسية، لذلك حظيّ هذا الموضوع باهتمام دولي. ولان التصدي له يتجاوز حدود وإمكانيات التحرك الفردي لمواجهة هذا الخطر، لاسيما أن الأخطار البيئية لا تقل خطراً عن النزاعات والحروب والأمراض الفتاكة إن لم تزد عليها، وأصبحت مشكلة التلوث إحدى التحديات والأخطار التي تواجه الإنسانية والكائنات الحية بالزوال، وسنكون بحاجة إلى كوكب آخر لكي نبدأ فيه حياتنا ونُنشيء حضارة جديدة في بيئة نظيفة (ق). كما ساهم التقدم التكنولوجي في مختلف المجالات على إحداث أضرار عميقة بالبيئة من خلال ما يتركه من مخلفات تصنيعية وكيميائية وما يترتب عليها من تلوث بيئي

⁽¹⁾ اينياسيو رامونيه، حروب القرن الواحد والعشرين(مخاوف ومخاطر جديدة)، ترجمة انطوان ابو زيـد، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2007، ص201.

⁽²⁾ ينظر: الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007-2008، ص50.

⁽³⁾ محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012، ص157.

امتدت آثاره لتشمل أجزاء واسعة من العالم، مما جعله إحدى التحديات العالمية للأمن البيئي (1).

لقد أدت الزيادة العشوائية في القطاع الصناعي في كل دول العالم لاسيما في الدول النامية التي يقل فيها الوعي البيئي ويتراجع فيها تنفيذ القوانين الصناعية الصارمة المتعلقة بحماية البيئة إلى زيادة غير مطمئنة في تركيزات عناصر المخلفات الصناعية في البيئة التي يعيش فيها الإنسان. إذ يتلوث الهواء بأنواع من الأبخرة الكيميائية السامة، بالإضافة إلى ما يحمله من عوادم وحبيبات دقيقة ناتجة عن أنشطة الإنسان والعمليات الصناعية التي يقوم بها على مستوى المناطق الصناعية في العالم. ومع الزيادات الكبيرة لمعدلات النمو السكاني الذي يشهده العالم اليوم لاسيما في البلدان النامية والفقيرة ترتفع كميات الملوثات الصلبة والسائلة والغازية (10 التي تلوث البيئة المائية التي تنجم عن أسباب مختلفة من أهمها استخراج الوقود الأحقوري وتسرب النفط وحرق المخلفات الصناعية (3).

يعد التلوث البيئي العالمي أحد أبرز التحديات في القرن الحالي، علاوةً على استنزاف طبقة الأوزون والاحترار العالمي، ولكل منهما خصائص مشتركة. فكلتاهما معنيتان بالتلوث في فضاءات لا تخص دولة معينة وتنجمان عن عوامل خارجية سلبية مرتبطة بارتفاع مستويات التطور الاقتصادي، وكلتاهما تضعان مجموعة من الدول في مواجهة بعضها بعضاً وأصبحتا موضوعاً لمفاوضات دولية خلافية للغاية (4).

لقد أتضح أن التلوث البيئي العالمي من أعقد القضايا التي تواجه عالم اليوم، إذ إن هذه التحديات التي كانت تبدو مشكلات مكن التعامل معها على المستوى الوطني تحولت

⁽¹⁾ عبد الرحمن بن محمد عسيري، مهام الإعلام الأمني ووظائفه في المجتمعات العربية المعاصرة، في كتاب: الإعلام والأمن، جامعة نابف العربية للعلوم الأمنية، الرباض، 2014، ص22.

⁽²⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر: موسى العسيري، تلوث الهواء والتغير المناخي، مجلة الأمن والحياة، العدد378، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، دت، ص68.

⁽³⁾ محمد شريف الاسكندري، تكنولوجيا النانو: من أجل غدٍ أفضل، سلسلة عالم المعرفة، العدد374، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2010، ص ص228-229.

⁽⁴⁾ كارين أ. منغمست وايغان م. اريغوين، مصدر سبق ذكره، ص514.

فجأة إلى أزمات معقدة وتتطلب حلولاً عالمية عاجلة وشاملة (1). كما تعد التفجيرات الذرية أحد المصادر المُهدِدة للأمن الدولي نظراً لما تؤديه من تلوث في البيئة العالمية، إذ يمثل الغُبار المتساقط من التفجيرات الذرية أهم مصادر التلوث البيئي العالمي للمواد المشعة من المفاعلات الذرية. كما إن الحروب أثرت على الأمن البيئي العالمي تأثيراً كبيراً، وأسهمت في زيادة التحديات البيئية العالمية نتيجة الأنشطة العسكرية (2). وعليه فإن للحروب العديد من الآثار السلبية على البيئة العالمية منها ما يأتي (3):

أولاً: لجميع الحروب تقريباً إستراتيجية أساسية واحدة هي تدمير النظم المؤازرة للحياة بحيث تذعن الجيوش والشعوب، لذلك تعتمد القصف الشامل للمدن والبنى التحتية والتدمير الكيميائي للغابات والمحاصيل، واتخاذ التدابير التي تجعل الحياة مستحيلة في مساحات كبيرة من الطرف المستهدف.

ثانياً: يؤدي استخدام الأسلحة الكيميائية إلى تعرية واسعة المدى للتربة وإفناء الحياة البرية الأرضية، كما يتفاوت التأثير على البشر من حالات التسمم العصبي إلى الإصابة بالالتهاب الكبدى وسرطان الكبد وغيرها من الأمراض التي تهدد الإنسانية.

ثالثاً: بعد انتهاء العمليات الحربية تبقى ملايين الألغام البحرية والأرضية وأنواع الذخائر والقنابل التي لم تنفجر، كما انه في أغلب الأحيان لا يتوافر سوى مقدار ضئيل جداً من المعلومات عن عدد هذه المخلفات ومواقعها مما يجعل تطهيرها مهمة صعبة وخطيرة وتبقى مستمرة في تهديد الأمن البيئي العالمي.

^{.2004.} وائق حسن قاسم الشجيري، البيئة والأمن الدولي، صحيفة النبأ، العدد72، تشرين الأول، 2004. (2) Hugh Dyer, Environmental Security and International Relations: The Case for Enclosure, Review of International Studies, Vol.27, No.3, Cambridge University Press, 2001, p445.

⁽³⁾ ينظر: محمد جمال مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص ص175-182.

رابعا: الأسلحة البيولوجية تُعد أسلحة قاتلة من بين كل الميكروبات المُمرضة للإنسان⁽¹⁾، وهناك عدد قليل وقع عليه الاختيار وتم إنتاجه وتطويره بطرق قياسية في ترسانات الأسلحة البيولوجية في العالم ومن هذه الميكروبات الجمرة الخبيثة والطاعون والحمى الصفراء وغيرها من الأمراض الناجمة عن استخدام هذه الأسلحة الفتاكة ذات التأثيرات المتعددة الجوانب⁽²⁾. كما أن التفجيرات الذرية في البحار والمحيطات وتحت الأرض أدت إلى زيادة التلوث بالإشعاعات الذرية في جميع أنحاء العالم نتيجة الأمواج التي تحرك هذه الإشعاعات وما يمكن أن يترتب على ذلك من ارتفاع معدلات الأمراض السرطانية في العالم⁽³⁾.

لقد أصبحت قضية التلوث البيئي قضية عالمية ذات أبعاد عالمية وتحتاج إلى تضافر جهود المجتمع الدولي الذي بدأ يدرك أن التلوث لا تحده حدود، والتخلص منه في الدول الصناعية من خلال ترحيلها إلى دول عالم الجنوب لا يحل المشكلة، ويُعد خرقاً لمعايير الإنسانية (4). ولذلك لابد من إدارة مشتركة وإستراتيجية عالمية موحدة تأخذ بنظر الاعتبار الإرادة الجامعة للعالم. لقد تزايدت معدلات تلوث البيئة خلال الربع الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد المصانع والمعامل ووسائل النقل والمصافي ومحطات توليد الطاقة الكبيرة علاوةً على الحروب الإقليمية والدولية، ونتيجة ذلك تعاظمت تحديات الأمن البيئي بشكل يُهدد الأمن الدولي ويُهدد

⁽¹⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر: طايل محمود الحسن، تحقيق عن(الحروب والبيئة)، مجلة الأمن والحياة، العدد 379، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د ت، ص ص63-67.

⁽²⁾ نسرين عبد الحميد نبيه، تطور أساليب الحروب وظهور أنواع جديدة تتناسب والتكنولوجيا الحديثة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010، ص210.

⁽³⁾ ليث الدرابيع، الغواصات النووية تشكل مصدراً من مصادر التلوث الإشعاعي في البحار والمحيطات، مجلة الأمن والحياة، العدد373، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د ت،ص62.

⁽⁴⁾ خالد محمد العنانزه، النفايات الخطرة والتحدي الأمني، مجلة الأمن والحياة، العدد371، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1434هجرية، ص82.

سكان العالم جميعا الذين يتزايد عددهم باضطراد وتعاني قطاعات كبيرة منهم من سوء التغذية والمرض والكوارث المناخية نتيجة تلوث البيئة⁽¹⁾.

خلاصة لما تقدم، يُعد التلوث البيئي العالمي أحد أبرز التحديات التي تواجه الأمن الدولي، لا بل تعمل على زيادة تحدياته المستقبلية. ولعل من أهم أسباب زيادة تداعيات هذا التحدي هو عدم الوصول إلى اتفاق دولي جماعي مُلزم لجميع الأطراف والوحدات الدولية ينص على الحد من الغازات والملوثات المنبعثة من مصادرها المختلفة وعدم التزام هذه الوحدات الدولية ببعض الاتفاقيات التي تم التوصل إليها والتي تنص على ضرورة تخفيض انبعاثاتها من الغازات إلى حد معين.

ورغم الاهتمام العالمي للتصدي لهذه الظاهرة، وادعاءات القوى العظمى الداعمة لإجراءات التصدي إلا أن من أبرز الدول التي لم تلتزم بهذه الاتفاقيات هي الولايات المتحدة الامريكية، إذ انه وبعد (إقرار اتفاقية كيوتو لعام1992 والملحق الخاص بها عام 2005) (2005) التي وضعت الأسس العالمية للتعامل مع الغازات المنبعثة وحددت نسب معينة للغازات المنبعثة لكل دولة وضمن مدة زمنية محددة، مع ذلك فقد زادت الغازات المنبعثة منها ضعف ما كان عليه قبل الاتفاق. لذلك يشكل التلوث البيئي تحدياً عالمياً للأمن الدولي ليس بمقدور الدول فُرادى مواجهتها، ويجب بناء إجماع دولي ومؤسسي لمواجهة هذا التحدى وتداعياته المستقبلية على الإنسانية.

المطلب الثالث: الأمن المائي العالمي وآثاره المستقبلية

يرتبط الأمن المائي العالمي بمتغير آخر هو الأمن البيئي الدولي وتحدياته المختلفة التي أثرت وستؤثر بشكل كبير في تشكُّل الآفاق المستقبلية لعالم القرن الواحد والعشرين. ورغم إن العالم يحتوي على كميات كبيرة من المياه إلا أن تضاعف عدد سكان العالم والتغيرات المناخية اللذين يسيران بوتيرة متصاعدة سيقودان إلى تعاظم تحديات الأمن

(2) ينظر: الأمم المتحدة، برتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، Fccc/83، 2005.

⁽¹⁾ جويدة حمزاوي، مصدر سبق ذكره، ص57.

الدولي بشكل خطير، يُسهم في تهديد الأمن والاستقرار في العالم نتيجة مؤثراتها المتعددة والمترابطة، وربما تكون احد مسببات الصراع العالمي المستقبلي إذا لم يتم بناء الاستراتيجيات العالمية المتكاملة القادرة على تشخيص التحديات وآفاقها المستقبلية وبناء السيناريوهات المتعددة لمواحهتها.

يؤكد ميخائيل غورباتشوف (Mikhail Gorbachev) في سياق مُعالجته لموضوعة المياه وأهميتها وقدرتها على التأثير في عقول وسلوك الشعوب بان "المياه تماثل في تأثيرها على الشعوب والدول الدين والايديولوجيا، إذ لها القدرة على تحريك ملايين الناس خلال مدة قصيرة جداً. وقد تحرك الناس منذ مولد الحضارات للإقامة بقربها، ويتحرك الناس إلى أماكن أخرى عندما يوجد قليل منها، ويستقرون عندما يتوفر كثير منها، ليس هذا فحسب، بل إن الناس يتقاتلون من اجل الحصول عليها، ذلك أن كل الناس في كل زمان ومكان يحتاجون إليها"(1).

يُعد الأمن المائي أحد تحديات الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين، وسيكون لها انعكاس كبير على الإنسانية في كل أجزاء العالم^(*). يتمثل جوهر فكرة الأمن المائي في "الحاجة الملحة للاعبين المختلفين في السيطرة وضمان الوصول إلى الموارد المائية لتأمين مصالحهم الحيوية في المجالات المتنوعة والمناطق الجغرافية المتعددة استناداً إلى رؤيتهم

(1)David K. Kreamer, Water and International Security, Journal of Contemporary

Water Research & Education, Universities Council on Water Resources, Issue 149, 2012, p3.

^(*) تضع مالن فولكنمار مجموعة من القياسات التي يمكن من خلالها الاستدلال على ندرة المياه في مناطق العالم المختلفة وهي كما يأتي: أولاً: فوق 1700م3 للفرد في السنة(ليست هناك ندرة). ثانياً: 1000م 1700م للفرد في السنة(هناك ندرة احياناً)، وفيه تبدأ الدول في المرور بضغط مائي دوري أو ضغط مائي منتظم. ثالثاً: 1500م للفرد في السنة(هناك ندرة حادة)، وفي هذه الحالة تؤثر ندرة المياه في الصحة والتنمية الاقتصادية والرفاهية الإنسانية. رابعاً: تحت 500م للفرد في السنة(هناك ندرة مفرطة)، توافر المياه قيد رئيس لاستمرار الحياة. ينظر: ستيفن بريشيري، أزمة المياه في العالم: وجوه إخفاق إدارة الموارد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2010، ص66.

الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية والاجتماعية، وقس مؤثراتها المستقبلية المتغرات السابقة الذكر افقياً وعمودياً"(1).

ويؤكد البرنامج المائي للأمم المتحدة على حقيقة علمية مفادها الآتي: رغم أن هنالك موارد مائية كافية متوافرة للاحتياجات العالمية المستقبلية، فان هنالك ندرة مائية لبعض المناطق التي تؤثر في ملايين من الناس، وتعاني هذه المناطق من الفقر المائي وسوء الاستخدام وعدم ترشيده. لذلك لابد من إجراء تغيير جذري على السياسة والإدارة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتوافرة لمواجهة الطلب العالمي المتزايد على المنتجات الغذائية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، واستناداً إلى التقرير البيئي القومي العربي الذي تم الإعلان عنه في الاجتماع السنوي الذي عقد في بيروت في 2010/11/4، أكد محمد العشاري الذي تولى عملية إعداد التقرير بأن "هنالك(19) بلداً في العالم يعانون من النقص الكبير في المياه الصالحة للشرب وأنها تعاني من ظاهرة الفقر المائي، وان(13) بلداً من هذه البلدان هي عربية. إن المعدل العالمي للشخص هو(6000م3) في السنة، إلا أن المعدل الأقصى المتوافر لثلاثة عشر بلداً عربياً هو(700م3) للشخص في السنة. وان ما يقارب(13) بلداً سيعانون نقصاً حاداً في المياه عام 2015".

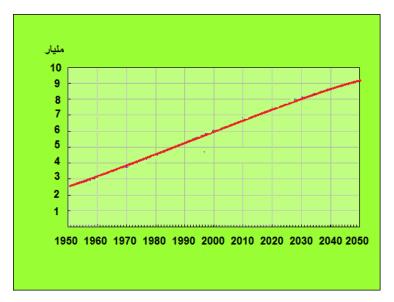
كما أن تضاعف عدد سكان العالم في القرن الواحد والعشرين سينعكس على الأمن المائي العالمي إذا لم يكن هناك ابتكار لوسائل استخدام الموارد المائية بالشكل الذي يفقد زيادة السكان آثارها السلبية على هذه الموارد وتحقيق الأمن المائي العالمي وضمان توفره لمعظم سكان العالم بطريقة كفوءة.

(2) Hani Fakhouri, The Decrease of Water Supply in the Arab World, Middle East Today, Nov 9, 2010.

⁽¹⁾Jon Martin Trondalen ,Climate Changes, Water Security and Possible Remedies for the Middle East, The United Nations World Water Assessment Programme, Scientific Paper,3, 2009, p21.

والشكل التوضيحي رقم(12) يوضح تصاعد المؤشر العالمي لعدد سكان العالم في القرن الواحد والعشرين وتحديداً للمدة(2000-2050).

الشكل التوضيحي رقم(12) مؤشر تصاعد عدد سكان العالم(1950-2050)



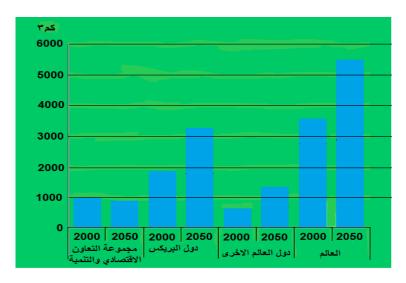
المصدر:

- See:Arthur. H.Waltz, Opportunities: development and management of water resources: http://www.talsperrenkomittee.de/symposium-beneffits.

وبينما يزداد سكان العالم بشكل كبير، سيزداد ايضاً الطلب على المياه وبشكل مضطرد. وعليه تُشير توقعات الأمم المتحدة بأنه بحلول عام 2025، فان(30) بلداً سيعانون من ندرة المياه، وان(18) بلداً منها ستكون في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وهذه المناطق ستكون الأسوأ من ناحية ندرة المياه في العقود القادمة في هذا القرن، لاسيما وان الإدارة غير الفعالة للموارد المائية المشتركة تؤدي إلى تصعيد التوتر في هذه المناطق.

والشكل التوضيحي رقم(13) يوضح تصاعد المؤشر العالمي للطلب على المياه في القرن الواحد والعشرين وتحديداً للمدة (2010-2015)(1).

الشكل التوضيحي رقم(13) المؤشر المائي العالمي للمدة(2000-2050)



المصدر:

- Water for a Sustainable world, The United Nations World Water Development Report United Nations, 2015, p42.

وتكثيفاً لجوهر الدلالات الفكرية السابقة الذكر، فإن للأمن المائي العالمي مؤثراته المستقبلية المتعددة، ويكن ايجازها بالآتى:

أولاً: البعد السياسي: تؤكد المؤشرات العلمية والدلالات المستقبلية على أن نقص الموارد المائية سيكون أحد الأسباب الرئيسة للصراعات وانعدام الأمن في العديد من

⁽¹⁾ Paula Koch, Water Scarcity in the Middle East, Your Middle East, April 29, 2013.

مناطق العالم لاسيما في قارقي أسيا وأفريقيا⁽¹⁾، إذ إن الأطراف المختلفة ستعمل على تحشيد جهودها للسيطرة على مصادر المياه لتأمين احتياجاتها المختلفة من الموارد المائية التي تُعد مسألة لا غنى عنها للحياة والعمل⁽²⁾. وفي هذا السياق حذر الكثير من المفكرين الاستراتيجيين بان الحروب القادمة في هذا القرن ستكون حروب السيطرة على مصادر المياه بين دول مختلفة الأفكار والتوجهات⁽³⁾، ويعد الشرق الأوسط المثال الأوضح في هذا السياق⁽⁴⁾، وكذلك(جميع دول الساحل الأفريقي نتيجة التصحر وارتفاع درجات الحرارة، مما ينذر بتصعيد حدة التوتر والصراع)⁽⁵⁾. ورغم ما تقدم هنالك من يختلف مع هذا الرأي ويرى أن العالم وبفعل توافر القدرات اللازمة البشرية والمادية له القدرة على تقويض الصراعات المستقبلية⁽⁶⁾.

ثانياً: البعد الاقتصادي: إن عدد سكان العالم يزداد بشكل كبير وفق المؤشرات العالمية المعتبرة، إذ سيصل عدد سكان العالم في عام2050 إلى عشرة مليار نسمة، لذلك تكمن الدلالة العلمية لهذه الحقيقة في أن نسبة استخدام الموارد المائية في العالم تفوق إلى حد كبير نسبة زيادة عدد سكان العالم، كما انه خلال القرن الواحد والعشرين سيتعاظم عدد سكان العالم بنسبة أكثر من ثلاثة أضعاف، وبالمقابل ستتضاعف نسبة استخدام المياه

⁽¹⁾Jon Martin Trondalen ,Climate Changes, Water Security and Possible Remedies for the Middle East, The United Nations World Water Assessment Program, Scientific Paper, 3, 2009, p21.

⁽²⁾Michael Klare, Will water supplies provoke World War III?, Salon, Monday, APR 22, 2013.

⁽³⁾Peter H. Gleick, Water and Conflict: Fresh Water Resources and International Security, International Security, Vol.18, No.1, The MIT Press, 1993, p83.

⁽⁴⁾Ilan Berman and Paul Michael Wihbey, The New Water Politics of the Middle East: http://www.iasps.org/strategic/water.htm.

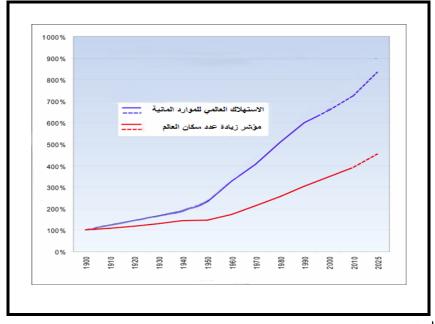
⁽⁵⁾Alec Crawford, Climate Change And State Fragility in the Sahel, FRIDE:A European Thank Tank For Global Action, Policy Brief, No.205, Spain, 2015, p4.

⁽⁶⁾Anup Shah, Water and Development: Climate Change and Water Security: http://www.Global Issues.com.

إلى خمسة أضعاف، وان نسبة الاستخدام العالمي للمياه الصالحة للشرب تصل إلى(65%)⁽¹⁾، وسيترك آثاره على القطاع الزراعي العالمي الذي تعتمد عليه دول كثيرة⁽²⁾.

والشكل التوضيحي رقم(14) يوضح تصاعد المؤشر العالمي للطلب على المياه مقارنة بتصاعد عدد سكان العالم في القرن الواحد والعشرين وتحديداً للمدة(2000-2025).

الشكل التوضيحي رقم(14) مؤشر سكان العالم واستهلاك الموارد المائية للمدة(2000-2025)



المصدر:

-See:Thematic focus: Ecosystem management and resources efficiency:http://www.na.unep.net/atlas/google.php.

⁽¹⁾ James L. Hecht, The Fight Over Water in the Middle East, The Christian Century, June 19-26, 2002, pp22-24.

⁽²⁾ Jacob Burke and Jean-Marc Faurès, Climate change, water and food security, Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2011.

وفي هذا السياق، أكد برنامج الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بان "التغيرات المناخية العالمية وما يمكن أن تتركه من مؤثرات مستقبلية على الأمن المائي العالمي سيكون لها تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي و(الأمن الغذائي العالمي في عام 2030)⁽¹⁾، لاسيما في المناطق الفقيرة، وسيكون هناك حروب وصراعات على الموارد المائية، كما أن أكثر من(155-600) مليون إنسان سوف يعانون من نقص المياه إذ ما استمرت درجات الحرارة في الارتفاع وفق المعدلات العالمية الحالية⁽²⁾.

ثالثاً: التغيرات المناخية: التغيرات المناخية العالمية سيكون لها مؤثرات سلبية على الأمن المائي العالمي⁽³⁾لا سيما في قارتي أسيا وأفريقيا، التي ستكون من أكثر المناطق عُرضةً للتصحر وقلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة والجفاف، وستقود إلى زيادة الطلب العالمي على الموارد المائية مما يُسبب نقصاً كبيراً في الموارد المائية نتيجة تعاظم السكان وقلة المياه، وهو ما يعني بالضرورة أجراء تغيرات كبيرة في السياسات الأمنية للدول قد تصل إلى حد استخدام القوة للسيطرة على مصادر المياه، وتكمن مؤثرات الأمن المائي الناجم عن التغيرات المناخية في انه يؤدي إلى اضطراب الإنتاج الغذائي العالمي، وتعرض ما يقارب(75- التغيرات المناخية في انه يؤدي إلى اضطراب الإنتاج الغذائي العالمي، وتعرض ما يقارب (125 والجنوبي وإغراق مساحات زراعية واسعة لا سيما في المناطق الساحلية، ويؤدي إلى ارتفاع والجنوبي واغراق مساحات زراعية واسعة لا سيما في المناطق الساحلية، ويؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر، وفقدان كثير من المياه الصالحة للشرب في الجداول والأنهار المرتبطة به (4).

(1) Jacob Burke and Jean-Marc Faurès, Climate change, water and food security, Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2011.

⁽²⁾ See: United Nations, United Nation Food and Agriculture Organization: http://www.un.org/News

⁽³⁾ For more information see: Orhan Gunduz and Celalettin Simsek, Influence of Climate Change on Shallow Groundwater Resources: The Link Between Precipitation and Groundwater Levels in Alluvial Systems, in: Climate Change and its Effects on Water Resources, edited by Alper Baba, Proceedings of the NATO Advanced Research Workshop on Effect of Climate Change on Water Resources, Issues of National and Global Security Cesme, Turkey, 2010, p229.

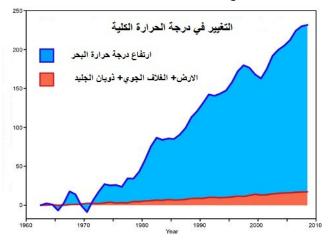
⁽⁴⁾ Anup Shah, Water and Development: Climate Change and Water Security: http://www.Global Issues.com.

خلاصة لما تقدم، إن المؤشرات العلمية الدولية للأمن المائي العالمي تؤكد على حقيقة مفادها أن هنالك ثلاثة متغيرات مترابطة بشكل كبير ومتفاعلة مع بعضها وتؤثر في بعضها الأخر وتشكل بمجموعها الدلالات المستقبلية لمؤثرات الأمن المائي العالمي. تتمثل هذه المتغيرات في الموارد المائية والسكان والتغيرات المناخية. إذ انه كلما زاد عدد سكان العالم فان ذلك يؤدي إلى تعاظم استخدام الموارد المائية لاسيما وان نسبة زيادة استخدامها تفوق نسبة زيادة عدد السكان في العالم وهو ما يعني أن العالم سيشهد نقصاً في المياه، والعنصر الأخر المتمثل في التغيرات المناخية يُسهم في تشكيل العلاقة المستقبلية بين العنصرين الآخرين، إذ يؤدي إلى زيادة نقص المياه وعدم توفره لعدد كبير من السكان في المناطق المتأثرة بالتغيرات المناخية العالمية لاسيما في قارتي أسيا وأفريقيا بفعل غياب الاستراتيجيات المتأثرة بالتغيرات المناخية والتي تبغي مواجهة تحديات الأمن المائي العالمي، وهذا بدوره يؤكد على حقيقة مفادها أن الأمن المائي هو أحد التحديات العالمية للأمن الدولى.

المطلب الرابع: ارتفاع مياه البحار والمحيطات وآثارها المستقبلية في تغيير شكل الكرة الأرضية

يُعد ارتفاع مستوى البحر والمحيطات من التحديات العالمية للأمن الدولي ذات المؤثرات المستقبلية. إذ يؤدي الارتفاع إلى عواقب وكوارث وخيمة على العالم أجمع نتيجة تغطية مساحات واسعة من الدول الساحلية والموانئ البحرية العالمية، ويتسبب في تهجير نسبة كبيرة من سكان العالم إلى مناطق جديدة غير تلك المناطق التي اعتادوا العيش فيها. والشكل رقم(15) يوضح نسبة ارتفاع مياه البحار بشكل كبير وما يمكن أن يترتب عليه من تداعيات مختلفة على نسبة البحار بشكل عام والأمن الدولي بشكل خاص بمجالاته المختلفة.

الشكل التوضيحي رقم(15) ارتفاع نسبة مياه البحار(1960-2010)



المصدر:

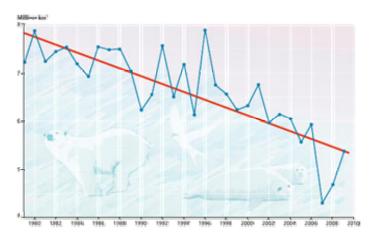
-See: Most Global Warming Is Going Into The Oceans, Global temperatures: http://www.globalissues.org/article/233/climate-change-and-global warming.

يؤدي ارتفاع مياه البحار والمحيطات إلى تحريك السكان من مناطق استيطانهم إلى مناطق أخرى. وتتمثل أبرز التحديات المستقبلية في أن هذا التحرك ومن ثم الاستيطان سوف يتم بطريقة عشوائية وغير مخطط له مما يؤدي إلى التسبب بمشاكل عالمية الإطار والنطاق على المستويات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية (1). ونظراً لعدم إدراك صناع القرار في العالم إلى هذا التحدي المستقبلي نتيجة عدم إيمانهم بهذه التحديات ذات التأثير غير الآني، فان تجاهل هذا التحدي وعدم اتخاذ الإجراءات الدولية الجماعية سوف يكون له تداعيات مستقبلية يصعب السيطرة عليها. ليس هذا فحسب، بل هناك ترابط وثيق بين زيادة درجة حرارة العالم وبين نقصان كمية الثلوج وزيادة كميات البحار والمحيطات في المستقبل ما يؤدي إلى تغيير في الحركة السكانية العالمية وما يترتب على ذلك

⁽¹⁾ ee:Sonia Gupta, Environmental law and policy: Climate change as a threat to international peace and security, p2: http://www.perspectivesonglobalissues.com.

من تداعيات عالمية خطيرة. ولذوبان الثلوج أثره في حرارة العالم ووضع البحار والمحيطات. كما هو الحال في الشكل رقم(16).

الشكل التوضيحي رقم(16) المؤشر العالمي لذوبان الثلوج للمدة(1980-2010)

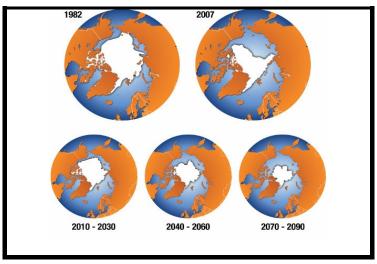


المصدر:

- See: Most Global Warming Is Going Into The Oceans, Global temperatures: http://www.globalissues.org/article/233/climate-change-and-global-warming-

بينما يوضح الشكل رقم(17) حجم التناقص في كمية الثلوج الموجودة في القطب الشمالي وللقارئ أن يتوقع آثارها الإستراتيجية المستقبلية في ظل تناقص كمية الثلوج.

الشكل التوضيحي رقم(17) حجم التناقص في كمية الثلوج الموجودة في القطب الشمالي



المصدر:

-See: Most Global Warming Is Going Into The Oceans, Global temperatures: http://www.globalissues.org/article/233/climate-change-and-global-warming.

وعلى هذا الأساس يُكن تركيز الآثار المترتبة على ارتفاع مستوى المحيطات والبحار في مستقبل الأمن الدولي بما يأتي:

أولا: التداعيات السياسية: تتمثل في عدم القدرة على مواجهة التحديات الناجمة عن حركة السكان وبمجاميع كبيرة من مناطق استيطانهم إلى مناطق أخرى، وعدم قدره السلطات والمؤسسات الدولية على ضبط حركتهم في هذه المناطق التي تحركوا إليها، لاسيما فان أغلب السكان لا يحملون جوازات سفر وتحديداً فئة الأطفال مما يؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالهجرة غير الشرعية وآثارها المتعددة الجوانب لاسيما الأمنية منها.

ومن ثم فقد كان لِزاماً التفكير في إستراتيجية إبداعية مبتكرة، وسياسة عملية واقتصادية يتعامل فيها مع المشكلات البيئية، من خلال وضع أُسس علمية للإدارة البيئية

السليمة ومن خلال تبني برامج(الطاقة المتجددة)^(*)، لكن قد استجدت في الآونة الأخيرة قضايا أجبرت الإنسان إلى أن يُعجل في تطويره لهذه الإستراتيجية الجديدة، ومنها الآتي: التقلبات الكبيرة في أسعار المواد الخام والطاقة بشكل ملحوظ، وتدهور نوعية المياه في معظم مناطق العالم، وانخفاض أحجامها، وصرامة التشريعات والأنظمة المتعلقة بالمخلفات الصناعية، وارتفاع الوعي الشعبي بأخطار المشكلات البيئية، وارتفاع أسعار وتكاليف التخلص من المشكلات البيئية، وقلة وجود مناطق صالحة للتخلص من المشكلات البيئية وانكشاف مشكلات بيئية ذات بعد عالمي⁽¹⁾.

ثانيا: التداعيات الأمنية: حركة السكان غير المنضبطة والعشوائية الناجمة عن الأزمات والظروف الطبيعية سوف يترتب عليها مشاكل تتعلق بانتشار الجرية المنظمة وانتهاكات حقوق الإنسان، وقد تؤدي إلى إنخراط مجموعات كبيرة من الشباب المشردين في عمليات غير شرعية وجرية منظمة بهدف الحصول على الغذاء، مما يعني عدم قدرة الدول المستقبلة لهم على الحفاظ على الأمن الداخلي نتيجة حركة كتل سكانية كبيرة بطرق عشوائية من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أُخرى، ومما يزيد من هذه التحديات هو المناطق التي سوف تغمرها المياه هي في البلدان الأكثر فقراً في العالم.

ثالثاً: التداعيات الاقتصادية: لقد أكد الخبراء على أن ارتفاع مياه المحيطات والبحار الناجمة عن ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي نتيجة الاحترار العالمي سوف يؤدي إلى تدمير نسبة كبيرة من المساحات الصالحة للزراعة في مختلف قارات العالم، وهذا

^(*) الطاقة المتجددة تستخرج من مصادر تتجدد باستمرار كالرياح والشمس على عكس الوقود الاحقوري الذي تكون موارده عرضة للنفاد، كما إن هذه الطاقة غير مُسببة للتلوث. وخلال المدة من عام1994حتى عام 2004، حققت الرياح غواً بمعدل50%، بينما شهدت الطاقة الشمسية غواً بمعدل25%. ينظر: علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الإبعاد والانعكاسات، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص189. (1) على عبد الرحمن على، البيئة وما يواجهها من تحديات، الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة، عبر شبكة المعلومات الدولية:

سوف يؤدي بدوره إلى الأضرار بالأمن الغذائي العالمي. ومن ناحية أُخرى سوف يؤدي إلى نشوء مشكلة كبيرة تتعلق بصعوبة القدرة على إيصال الغذاء والاحتياجات الاساسية إلى كل الكتل السكانية المُهَجرة.

علاوةً على ما تقدم، يؤدي ذلك إلى ركود الاقتصاد العالمي نتيجة توقف الصادرات والاستيرادات العالمية من منطقة إلى أُخرى أو من دولة إلى أُخرى نتيجة الكوارث العالمية والمترتبة على غرق مساحات شاسعة من المدن الساحلية في مختلف دول العالم. بمعنى أن ارتفاع مستوى البحار والمحيطات الناجمة عن الاحترار العالمي وحسب المختصين في المجال البيئي يُعد أحد التحديات العالمية غير المنظورة للأمن الدولي، ويتمثل هذا التحدي في انه قد يؤدي إلى تغيير شكل اليابسة في الكرة الأرضية، وإعادة ترتيب القارات العالمية من جديد سواء كان التحام بعضها ببعض أم نشوء قارات جديدة، ومن ثم يؤدي إلى إيجاد متغيرات جديدة ذات مؤثرات مستقبلية متعددة الجوانب وغير منظورة لدى أغلب صُناع القرار السياسي الدولي. وطالما أن التحديات كبيرة في مجال الأمن البيئي الدولي فانه لابد من جماعى يتناغم مع حجم وطبيعة وتعاظم هذه التحديات العالمية.

المبحث الخامس

التحديات الحضارية العالمية للأمن الدولي

الحضارات متعددة، والأهداف مُتغايرة، وقانون الحياة هـو التغيّر والتبدل، لـذلك شهد العالم حضارات متنوعة هَت وتوسعت وانتشرت استناداً إلى عوامل قوة ذاتية وأخرى موضوعية، وساهمت هذه العوامل في فرض إرادة إحداها على الأخرى. وبما أن لكل حضارة بنية فكرية ترتكز عليها وتغذيها وتعمل على توظيفها بهدف تحقيق تفوقها فإنها تعمل على استيعاب متغيرات البيئة الخارجية السلبية والايجابية بالشكل الذي يتيح لها تقليص عناصر الضعف وتدعيم عوامل القوة من أجل ضمان استمرار هيمنتها وتفوقها على الحضارات الأخرى، والعمل على إعاقة الحضارات الأخرى من التقدم.

استناداً إلى ما تقدم، إذا كان الصراع الأمريكي السوفيتي خلال الحرب الباردة قد هيمن على التفاعلات الدولية ومحاولة كل طرف تبني أنهوذج للحضارة العالمية وربطه بمصالحه الإستراتيجية العليا، فان القرن الواحد والعشرين شهد تفوقاً للحضارة الغربية بفعل تراجع الحضارات الأخرى، وامتلاك هذه الحضارة لمجموعة من المقومات المادية والمعنوية، وعملت الدولة الأقوى في العالم وهي الولايات المتحدة الامريكية على تزعم الحضارة الغربية.

كما(أصبح الفعل الثقافي الحضاري في صلب التحولات التي ترافقت مع التحول العالمي ومن ثم فان استدعاءه في التحليل ضروري لفهم هذه الديناميات الجديدة التي يتحول بها العالم من خلال ربط تحقيق المصالح بالديناميكيات الحضارية) أ. بمعنى إنه تم ربط الحضارة الغربية وقيمها والبنى الفكرية التي تستند إليها بالأمن القومي الأمريكي، ونتيجة فقدان العدو الذي تُحَشد له الطاقات والإمكانات بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بدأ المفكرون الاستراتيجيون الغربيون بشكل عام والأمريكيون بشكل خاص يضعون البُنى الفكرية للحضارة الغربية وقيمها لمواجهة التحديات التي تواجهها في القرن الواحد والعشرين.

⁽¹⁾ عبد الاله بلقزيز، مصدر سبق ذكره، ص29.

لذلك بدأت الولايات المتحدة والقوى الغربية بتدعيم حضارتها وابتكار الوسائل والآليات للحد من تعاظم الحضارات الأخرى. وعلى هذا الأساس، ومع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين بدأت الصيغة الحضارية الثقافية تسمو على التفاعلات الدولية لاسيما بعد احداث2001/9/11، ومحاولات تحشيد جُهد الحضارة الغربية لمواجهة ما يُسمى (الخطر الإسلامي) تجاه الحضارة الغربية بزعامة الولايات المتحدة وتحديداً المحافظون الجُدد.

الاختلاف الثقافي والحضاري للبشرية يُعد ظاهرة اجتماعية وتاريخية طبيعية ملموسة. وهذا الاختلاف لا يحول دون أن يكون هنالك نوع من التجاذب والتقارب والتعاون بين مجموعات معينة، وفي الوقت ذاته قدر واضح من التجاذب والتنافر بين مجموعات أخرى. ولكن عندما تتحول ظاهرة الاختلاف الثقافي إلى ذريعة في يد حركات عنصرية هدفها نشر أفكار الامتياز والتفوق العرقي والدفاع العلني عن أطروحة انعدام التكافؤ والمساواة بين الثقافات البشرية عندئذ تكتسي المشكلة طابعاً آخر، وتترتب عليه تداعيات أخلاقية ومواقف سياسية تتبلور بشكل مكشوف في السلوك السلمي للثقافات المغابرة والمعادية لها(1).

ولذلك فان ربط الحضارة في المصلحة القومية (*) والأمن القومي سواء كان ذلك لدولة أم مجموعة من الدول وتحشيد القدرات في مواجهة الحضارات المضادة أدى إلى بروز أحد مرتكزات الأمن الدولي وهو الأمن الحضاري، وبذلك فانه يُعثل تحدياً كبيراً للأمن

(1) عبد الرزاق الدواي، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات: حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص30.

^(*) في هذا السياق يقول وليام بفاف في سياق رؤيته للصراع الحضاري "لا يمكننا اعتبار الحضارات فعاليات سياسية مسؤولية بدون امتلاكها لحكومات، والحديث عن الحروب فيما بينها كان مثل الأحاديث الاستفزازية والمتحيرة حول الحروب بين الأعراق في القرن التاسع عشر، فالحكومات هي التي تصنع الحروب والتي ربا يقودها زعماء دينيون يبنون قراراتهم على اعتبارات ومصالح سياسية وعسكرية واقتصادية". ينظر: ليون هادار، عاصفة الصحراء: فشل السياسة الامريكية في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم ناشرون، ببروت، 2005، ص263.

الدولي. وعلى هذا الأساس، فان تناول التحديات العالمية الحضارية للأمن الدولي يكون وفق الرؤى الفكرية المعاصرة للحضارة وجوهرها، ومدى انعكاس ذلك على الصراع الثقافي العالمي، وجعل الحضارة منطلقا في الدفاع عن مصالح الشعوب في القرن الواحد والعشرين. ومن ثم فإن الضرورة العلمية تقتضى تقسيم المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: البُّني الفكرية المعاصرة للحضارة الغربية

البنى الفكرية من الأهمية بمكان في الحضارات والشعوب، وتأتي أهميتها من أهمية الأفكار التي تحملها الشعوب، فقد تكون أفكار تحاورية وتكاملية مع حضارات أخرى. كم تسببت الأفكار بإراقة الدماء، والأفكار ليست تجريدات في الأذهان، ولا يمكن قتلها أو جسها أو إبعادها عن سلوك الأمم، عليه فقد تكون الأفكار الحسنة سبباً لأفعال حسنة لا تنتهي، أي ليس لها عمر او زمان، إنها دائمة مستقبلية، وقد تكون سبباً لصراعات لا تنتهي، فالناس يؤمنون بالأفكار ويموتون من أجلها، وليس أخطر من الفكرة حين تتلبس صاحبها وتستولي عليه، وترابط الأفكار وتنظيمها يعني بالضرورة ترابط الأحداث والأشياء وتنظيمها، وكل شيء يتم بفعل الأفكار، أنها تنتج الأحداث التي هي منها كالغطاء والرداء. والأفكار هي ذلك الشهاب الذي يثقب عالم المستقبل، عالم المجهول، إنها هي التي تُحرك الناس والشعوب (ا).

لذلك شهد العالم الغربي العديد من الطروحات الفكرية التي تناولت بالبحث والتوضيح لمبتغى الحضارة الغربية وعلاقتها بالحضارات الأخرى لاسيما الحضارة الإسلامية وتحديداً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وموجة عولمة النموذج الغربي. إذ انعكست القضايا التي أُثيرت مع انتهاء الحرب الباردة في نقاش ضمن أوساط الدوائر السياسية والأكاديمية الغربية لاسيما في الولايات المتحدة الامريكية، وتتمثل الفكرة الاساسية في أن الفروقات الثقافية سوف تُحدد بصورة متزايدة شكل النظام الدولي مستقبلا. وبدأ هذه الفكرة فوكوياما حين طرح فكرة نهاية التاريخ ليقنع العالم بان

⁽¹⁾جان توشار واخرون، تاريخ الفكر السياسي، الدار العالمية للطباعة والنشر، بـيروت، 1981، فكـرة مثبتـة على غلاف الكتاب.

الشعوب وجدت ضالتها بالأغوذج الغربي قيماً وسلوكاً، ثم انبرى صموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington) في مقاله ومن ثم كتابه الموسوم صدام الحضارات، متجاوزاً أخفاقات فوكوياما، إذ جادل بالقول بان الحضارات تكتسب المزيد من التلاحم بصفتها أطرافاً فاعله في النظام الدولي. كما إن الصراع في القرن الواحد والعشرين سوف يتحول من صراع ايديولوجي واقتصادي إلى صراع ثقافي حضاري، وسوف تبقى الدول أطرافاً فاعلة، ولكن يتزايد احتمال قيام صراع بين المجموعات الحضارية (1).

وقد حَده صموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington) الأسباب التي تؤدي إلى الاحتمال التصادمي وهي كما يأتي: أولا: يتم التمييز بين الحضارات باستخدام التاريخ واللغة والثقافة والتقاليد والأكثر أهمية من ذلك هو الدين. إنها تمثل نتاج قرون من الـزمن ومن غير المحتمل أن تختفي في وقت قصير. وإنها أقل عُرضة للتغيير. وعليه ولـدت في الواقع الصراعات الأكثر امتداداً في الأفق الزمني الأكثر عُنفاً. ثانياً: أن العالم في طريقه إلى أن يصبح قرية كونية، لذلك فان التفاعلات بين الشعوب ذوي الحضارات المختلفة سوف تزداد بشكل كبير، وان من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الوعي الحضاري، ومن ثم تقوية الاختلافات والحقد التاريخي سواء كان ذلك حقيقة أم تخيلاً. ثالثاً: الحداثة الاقتصادية والتغيير الاجتماعي في كل أنحاء العالم تُضعف الهويات المحلية طويلة الأجل والدولة الأمة كمصدر للهوية. وقد تحرك الدين لملء الفراغ، وقد أخذ شكل حركات متعصبة، وشمل جميع الأديان. ويُمثل انبعاث الروح الدينية الأساس للهوية والالتزام اللتين تتجاوزان الحدود القومية وتوحدان الحضارات. رابعاً: يدعم مذهب المناطق الاقتصادية الـوعي الحصاري، والتحول الناجح في المناطق المختلفة، ويُمكن أن ينجح فقط من يؤسس على جذور حضارة عامة (2).

وعلى أساس هذه الأسباب والعوامل المتفاعلة في العالم وبين حضاراته ذات الاختلافات الجوهرية فان الدين هو المُحرك الأساس. ومن خلال خطوط الصراع بينهما

⁽¹⁾ سايمون ماردين، الصراع الثقافي في العلاقات الدولية: الغرب والإسلام، في كتاب عولمة السياسة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص789.

⁽²⁾استيفاني لوسن، مصدر سبق ذكره، ص ص112-113.

والتي حلت محل الحدود السياسية والإيديولوجية فان هنتنغتون ينتهي إلى الإقرار بان الصراع الحتمي والصراع الحضاري سيكون بين الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشيوسية من جهة، والحضارة الغربية من جهة أخرى⁽¹⁾. أن هذه الأفكار التي تضمنتها نظرية صموئيل هنتنغتون عن صراع الحضارات خطيرة للغاية، إذ تَجَذر الاعتقاد بان هناك صراعاً طويل الأمد يلوح في الأفق⁽²⁾، وهو صراع يدور بين حضارات وثقافات غير متكافئة القوة، أو بتحديد أدق بين حضارات غير مُهيمنة وأُخرى متفوقة، بين حضارات أُخرى غير غربية هي الأقرب لان تكون مقهورة أو مغلوب على أمرها، ويراد لها أن لا تخرج من الأُطر التي حبسها الغرب فيها⁽³⁾.

وقد وضع هنتنغتون تصوراته للولايات المتحدة والعالم، ومن أهم هذه التصورات إنها تجعل الثقافة والحضارة مصدراً للصراعات الرئيسة بين البشر. وتمثل ظاهرة الصدام الحضاري خلال الحرب الباردة التي كانت بين معسكرين مختلفين، ذلك انه يعتبر الكراهية جزءاً من إنسانية الإنسان. ولكي تتحدد ذاتياً وتتعبأ فنحن بحاجة إلى أعداء، لذلك فان الصراع بين الأفراد والجماعات والدول والقوى العظمى هو أمر طبيعي، ونهاية صراع ما يعني بداية صراعات جديدة أُخرى (4). وبذلك حاول هنتنغتون تجاوز نظرية نهاية التاريخ لفوكوياما، فقد أوضح أن التاريخ لم يصل إلى نهايته بانتهاء الصراع بين الشيوعية والرأسمالية بل حدث تغيّر في طبيعة الصراع، وبدلاً من أن يكون العنصر الإيديولوجي

 ⁽¹⁾ زهراء حسن كاظم، اللاتماثل في الأداء الاستراتيجي الأمريكي(مكافحة الإرهاب انموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012، ص137.

⁽²⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر: صمويل هنتنغتون، من نحن: المناظرة الكبرى حول أمريكا، ترجمة احمد مختار الجمال، المركز القومى للترجمة، القاهرة، 2009، ص18.

⁽³⁾إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، مصدر سبق ذكره، ص85.

⁽⁴⁾ عبد الأمير عبد الحسن إبراهيم، المنهج الواقعي وأثره على السياسة الخارجية الامريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ص ص108-109.

السياسي هو المحرك الفاعل للصراع فقد تكثف دور العامل الديني الثقافي ليكون هو المحرك الرئيس للصراع⁽¹⁾.

خلاصة لما تقدم، فإن الأفكار الغربية لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة تؤكد على إن طبيعة الصراع العالمي سوف تأخذ طابعاً دينياً وثقافياً، إذ تؤكد القراءة الدقيقة للوقائع والأحداث الدولية وسلوك الدول ومواقفها والأفعال وردود الأفعال بان الخطوط الصراعية للصراع أصبحت واقعاً ملموساً. ومن أبرز الدلائل إلى ذلك هو ما قاله الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن وكرره في خطاباته خلال مدة رئاسته والحروب التي خاضها، ومن ابرز ما قاله والذي يُشير إلى البعد الحضاري هو"إنها حروب صليبية (**)"، كما قال مخاطباً الجنود الأمريكان "حيوا معي جند الرب لإقامة مملكة الرب". وبما أن الحضارة الغربية لا يمكن أن تستمد ديومتها وفاعليتها من دون وجود عدو، والعمل على صناعة العدو لكي تتحشد الإمكانيات والطاقات لمواجهته، وهو ما أتضح في كتابات صموئيل هنتنغتون الذي أكد على إن الطبيعة العالمية للصراع سوف تكون ذات هوية ثقافية حضارية. وقد تلقف هذه الفكرة العديد من مراكز الدراسات والبحوث وحولتها إلى فكر إستراتيجي وسياسات عملية بهدف تحقيق الأهداف الإستراتيجية للغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل عملية بهدف تحقيق الأهداف الإستراتيجية للغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل عام.

⁽¹⁾ ينظر: الآن ليبانتز، برلين بغداد: مـدخل إلى القـرن الواحـد والعشريـن، ترجمـة هشـام الحسـيني، دار المسار، بيروت، 1994، ص96.

^(*)في عشية الحرب على العراق، تحدث جورج بوش عن "حرب صليبية". وكان مسروراً بنفسه جداً لجذابة الكلمة التي خطرت على باله. إلا انه سرعان ما أسكته مستشاروه الذين أشاروا له بان كلمة "صليبية" بالنسبة للعالم الإسلامي لديها معان دلالية مليئة حزناً. وبعد ذلك لم يعد يستعمل العبارة في خطاباته اللاحقة. لمزيد من التفاصيل ينظر: الن وودز، جورج بوش والحروب الصليبية، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.marxist.com/otherlanguages_arabic.asp.

معنى أن البنى الفكرية الغربية تحولت من البحث عن المصلحة وتحقيقها إلى عملية البحث عن التفوق الحضاري الذي يؤدي إلى تحقيق المصلحة في نهاية المطاف، وعلى هذا الأساس، أثبتت التجربة العملية على أن هناك خطوطا للخلاف بين الشعوب والحضارات وبدأت تترسخ جذوره في أذهان صناع القرار والمؤسسات وهو ما يُشكل تحدياً عالمياً للأمن الدولى نتيجة تحول الفكر إلى سلوك عالمي مؤسساتي.

المطلب الثاني: الأمن الحضاري وأدوات العولمة الثقافية

لقد أسهمت مجموعة من المتغيرات العالمية في القرن الواحد والعشرين، علاوةً على زيادة الوعي العالمي للشعوب والدول للفروقات والاختلافات الحضارية الثقافية إلى دفع الشعوب للبحث عن تحسين أمنها الحضاري باستخدام مختلف الوسائل المادية والمعنوية بهدف الحفاظ على عاداتها وتقاليدها التي يُهددها الآخر _لاسيما الحضارة الغربية_ بفعل امتلاكها كل أدوات الاختراق الثقافي والحضاري، لا بل تحاول الحضارة الغربية أن يكون أغوذجها الحضاري الثقافي أغوذجاً عالمياً لا يمكن لأي حضارة أخرى مواجهته نتيجة امتلاكها لقدرات البقاء والتعميم على مستوى العالم من خلال تدعيم عناصر قوة حضارتها والعمل على تقويض مصادر ثقافات وعادات وتقاليد الشعوب الأخرى.

ومن ثم فان شعور فرد أو مجتمع أو دولة أو حضارة ما بالأمن الحضاري يضعهم في مكانة مهمة مقارنة بالأطراف الأخرى، وهذا بلا شك يُنمي لديهم الروح الايجابية والتفكير الطموح ويدفعهم إلى الاجتهاد والبذل للحفاظ على التفوق الحضاري. وان القيم الحضارية التي ترسخت في النفوس والعقيدة الدينية والعادات والتقاليد أو حاجة النفوس إلى الانتماء إلى هوية قومية أو عرقية تتميز بها تمثل في الواقع بالنسبة لكثير من الناس قضية سامية تستحق ولائهم والتفافهم حولها ودفاعهم عنها، لذلك فان الحضارات تفقد أمنها عندما ينسلخ بعض عناصرها عن هويته وينغمس في تيارات الحضارات الأخرى (1).

¹⁻ ينظر: فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني: تصور شامل، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص ص81-83.

وعلى هذا الأساس، أقترن الأمن الحضاري بميلاد ظاهرة العولمة وزيادة نطاق فعلها في القرن الواحد والعشرين. والوجهان معاً يتضافران للتعبير عن حالة من التنازل بين العولمة والثقافة على نحو كبير ويتجافى تماما مع النظرة الاقتصادية والتقنية البسيطة للعولمة والعلاقة الوطيدة التكوينية والاشتغالية بين العولمة والأمن الحضاري⁽¹⁾. بهذا الشكل تصبح العولمة الثقافية التي تُنادي بها القوى الفاعلة في القرن الواحد والعشرين هي السائدة والمهيمنة، بعد أن تم تغييب كل الثقافات الوطنية وتتم السيطرة عليها من خلال استثمار مكتسبات التقنية الهائلة في ميداني الاتصالات والمواصلات مما يُكن هذه الثقافة المتمتعة بالقوة والنفوذ من التمدد خارج الحدود القومية والوطنية، إذ أن مثل هذا الاختراق لا يقف عند حدود تكريس التبعية الحضارية بوجه عام، وإنما يسعى إلى تكريس الثنائية والانشطارية في الهوية الوطنية وإسقاط كل محاولة لتجديد الثقافة الوطنية من داخلها بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها، إن مثل هذا الأمر أدى إلى داخرة بؤر التوتر على مستوى الاختلافات الثقافية والحضارية بين الحضارات العالمية (أ.)

وعلى هذا الأساس، ساهمت العولمة في تغيير هوية الشعوب إلى حد كبير وجعلتها تتخلى عن هويتها الثقافية وتنغمس في الهوية الحضارية الغربية. بمعنى أن العولمة عملت على زيادة احتمالات الصدام الحضاري، فالعالم اخذ في التحول إلى رقعة اصغر وهذا يرفع درجة الوعي بالخلافات والتهديدات الثقافية لشعوب العالم. كما أن التغيرات الاقتصادية من شأنها عزل الناس عن ولاءاتها المحلية وإضعاف الدول، أما الفراغ الناجم عن ذلك في الهوية والولاء فيجري ملؤه بمرجعيات ثقافية أُخرى. بمعنى أن الآمن الدولي يرتبط بصورة متزايدة بالهوية الثقافية والحضارية وكذلك بالدولة الأمة، والصدام الحضاري الثقافي سوف يُعبر عن ذاته على مستوين: أولهما الصراع على المواد عبر سلسلة من خطوط الصراع الإقليمية. وثانيهما: منافسة شاملة على القدرات والنفوذ ضمن النظام الدولي لاسيما في المعايير والمنظمات الدولية. ولذلك يكون المحرك الرئيس

⁽¹⁾محمد جمال مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص275.

⁽²⁾ حميد حمد السعدون، العولمة والهوية الثقافية القومية، مجلة دراسات دولية، العدد24، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2004، ص6.

لهذا التنافس بين الغرب بوصفه الحضارة المسيطرة من جهة والبقية من جهة أخرى وان كان ذلك بقدرات متفاوتة من حضارة إلى أُخرى. ذلك إن معظم الحضارات تميل إلى إبداء معارضة متزايدة للفكرة القائلة أن المعايير الغربية هي معايير عالمية ومن الأمثلة على ذلك إن المساعي الأمريكية والأوربية لوضع أغوذج للديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان اعتبرت في مناطق كثيرة من العالم شكلاً من أشكال الامبريالية الجديدة (1).

ورغم اختلاف التكهنات بأحداث 2001/9/11، إلا أن ما يسمى (الحرب على الإرهاب) هو استثمار للأحداث وتطبيق لفكرة هنتنغتون عن صدام الحضارات باحتلال أميركا للعراق وأفغانستان (2) الأمر الذي جعل الحضارة الإسلامية والغربية خصمين متحاربين، وهذا ما أكده البروفسور اليوت كوهين حين قال "أن الولايات المتحدة تخوض الآن الحرب العالمية الرابعة ضد العالم الإسلامي تحت اسم مواجهة "الإرهاب الإسلامي") (3) مع إنها لم تكن ضد كل الدول المنتمية للحضارة الإسلامية وبعضها ساهم إسهاما فاعلاً فيها. كما أثبت التغيير السياسي في العالم العربي أن الشعوب العربية التي تنتمي أغلبها إلى الحضارة الإسلامية متمسكة بالهويات الوطنية لدولها مثل مصر وتونس. ويرى أصحاب فكرة العولمة بأنها تزيد من الموعي الحضاري والاختلافات الحضارية للشعوب فإنها تعزز الانفتاح الحضاري على القيم الحضارية العالمية، ومن ثم قد يتراجع في لحظة ما تأثير القيم المحلية الحضارية لصالح القيم العالمية مما يؤدي إلى زيادة الانقسام ومصادرة قيم الآخر وبناء منظومة قيمية عالمية تسمى المواطنة العالمية (6). كما أن

_

⁽¹⁾سامون مريدين، مصدر سبق ذكره، ص790.

⁽²⁾For more information see:Barry Buzan and Ana Gonzalez-Pelaez, International Community after Iraq, International Affairs, Vol.81, No.1, Royal Institute of International Affairs, 2005, pp31-40.

⁽³⁾ محمد مورو، صراع الحضارات والحرب العالمية الرابعة، كتب عربية، ص5. عبر شبكة المعلومات الدولية: //:www.Kotobarabia.comhttp

⁽⁴⁾ إيمان احمد رجب، الهوية ام المصلحة: ما الذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد186، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص12.

حضارة العولمة تعمل على تهميش الهوية الوطنية وتحاول استبدالها بهوية عالمية، وبالمقابل تعاظم رغبة الحضارات الأخرى المعارضة للعولمة للحفاظ على الهوية الوطنية، ما أدى وسيؤدي إلى نمو حالة من التوتر والصراع بين الحضارات المختلفة.

ونتيجة عدم تجذُر كيان(الدولة_الأمة)، وسمو قانونها وأُطرها الدستورية على الولاءات والهويات الفرعية في أغلب دول عالم الجنوب أوجد فراغ الانتماء وعدم المساواة، وبدأت عملية البحث عن المواطنة لدى أغلب الشعوب التي تعرضت هويتها إلى أزمات كبيرة، وتتجسد عملية البحث عن الهوية والمساواة من خلال المواطنة لملء الفراغ بعد التغيير السياسي، بالمقابل هناك هوية عالمية تحاول أن تؤسس لفكرها مجموعة من الأفعال التي يترتب عليها تجاوز المواطنة الوطنية إلى حيز آخر أكثر أتساعاً من الأول وتنطوي على قدر كبير من المساواة في الفرص المتاحة، كما أن فُرصها باتت أكثر بريقا بفعل إمتلاكها الأدوات اللازمة للتأثير في العقول وقدرتها على صياغة أنماط التفكير لـدى الفئات العمرية لاسيما الشباب بهدف صياغة هوية عالمية تُسمى المواطنة العالمية. ونتيجة غياب الأُطر القانونية والمؤسسية التي توطد المواطنة الوطنية في أغلب دول عالم الجنوب، فان المواطنة الوطنية في القرن الواحد والعشرين.

المجتمعات التي تشهد تحول جذري تميل إلى إنتاج الأفكار، والبحث عن البديل الذي يقودها إلى الخلاص، ويرافق ذلك تغيير في المفاهيم والفهم للواقع نتيجة التنوع المفاجئ للمشارب الفكرية التي تدخل في عملية صيرورة الأنماط الفكرية، ومن ثم يحصل التجاذب الفكري وبروز الانتماءات والولاءات الضيقة التي تُحجم المواطنة الوطنية من خلال التفاعل بين دعاة البُنى الفكرية الداخلية والبنى الفكرية العالمية. ورغم أن المواطنة الوطنية ترسخت في عدد كبير من الدول، إلا أنها تواجه اليوم تحدي كبيير يتمثل (بالمواطنة العالمية) التي تأخذ من التحديات التي تواجه الإنسانية أداة لها، كما إنها تتجاوز إطار

⁽¹⁾For more information see: Ron Israel, Global Citizenship: A Path to Building Identity and Community in a Globalized World, Ronald Israel, 2011, pp6-10.

الدولة الوطنية، مما يجعل الحدود التقليدية غير ذات مغزى، إلا من حيث السلطة وليس السيادة نتيجة الترابط الفكري العالمي الذي لابد له من مركز وأطراف وقائم على عدم المساواة بين الدول. وطالما أن الدولة هي الفاعل الأساس، فإن الدول الكبرى سوف تتحكم في المواطنة الوطنية والعالمية، بل ربما توجيه المواطنة العالمية بشكل يجسد عدم المساواة غير المدركة وفقاً للقيم الحضارية الغربية.

لقد أسهمت إعادة رسم خطوط الاختلاف الحضاري بين الحضارات المختلفة لاسيما الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، فضلاً عن تعاظم دور المتغيرات المتمثلة بالتكنومعلوماتية وأدوات العولمة الثقافية التي تُغذي هذه الاختلافات وتنميها بين الشعوب، ومحاولة بعض القوى الدولية العمل على تحريك والتحكم وتوظيف الاختلافات الحضارية لتحقيق مصالحا الإستراتيجية، في بلورة وتأطير الأمن الحضاري العالمي، لا بل ساهمت في زيادة التحديات الثقافية العالمية.

لذلك فان الأمن الحضاري العالمي وتحدياته المتعاظمة ترتبط بالعولمة الثقافية، لاسيما أنها تعمل على تغيير مدركات الشعوب والأمم وتقويض التوافق الفكري الذي يُسهم في إنتاج فكر ثقافي يسمو على حدود الدولة التقليدية ويعمل على صياغة بنية ثقافية حضارية لأمة ما وجعلها تبدو كأنها في مواجهة حضارة أُخرى، والذي يساعد على تحقيق ذلك هو الأفعال المتلاحقة وردة الفعل المغذية للصراع الحضاري مما يؤدي إلى صياغة وبناء الاستقطاب الحضاري، وزيادة الكراهية والانقسام سوف يترك أثره في مستقبل التفاعل الإنساني الحضاري. لا بل لا يمكن إزالته وتغيير الصورة النمطية التي تتم بنائها لمدة طويلة من الزمن وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الحروب والنزاعات ذات الطابع الحضاري لاسيما الديني منها، وقد يكون ذلك من قبل الفاعلين من غير الدول.

المطلب الثالث: معطيات الصراع الحضاري العالمي المستقبلي

مما لا شك فيه إن الفكر تزداد أهميته مع تعاظم إمكانيات تطبيقه ليتحول بعدها إلى فعل عام وشامل لاسيما الأفكار المتعلقة بالحضارات وتفاعلها وصعودها وسقوطها وإمكانياتها وترجمتها إلى مديات للسيطرة والنفوذ على الحضارات الأخرى واحتوائها وتطويعها. إن الأفكار التي تتناول بالبحث والتحليل للحضارات تؤكد على حقيقة مفادها

إن العالم يسير باتجاه الاستقطاب الحضاري لاسيما بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية. كما انه سوف يزداد هذا الاستقطاب مع الإيغال في سنوات القرن الواحد والعشرين.

لقد أسهمت عوامل عديدة في تعاظم تحديات الأمن الحضاري، وتحكمت بالصراع الحضاري العالمي، لعل من أهمها غياب ثقافة الحوار بين إتباع الحضارات والثقافات مما أدى إلى انعكاسات سلبية حادة على التعايش والتفاهم وإشاعة القيم الإنسانية السامية (أ). كما أن زيادة التنظير الغربي لفكرة الحروب والصدام الحضاري أدت إلى تعاظم الإدراك والوعي الحضاري لهذه الظاهرة التي طبعت بطابعها التفاعل الإنساني في القرن الواحد والعشرين. وأولى تلك النظريات زمنيا لبرنارد لويس، وتذهب إلى أن حرب الثقافات ظاهرة حقيقية تتجلى في عصرنا في وضعية التوتر المستمر التي تتسم بها العلاقات بين العالم العربي الإسلامي والعالم الغربي وفي مقدمته الولايات المتحدة الامريكية. والثانية لفرانسيس فوكوياما وترى أن ضرباً معيناً من حرب الثقافات كان سائد بالفعل طوال حقبة الحرب الباردة وتتجسد في شكل صراعات محتدمة بين أيدولوجيات متعارضة وتصورات كبرى عن العالم لكنه انتهى بانتصار حاسم للثقافة الغربية وقيمها الليبرالية، ليجد العالم ضالته الفكرية بالأنموذج الليبرالي، فراح فوكوياما معلناً نهاية التاريخ. والنظرية الثالثة كانت لصموائيل هنتنغتون الذي حاول تفسير حقبة ما بعد الحرب الباردة بمقولة بديلة، ترفض أصلاً وجود قيم ثقافية كونية من شأنها توحيد العالم حولها وخلص إلى أن العالم متجه بالأحرى نحو حروب ثقافية يصعب تلافيها (أ).

وتتمثل مؤشرات الصراع بين العالم الإسلامي والغرب وفق منطق هنتنغتون في ما يأتي: أولا: زيادة النمو السكاني للعالم الإسلامي قاد إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الذين هاجروا إلى الغرب. ثانياً: الإحياء الإسلامي زاد من ثقتهم في أهمية حضارتهم وقيمهم مقارنة بتلك التي في الغرب. ثالثاً: جهود الغرب في جعل قيمهم

⁽¹⁾ عرسان عبد اللطيف المشافي، حوار الحضارات، مجلة الأمن والحياة، العدد376، الرياض، دت، ص12.

⁽²⁾عبد الرزاق الدواي، مصدر سبق ذكره، ص87.

ومؤسساتهم عالمية وصيانة تفوقهم العسكري والتدخل في صراعات العالم الإسلامي أوجدت نوع من التنافر مع العالم الإسلامي. رابعاً: تفكك الشيوعية ومنظومتها الفكرية حولت العدو المشترك للغرب والإسلام وجعلت كل طرف يرى الآخر مصدر تهديد له. خامساً: التقدم التكنولوجي وتعاظم وظيفة التواصل بمجالاته كافة بين العالم الإسلامي والغرب ولد في كل واحد منهم شعوراً جديداً وكيف إن هذه الهوية مختلفة عن الآخر(1).

وعلى هذا الأساس، يُكن تركيز معطيات الطابع الحضاري للتفاعل الدولي بمجالاته المختلفة والتي تؤثر في مجملها على الأمن الحضاري العالمي، ومن ثم فهي تُشكل جوهر التحديات العالمية الحضارية للأمن الدولي بما يأتي (2):

- 1- أضحت مفاهيم الهوية والدين والثقافة من المرتكزات الاساسية للأمن الحضاري في القرن الواحد والعشرين في ضوء التهديدات والمستجدات الحديثة حول الحروب الداخلية وكثافة الصراعات الثقافية والاثنية، كل هذا أدى إلى تعاظم البعد الثقافي والحضاري للصراعات الحالية في مناطق كبيرة من العالم.
- 2- عودة الاهتمام بالبعد الأمني للصراع الحضاري قد قلل من الاهتمام ببقية الإبعاد الأمنية والاقتصادية السائدة، والاهتمام بالعلاقة بين الحضارات عُثل تجسيداً واضحا لبروز الاهتمام وتجدده وانبعاثه وأحياؤه بالبعد الثقافي الحضاري بوصفه مجالاً تتجسد على صعيده صراعات جديدة بين القوى الدولية.
- 3- تؤكد الأدبيات الإستراتيجية بأن الصراعات الثقافية الحضارية ذات الخصوصية الدينية تؤدي دوراً بارزاً، وأنها الأثقل في صراعات القرن الواحد العشرين. وفي هذا المجال أصبحت الصراعات المعاصرة الاثنية والثقافية والدينية في أعقاب نهاية القرن العشرين والدخول في الألفية الجديدة هي الشكل الشائع للعنف الجماعي والسبب الرئيس لتعاظم مشكلة عدم الاستقرار، ومما يؤكد هذه الحقيقة إن الانقسامات الثقافية

⁽¹⁾يوسف احمد إبراهيم الحوامدة، اثر نظرية صراع الحضارات في تشكيل الواقع الـدولي المعـاصر، رسـالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، معهد بيت الحكمة، بلا، 2006، ص ص63-64.

⁽²⁾ينظر: اكران بركان، تحليل النزاعـات المعـاصرة في ضـوء مكونـات الفعـل الثقـافي في العلاقـات الدوليـة، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق، الجزائر، 2010، ص ص180-187.

والخلافات الدينية والاجتماعية والسياسية هي الأسباب الرئيسة لعدم الاستقرار والانهيار في المجتمعات، ويتضمن الصراع المطالبة لمجموعات الاثنو_قومية أو اثنو_دينية الاعتراف ومحاولة إعادة تعريف هياكل الدولة والوصول إلى السلطة.

4- هناك العديد من الخبراء الذين يعتقدون إن غالبية الصراعات الثقافية لاسيما الدينية منها يتعذر إيجاد الحلول لها، إذ أن المصالح التي توجد وراء الصراع الثقافي هي بالنسبة للمتصارعين أو حسب اعتقادهم _ ذات أهمية قصوى ورؤى تتمثل بالبقاء والحفاظ على وجود الجماعة الاثنية أو الدينية والسيطرة وإخضاع جماعة اثنية لجماعة أخرى. ومن أجل هذه القضايا يكون أفراد الجماعة على استعداد للموت من اجل قضيتها.

5- إن الصراعات الدينية ليست صراعات بسيطة من أجل أهداف واضحة وظاهرة، وإنها ينتج عنها كراهية للأخر وشعور بالتعصب ورموز تتجلى في ردود الفعل ونهاذج تنزع إلى جعل هذه الصراعات مستعصية على الحل بطريقة عقلانية. كما إن الصراعات الدينية ليست معترف بها قانونا وليس هناك قانون يُنظمها على المستوى الدولي ويتم التعامل معها إلى حد ما كقضية داخلية يجب على الدولة إن تعالجها. وأحياناً نجد إن الدولة تتدخل مباشرة في هذه الصراعات أو ترى من مصلحتها إن تهزم هذه الجماعة وتنتصر على الأخرى ولكنها تكون عاجزة عن البحث عن الحلول لوضع حد للصراعات الدينية أو الاثنية بصفة عامة وإرضاء جميع الأطراف.

يؤدي الاختلاف في الرؤى الحضارية لاسيما فيما يتعلق بالدين أو الثقافة إلى تعميق الصراع الحضاري المستقبلي وزيادة درجة التوتر والصراعات التي ربا تتطور إلى حروب طويلة الأمد تتميز بأنها حروب لا يمكن حلها والانتهاء من أسبابها خلال مدة قصيرة من الزمن. فالحروب ذات الأطر والخلفيات الحضارية سواء كانت دينية أم ثقافية تُعد من أعنف الحروب تأثيرا على البشر لأنه من الصعب التوصل فيها إلى تسوية سياسية كما هو الحال مع الحروب المرتبطة بالمصالح المادية، أي أنها تكون عميقة ويصعب السيطرة عليها، وتؤدي إلى بروز تحديات عالمية يصعب السيطرة عليها وتحجيمها ضمن النطاق الذي اندلعت فيه. لذلك تعد التحديات الحضارية العالمية للأمن الدولي من أوسع

التحديات تأثيراً في المستقبل لأنها تتعلق بقيم الإنسان ووجوده، لأنها تعد قيمة عُليا لا عكن المساومة عليها.

وأخيراً أصبح التفاعل الحضاري ينطوي على تحديات كبيرة للأمن الحضاري العالمي، سواء كانت التفاعلات الحضارية داخلية تجري داخل الدولة أم داخل الحضارة الواحدة مما يؤدي إلى اشتراك دول أخرى لغرض مناصرة هذه الجماعة الحضارية أو تلك، أم بين حضارتان تختلفان في رؤيتهما لما ينبغي أن يكون عليه العالم. ولان الحضارات وعملية الدفاع عنها والترويج لأفكارها ومواجهه الخصوم حضارياً يتم تبنيها من قبل دول معينة وشن الحروب على الدول الأخرى دون مسوغ قانوني أو أخلاقي فان ذلك يؤدي إلى إيجاد ردة فعل معاكسة من قبل دول أخرى أو جماعات تنتمي إلى حضارات أخرى دفاعاً عن قيمهم ومنظومتهم الفكرية ورؤيتهم للعالم. ونتيجة الفعل الناجم عن الهيمنة العالمية من قبل الحضارة الغربية فان العالم في طور الولوج في صراع حضاري مستقبلي غير معروف العواقب.

المبحث السادس التحديات الإنسانية العالمية للأمن الدولي

رغم التقدم التكنولوجي وما شهده العالم من ظهور مُعطيات جديدة أكدت مدى تعاظم القدرة الإنسانية في تسخير الطبيعة لخدمة الإنسان في القرن الواحد والعشرين فإن الأمن الإنساني الدولي شهد تراجعاً نتيجة تجذر تحديات عالمية جديدة للأمن الدولي.

لقد تم استخدام مصطلح الأمن الإنساني في الأمم المتحدة عام1994 في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانهائي للأمم المتحدة (1). وقد تم انتقاد التفسير الضيق للأمن الذي يقتصر على الحماية من الاعتداء الخارجي. لذلك عرّف الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان الأمن الإنساني بأنه (التحرر من الخوف وحرية الأجيال المستقبلية في العيش في بيئة طبيعية وصحية) (2).

وعليه تجذر مفهوم الأمن الإنساني الذي محوره الإنسان(Human Security)، وليس الدولة، بعد نشر دراسات لعالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق، والذي عُني بها تلك الدراسات التي تدرس ظواهر تنموية وبيئة واجتماعية لمعرفة عواقبها الأمنية⁽³⁾. إذ يرى محبوب الحق بان الأمن الإنساني يعني أمن الإنسان بدلاً من أمن الأرض، وأمن الأفراد بدلاً من أمن الأمم، أي أمن الأفراد في كل مكان، في منازلهم وفي وظائفهم⁽⁴⁾.

⁽¹⁾See: Michlled D. Bonner, Studies Applying the concept of human security in Latin America: An argentine case study, Canadian Journal of Latin American and Caribbean Studies, Vol.33, No.65, Special Issue on Human Security, 2008, p8. And also see: Sung Won Kim, Human Security with an Asian Face?, Indiana Journal of Global Legal Studies, Vol.17, No.1, Indiana University Press, 2010, p86.

⁽²⁾See: Svetlana Durdevic, Broadening security concept from national to human security, institute of international politics and economics, Belgrade, 2004, p 399.

⁽³⁾ ينظر: احمد محمود أبو زيد، مصدر سبق ذكره، ص ص245-246.

⁽⁴⁾ خديجة بن محمد أمين، مصدر سبق ذكره، ص37.

ورغم أن تسمية الأمن الإنساني تعود في نشؤها إلى العالم الباكستاني، فان هناك العديد من المفكرين واللجان الدولية التي ركزت بشكل ضمني على مقتضيات ومرتكزات الأمن الإنساني لعل من أهمها لجنة الأمن الإنساني التابعة للأمم المتحدة التي أكدت على ضرورة التحول في التركيز من الدولة إلى الأفراد بوصفهم المحور الأساس⁽¹⁾، ومن ثم فإن صيانة وتوفير الأمن يعد أولوية كبرى، ويمكن تركيز الأفكار بها يأتي⁽²⁾:

- 1- الأبحاث التي قدمها غالتونغ(Galtung) في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ضمن ما يعرف بدراسات السلام(Peace Studies)، ورأى فيها ضرورة تطوير مقاربة واسعة للسلام(وليس حصرية تحدد السلام بأنه يرتكز على غياب العنف المنظم)، قائمة على العدالة الاجتماعية والتعاون لتحييد العنف البنيوى.
- 2- أعمال جون بورتن(John Burton) في سبعينيات القرن الماضي، الذي أكد فيها على تكوين انموذج عالمي يأخذ بنظر الاعتبار إشباع الحاجات الفردية وزيادة الرفاهية والعدالة على المستوى العالمي.
- 3- المقاربة الليبرالية لكل من ليستر بروان(Lester Brown)، وريتشارد اولمان(Richard Ullman) في السبعينيات نجد مفهوما للأمن يختلف عن المفهوم الواقعي (المتمحور حول الامن العسكري)، يركز على التحديات المؤثرة في الشعوب، معنى الاعتماد على الشعوب كموضوع للأمن وليس الدول.
- 4- المقاربة البنائية لكل من نيكولاس انوف(Nicholas Onuf)، ومارتا فينمور (Martha Finnemore)، الذين ركزوا على القيم والأخلاقيات العالمية، وساهموا في شرعنة مبدأ التدخل لحماية الإنسان كقيمة أولية تفوق مبدأ سيادة الدولة.
- 5- بعض المقاربات النقدية مثل المقاربة المطورة من طرف كان بوث التي تهدف إلى تجاوز سيادة الدولة من أجل تقوية حركة انعتاق الأفراد.

⁽¹⁾ Yu-tai Tsai, The emergency of human security: A constructivist view, International Journal of Peace Studies, Vol.14, No.2, International Peace Research Association, 2009, p19.

⁽²⁾ حسام حمزة، مصدر سبق ذكره، ص37.

وقد حاول رونالد باريس (Paris) توسيع وتعميق نطاق الدراسات الأمنية بعيداً عن مفهوم القوة والتهديد من خلال وضع تصورات الأمن الإنساني ليتضمن أمن الأفراد والجماعات والمجتمعات⁽¹⁾. كما هناك مجموعة من الدراسات في مجال الإستراتيجية حاولت أن تكون أكثر عمومية وأتساعا ومنها تعريف مارليس جاليسيوس وماري كالدر اللذان أكدا على أن فكرة الأمن الإنساني هي محاولة لإدراك طبيعة التغيرات في قضايا الأمن، تقوم على أن فكرة أمن فرد واحد أو جماعة أو أُمة يكمن في قرارات الآخرين، وهذه المؤسسات والسياسات يجب أن تجد آليات جديدة لحماية الأفراد والجماعات⁽²⁾.

وعلى هذا الأساس، تراجع أمن الدولة، وفي المقابل تعاظم الأمن المجتمعي، فإذا كانت هذه المفاهيم توسعت على مستوى العلاقات بين الدول، فان الأمن الإنساني ذهب بعيد في التبلور ليس كمرجع للدول والمجتمع والمجموعات المختلفة، لا بل الإنسان ككائن حي، وأصبح يكشف الخصائص الحقيقية للأفراد والجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باحترام كرامته وقيمة كانسان⁽³⁾.

يؤسس مفهوم الأمن الإنساني في الدراسات الإستراتيجية والأمنية لمعرفة الأشياء الضرورية في حياة الإنسان. وهو مفهوم جديد يحتم التمييز بين الأمن الإنساني والنمو الإنساني، فالأول يرتبط ويُفهم بدلالة سرعة الاستجابة، ولهذا أُنشأت لجنة الأمن الإنساني عام2001 عناسبة الألفية، وكلّف الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان اللجنة للبحث عن العلاقة بين الأمن والنمو من جهة والعلاقة بين حالة اللاأمن والنزاعات والعنف من جهة أخرى، ودرجت على وضع إطار ممارساتي عملى وتطبيقي،

(1) احمد محمد أبو زيد، مصدر سبق ذكره، ص ص246-247.

⁽²⁾خديجة عرفة محمد امين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص36.

⁽³⁾ ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية: التحديات والرهانات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2010، ص31.

وارتكزت اللجنة في تقريرها على عبارتين أساسيتين هما الحاجيات الأساسية وتهديدات أكثر أذى وانتشاراً $(1)^{(1)}$.

إذا هناك محاولات ومعطيات دولية أسهمت في تغيير مدلولات المفاهيم والقيم التي سادت في القرن العشرين لتحل محل أُخرى في عالم القرن الواحد والعشرين لتساهم هي الأخرى في بلورة تصور إنساني عالمي للأمن الدولي إلى جانب الدوافع الدولية الأخرى، رغم عدم خلوا هذا التصور من إرتباطه بمصالح القوى الدولية المُهيمنة على القرار السياسي الدولي. جوهر التصور يتمثل في إن الإنسان وحمايته أصبح مركز الاهتمام الدولي، ولم يعد ضمن الإطار الداخلي للدولة. بمعنى لم تعد المسالة الإنسانية حُكراً على الدولة بوصفها صاحبة السيادة على كل ما يتعلق بإقليمها، وأصبحت تخضع للمعاير والاعتبارات العالمية، إذ ما تعرضت للتهديد. ولذلك فان تناول التحديات الإنسانية العالمية للأمن الدولي يكون وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: الصراعات الداخلية ذات البعد الإقليمي والدولي

نتيجة التغيّر في المفاهيم والمدركات لدى الشعوب وزيادة الوعي بالمصالح للأعراق والقوميات والأديان المختلفة في العالم في القرن الواحد والعشرين وتغذية الولاءات الضيقة على حساب الولاءات الوطنية، فضلاً عن التقدم في مجال الإعلام والاتصالات جعل التجارب العالمية في مجال الرفاهية وصيانة حقوق الإنسان في العديد من مناطق العالم موضع استلهام لدى الأطراف المختلفة في الدول التي لا تملك هذه الحقوق والحريات. لذلك فان البحث غير المدروس عن الذات داخل حدود الدولة الواحدة أدى إلى نشوء العديد من الصراعات الداخلية التي أمتد تأثيرها إلى الدول الأخرى بفعل الترابط في الهوية، وأصبحت هذه الصراعات من التحديات العالمية الإنسانية للأمن الدولي بسبب تكرار حدوثها وانتشارها في مناطق متعددة من العالم.

بهعنى تُشكل ظاهرة الصراعات الداخلية إحدى الظواهر الاساسية في حركة ونشاط الإنسان سواء على مستوى الفرد أم الجماعات أم الدول أم المجتمع الإنساني

⁽¹⁾ المصدر نفسه، ص39.

ككل، سواء تعلق الأمر في تفاعلاته مع ذاته أو محيطه العام. وتعد هذه الظاهرة في حالات أو لحظات معينة ظاهرة صحية رغم مخاطرها نحو إحداث التغيير والتخلص من الظلم والعدوان. وفي المقابل هي في الغالب ظاهرة مُعطِلة لإمكانيات المجتمعات والدول وللطاقات البشرية عموماً، والموارد كافة، لا بل هي مُعطِلة لعملية التنمية والعمران⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس، غة عدد من العوامل الهيكلية في النظام السياسي الدولي تعمل على تفاقم حالات الصراعات الداخلية وزيادة تحديات الأمن الدولي الناجمة عن الصراعات الداخلية منها: أولا: لقد ازدادت عضوية دول النظام زيادة كبيرة منذ عام 1945 وحتى الآن وهذا يزيد من الفرص لاندلاع الصراعات الداخلية ذات البعد الدولي. ثانياً: إن دول عديدة لاسيما تلك الواقعة في العالم الثالث غير مستقرة المؤسسات القانونية والدستورية. ثالثاً: التفاوت وامتلاك القدرات بين الدول التي هي في قمة الهرم وتلك التي في الأسفل يزيد من نزاعات التدخل، ومن الواضح إن الصراعات الداخلية ليست شرطاً ضرورياً للتدخل لكنه قد يكون شرطاً كافياً. رابعاً: رغم أن ميثاق الأمم المتحدة والنصوص التي تنص على سلامة أرض الدول فإنها قد فشلت في تطوير فاعلية وسائلها لمنع التدخل في الصراعات العرقية من قبل الأطراف الثالثة (2).

لقد شهد العالم مع انتهاء الحرب الباردة وانبلاج القرن الواحد والعشرين العديد من الصراعات الداخلية⁽³⁾، ومن النتائج المترتبة على هذه الصراعات زيادة عدد الضحايا المدنيين. وإكسابها بعداً دينياً وطائفياً نتيجة الفعل وردة الفعل المتبادلة⁽⁴⁾، وهو الأمر الذي

(1) سامي ابراهيم الخزندار، المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية: اطار نظري، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد32، مركز دراسات الوحدة العربية، بروت، 2011، ص26.

⁽²⁾غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص93.

⁽³⁾For more information see: Dennis . D.Sandole, Peace and Security in the Postmodern World: The OSCE and conflict resolution, Routledge, New York, 2007, pp19-20.

⁽⁴⁾For example see: Alan Collins, The Ethnic Security Dilemma: Evidence from Malaysia, Contemporary Southeast Asia, Vol.20, No.3, Institute of Southeast Asian Studies,1998, pp 261-278.

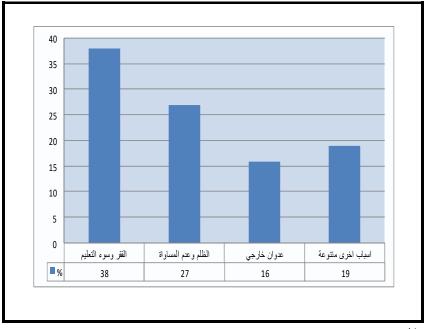
يؤدي أن يكون هذا النوع من الصراعات الداخلية عميىق الجذور، صراعات تتجذر حتى يؤدي أن يكون هذا النوع من الصعوبة بمكان إيجاد الحلول العاجلة كما هو الحال في صراعات المصالح الذي يكون قابلاً للمساومة والتسوية. ليس هذا فحسب، بل إن هذه الصراعات الداخلية عادة ما تأخذ بعداً إقليميا لاسيما ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط، وتسعى بعض الدول الإقليمية إلى دعم الطرف الداخلي الذي ترى انه أقرب إلى تحقيق مصالحها الإستراتيجية. بمعنى إن الحروب الإقليمية هي حروب بالوكالة ليس كما هو الحال في الحرب الباردة، أي حروب الطوائف بالوكالة.

وعدم الاستقرار وأقل قدرة على الاحتجاجات الواسعة التي تشهدها البلدان في مناطق العالم المختلفة إلى مطالب إجراء تغيرات جذرية، والإيغال في صراعات عنيفة في البلدان التي تتخلف عن إجراء التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيها عن تلبية طموحات الشعوب. الدول والمناطق دون الوطنية التي تتميز بضعف الشرعية المؤسسية والحكومة وتعجز الحكومات عن الالتزام بتوفير الاحتياجات الاساسية للسكان وينتشر فيها الفساد السياسي والاقتصادي والإداري في هياكلها المؤسسية كافة هي أكثر تعرضاً للصراع الداخلي وعدم الاستقرار وأقل قدرة على التصدى لها(1).

من ناحية أخرى، أظهرت استطلاعات الرأي التي نفذها البنك الدولي أن الشعور بالظلم وعدم المساواة، جنباً إلى جنب مع الفقر وسوء التعليم، شُح الموارد والصراع عليها، هي أكثر الأسباب المحركة والمولدة للصراعات الداخلية، كما هو الحال في الشكل التوضيحي رقم(18) الذي يُمثل النسبة المئوية للعوامل المحركة للصراعات الداخلية وكما يأتي:

⁽¹⁾احمد محمد أبو زيد، مصدر سبق ذكره، ص(258)

الشكل التوضيحي رقم(18) النسبة المئوية للعوامل المحركة للصراعات الداخلية



المصدر:

- احمد محمد أبو زيد، التنمية والأمن: إطار نظري، في كتاب النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد السياسية والاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص259.

بمعنى يحتوي العالم على مجموعة من التناقضات المجتمعية نتيجة عدم بناء دولة المؤسسات الراسخة مما يؤدي إلى تقويض أُسس السلام المجتمعي في العديد من بلدان العالم لاسيما في أسيا وأفريقيا، علاوةً على توجه العديد من القوى الدولية والإقليمية إلى توظيف هذه الصراعات بين المجتمعات بالشكل الذي يخدم مصالحها بغض النظر عن حجم الدمار والضحايا الناجمة عن ذلك، وان بعض هذه الصراعات يتم توجيهها لتأخُذ بعد ديني، وهو الأمر الذي يُشكل تهديداً للأمن والسلام الدوليين.

المطلب الثانى: تعاظم الهجرة العالمية وتداعياتها المستقبلية

تتمثل الهجرة العالمية في انتقال الناس عبر الحدود الوطنية. ورغم أنها تجلب الكثير من المنافع للمهاجرين والدول التي يُهاجرون إليها على حدٍ سواء، فإنها بالمقابل تؤدي إلى زيادة تحديات الأمن الدولى بفعل تداعياتها الحالية والمستقبلية.

ويعود السبب الرئيس لزيادة عدد المهجرين في العالم إلى الأزمات المتفاقمة المختلفة، والحروب التي تُشكل انتهاكاً للقانون الدولي كما هو الحال مع احتلال العراق⁽¹⁾ وأفغانستان والأزمة السورية، وعدم قدرة الدول على معالجتها مما أدى إلى نشوء بيئة غير مؤاتيه لبقاء المواطنين في المكان الذي يعيشون فيه، ومن ثم أدى إلى نزوحهم إلى مناطق أكثر أمنناً وتتوافر فيه الحد الأدنى من الظروف المواتية للمعيشة.

وعليه كانت(الاضطرابات الأمنية من أهم أسباب الهجرة سواء الطوعية أم القسرية منها واعتبرت قضية إنسانية نتيجة ما يتعرض له أبناء الجنس البشري من القمع والاضطهاد من بعض النظم السياسية غير الدستورية والقابضة على السلطة السياسية لاسيما عندما تنشب الحروب الداخلية نتيجة صراع العقائد السياسية والدينية أو القومية أو الطائفية أو المذهبية)⁽²⁾. فالأزمات التي تواجهها دول العالم في القرن الواحد والعشرين بمختلف أنواعها لم يسبق لها أن حدثت في السابق، إذ لم يحدث أن تجمعت المشاكل العالمية كما هو الحال اليوم. مما اثر في استقرار وأمن شعوب العالم، كما أنها متعددة ومتداخلة ومتشابكة وتتفاعل مع بعضها بحيث تؤثر كل منها في الأخرى وتتأثر بها⁽³⁾.

Information Project, 2007, p19.

⁽¹⁾See:Kathryn Libal and Scott Harding, The Politics of Refugee Advocacy and Humanitarian Assistance, Middle East Report, No.244, Middle East Research and

⁽²⁾شهلاء كمال الجوادي، ظاهرة التهجير القسري واللجوء في العراق، ورقة بحثية مقدمة الى الندوة العلمية الثانية (حصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2009، ص ص35-37.

⁽³⁾عبد المنعم مصطفى المقمر، الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، سلسلة عالم المعرفة، العدد391، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2012، ص130.

تؤدي الهجرة الجماعية للناس الذين لا يشتركون في الثقافة نفسها مع المجتمع المنتلقي للمهاجرين إلى تقويض هويته الثقافية، ومن ثم تهديد الأمن المجتمعي الذي يعد جوهر الأمن في القرن الواحد والعشرين. ليس هذا فحسب، بل يؤدي إلى التمييز العنصري وصدامات عنيفة بين المهاجرين وأفراد المجتمع المضيف، لاسيما وان الكثير من أبناء المجتمع الأصلي يرون بان المهاجرين يتسببون في الضغط على الخدمات العامة، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى التطرف بين الطرفين، مما يخلف بيئة يزدهر فيها العنف(1).

لقد تفاقمت مشكلة المُهجرين واللاجئين في العديد من مناطق العالم الذين تزايدت أعدادهم ووصلت إلى عشرات الملايين وما ترتب على هذه الهجرات الإنسانية الجماعية التي قوامها هؤلاء المُهجرين إلى خارج أوطانهم الأصلية من مشكلات إنسانية صعبة ومعقدة للغاية⁽²⁾، وفي ظروف إقليمية ودولية لا تسمح بتوفير الكثير من أسباب الإغاثة الإنسانية الضرورية لهم. غالبا ما تتم الهجرات الإنسانية الكثيفة بصورة غير مشروعة وبدون موافقة السلطات الرسمية المسؤولة في الدول التي يتم النزوح إليها، وبذلك فقد أصبحت تشكل تحدياً كبيراً لتلك الدول، وتعد مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفرنسا والمانيا وايطاليا نهاذج مهمة لما تُحدِثُه الهجرة غير الشرعية إليها ومنها من تداعيات وأصبحت تستحوذ على اهتمامات مختلف القوى السياسية فيها والعالمية كذلك⁽³⁾.

ومن أوضح الأمثلة على تدفق المهاجرين في العالم الهجرة الجماعية للسكان من دول الشرق الأوسط إلى دول الاتحاد الأوربي سواء كان ذلك بطرق شرعية من خلال تقديم طلبات اللجوء الرسمية أم بطرق غير شرعية عبر البحر المتوسط أم الطرق البرية غير الخاضعة للرقابة الرسمية.

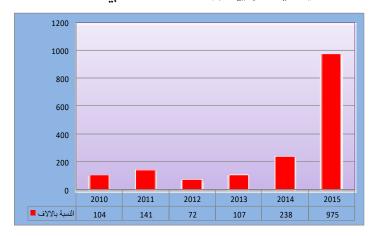
⁽¹⁾ بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص174.

⁽²⁾ For more information see: Idean Salehyan and Kristian Skrede Gleditsch, Refugees and the Spread of Civil War, International Organization, Vol.60, No.2, 2006, pp335-366.

⁽³⁾إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، مصدر سبق ذكره، ص300.

وعليه فان الشكل التوضيحي رقم(19) يُبرهن على أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأورى والذين تم اكتشافهم للمدة(2010-2015).

الشكل التوضيحي رقم(19) إعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوربي للمدة(2010-2015)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

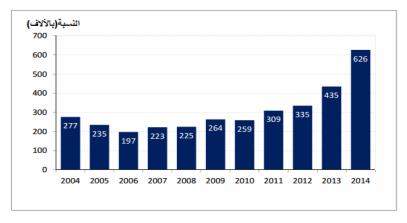
-Number of detected illegal border-crossing (in thousand) at the external sea and land border of the EU, European Parliamentary Services, Empowering through Knowledge: http://www.epthinktank.eu/2015/03/22/

-Also see: Annual Risk Analysis 2015, European Agency for the Management of Operational Cooperation at the External Borders of the Member States of the European Union, Frontex, Warsaw, 2015, pp56-66. And:http://www.bbc.com

-The United Nations High Commissioner for Refugees, Asylum Levels and Trends in Industrialized Countries: First half 2011, Statistical overview of asylum applications lodged in Europe and selected non-European countries, Geneva, 2011, p21.

بينما يوضح الشكل رقم(20) تصاعد عدد طالبي اللجوء إلى دول الاتحاد الأوربي بحثاً عن الأمن والاستقرار وحُكم القانون وهرباً من الفوضى والدمار نتيجة الفعل ورد الفعل باستخدام أدوات التدمير المختلفة.

الشكل التوضيحي رقم(20) أعداد طالبي اللجوء بشكل رسمي إلى دول الاتحاد الأوربي للمدة(2004-2014)



المصدر:

-Asylum Applicant in the EU28, European Parliamentary Services, Empowering through Knowledge: http://www.epthinktank.eu/2015/03/22/. Also see: Annual Risk Analysis 2015, European Agency for the Management of Operational Cooperation at the External Borders of the Member States of the European Union, Frontex, Warsaw, 2015, pp56-66.

ووفقاً لتقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بلغت أعداد اللاجئين وطالبيّ اللجوء والنازحين داخلياً على مستوى العالم بنهاية عام 2010 نحو(43،9)مليون، إذ يُمثل اللاجئون منهم(15،6) مليون، وطالبوا اللجوء(0،8) مليون، بينما بلغ عدد النازحين داخلياً بسبب الحروب والنزاعات الداخلية (27،5)مليون. والنازحون مثلهم مثل اللاجئون لا يمتلكون الإرادة في التحرك داخل المناطق التي قدموا إليها، وربما ينجرفون في دائرة الاضطهاد أو العنف المدني، ويطلق عليهم المشردون داخل

أوطانهم (Internally Displaced person). ورغم التحديات العالمية الأمنية للهجرة، يرى بعض المختصين بان أمننه (Securitization) الهجرة وجعلها من أولويات قضايا الأمن الدولي غير التقليدي⁽²⁾ بشكل يتجاوز الأُطر القانونية يمكن أن تكون لها عواقب وتداعيات خطيرة على الأمن الدولي نتيجة تجاوزها لحدود الدولة ذات السيادة لتشمل أكثر من دولة. كما أن النظر إلى المهاجرين على أنهم يشكلون تهديداً للأمن يُشجع موقف "نحن" و"هم" الذي يعوق هجرتهم إلى مواطنهم الجديدة الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم المشكلة ويجعلها تخرج عن دائرة الاحتواء ووضع الحلول الناجعة لها⁽³⁾.

لعل ابرز ما يُثيره هذا الأمر من تداعيات خطيرة وجود المهاجرين المسلمين العرب في الدول الغربية، وما يتعرضون له من تضليل وصعوبة في الاندماج لاسيما بعد أحداث 2001/9/11، وارتباط ذلك بمسألة التجاذب الحضاري، فهي مشكلة ثقافية حضارية وسياسية ويجب أن لا تنحصر في الإحصاء أو الديمقراطية أو الفروقات في التقاليد فحسب، لان الأرقام التي ترد في هذا الإطار إنما هي رموز ينبغي فكها. وترتبط مُعظم الجاليات المسلمة في أوروبا عاطفياً وثقافياً وحضارياً إلى حد كبير بأوطانهم الأصلية، وإنها ترتبط بالدين الإسلامي، ومن ثم فان أي مواقف أوربية غربية غير عقلانية وغير مُنصفه تجاه قضايا الجاليات المسلمة في أوروبا ستنعكس سلباً على مستقبل التفاعل الحضاري الإنساني (4).

وأخيراً، تؤدي الهجرة الشرعية وغير الشرعية، الناجمة عن الأسباب إرادية وغير إرادية وغير إرادية إلى مناطق مستقرة وبيئة مواتية للعيش"، وعادة ما يترافق مع هذه الهجرات مشاكل أمنية كبيرة يصعب على السلطات

(1)إيمان زهيري، التحركات السكانية والأمن غير التقليدي في العالم العربي، ملحق مجلة السياسة الدوليـة، العدد186، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص24.

⁽²⁾ Fiona B. Adamson, Crossing Borders: International Migration and National Security, International Security, Vol.31, No.1, The MIT Press, 2006, p165.

⁽³⁾ بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص175.

⁽⁴⁾ فائز صالح اللهيبي، الفكر السياسي بين الإسلام والغرب: النظرية والتطبيق، دار النهج للدراسات والنشر، حلب، 2008، ص118.

إيجاد الحلول الكفيلة بمعالجتها بما يتناسب مع المعايير الدولية. وتتمثل تداعياتها الأمنية في تعاظم الجريمة العابرة للحدود وصعوبة الاندماج الحضاري وتعاظم العنصرية بين الأفراد الذين يعيشون في مجتمعات أُخرى تختلف حضارياً عن المجتمعات التي كانوا يعيشون فيها مما يؤدي إلى بروز مشاكل عديدة لعل من أهمها صعوبة الاندماج في المجتمعات الغربية. وعليه فان الهجرة وتعاظمها نتيجة الأزمات المتعددة لاسيما في الشرق الأوسط الذي شهد أكبر موجة للهجرة في التاريخ البشري شكل وسيشكل أحد التحديات الإنسانية العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين التي يجب معالجتها والحد من تداعياتها في مختلف المجلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وإيجاد الحلول الكفيلة لتقويض مظاهر التعصب والكراهية.

المطلب الثالث: الأمراض الوبائية وأثرها على الأمن الصحي الدولي

يُعد انتشار الأمراض الوبائية الفتاكة خلال مدة زمنية قصيرة وفداحة الأضرار الناجمة عنها والمتمثلة في ارتفاع عدد الضحايا والوفيات من السكان أحد التحديات الصحية العالمية للأمن لدولي في القرن الواحد والعشرين، وهذه الأمراض لا يمكن مواجهتها والتعامل معها والحد من أضرارها الفادحة على المجتمعات دون تعاون شامل لكل القطاعات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية بمستوياتها الثلاث الوطني والإقليمي والدولي. كما أدى(الانتشار الواسع للأمراض الوبائية إلى أمننه القضايا الصحية العالمية وجعلها ضمن دراسات الأمن الدولي غير التقليدي في الجامعات والمؤسسات الدولية لان تهديدها يتجاوز التهديد التقليدي إلى تهديد الإنسان في كل مناطق العالم وعدم قدرة الدول فُرادى على استئصال مرتكزات تحوله إلى وباء عالمي يصعب السيطرة عليه)(1).

لقد شهد عالم القرن الواحد والعشرين ظهور مجموعة من الأمراض الوبائية ذات سُلالات جديدة لها القدرة على تغيير أطوارها وتكوين أطوار جديدة تختلف في جوهرها عن الأطوار الأولى لنشوئها ونموها وتطورها وذات خصائص تختلف عن سابقاتها بالشكل المذى يجعل من الصعوبة بمكان على المختصين في المجال الطبى التوصل إلى ابتكار

⁽¹⁾Stefan Elbe, Should HIV/AIDS Be Securitized? The Ethical Dilemmas of Linking HIV/AIDS and Security, International Studies Quarterly, Vol.50, No.1, Wiley and The International Studies Association 2006, pp123-127.

اللقاحات الطبية المضادة لها بهدف القضاء عليها ومكافحتها والحد من عملية انتشارها إلى مناطق أُخرى من العالم قبل أن تصبح وباءاً يشمل العالم اجمع.

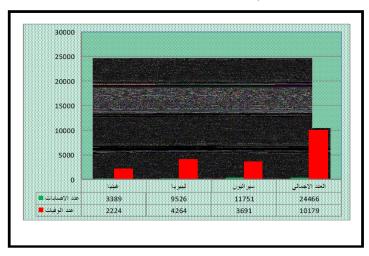
وفي هذا السياق يرى مدير منظمة الصحة العالمية "إن هذه الأمراض لا تعرف الحدود، وهنالك حاجة ملحة لمواجهة تهديدات الصحة العامة على مستوى العالم". كما أكدت رئيسة مراقبة انتشار الأمراض في المنظمة جوينال رودير "إن القواعد الحالية للصحة وضعت في وقت كان فيه العالم مختلفاً بشكل كبير عن العالم الذي نعيشه اليوم، كما إن السفر وانتقال البضائع قد تخطى كل التوقعات، ومن ثم لابد من التأكيد على عالمية هذه التحديات الناتجة عن هذه الأمراض وضرورة بذل الجهود العالمية المشتركة لمواجهتها"(1).

ومن أعقد الأمراض الوبائية الفتاكة التي تسببت بوفاة عدد كبير من السكان وخلال مدة زمنية قصير لا تتجاوز الأشهر هو مرض(الايبولا Ebola)⁽²⁾, إذ تفاقم بشكل سريع في عدد من الدول الأفريقية أهمها(سيراليون، وليبيريا، وغينيا)، وبدأت بعض الحالات تظهر على بعض الأشخاص المسافرين إلى الدول الأخرى، وهو ما حدا ممنظمة الصحة العالمية على وصفه (بالوباء) نتيجة تسببه بالوفاة المباشرة لعدد كبير من المصابين وصعوبة تقبل المصاب للعلاج ومن ثم تدهور حالته الصحية حتى الوفاة. والشكل التوضيحي رقم(21) يوضح الزيادة الكبيرة لعدد الإصابات والوفيات في الدول السابقة الذكر، وهو ما يستوجب ابتكار الوسائل العالمية الفعالة للحد من عملية انتقاله إلى مناطق أُخرى من العالم.

http://www.bbc.com.UK./hi/arabic/sci-lech/newsid-4553000.

⁽²⁾Paul Gronke, The Politics and Policy of Ebola, American Political Science Association, Spotlight, 2015, p6.

الشكل التوضيحي رقم(21) عدد الوفيات والإصابات بوباء(ايبولا Ebola) خلال المدة(2014-2015)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- 1-World Health Organization, Ebola Situations Report, 19 March, 2015.
- 2-UNDP Regional Bureau for Africa (2014), Confronting the Gender Impact of Ebola Virus Disease In Guinea, Liberia, Sierra Leone, UNDP Africa Policy Note, Vol.2, No.1, 30 January, 2015, p2.
- 3-Romuladus E. Azuine, Ebola Virus Disease Epidemic: What Can the World Learn and Not Learn from West Africa?, International Journal of MCH and AIDS, Issue 1, Volume 3, 2015, P3.

ومن الأمراض الفتاكة الأخرى هي مرض سارس^(*)الذي أصاب عدد كبير من مناطق العالم، وخلال مدة زمنية قصر، إذ ظهرت حالات الإصابة بهذا المرض وانتشرت

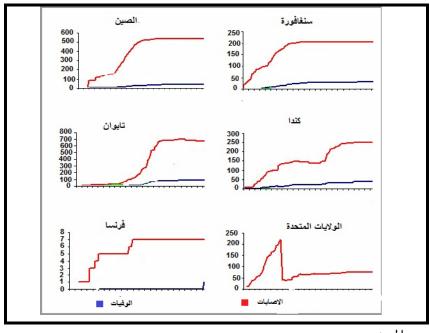
^(*) وهو مرض فايروسي خطير ولم يكن معروفاً من قبل، ظهر في الصين بشكل رئيس، وقد انتقل الفايروس من لحوم الزباد بعد تناولها بواسطة صينيين في مطعم متخصص في لحوم الحيوانات البرية في عام 2003، وبعد ذلك أصبح المرض ينتقل من شخص إلى آخر. وكلمة سارس(SARS) هي اختصار لكلمة (scute respiratory syndrome). ينظر: منتدى المعرفة الطبية، أهم الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.Veterinaryknowledge.com

وقادت إلى وفاة عدد كبير من الأشخاص في مؤشر يتسم بالتصاعد ووصل إلى مستويات قياسية في عام 2003، وتكمن خطورة هذه الأمراض في إنها تنتقل من الحيوان إلى الإنسان وتسبب له إصابات بدرجات متفاوتة وخطيرة تؤدى إلى الوفاة.

والشكل التوضيحي رقم(22) يوضح عدد من الدول التي وصلها هذا المرض وهو ما يعطي دلالة واضحة على أن أبرز سمات تحديات الأمن الصحي الدولي هي العالمية، وهنالك مجموعة من الظروف المؤاتية التي جعلت المرض ينتقل بصورة كبيرة لعل أهما التغيرات المناخية وتقدم وسائل النقل والمواصلات.

الشكل التوضيحي رقم(22) مؤشر الإصابات والوفيات عرض السارس في بعض الدول عام 2003



المصدر:

- Arnaud Bannos and Javier Lacasa, Spatio-temporal exploration of SARS epidemic:http://www.cybergeo.revues.org/org/12803?lang = en .And see:www.who.int.en./

يوضح المؤشر في أعلاه حقيقة مفادها تصاعد نسبة المصابين وبشكل متواتر، وشهدت تعاظماً في بلدان شرق أسيا بوصفها مكان التوطن، كما أنها تتميز بصفة العالمية كونها وصلت إلى قارة أوروبا وأمريكا الشمالية. ليس هذا فحسب، بل إن العدد الكلي على المستوى العالمي شهد تصاعداً متواتراً في معدل الإصابات والوفيات. والشكل التوضيحي رقم(23) يوضح بشكل جليّ الدلالة العامة لتصاعد مؤشر هذا المرض الفتاك وأثره على الأمن الصحى الدولى في القرن الواحد والعشرين.

الشكل التوضيحي رقم(23) مؤشر تصاعد نسبة الإصابات والوفيات العالمي الإجمالي بمرض السارس عام 2003



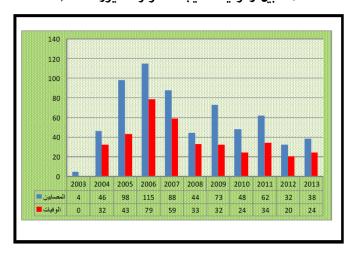
المصدر:

-See: Maged N. Kamel Bouios, Descriptive review of geographic mapping of sever acute respiratory syndrome(sars), international Journal of health geographic, 2004: http://www.ij-healthgeographics.com/content/3/1/2.

وترتبط خطورة هذه الأمراض في إن بعضها يُعد مرضاً مشتركاً بين الإنسان والحيوان، أي إن الأمراض التي تصيب الحيوانات لها القدرة على الانتقال إلى الإنسان وتُسبب العديد من الوفيات. ويعد مرض انفلونزا الطيور أحد هذه الأمراض، ورغم قلة

عدد المصابين بهذا المرض الفتاك مقارنة بالأمراض الأخرى مثل الايبولا، إلا أن معدل الوفيات نسبة إلى المصابين تكون مرتفعة جداً مما جعله تحدياً عالمياً للأمن الصحي الدولي. والشكل التوضيحي رقم(24) يوضح عدد المصابين مقارنة إلى عدد الوفيات وخلال مدة زمنية معينة.

الشكل التوضيحي رقم(24) عدد المصابن والوفيات نتبحة انفلونزا الطبور للمدة(2003-2013)



المصدر:الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على ما يأتي:

-See: Aly Reide, Avian Flu(bird flu): http://www.glogster.com/pearl109/avian-flu/science project/9-6.

And: http://www.who.com

-Compare with: Eric Toner and M.D, Global Avian influenza panzootic continue, some preparedness gains made, but Hospital Remain vulnerable, UPMC, Center for health security, clinicians Biosecurity, Analysist of Advices in clinical biosecurity: http://www.upmc-cbn.org/report-archive/2009/cbnreport-02062009.

وتتكامل عملية القدرة على الانتشار السريع لهذه الأمراض مع التغيير الذي أتسمت به البيئة الدولية الجديدة لاسيما في مجال تعاظم وتطور عملية الانتقال السريع للأشخاص والسلع والخدمات وهو الأمر الذي دفع المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية إلى جعل هذه الأمراض إحدى التحديات التي تواجه الأمن الدولي، ومن

الضرورة بمكان جعلها فرع من فروعه في القرن الحالي⁽¹⁾. وإذا كانت محدودية الحركة والتنقل للشعوب في القرون الماضية تُسهم في توافر الزمن اللازم لإنتاج وابتكار اللقاحات المجديد التي تتناسب مع الأطوار الجديدة للفايروسات المعدية وبما يُسهم في مكافحتها واستئصال جذورها في المناطق التي أسهمت في تهيئة البيئة المؤاتية لوجودها، فإن التقدم العلمي والتكنولوجي أسهم في توفير الوسائل المتقدمة لانتقال الأشخاص الذين يحمل بعضهم الأمراض والفيروسات مما يتسبب بنقل الأمراض الوبائية إلى المجتمعات التي ينتقلون إليها.

كما تؤدي التغيرات المناخية والجفاف والتصحر وأتساع رقعتها في العديد من مناطق العالم لاسيما في مناطق عالم الجنوب في أسيا وأفريقيا إلى تسريع عملية انتقال الأمراض وانتشارها عن طريق الرياح الجافة التي تُسهم في انتقال الفيروسات إلى مناطق بعيدة وجعلها تستوطن فيها مما يجعل من الصعوبة مكان حصر المناطق المصابة.

ولان أغلب هذه الأمراض تحدث وتنمو وتتطور في مناطق نائية وتنتقل إلى مراكز المدن الفقيرة وذات الظروف المعيشية غير الصحية وعدم توافر المراكز الصحية المتقدمة التي لها القدرة على كشف الأمراض المستحدثة وأطوارها المختلفة وتشخيصها وتحديد الوسائل اللازمة لمعالجتها قبل انتشارها، فان تشييد البيئة الصحية في هذه الدول تشكل تحدياً للمجتمع الدولي. وعليه لا يمكن تحقيق الأمن الصحي الدولي دون إستراتيجية عالمية شاملة تتمثل بسرعة التشخيص ومرونة المعالجة وإشراك القطاعات الرسمية وغير الرسمية والمؤسسات الوطنية والدولية. ورغم إن بعض هذه الأمراض يحدث بشكل طبيعي نتيجة الظروف المؤاتية لنشوئها إلا أن هناك مجموعة من الرؤى والتوجهات والتقارير تشير إلى إن بعض هذه الأمراض الربح المادي.

تكثيفاً لما تقدم، تُشكل طبيعة الأمراض الوبائية في القرن الواحد والعشرين، والتي لها القدرة على الانتشار السريع والوصول إلى معظم مناطق العالم الآهلة بالسكان تحدياً

⁽¹⁾Bradley.A.Thayer, Biopolitics and international security studies: Pessimism, optimism, and the road ahead, Politics and the Life Sciences, Vol.28, No.2, Association for Politics and the Life Sciences, 2009, p97.

جديداً للأمن الدولي بشكل عام والأمن الصحى الدولي بشكل خاص. فرغم تطور القدرات العلمية الطبية في العالم إلا إن هنالك زيادة كبيرة في الأمراض الوبائية التي تهدد الإنسان، ويتمثل هذا التهديد في مجموعة من التحديات الناجمة عنها، لعل من أهمها حداثة هذه الأنواع من الأمراض وقدرتها السريعة للانتشار بفعل توافر البيئة المؤاتية لانتشارها لاسيما فيما يتعلق بتعاظم حركة السكان على مستوى العالم بفعل التقدم في وسائل النقل والمواصلات وتكلفته القليلة والتغيرات المناخية الكبيرة التي يشهدها العالم والتي تساعد على نمو وانتشار هذه الأمراض وقدرتها على تطوير سُلالات جديدة لها القدرة على مقاومة اللقاحات المستحدثة من قبل المؤسسات الصحية الدولية وإنتاج سلالات جديدة تفوق سرعة إيجاد اللقاحات الجديدة مما يؤدي إلى حدوث وفيات كبيرة بين السكان قبل إيجاد هذه اللقاحات. ومن ابرز الأمثلة الحديثة هـو مرض الايبولا الـذي ظهر في عـام 2014 في أفريقيا، وبدأ في الانتشار وتسبب في وفاة عدد كبير من السكان، لا بل أصاب حتى المتخصصين في المهن الصحية. إن هذه الأمراض الوبائية لا مكن معالجتها والحد من آثارها على الإنسانية من دون تشييد البيئة الصحية في المناطق التي تساعد على ظهور هذه الأنواع من الأمراض ومشاركة المعلومات والإجراءات الدولية بين الدول والمنظمات الدولية المتخصصة بهدف تقويض تحديات الأمن الصحى الدولي المتعلق بهذه الأمراض الوبائية الفتاكة.

المطلب الرابع: التوظيف السياسي للتدخل الدولي الإنساني

لقد تغيرت مكنونة الأمن الإنساني وتحول من أمن الدولة إلى أمن الفرد بوصفة وحدة التحليل الاساسية في الدراسات الأمنية، كما أن أي سياسة أمنية يجب إن يكون الهدف الاسمى لها هو تحقيق أمن الفرد علاوةً على أمن الدولة. إذ انه قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقص فيه مواطنيها، بل قد تكون مصدراً من مصادر تهديد أمن مواطنيها، لذلك ووفقاً للدراسات الإستراتيجية الحديثة أن أمن أي دولة يعتمد على أمن الدول الأخرى، فأمن الدولة هو جزء من البناء الأمني المتكامل. بمعنى إن أي نظام عالمي آمن ومستقر يجب أن يُبنى من الأسفل (الأفراد) إلى الأعلى(العالم). وهو الأمر الذي أسهم في

بناء التصورات والتوجهات العالمية وإخضاعها للتوظيف السياسي للقوة المهيمنة على النظام الدولى $^{(1)}$.

أصبح التدخل القسري في الشؤون الداخلية لدولة ما لحماية انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب على نطاق واسع أحد المؤشرات الاساسية في القرن الواحد والعشرين. وبهذا المعنى يجب تمييزها عن المساعدات الإنسانية التي لا تنطوي على القسر وتحدث عوافقة الدولة المعنية. بعبارة أُخرى ينطوي التدخل لدوافع إنسانية على استخدام القوات المسلحة من قبل دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية من منطلق الدوافع الإنسانية بغرض مُحدد هو منع أو تخفيف الآلام واسعة الانتشار أو الموت. وحاله كحال الأنواع الأخرى من التدخل فهو موضع خلاف في العلاقات الدولية والقانون الدولي من منطلق إنه مُدمر فهو يُهدد الأساس البنائي للنظام الدولي وعلى وجه التحديد يُعد تهديداً لأساس مبدأ وستفاليا المتصل بالسيادة وما يقترن به من عدم التدخل.

أثبتت التجربة الدولية وممارسات الدول بعد الحرب الباردة هو أن أي تدخل معياري في مسألة التدخل يقتصر أولا على الإعلام والرأي العام في الدول الديمقراطية الليبرالية. إن العديد من الدول خارج المجموعة الغربية تتسأل عن دوافع الغرب لاسيما الولايات المتحدة في الدعوة إلى التدخل لأهداف إنسانية وتعدها صيغة جديدة للإمبريالية التي تجعل الضعفاء خاضعين للأولويات المفاهيمية للأقوياء ويبدي دول العالم الثالث إعجابهم فعلاً بممارسة حق السيادة وعدم التدخل كأسلوب للتكييف الصعب وبشكل واقعي مع الفوارق المفاهيمية، ولكنه قد يستغلون موقفهم هذا لتمويه مخاوفهم من أن تبني الحكومات الغربية لمسألة حقوق الإنسان للسلطات التي يتمتعون هم أنفسهم بها(ق).

أتضح حجم التناقض بين الشعارات المرفوعة والممارسات الفعلية التي عمدت إليها أجهزة المنظمة العالمية بصورة خاصة مع التدخلات التي نفذتها الأمم المتحدة في

⁽¹⁾ينظر: خديجة عرفة، تحولات مفهوم الأمن :الإنسان أولا، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts.

⁽²⁾غراهام ایفانز و جیفري نوینهام، مصدر سبق ذکره، ص315.

⁽³⁾ سامون میردین، مصدر سبق ذکره، ص838.

بعض مناطق النزاع والتوتر في العالم في إطار ما سُمي التدخل الإنساني (Intervention). إن الفكرة المتمثلة بان الدول لها الحق الواجب في ممارسة التدخل الإنساني تجاه انتهاك حقوق الإنسان حظيت بتأييد متزايد منذ إخفاق المجتمع الدولي في التدخل لمنع الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994. ويرى كثير من المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية أن تدخل حلف الناتو في كوسوفو عام 1999، أرسى عرفاً قانونياً جديداً في صالح التدخل الإنساني. كما أن ترسيخ مبدأ المسؤولية عن الحماية قد زاد بتعزيز هذا العرف. ويعكس التحول في الرأي العام الدولي فيما يتعلق بهذا الموضوع مواقف أخلاقية متغيرة في توازن القوى، ويتزايد عدم قبول الرأي العام أن يختبئ زعماء الدول وراء السيادة من أجل الإساءة لحقوق الإنسان (2). كما انه من السهل على الدول ادعاء دافع إنساني في الوقت الذي تسعى في الواقع وراء مصالح ذاتية، ولهذا نجد أن مفهوم التدخل الإنساني عرضة بقدر كبير الساءة والاستغلال (3).

لقد جرى تطبيق معايير سياسية وأخلاقية وإنسانية مختلفة على كل حالة مما يتك مجالاً للشك في إن استخدام هذا المبدأ الأخلاقي والإنساني في ظاهره وليس في حقيقته كان يتم في الأساس بدافع تأمين المصالح الذاتية لبعض الدول الكبرى وفي طليعتها الولايات المتحدة الامريكية.

⁽¹⁾For more information see: Frederic S. Pearson, Scott Walker and Stephanie Stern, Military intervention and prospects for democratization, International Journal of Peace Studies, Vol. 11, No. 2, International Peace Research Association, 2006, p72.

⁽²⁾بول روبنسون، مصدر سبق ذکره، ص143.

⁽³⁾المصدر نفسه، ص142.

لقد بلورة هذه الممارسات في مجملها ما أصبح يُعرف بإساءة استخدام مبدأ التدخل الإنساني في انتهاك واضح ومستمر لكل معايير العدالة الدولية المتعارف عليه (1).

ومثال ذلك الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني والممارسات التي يمارسونها ضد الشعب الفلسطيني وبما يؤكد التناقض بين الشعارات المرفوعة والتطبيق العملي. وفي هذا السياق يقول بريجنسكي "على العرب أن يفهموا أن العلاقات الامريكية الإسرائيلية، لا يمكن أن تكون متوازنة مع العلاقات الامريكية العربية، فهي علاقات مبنية على التراث التاريخي والروحي، وإسرائيل جزء من الغرب وثقافته"(2). كما استخدمت الولايات المتحدة في حملتها لاحتلال العراق اليورانيوم المخصب والفسفور الأبيض مما أدى ارتفاع معدلات السرطان بين العراقيين وتصاعدت معدلات الوفيات بشكل كبير، فضلاً عن(إذكاء الطائفية السياسية وتغذية الولاءات الفرعية على حساب الوطنية)(3)، مما يوضح ازدواجية المعايير وتعاظم حجم التناقض القيمي(4).

ختاماً، أثبتت التجربة العملية بان التدخل لأغراض إنسانية، أصبح أحد التحديات الإنسانية العالمية للأمن الدولي، فلم تعد مهارسات الدولة فيما يتعلق بالشأن الإنساني مطلقة الحرية بوصفها من السلطان الداخلي للدولة، ويتطلب تعرض مجموعة من البشر إلى إبادة جماعية تدخلاً دولياً بهدف صيانة الأمن الإنساني وفق المدركات الإنسانية في القرن الحالي. وقد خضع هذا المبدأ إلى التوظيف السياسي من خلال خلق البيئة المؤاتية للتدخل بهدف ضمان الهيمنة على التفاعلات الدولية وتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ومن هنا فان مصادرة سيادة الدولة تحت ذريعة التدخل لأغراض إنسانية

⁽²⁾أبو خالد العملة، أوسلو: محطة لتهويد القدس.خطوة للسيطرة على المنطقة، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1997، ص242.

⁽³⁾سعدي الابراهيم، مستقبل الدولة العراقية، دار الكتب العلمية، بغداد، 2014، ص115.

⁽⁴⁾See:Gilbert Burnham and others. The Human Cost of the War in Iraq: A Mortality Study:(2002-2006), Bloomberg School of Public Health, Johns Hopkins University Baltimore, Maryland, 2007, p20.

وعدم تأطير هذا التدخل وفق ضوابط محددة توفر عدم الإساءة اإلى جوهر هذا التدخل أصبح أحد التحديات الإنسانية العالمية التى تقوض الأمن الدولى.

المبحث السابع التحديات الاقتصادية العالمية للأمن الدولي

يتسم النظام الاقتصادي الدولي بالترابط والتشابك بين متغيراته المختلفة. أسهم التطور والتعقيد الذي رافق الأمن الاقتصادي الدولي مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين لاسيما فيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي والأمن المائي والأمن الغذائي العالمي وزيادة الطلب على الطاقة العالمية، في زيادة التحديات الاقتصادية العالمية للأمن الدولي. كما أن قدرة الدول الأخرى وتغيير توجهاتها نحو بناء اقتصادها وفق أنماط الاقتصاد العالمي الجديدة، فضلاً عن زيادة دور الفاعلين من غير الدول(Non-State Actor) سواء كان عسكريين أم غير عسكريين، على التأثير في الحركة الاقتصادية العالمية أسهم في إعادة صياغة الاقتصاد العالمي برؤية وتصورات جديدة.

الاقتصاد العالمي مترابطة أيضا، وتترك آثارها في مُجمل العمليات الاقتصادية والتحديات الناجمة عنه مترابطة أيضا، وتترك آثارها في مُجمل العمليات الاقتصادية الدولية. ومن أجل بلورة البعد الأهم في الاقتصاد فقد تم(إضفاء الطابع الأمني، وأُطلق عليه "الأمن الاقتصادي الدولي"(1)، للدلالة على التحديات الاقتصادية العالمية ومهدداتها المختلفة)(2). ورغم الفرص الكبيرة التي حازها النظام الاقتصادي العالمي في بداية هذا القرن، إلا أن هناك مجموعة من التحديات العالمية التي أصبحت حقيقة واقعة وتهدد(الأمن الاقتصادي)(3)، الذي دعت إلى(تأمينه معظم الأديان والمعايير الأخلاقية

⁽¹⁾John Pinder, European Economic Security: How Can We Master the Modern Economy?, Canadian International Council, International Journal, Vol.40, No.1, Canada, 1985, p128.

⁽²⁾ See: Vincent Cable, What is International Economic Security?, Royal Institute of International Affairs, International Affairs, Vol.71, 1995, p306,

⁽³⁾ For more information see: George M. Harrison, Economic Security: The Primary Goal, National Council on Family Relations, Vol.10, No.3, Summer: National Conference on Family Life, Washington, D.C, 1948, p56.

والاجتماعية)⁽¹⁾، وعليه يجب على العالم مُعالجتها من خلال التعاون الجماعي، والسعي الجاد لإزالة مؤثراتها المستقبلية على الأمن الدولي لان الاقتصاد يُعد أحد التحديات متعددة التأثير على الأمن الدولي كونه يمس كل جوانب الحياة.

بمعنى تُساهم الأزمات الاقتصادية المتمثلة بالأمن الغذائي والأمن المائي وأمن الطاقة في زيادة تحديات الأمن الدولي وتعمل على تقويض قدرة الدول على التحرك في مواجهة تحديات الأمن الدولي الأُخرى، وكلما كان النظام الاقتصادي الدولي قوياً كلما أصبحت حركة الدول وقدراتها على معالجة التحديات العالمية الأخرى للأمن الدولي أكثر قدرة ومرونة وفاعلية نتيجة توافر الموارد والإمكانيات اللازمة وتوظيفها توظيفاً فعالاً، وزادت دلالات المساهمة في زيادة القدرة على مواجهة هذه التحديات، والقدرة على توسيع مفهوم الأمن الاقتصادي من التقليدي إلى الأمن غير التقليدي)(2). تكثيفاً لما تقدم، فان تناول التحديات الاقتصادية العالمية للأمن الدولي يكون وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: أمن الطاقة العالمي

توسع الصناعة وتعقدها واعتماد جزء كبير من مصانع الدول والشركات على الطاقة، وارتكاز نسبة كبيرة من ميزانية الدول على الواردات النفطية وتوظيف جزء كبير من دخول الدول على استيراد وتصدير المشتقات النفطية وخضوع وتوظيف الطاقة بوصفها أداة سياسية للترغيب والترهيب في السياسة الدولية نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة في العالم، كل هذه المتغيرات أدت إلى بروز مفهوم أمن الطاقة في الدراسات الإستراتيجية.

أدى تغيّر البيئة الإستراتيجية الدولية مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين إلى حدوث تغيّر كبير في المفاهيم والعقائد والمدركات والتصورات، ودفع ذلك القوى الدولية إلى العمل على وضع الاستراتيجيات التي تتناسب مع المرتكزات السابقة الذكر بهدف ضمان تفوقها في مجال الطاقة العالمية لاسيما فيما يتعلق بانسيابية وسهولة الوصول إلى

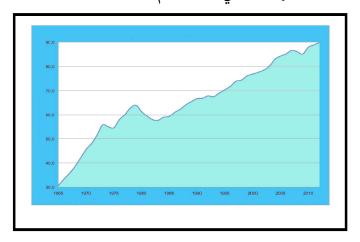
⁽¹⁾ Joseph D.Munier, A Priest Speaks on Economic Security, The American Journal of Nursing, Vol.50, No.10, 50th Anniversary Issue, United States, 1950, p641.

⁽²⁾ Giacomo Luciani, The Economic Content of Security, Journal of Public Policy, Vol.8, No.2, Cambridge University Press, 1988, p152.

مصادر الطاقة العالمية. وكل هذا نتيجة (إدراك الدول أن الأمن الشامل لا يحكن تحقيقه دون تحقيق الأمن الأمني وماهيته في هذا المجال) (1) .

أوجد البحث عن أمن الطاقة في القرن الواحد والعشرين الذي ترافق مع زيادة الاستهلاك العالمي لها كما هو مثبت في الشكل التوضيحي رقم(25)، حالة من التنافس والصراع في أغلب مناطق العالم. كما لا زالت النظرية التقليدية الإستراتيجية المتمثلة في إن من يمتلك القدرة على السيطرة على مصادر الطاقة العالمية لاسيما ذات المخزون الاحتياطي الكبير فان ذلك يوفر لها القدرة على التحكم في أسواق الطاقة العالمية، ويؤدي إلى فرض إرادته على القرار السياسي الدولي.

الشكل التوضيحي رقم(25) الاستهلاك العالمي للنفط الخام للمدة(1965-2012)



المصدر:

-BP Statistical Review of world Energy, 2013 .

⁽¹⁾See: James Sperling and Emil Kirchner, Economic Security and the Problem of Cooperation in Post-Cold War Europe, Review of International Studies, Cambridge University Press, Vol.24, No.2, 1998, p228.

وتنامى الاهتمام العالمي بالطاقة يرتبط بأمن الطاقة العالمي ارتباطأ مباشرا بالأزمات والتوترات في العالم، التي تقود إلى حدوث عرقلة في وصول الإمدادات إلى المراكز الصناعية الكبرى في العالم مما يُشكل تحدياً كبيراً للاستقرار العالمي، ذلك أن غياب العلاقة التكافئية المستقرة بين الدول المُرسلة للنفط والدول المُستقبلة له وفق قواعد المساواة سوف يؤدى إلى زيادة التوتر بين الدول لاسيما دول عالم الشمال ودول عالم الجنوب. فعلى سبيل الإبانة، أدت أحداث2001/9/11، وما رافقها من احتلال أفغانستان والعراق، و(تعقيدات الملف النووى الإيراني)(1) إلى عدم ثبات أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية، وأصبحت وسيلة لدى بعض الدول الكبرى لتقويض الاستقرار السياسي العالمي. معنى أن التحدى الأبرز لأمن الطاقة العالمي يتمثل في تأثر الأسواق العالمية بالأزمات السياسية الدولية، فانبرى أغلب المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية الدولية والخبراء في الطاقة العالمية للتأكيد على ضمان التدفق المستمر وبدون أي عوائق إلى مناطق العالم كافـة في القـرن الواحـد والعشريـن هـو الهدف الاسمى، وأي عائق يحول دون ذلك مُثل التحدي الاقتصادي العالمي الأبرز للأمن الدولى، ليس هذا فحسب، بل زاد استخدام النفط كأداة للضغط السياسي في التفاعلات الدولية من(الترابط بين الأمن الاقتصادي الـداخلي والأمـن الاقتصـادي الـدولي)(2)، ومـن ثـم يجعل العالم يعيش حالة من عدم تأمين التدفق المستمر والثابت وفق المعايير الدولية للطاقة.

تتمثل أكثر التهديدات انتشاراً للتدفق العالمي للنفط في القرن الواحد والعشرين في الصراعات الإقليمية والحروب الأهلية والانتفاضات. لذلك فان كل الانتفاضات العنيفة على مرّ الأزمان أثرت بشكل أو بآخر في كل منطقة منتجة للنفط تقريباً، وهو الأمر الذي يزيد من احتمالات التنافس والصدام العسكري للقوى الكبرى. كما أن التحدي الأكبر في المناطق المضطربة هو التنافس الحاد بين القوى العظمى للهيمنة على عملية امتلاك

⁽¹⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر: ريتشارد ن.هاس وآخرون، استعادة التوازن: إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، دار الكتاب العربي، بروت، 2009، ص ص135-135.

⁽²⁾See:Edwin Fraumann, Economic Espionage:Security Missions Redefined, American Society for Public Administration, Vol.57, No.4, United States, 1997, p 303.

وتوزيع الطاقة. وقد أدى التنافس إلى تصعيد التوتر في العديد من مناطق العالم لاسيما في منطقة الخليج وبحر قزوين. ورغم أن القوى تسعى دون شك إلى تجنب الصدام المباشر إلا أن تدخلها المتعمق في النزاعات المحلية سوف يزيد من اندلاع الأزمات الإقليمية واحتمال حدوث حروب كبيرة بهدف ضمان التحكم عصادر الطاقة (1).

وتشكل الإدارة بالأزمات أحد متلازمات الترابط بين تعاظم التوتر في بعض المناطق وعملية السيطرة على الطاقة. إذ تعمل القوى الكبرى والعظمى على امتلاك بعض مفاتيح ادارة هذه الاضطرابات او التوترات ومتغيرات تهدئتها كجزء من عملية التحكم بالطاقة وإظهار دورها المتميز أمام الدول المستهلكة الطاقة وضمان عدم حدوث أزمة كبيرة كالذي حدث عام 1973عندما تم حظر النفط العربي.

وهناك تحدي آخر يواجه ضمان استمرار تدفق النفط إلى الأسواق العالمية هو القرصنة البحرية التي أصبحت تحدياً بارزاً يواجه أمن الطاقة العالمي. وتعد القرصنة البحرية لاسيما في المحيط الهندي وخليج عدن تهديداً حقيقاً أثر وسيؤثر في مستقبل أسعار الطاقة للدول المصدرة والمستوردة وهو ما سيتم تناوله لاحقاً (2).

تجد القوى الغربية لاسيما الولايات المتحدة في ارتفاع أسعار النفط بفعل المضاربات والتلاعب بكميات الإنتاج مصدر غنى وثروة لدول تعدها معادية لها مثل إيران وفنزويلا، لاسيما أن استهلاك النفط في الولايات المتحدة يُسهم في تعزيز مكانة إيران وروسيا وغيرها من الدول، لذلك أصبح أمن الطاقة جزءاً من تحديات الأمن الدولي، لاسيما أمن الطاقة الأوربي ودور روسيا الاتحادية والنزاع الدولي للسيطرة على أنابيب النفط العالمية في أوروبا الشرقية، كما احتكرت الدول الصناعية الكبرى تكنولوجيا إنتاج تكرير النفط في المراحل السابقة ولما تزل.

⁽¹⁾مايكل كلير، دم ونفط: أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النفط، ترجمة هيثم جلال غانم، دار الشروق، عمان، 2007، ص225.

⁽²⁾See: Florian Baumann, Energy security as multidimensional concept, policy analysis, center for applied policy research, No.1, 2008, p9.

⁽³⁾ ينظر: عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ص101-102.

لقد أدت الأزمات العالمية لاسيما في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية إلى عدم استقرار أسعار النفط بشكل كبير (1) انخفاض وارتفاع بشكل مفاجئ. كما أن أحد أسباب عدم الاستقرار هو أن الوقود الاحقوري من نفط وغاز طبيعي وفحم صار أكثر ندرة نتيجة زيادة الاعتماد العالمي على هذا النوع من الطاقة كما هو الحال في الشكل التوضيحي رقم (26)، ومن ثم ارتفعت تكاليف إنتاجه الذي بات أكثر صعوبة مما جعل من أمن التزود بالوقود على رأس الأولويات (2). يكمن جوهر أمن الطاقة العالمية في حرية الحصول على إمدادات مضمونة من الطاقة وبسعر مُتحكم به. وبالنظر إلى أهمية الطاقة لأي اقتصاد حديث، فان أمن الطاقة يشكل مصلحة عالمية وعنصراً أساسيا من عناصر ومبادئ الأمن الاقتصادي الدولي (3) وفق وجهة النظر الغربية. يتعرض أمن الطاقة للتهديد بطرق متعددة تشكل مجموعها تهديداً للأمن الاقتصادي الدولي: أولهما: قد يعتمد الذين يسيطرون على مصادر الطاقة إلى قطع الإمدادات أو رفع الأسعار بشكل حاد كشكل من أشكال الابتزاز الاقتصادي والسياسي. ثانيهما: يمكن أن يتم تدمير منشآت إنتاج الطاقة نتيجة للحرب والتخريب. ثالثهما: قد يتم وقف نقل إمدادات الطاقة كحصيلة غير مباشرة للحرب مثلاً، ويترت على ذلك تكاليف سباسبة واقتصادية وعسكرية حقيقة (4).

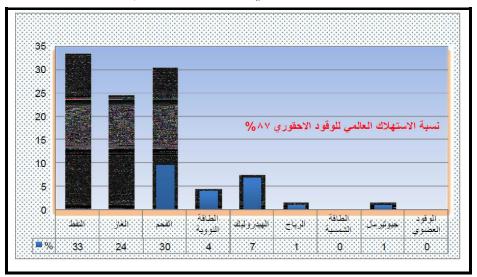
⁽¹⁾ينظر محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد52، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص ص171-173.

⁽²⁾بيتر ميسين و ليزيي هنـتر، الشرق الأوسـط واسـتراتيجيات الطاقـة المتجـددة: بـدائل الطاقـة النوويـة، ترجمة عماد شيحة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، 2009، ص7.

⁽³⁾For more information see: John E. Edgerton, Principles of Economic Security, Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol.154, United States, 1931, pp73-77.

⁽⁴⁾بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص101.

الشكل التوضيحي رقم(26) الاستهلاك العالمي لنوع وكمية الطاقة عام 2013



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-See: Energy Matters: Euenmearns.Com: BP 2014 data.

استناداً إلى ما تقدم، وللأهمية القصوى للنفط من خلال كونه أصبح أغلى قيمة فقد غدى هدفاً للفواعل العسكرية من غير الدول، تحاول أن تزعزع حكومات راسخة بتفجير خطوط الأنابيب وقطع الإمدادات. فعلى سبيل المثال، تعرضت خطوط الأنابيب النيجيرية للخطر بشكل مستمر من خلال أعمال الناس في منطقة الدلتا الذين يشعرون بان حاجات التنمية لم يتم تلبيتها. كما أن خطوط الأنابيب الجديدة عبر جبال القوقاس بحاجة إلى حماية عسكرية كبيرة، إذ أن الجماعات المسلحة يجدون أن سلامة هذه الخطوط قد غدت مجالاً جديداً لإمكانية تعريض الدولة للخطر (1).

وعليه يُعد أمن الطاقة العالمي أحد التحديات الاقتصادية العالمية للأمن الدولي، وستقود الحروب وصناعتها والنزاعات وبلورتها في مناطق الخزين الاستراتيجي العالمي للطاقة، وتعاظم تحديات الإرسال العالمي التي تؤثر في التدفق الثابت والمستمر للأسواق العالمية، ومدى تأثر المصانع والشركات العالمية وزيادة نسبة البطالة العالمية، إلى تعاظم

⁽¹⁾ كارين.أ. منغمست وايفان.م. اريغوين، مصدر سبق ذكره، ص466.

وتفاقم حالة عدم الاستقرار العالمي. وفي الوقت الذي استفادت بعض الدول النفطية من ارتفاع أسعار النفط نتيجة ما تدره الطاقة على ميزانيتها المالية سوف يدفعها إلى الدفع باتجاه تفاقم الأزمات ولن تدخر جهداً لإدامتها والعمل على عدم حلها وإذكائها بالشكل الذي يؤدي إلى ضمان هيمنتها على حركة الطاقة العالمية إنتاجا وتكريراً وتصديراً. بمعنى أن أمن الطاقة العالمي المتمثل في ضمان وصول وتأمين مصادر الطاقة العالمية يعد أحد التحديات الاقتصادية العالمية للأمن الدولى في القرن الواحد والعشرين.

المطلب الثاني: الأمن الغذائي العالمي

يرتكز الأمن الغذائي العالمي على كمية ونوع الغذاء المطلوب توافره لتحقيق أمن الإنسان الشامل وكيفية الحصول على تلك الكمية الكافية وضمان استمرار الحصول عليها. وعليه فان عدم توفر الكمية المطلوبة من الغذاء العالمي للسكان على مستوى العالم يُعد مشكلة كبرى تُهدد الوجود البشري.

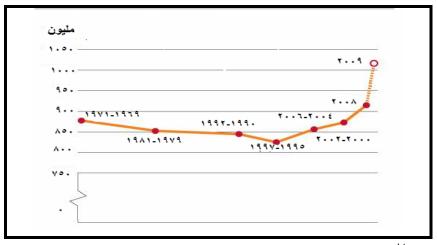
ومن هنا عُد الأمن الغذائي أحد التحديات العالمية للأمن الدولي. فعدم تأمين الغذاء لا يعني مجرد عدم توفر الطعام، بل أكثر من ذلك، يعده الباحثون أحد أسباب تفشي الجريمة وظهور الأمراض والظواهر الاجتماعية والاقتصادية السلبية في العالم. وبالمقابل فان ارتفاع الجريمة وعدم توفر الأمن الاجتماعي يؤدي إلى نقص الإنتاج ويؤثر سلباً في الأمن الغذائي العالمي، ويقود إلى إيجاد بيئة غير مؤاتيه وغير مستقرة للعمل الإنتاجي العالمي.

بعبارة أخرى، يُعرف الأمن الغذائي بأنه الحالة التي يتمكن فيها الناس من الوصول إلى غذاء كافي وآمن في كل الأوقات وفي ظروف صحية سليمة⁽²⁾. ولذلك فان ضمان الأمن الغذائي هو حالة يعيش فيها الناس دون جوع أو سوء تغذية أو خوف منها. وينشط عمل الأمن الغذائي على مستويات عدة فردية ومنزلية ووطنية وإقليمية ودولية.

⁽¹⁾ ينظر: محمود شاكر سعيد وخالد عبد العزيز الحرفش، مصدر سبق ذكره، ص ص17-18. (2)David Lobell and Marshall Burke, Climate Change and Food Security: Adapting Agriculture to a Warmer World, Springer Dordrecht Heidelberg, New York, 2010, p14.

إذ تقسمه منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة(الفاو) إلى المكونات الآتية: أولهما التوافر: بحيث تتوافر منه كميات تكفي للناس جميعاً في كافة الأوقات وإمكانية الحصول عليه، بحيث يستطيع الناس جميعا الحصول عليه. وثانيهما: القبول: بحيث يحظى الغذاء المتاح للناس بالقبول لديهم من الناحية الثقافية. وثالثهما: الملائمة: بحيث يكون الغذاء صحياً ومأموناً مع وجود ترتيبات ملائمة لضمان إنتاج الغذاء بصورة مستدامة لا تشكل تهديداً لإنتاجه من أجل الأجيال القادمة(11). تؤكد الإحصائيات العالمية بان نسبة المجاعة في العالم كبيرة جداً، وهي في تصاعد مستمر نتيجة الأزمات المتفاقمة في القرن الواحد والعشرين. والشكل التوضيحي رقم(27) يوضح النسبة المتصاعدة لعدد السكان الذين يعانون المجاعة ونقص التغذية في العالم.

الشكل التوضيحي رقم(27) مؤشر ارتفاع نسبة المجاعة في العالم للمدة(1970-2009)



المصدر:

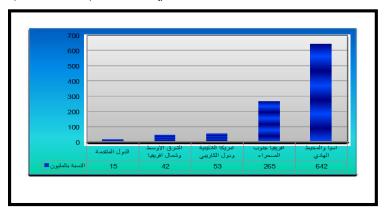
-See: Robert.J.Walker, population Matters:9.8 Billion? Population Institute, July 28th, 2010: http://www.populationinstitute.org.2010/07/28

⁽¹⁾بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص119.

تُحتم معالجة الأمن الغذائي العالمي مواجهة المفارقة التي مفادها: رغم أن إنتاج الغذاء لتلبية احتياجات السكان المتزايدين كان من المنجزات البارزة لمدة ما بعد الحرب، فانه يوجد مع ذلك(1،2) مليار من الناس في(46) بلداً يعانون من سوء التغذية، ويحوت أربعة الآلاف شخص كل يوم من أسباب تتصل بالجوع. وتشير البيانات المتوفرة عن النمو السكاني العالمي إلى أن عدد السكان ازداد خمسة أضعاف منذ أوائل القرن التاسع عشر، ومن المتوقع أن يزداد من(4،5) مليار نسمة في عام1991 إلى(10) مليار نسمة في2050، ومن المتوقع أن يحدث أكثر من(50%) من تلك الزيادة في سبعة بلدان هي بنغلادش، البرازيل، الصين، الهند، اندنوسيا، نيجيريا، باكستان. ومن الممكن أن يزداد عدد السكان ليصل إلى(23) مليار نسمة بنهاية القرن الواحد والعشرين (1).

والشكل التوضيحي رقم(28) يوضح عدد السكان الذين يعانون المجاعة ونقص التغذية في العالم لكل منطقة من مناطق العالم.

الشكل التوضيحي رقم(28) مؤشر عدد السكان الذين يعانون المجاعة في مناطق العالم المختلفة لعام 2009



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-See: United Nations Chief Urges Unity over hungry, 2009 :http://www.newes.bbc.con.uk/2/hi/europe/8361770.

⁽¹⁾كارولين توماس، الفقر والتنمية والجوع، في جون بيليس وستيف سمث، مصدر سبق ذكره، ص960.

يُعد الأمن الغذائي العالمي حاجة إنسانية عالمية أساسية. وتعد هذه مشكلة أساسية في القرن الواحد والعشرين لاسيما في دول العالم النامية. ولكن حتى في أغنى الدول ثمة أشخاص يعتمدون على البرامج الخيرية والرعائية للحفاظ على بقائهم. إذ تشير سجلات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأن(15)مليون من اللذين يعانون نقص التغذية يعيشون في الدول الصناعية. لقد أوكل إعلان روما للأمن الغذائي الذي تبنته قمة الغذاء العالمية عام1996 إلى زعماء العالم مهمة خفض عدد اللذين يعانون الجوع في العالم إلى النصف بحلول عام 2015. ورغم (انخفاض عدد السكان الذين يعانون المجاعة إلى(8,5) مليون للمدة 2012-2014، عما كان عليه الحال في عام 2009 والبالغ(1،15) مليون، إلا أن النسبة لا تزال كبيرة والتحديات تُحتم مواجهتها وتقويض مؤثراتها). بمعنى (يزداد سكان العالم وفق معادلة هندسية والغذاء يتناقص وفق معادلة عددية. وعليه ستزداد الفجوة بشكل مخيف في المستقبل).

وعلى هذا الأساس، يُحذر العلماء من الأخطار الهائلة التي تترتب عليها مشكلة الانفجار السكاني ومن ثم المجاعة في العالم، وهو الخطر الذي يفوق في ضراوته خطر الحرب النووية التي ظل العالم يعمل على تجنبها واحتوائها. إن معنى كل زيادة في عدد السكان زيادة جديدة في معدلات الاستهلاك الإنساني للموارد المتاحة التي هي في حالة من التناقص والتآكل المستمر. ويجب أن يرافق الزيادة السكانية العالمية آليات تحقيق الأمن الغذائي العالمي بالشكل الذي يضمن مواجهتها بالشكل الناجع والفاعل.

0

⁽¹⁾ بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص119.

⁽²⁾The 2014 Report, The State of Food Insecurity in the World, Strengthening the enabling environment for food security and nutrition, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome, 2014, p12.

⁽³⁾For more information see: H.Charles J. Godfray and others, Introduction: The future of the global food system, Philosophical Transactions: Biological Sciences, Vol. 365, No.1554, The Royal Society, 2010, p2777.

⁽⁴⁾ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، مصدر سبق ذكره، ص405.

خلاصة لما تقدم، فان زيادة معدلات السكان في العالم ومن ثم زيادة حاجتهم إلى الغذاء، واتساع الفجوة العالمية بين دول عالم الشمال ودول عالم الجنوب، فضلاً عن ارتباط الأمن الغذائي العالمي بالعديد من التحديات العالمية المستقبلية المتمثلة في ندرة المياه والتغيرات المناخية وسوء استغلال الموارد، تشكل أحد التحديات الاقتصادية العالمية للأمن الدولي، وينبغي على قادة وشعوب العالم وضع الاستراتيجيات الكفيلة والقادرة على تحقيق متطلبات الأمن الغذائي العالمي بما يتناسب مع الزيادة في السكان ويحقق متطلبات الزيادة المستقبلية لهذه الزيادة كماً وكيفاً.

المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسات

تتمثل الشركات المتعددة الجنسيات في الشركات ذات رؤوس الأموال الضخمة ولديها استثمارات وعمليات تجارية في مناطق عديدة من العالم ولها قدرة على التأثير في العمليات الدولية بأشكالها المختلفة السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية وقد تصل إمكانياتها في بعض الأحيان ما يفوق إمكانيات دول عديدة، وعادة ما تتشكل نتيجة توافق المصالح بين أطرافها وتكون عابرة للحدود التقليدية للدول بفعل أنشطتها المتعددة. ورغم الدور الايجابي الكبير الذي تقوم به، إلا أن معارضة سياساتها يترتب عليه مخاطر كبيرة لبعض الدول لامتلاكها وسائل الترهيب والترغيب بشكل يفوق إمكانيات الدولة الوطنية.

إن عدد الشركات المتعددة الجنسيات في تزايد مضطرد، ومتمركزة في أقوى دول العالم اقتصاداً وتقدماً مثل الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، التي تمتلك مُجتمعةً ما يفوق عن(172) شركة، وتحولت هذه الشركات من نشاط اقتصادي مُحدد إلى (مؤسسات لها إستراتيجيات عالمية متنوعة الجوانب) أن تُسيطر على التكنولوجيا والاقتصاد العالميين في هيئة دول عالمية من دون مسؤوليات وساهم في تنامي دورها عالمياً كما في حالة تفكك الاتحاد السوفيتي، وتفكك الاقتصاديات الاشتراكية لأوروبا الشرقية والصين وفيتنام والانتقال إلى خصخصة القطاع الاقتصادي وتمركز الاقتصاد العالمي بين

277

⁽¹⁾ David Bonior, Unions in the Twenty-First Century, Challenge, Vol. 40, No. 5, M.E. Sharpe, 1997, p88.

الأقطاب الاقتصادية المشكلة للنظام الدولي الجديد المتمثلة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان (1).

وعليه فان الجدول رقم(4) في أدناه يوضح أهم الشركات المتعددة الجنسية التي تسيطر على حركة التفاعلات الاقتصادية في العالم ومجال تركيزها على القطاعات المختلفة.

الجدول رقم(4) الشركات المتعددة الجنسية الخمسة والعشرين(الأكبر) في العالم

مجال الصناعة	الشركة	الرتبة
تكنولوجيا المعلومات	Google	-1
تكنولوجيا المعلومات	SAS Institute	-2
تكنولوجيا المعلومات/إدارة وتخزين البيانات	NetApp	-3
التصنيع والإنتاج في مجال النسيج	W.L. Gore and Associates	-4
البيع بالتجزئة	Belcorp	-5
تكنولوجيا المعلومات/البرمجيات	Microsoft	-6
الضيافة/الفنادق والسياحة	Marriott	- 7
الصناعة والإنتاج/الكيمياويات	Monsanto	-8
تكنولوجيا المعلومات	Cisco	-9
الخدمات المالية والضمان/والأعمال المصرفية/وخدمات الاقتراض	American Express	-10
الخدمات المالية والضمان/والأعمال المصرفية/وخدمات الاقتراض	Scotiabank	-11
الصناعة والإنتاج/السلع الشخصية والمنزلية	SC Johnson	-12
تكنولوجيا المعلومات	Autodesk	-13
الاتصالات السلكية واللاسلكية	Telefónica	-14
الصناعة والإنتاج	National Instruments	-15
المواصلات	Fedex Corporation	-16
تكنولوجيا المعلومات/ تزويد خدمات الانترنت	Atento	-17
تكنولوجيا المعلومات/ إدارة وتخزين المعلومات	EMC	-18
الخدمات المالية والتامين	Daimler	-19
الصناعة والإنتاج/ المشروبات	Diageo	-20

⁽¹⁾ عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص ص430-431.

الضيافة	Hyatt	-21
الصناعة والإنتاج	Mars	-22
الضيافة والفنادق	Accor	-23
تكنولوجيا المعلومات	eBay	-24
الصناعة والإنتاج/ إنتاج الغذاء/ المشروبات	The Coca - Cola Company	-25

المصدر:

-See:The Dawn of the Great Workplace Era, the World's Best Multinational Workplaces, Great Place to Work Institute, United States, 2014, p45.

ومن خلال القراءة الدقيقة للجدول أعلاه نجد أن الشركات المتعددة الجنسية تتجه باتجاه الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذا ما يفسر الدور المتزايد الذي تؤديه التكنولوجيا في التحكم في حياة الشعوب ومستوى الموارد المالية التي تحصل عليها نتيجة منتجاتها وتحديثها من وقت لآخر وبالشكل الذي يضمن تعظيم الترابط بين التابع والمتبوع.

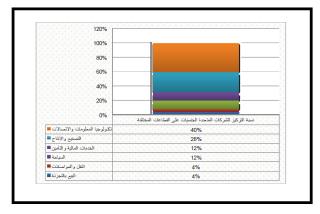
المظهر الأساسي لها ليس حجمها الضخم وارتفاع معدل غو نشاطها، ولكن نظرتها إلى العالم كوحدة واحدة. كما أنها ستُحدث تغييراً عميقاً في الدولة الوطنية التي مثلت الوحدة السياسية الأساسية في العالم، وتهدف إلى تعزيز هيمنة الولايات المتحدة على الدول الرأسمالية في المركز، وكذلك على الدول التابعة والواقعة في أطراف النظام الاقتصاد العالمي.

ونشطت هذه الشركات مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين في مجال إعادة صياغة التقسيم الدولي للعمل من خلال تدويل الإنتاج وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والخدمية والمالية والإعلامية على الصعيد العالمي، عن طريق آليات توطين الصناعات "كثيفة العمالة" في بلدان العالم الثالث كإحدى الأدوات المستخدمة. تتوجه معظم الاستثمارات التي تقوم بها في البلدان النامية إلى قطاعات الاستخراج والزراعة، وقسم قليل منها يوظف في الصناعات التحويلية المرتبطة بصناعة البلدان الرأسمالية المتطورة أو في قطاعات الخدمات والسياحة. كما أن هذه الشركات تعمل من خلال المؤسسات على تغيير وعي الشعوب وخلق مطالب واحتياجات وقيم استهلاكية تتجاوز طاقة وإمكانيات

شعوب العالم النامي، ويتركز ذلك بصورة أساسية في السلع الاستهلاكية التي تُعد في نظر أبناء العالم غير الغربي أداة حضارية تستخدم تكنولوجيا المعلومات لتحقيق أهدافها⁽¹⁾.

والشكل رقم(29) يوضح نسبة التركيز على القطاعات المختلفة من قبل الشركات المتعددة الجنسية والميل نحو الولوج إلى المتغير المستقبلي والمتحكم بالتفاعلات الأمنية العالمية.

الشكل التوضيحي رقم(29) نسبة تركيز الشركات المتعددة الجنسية على القطاعات المختلفة



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-See:The Dawn of the Great Workplace Era, the World's Best Multinational Workplaces, Great Place to Work Institute, United States, 2014, p47.

غُارس الشركات المتعددة الجنسية دوراً سلبياً في عملياتها، ويمكن تركيز أهم هذه السلبيات الناتجة عن ممارساتها في الدول النامية مما يؤدي إلى زيادة تحديات الأمن الدولي بما يأتي: أولا: تعمل على استغلال ثروات هذه البلدان وتبديد ثرواتها. ثانياً: تعمل على استغلال العمالة في البلدان الفقيرة دون مراعاة الشروط الإنسانية في العمل. ثالثاً: تعمل

⁽¹⁾أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2007، ص ص333-335.

على نقل الثروة من البلدان الفقيرة إلى الدول الغنية مما يؤدي إلى زيادة الغني غناً والفقير فُقراً. رابعاً: الركيزة الأهم هو أنها تؤدي إلى خلق تفاوت في التنمية داخل البلد الواحد مما يؤدي إلى إذكاء التناقضات وغو الشعور بعدم المساواة وقيام الانتفاضات وتهديد الأمن والاستقرار. خامساً: تؤدي هذه الشركات إلى تقليل الوظائف أكثر من عملية إيجادها لاسيما من خلال استخدامها للتكنولوجيا مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة.

سادساً: يؤدي الاستغلال الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي إلى هروب الأموال إلى خارج البلدان ومن ثم تحويل الملايين من السكان في البلدان المُستضيفة لهذه الشركات إلى حالة من انتشار الفقر. سابعاً: إن الانتفاضات يرافقها استعمال القوة المفرطة من قبل الأجهزة الأمنية ضد النشطاء والفقراء المطالبين بالحقوق وتوزيع الثروة بشكل عادل، ونتيجة الفعل وردة الفعل، فان ذلك يؤدي إلى قمع مستمر وسقوط العديد من الضحايا. ثامناً: كل هذه الأمور تؤدي إلى تعاظم قدرة الشركات المتعددة الجنسية على التحكم في حركة هذه البلدان والسياسة الداخلية لها، وإتباع أسلوب الترغيب والترهيب المادي والمعنوي ضد الأحزاب السياسية، ومن ابرز الأمثلة على ذلك العديد من الانقلابات التي حدثت في أفريقيا وأمريكيا اللاتينية، إذ أدت الشركات المتعددة الجنسيات دوراً كبيراً وأساسياً في الانقلاب الذي حدث في تشيلي عام1970 نتيجة تعارض سياسة النظام السياسي مع مصالح الشركات المتعددة الجنسية العاملة في البلد(1).

وعليه تؤدي المخرجات النهائية للأعمال التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية في البلدان المستضيفة لها وبفعل امتلاكها القدرات الكبيرة التي تتجاوز في أحيان كثيرة قدرات دول كثيرة تؤدي إلى فرض سيطرتها على الحركة الداخلية للبلدان والتحكم في أنشطتها الاقتصادية والمالية مما يؤدي إلى فقدان قدرة العديد من الدول على مواجهة التحديات التي تفرضها هذه الشركات عندما تتعارض مصالحها مع مصالح الدولة العاملة

⁽¹⁾See:William H. Meyer, Review of Human Rights and International Political Economy in Third World Nations: Multinational Corporations, Foreign Aid, and Repression, Westport, Connecticut: Praeger, 1998, pp90-93.

فيها لاسيما الأعمال التي ترافق الأزمات المختلفة في البلدان التي تتسم بضعف مستوى حكم القانون فيها.

والشكل رقم(30) يوضح المخرجات المترابطة بين فعاليات الشركات المتعددة الجنسية وما يمكن أن تقود إليه من تقويض الأمن الدولي وتعاظم تحدياته.

الشكل التوضيحي رقم(30) العلاقة بين عمل الشركات المتعددة الجنسية وتقويض الأمن الدولي



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-See:William H.Meyer, Review of Human Rights and International Political Economy in Third World Nations: Multinational Corporations, Foreign Aid, and Repression, Westport, Connecticut: Praeger, 1998, pp90-93.

تُعد الشركات العالمية المتعددة الجنسيات من وسائل التأثير والضغط لتدخل الدول، وبالذات دول الموطن الأصلي في سياسات الدول الأخرى(لاسيما في مجال استخدام الإمكانيات المالية للتأثير في الأحزاب السياسية بوصفها الفاعل الرئيس في

صناعة القرارات) (1). ولهذا فان أحد أسباب النزاع الرئيسة بينها وبين الدول المضيفة يتعلق بسلوك تلك الشركات ذاتها، وتذهب بعض الآراء بان المنافع من الخدمات التي تقدمها الشركات العالمية المتعددة الجنسيات للدول التي تمارس بعضاً من نشاطها فيها هي أقل بكثير عن التوترات التي تخلقها. كما أن الأخطار الاقتصادية التي تولد عن نشاطاتها تزيد بكثير عن الفوائد الناتجة من عملياتها الدولية، وأصبحت بعض البلدان سوقاً لترويج السلع غير المرغوب فيها أو السلع التي لم تتمكن تلك الشركات من تصريفها أو بيعها بالوسائل المشروعة المتعارف عليها دولياً (2).

ولان العولمة يقوم جانب كبير من فلسفتها على هذا النوع من الشركات، فهي تعمل لصالح الأقوياء الذين يتحكمون في هذه الشركات العملاقة والياتها بطريقة تمكنهم من تحقيق مأربهم⁽³⁾، كما أن لهذه الشركات دور كبير في التأثير على اتخاذ القرارات الاقتصادية الكبرى والحاسمة، من خلال التأثير على كافة عناصر التنمية الاقتصادية، ومهمتها عولمة التصنيع والاحتكار⁽⁴⁾.

إن التنافس والصراع بين الشركات متعددة الجنسيات والأثر الذي تتركه أمر غير جديد ولكنه شأنه شأن غيره من ظواهر الحياة بمختلف جوانبها تنعكس فيه الظروف الموضوعية وتقلبُه بما يتوافق معها. ويكفي لتبيان ذلك أن نرجع إلى علاقات الدول مع بعضها بعضاً أو إلى أسباب نشوء الاستعمار والصراع على المستعمرات، إذ كان كله محكوماً إلى درجة كبيرة بالمنافسة الاقتصادية ومصالح الدول المستعمرة والمتصارعة النابعة من مصالحها التي تمتد جذورها إلى جميع مفاصل الحياة. إلا إن طبيعة المرحلة الراهنة

(1) سمير محمود ناصر، جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها السلبية على التطور الاقتصادي، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، 2005، ص199.

⁽²⁾إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، مصدر سبق ذكره، ص ص127-128.

⁽³⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر: جاك فونتانال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي، ط2، ترجمة محمود إبراهيم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص ص5-8.

⁽⁴⁾عبد الناص جندلي، مصدر سبق ذكره، ص431.

المتمثلة في مرحلة العولمة قد فرضت غطاً جديداً من المنافسة لم يختلف في جوهره عما مضى، ولكنه يتفق مع معطيات العولمة وخصوصيتها. وصارت هذه الشركات تُعارس أحد جوانب المنافسة والصراع الجديدين المتمثلين إما باستمرار المواجهة وفق الظروف المعاصرة أو بالمواجهة من الداخل ويقصد بذلك إعادة هيكلة هذه الشركات لكي تكون متطورة وتكون لها القدرة على المواجهة والتحدى والاندماج مع الشركات المتماثلة (1).

خلاصة لما تقدم، تعد الشركات المتعددة الجنسيات إحدى التحديات العالمية في القرن الواحد والعشرين بفعل امتلاكها للثروات الهائلة التي تفوق في بعض الأحيان الدخل القومي لبعض الدول، ولها القدرة على السيطرة على الأسواق العالمية، والتحكم في بعض الأحيان في أسواق بعض الدول وتوجيهها بالشكل الذي يُحقق أهدافها وأهداف الدول المالكة لها. كما يشكل نشاط هذه الشركات المتعاظمة وسيلة من وسائل الضغط السياسي على الدول، وان لها القدرة على تغيير الحكومات في بعض الدول ذات الاقتصاديات الهشة.

وعليه، فان الشركات متعددة الجنسيات رغم ما تقوم به من دور ايجابي في عمليات نقل السلع والتكنولوجيا المتطورة وتحقيق المنفعة للعديد من الدول فإنها في الوقت ذاته تشكل تحدياً للعديد من الدول لاسيما مع الدول التي لا تتوافق مع سياستها ونهجها. إذ أن هذه الشركات غالباً ما تقوم بعمليات الاحتكار للسلع والخدمات أو السيطرة عليها بالشكل الذي يحقق الأهداف التي أُسست من أجلها. وعليه فان هذه الشركات وما تقوم به من دور سلبي يؤثر في الاقتصاد العالمي تعد أحد التحديات الاقتصادية العالمية للأمن الدولي ومن ثم يجب تأطير عملها ووضع الأُسس الكفيلة للحد من تحركاتها السلبية.

المطلب الرابع: القرصنة البحرية وأثرها في الأمن البحري الدولي

تُشكل الدلالات الأمنية للقرصنة البحرية أحد التحديات الاقتصادية العالمية للأمن الدولي. ورغم أن جذور هذه المشكلة تعود إلى قرون عديدة وتنوعت أساليبها وأشكالها،

⁽¹⁾ عزت السيد احمد، انهيار مزاعم العولمة: قراءة في تواصل الحضارات وصراعها، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000، ص4.

إلا إنها ومع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي تعاظمت المؤشرات العالمية لحدوثها، وأخذت عملياتها تتسم بفداحة الأضرار الناجمة عنها نتيجة الترابط الوثيق بين التقدم العلمي لاسيما في وسائل المواصلات والحجم الكبير لحركة السلع والبضائع في البحار مما يجعل من الصعوبة مكان ضبط حركتها والسيطرة على التحديات التي تكتنف حركتها.

يكمُن جوهر القرصنة البحرية في مجموعة الأعمال التي تقوم بها مجموعات مسلحة ضد حركة الملاحة البحرية في أي منطقة بحرية وتستهدف إخضاع حركة الملاحة البحرية لإرادتها ومصادرة حمولات السفن التجارية أو اختطاف البحارة والمطالبة بدفع فدية لإطلاق سراحهم، أو أي عمل ينتهك القانون الدولي للبحار من قبل الفاعلين من غير الدول.

⁽¹⁾Andreas Graf, Countering Piracy and Maritime Terrorism in South East Asia and off the Horn of Africa: Applying the lessons learned from the Countermeasures against Maritime Violence in the Straits of Malacca to the Gulf of Aden, PiraT, Working Papers on Maritime Security No.5, Germany, 2011, pp13-14.

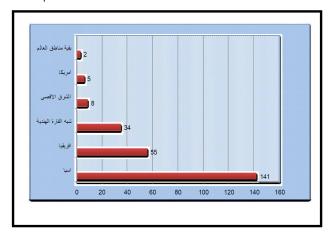
تُعد جريمة القرصنة البحرية من الجرائم الدولية الخطيرة التي باتت تُشكل تهديداً للمجتمع الدولي (*)، نظراً إلى انتشارها واتساع نطاقها، وتنوع صورها، وتزايد معدلات ارتكابها(1)، في العديد من مناطق العالم. وتتّخذ جريمة القرصنة عموماً أشكالاً عدة، كالقرصنة الاقتصادية التي تستبدل المنافسة بالسرقة، وهناك أيضاً القرصنة الكلاسيكية التي تمارس العنف بحق ركاب سفينة أو طائرة للمطالبة بفدية مادية، أو لاتخاذ مواقف سياسية

^(*) لقد ورد تعريف القرصنة البحرية في اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام 2005، تناولت هذه الاتفاقية تعريف القرصنة من خلال تعدد الأعمال غير المشروعة، إذ نصت المادة(3) من هذه الاتفاقية على ما يأتى: أولا: يرتكب أي شخص جُرماً في مفهوم هذه الاتفاقية أذا ما قام بصورة غير مشروعة وعن عمد ما يأتي: الاستيلاء على سفينة، أو السيطرة عليها باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو باستعمال أي نمط من أنماط الإخافة، وممارسة عمل من أعمال العنف ضد شخص على ظهر السفينة أذا كان هذا يمكن أن بُعرض للخطر الملاحة الآمنة لتلك السفينة، وتدمر السفينة، أو إلحاق الضرر بها أو بحمولتها مما مكن أن يعرض للخطر الملاحة الآمنة لتلك السفينة. والإقدام بأية وسيلة كانت على وضع، أو التسبب في وضع جهاز تدمر أو مادة على ظهر السفينة مكن أن تؤدي إلى تدمرها، أو ألحاق الضرر بها، أو بحمولتها مما يُعرضها للخطر، أو يعرض الملاحة الآمنة لتلك السفينة للخطر. وتدمير المرافق الملاحية البحرية، أو ألحاق الضرر البالغ بها، أو عرقلة عملها بشدة إذا كانت هذه الأعمال يمكن أن تعرض الملاحة الآمنة للسفن للخطر. ونقل معلومات يعلم ذلك الشخص أنها زائفة مما يهدد الملاحة الآمنة للسفينة. ثانياً: يرتكب أي شخص جرما أيضا أذا ما قام بالتهديد المشروط، أو غير المشروط طبقاً لما ينص على القانون الوطني بارتكاب أي من الأفعال التي تنص عليها الفقرات الفرعية السابقة الذكر بهدف إجبار شخص حقيقي، أو اعتباري على القيام بعمل ما، أو الامتناع عن القيام به أذا كان من شان هذا التهديد أن يعرض الملاحة الآمنة للسفينة المعنية للخطر. ينظر: عواد بن عبد البلوي، القرصنة البحرية برؤية المملكة العربية السعودية، في كتاب: إدارة الكوارث البحرية: الندوة الدولية الثالثة لإدارة الكوارث: تنسبق جهود المواجهة للقرصنة البحرية، المديرية العامة لحرس الحدود، وزارة الداخلية السعودية، المملكة العربية السعودية، 2011، ص ص11-10.

⁽¹⁾For more information see: Lauren Ploch and others, Piracy of the Horn of Africa, Congressional Research Service Report, Report for Congress, Washington, 2011, p4.

معينةٍ، أو للتأثير في الرأي العام، فضلاً عن القرصنة الحديثة التي تشمل عدة أعمالٍ مدمرةٍ وإجراميةٍ، بحيث تخرق حقوق الإنسان وتؤدي إلى إضعاف اقتصاد الدول، والحد من قوة دفاعها، وبثّ الرعب والخوف في نفوس السكان⁽¹⁾. والشكل التوضيحي رقم(31) يوضح عدد أعمال القرصنة البحرية موزعة حسب نصيب كل قارة من قارات العالم لعام2014.

الشكل التوضيحي رقم(31) عدد أعمال القرصنة البحرية موزعة حسب نصيب كل قارة لعام 2014



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على ما يأتى:

-ICC International Maritime Bureau, Piracy and Armed Robbery: Against Ships, Report for period, 1 January – 31 December 2014, United Kingdom, 2015,p7.

توضح القراءة الدقيقة للمؤشر في أعلاه بان النسبة الأكبر من أعمال القرصنة البحرية تتركز بشكل رئيس في قارقي أسيا وأفريقيا لاسيما في المناطق المُمتدة من غرب

⁽¹⁾ مايا خاطر وياسر الحويش، الإطار القانوني لجرية القرصنة البحرية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد4، المجلد27، جامعة دمشق، كلية الحقوق، دمشق، 2011، ص266.

أفريقيا وخليج غينيا⁽¹⁾ مروراً بالقرن الإفريقي وخليج عدن وباب المندب إلى الخليج العربي وجنوب أسيا، وعند مقارنة الأرقام الإحصائية في عام2014 مع نظيراتها لعام2013 يتضح أن هناك ارتفاع في عمليات حدوثها مما يتسبب في تعاظم تحديات الأمن البحري الدولي⁽²⁾.

ورغم وجود ظاهرة القرصنة البحرية في العديد من مناطق العالم، كبحار الفلبين وإندونيسيا وتايلاند ولاوس وفيتنام ونيجيريا، إلا أنّها وصلت في منطقة خليج عدن والساحل الشرقي للصومال إلى درجة عالية من الخطورة في الوقت الراهن (3) نظراً إلى عدم اقتصار عمليات القرصنة فيها على اعتراض السفن ونهب حمولاتها وما يحمله الطاقم والركاب من أشياء ثمينة، وإنّها تطورت إلى أخذ رهائن واختطاف السفن (4) والمطالبة بفدية لإطلاق سراحها، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى تهديد أمن الملاحة الدولية والاستقرار المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء، فضلاً عن إثارته لموضوع في غاية الأهمية يتمثّل في تعزيز الوجود العسكري الغربي في البحر الأحمر، لاسيما في المنطقة القريبة من مضيق عدن والسواحل الصومالية، وذلك نظراً إلى الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة، ما يُمثل دافعاً قوياً لهذه الدول بالتدخل من خلال نشر وحدات عسكرية بحرية تقوم بحماية مصالحها في تلك المنطقة (6).

⁽¹⁾See: Adeniyi Adejimi Osinowo, Combating Piracy in the Gulf of Guinea, Africa Center for Strategic Studies, Africa Security Briefs, No.30, 2015, p2.

⁽²⁾Compare with: ICC International Maritime Bureau, Piracy and Armed Robbery: Against Ships, Annual Report, Report for period, 1 January – 31 December 2013, United Kingdom, 2014,p7.

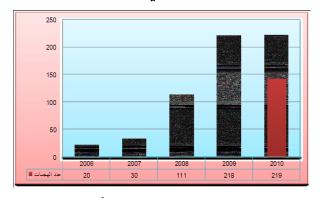
⁽³⁾See: Kerstin Petretto, Piracy as a problem of international relations, in: piracy and maritime security: regional characteristics and political, military, legal, and economic implications, Stiftung Wissenschaft, Berlin, 2011, p10.

⁽⁴⁾See: Keunsoo Jeong, Diverse Piracy Patterns and Different Control Mechanisms, A Paper for the ISA Global South Caucus Conference, 2015, pp20-21.

⁽⁵⁾ مايا خاطر وياسر الحويش، مصدر سبق ذكره، ص270.

ورغم اتساع أعمال القرصنة البحرية التي تشهدها مناطق عديدة من العالم في القرن الواحد والعشرين، إلا أن أبرزها القرصنة البحرية في الصومال التي تتصف بالتعقيد بفعل ارتباطها بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السيئة والصعبة لدولة الصومال وأهمية المكان الذي تمارس فيه كونه يُمثل نقطة التقاء إستراتيجية، وبذلك فهي تمثل إحدى التحديات الاقتصادية العالمية للأمن الدولي لاسيما الأمن البحري الدولي⁽¹⁾ نتيجة ترابط معطياتها ومؤثراتها الداخلية، والإقليمية، والدولية في الصومال للمدة (2006-2010).

الشكل التوضيحي رقم(32) تصاعد عمليات القرصنة البحرية في الصومال للمدة(2006-2010)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على ما يأتي:

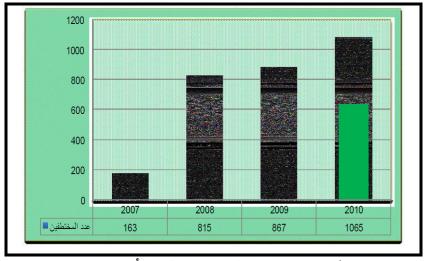
-Rick "Ozzie" Nelson and Scott Goossens, Counter-Piracy in the Arabian Sea: Challenges and Opportunities for GCC Action, Center for Strategic and International Studies, Gulf analysis paper, Middle East Program, 2011, p2

⁽¹⁾See: Christian Bueger, What is Maritime Security?, Department of Politics and International Relations, School of Law and Politics, Cardiff University, 2015, p1.

⁽²⁾Peter Chalk, The Maritime Dimension of International Security Terrorism, Piracy, and Challenges for the United States, RAND Corporation monograph series, United States, 2008, pp14-15.

ليس هذا فحسب، بل شهدت تصاعداً في عمليات اختطاف الأجانب الذين يمرون في هذه المنطقة، وهذا يُعد مؤشراً على أن هنالك تهديداً كبيراً للأمن البحري الدولي يُحتم على الدول الفاعلة مُعالجته ووضع الحلول الناجعة نظراً لما تتركه من آثار وعواقب وخيمة على حركة الملاحة الدولية. وتركيزاً لما تقدم فان الشكل التوضيحي رقم(33) يوضح تصاعد عمليات اختطاف الأجانب(2006-2010).

الشكل التوضيحي رقم(33) العدد الإجمالي للمختطفين الأجانب من قبل القراصنة الصوماليين للمدة (2010-2000)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على ما يأتي:

-Rick "Ozzie" Nelson and Scott Goossens, Counter-Piracy in the Arabian Sea: Challenges and Opportunities for GCC Action, Center for Strategic and International Studies, Gulf analysis paper, Middle East Program, 2011, p3. ويُارس القراصنة الصوماليون أعمال القرصنة البحرية الآن خارج المياه الإقليمية للصومال في المحيط الهندي⁽¹⁾ والبحر الأحمر وخليج عدن وتتمثل أهدافهم وفق وجهة نظرهم في حماية الموارد البحرية الصومالية وردع المعتدين الأجانب الذين يُارسون عمليات صيد الأسماك والسيطرة على قوت يومهم في المياه الإقليمية الصومالية⁽²⁾.

ليس هذا فحسب، بل تعاظم الفقر والافتقار إلى مصادر العيش وعدم توافر فرص العمل الشرعية وظروف العمل القاسية في بعض الأحيان دفعهم للقيام بهذا العمل⁽³⁾.

لقد تفاقمت عمليات القرصنة البحرية بشكل كبير مع بداية القرن الحالي وتسببت في تعاظم تهديدات الأمن الدولي. إذ وصلت التكلفة الاقتصادية للقرصنة البحرية في الصومال إلى(6,6 مليار دولار في عام 2011) (4) واختطف القراصنة العديد من أفراد أطقم البحارة الذين ينتمون إلى(125) جنسية مختلفة، ويتم احتجازهم لمدة تصل إلى ثلاثة سنوات. تتمثل عواقب القرصنة البحرية في مجموعة من التداعيات التي تُمثل تحدياً للأمن الدولي ويمكن تركيزها بالاتي: أولا: يؤدي انعدام الأمن وتعاظم مخاطر الأمن البحري الدولي إلى فرض ضريبة إضافية على القيمة الإجمالية لجميع الشُحنات التي تمر من خلال المنطقة التي تحدث فيها عمليات القرصنة البحرية. ثانياً: فقدان حوالي(7%) من التجارة التي تحدث فيها عمليات القرصنة البحرية. ثانياً: فقدان حوالي(7%) من التجارة

⁽¹⁾For more information about piracy in Indian Ocean see: Matthew R. Walje, Oceans Beyond Piracy, The State of Maritime Piracy Report, One Earth Future Foundation 2014, pp27-29.

⁽²⁾ Tullio Treves, Piracy, Law of the Sea, and Use of Force: Developments off the Coast of Somalia, The European Journal of International Law, Vol.20, No2, 2009, p400.

⁽³⁾Lauren Ploch and others, Piracy off the Horn of Africa, CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional Research Service, United States, 2011, p6.

⁽⁴⁾Lutz Feldt and others, Maritime Security: Perspectives for a Comprehensive Approach, Institut für Strategie- Politik-Sicherheits- und Wirtschaftsberatung, ISPSW Strategy Series: Focus on Defense and International Security, No.222, Berlin, 2013, p5. And also see: Raymond Gilpin, Counting the Costs of Somali Piracy, United States Institute of Peace, Working Papers, 2009, p11.

السنوية العالمية. ثالثاً: القراصنة الصوماليون لديهم القدرة على كسب تأييد الكثير من الفاعليين المحليين والإقليميين بما في ذلك المسؤولون الحكوميون ورجال الأعمال وشيوخ العشائر وأفرادها⁽¹⁾ والمليشيات الذين لديهم القدرة على نقل وغسل الأموال والعوائد الناجمة عن فدية القرصنة وتغيير العلامات التي تحملها السلع. رابعاً: الانخفاض الكبير في عملية صناعة السياحة، فقد أدت إلى انخفاض في عدد الزيارات إلى البلدان الساحلية الواقعة شرق إفريقيا مقارنة بعدد الزيارات إلى بلدان أخرى بنسبة(25%)اقل من أي بلد أخر (2).

والنقل البحري منه إلى طرق أُخرى مما يُضعف من مدخولات الدول المطلة عليه اقتصادياً. ومن ثم يتحول القرن الأفريقي والبحر الأحمر إلى بؤرة نشطة لجماعات الإرهاب الدولي وترويج وتهريب المخدرات والأسلحة وهذا بدوره يؤدي إلى أضرار اقتصادية على الاقتصاد العالمي الناجمة عن ارتفاع رسوم التأمين وتكاليف الأمن والحماية للسفن⁽³⁾. ليس هذا فحسب، بل الأضرار الإنسانية والمعنوية نتيجة إثارة الرعب والخوف للعاملين في البحر أو مستخدمي النقل البحري إضافة إلى الأضرار الأمنية وما ينجم عنها من إزهاق الأرواح والإصابات الجسدية وتدمير الممتلكات والأموال من جراء ارتكاب هذه الجرائم الخطيرة في مواقع نائمة بعدة عن نحدة السلطات⁽⁴⁾.

-

⁽¹⁾For more information about this point see: Bilyana Tsvetkova, Securitizing Piracy Off the Coast of Somalia, Institute of international and development studies, Geneva, 2009, p48.

⁽²⁾ ينظر: القراصنة في الصومال، إنهاء الخطر وإعادة بناء امة، البنك الدولي، مكتب منطقة إفريقيا، 2013: عبر شبكة المعلومات الدولية:

http//www.worldbank.org/Africa.

⁽³⁾For more information see: Stella Sakellaridou, Maritime Insurance and Piracy, National Kapodistian University Of Athens law school, Greece, 2009, pp9-10.

⁽⁴⁾ عواد بن عبد البلوي، القرصنة البحرية برؤية المملكة العربية السعودية، في كتاب: إدارة الكوارث البحرية: الندوة الدولية الثالثة لإدارة الكوارث (تنسيق جهود لمواجهة القرصنة البحرية)، المديرية العامة لحرس الحدود، وزارة الداخلية السعودية، المملكة العربية السعودية، 2011، ص1-15.

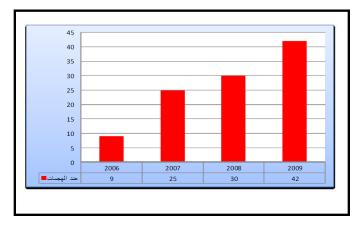
تشكل القرصنة البحرية تحدياً في وجه الاقتصاد الدولي وتقف عائقا أمام ازدهار حركة التجارة باعتبار أن الأمن هو المناخ الملائم لازدهار هذه الأنشطة. وذلك لأسباب عديدة نذكر منها: أولا: وقوعها في مكان بعيد يتعذر فيه الغوث وتقل فيه النجدة، مما يشجع لصوص البحر على ارتكاب أعمالهم الإجرامية، لاسيما أن بعض الدول المطلة على الطرق الملاحية الكبرى لا تملك التكنولوجيا الحديثة التي ترصد مثل هذه العمليات مثل أجهزة الربط بالأقمار الاصطناعية الجديدة ضمن شبكة ربط بحرية عنكبوتيه. ثانياً: تُشير الدراسات إلى أن القرصنة البحرية تكلف العالم نحو(٢٥)مليار دولار سنوياً. ثالثاً: تدفع شركات الشحن البحري ملايين الدولارات كفدية مما ينعكس سلبا على اقتصادياتها(1).

ويرتبط الأمن البحري بشكل مباشر بالأمن الاقتصادي لاسيما فيما يتعلق بالدول المصدرة للنفط، إذ أصبحت جرائم القرصنة والسطو المسلح على السفن تُشكل خطورة على اقتصاديات النفط لأن الممرات المائية تُشكل الوسيلة الرئيسة لتصدير النفط العالمي، ومن ثم فإن أي خلل في هذا الجانب يُشكل تأثيراً خطيراً على الأمن الاقتصادي العالمي⁽²⁾. والشكل التوضيحي رقم(34) يوضع عدد الهجمات التي قام بها القراصنة ضد السفن الناقلة للنفط.

⁽¹⁾ رقية عواشرية، قمع القرصنة البحرية في ضوء قواعد القانون الدولي: دراسة تقييميه، في كتاب: إدارة الكوارث البحرية: الندوة الدولية الثالثة لإدارة الكوارث(تنسيق جهود لمواجهة القرصنة البحرية)، مصدر سبق ذكره، ص ص53-54.

⁽²⁾ مبارك علي الصباح، حماية خطوط المواصلات البحرية ومكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح، في كتاب: إدارة الكوارث البحرية: الندوة الدولية الثالثة لإدارة الكوارث(تنسيق جهود لمواجهة القرصنة البحرية)، مصدر سبق ذكره، ص60.

الشكل التوضيحي رقم(34) عدد هجمات القراصنة على ناقلات النفط في العالم للمدة(2006-2009)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-See: spencer Swartz, Pirate Attacks Raise Risks for Oil Tankers, the Wall StreetJournal, 4, January, 2010:http://www.wsj.com/articles/sb1262393/33904/3/4/.

وعليه تُمثل عمليات القرصنة البحرية التي تعاظمت بشكل كبير في مناطق عديدة من العالم تحدياً كبيراً للأمن الدولي بشكل عام والأمن البحري الدولي بشكل خاص. وتتمثل هذه التحديات في إنها ترتبط بشكل مباشر بحركة التجارة الدولية والأمن الاقتصادي الدولي وتهديد الصادرات النفطية للدول التي تعتمد بشكل كبير في دخلها القومي عليه، فضلا عن توظيف الأموال غير المشروعة في عمليات غسيل الأموال واستخدامها بأعمال غير مشروعة.

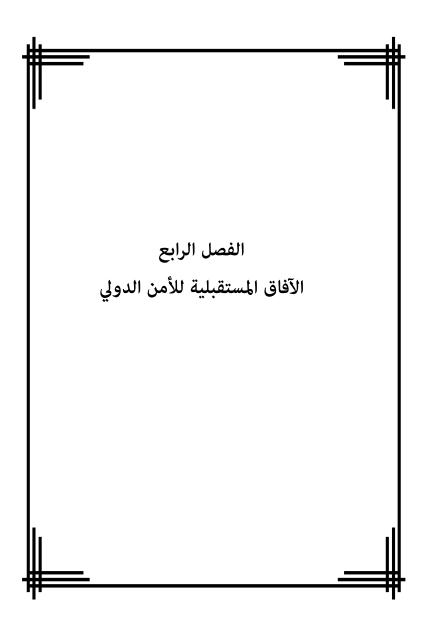
كما أنها ترتبط بمسالة أُخرى تتمثل في تذرع الدول في إرسال القوات البحرية خارج مياهها الإقليمية بحجة حماية سفنها التجارية من أعمال القرصنة البحرية التي تحدث في أعالي البحار مما يؤدي إلى تضارب مصالح الدول التي تبحث عن الهيمنة والنفوذ نتيجة قدرتها على تطوير إستراتيجيات عالمية، وليس أدل على ذلك من إرسال العديد من

السفن البحرية الغربية إلى خليج عدن نتيجة أعمال القرصنة البحرية مع بداية القرن الواحد والعشرين، مما يقود إلى تعرض الأمن الدولي إلى تحديات كبيرة الآن وفي المستقبل نتيجة فعل غير مشروع يتمثل بالقرصنة البحرية.

يؤكد الحجم الهائل لتحديات الأمن الدولي العالمية في القرن الواحد والعشرين على حقيقة مفادها إنها تحديات تتميز بسمة التعاظم بشكل مضطرد، وتحديات عابرة للحدود وأكبر من قدرة الدول فُرادى على مواجهتها، ليس هذا فحسب، بل إنها تحديات مترابطة مع بعضها وتؤثر في تعاظم تحديات الجوانب الأخرى للأمن الدولي.

بمعنى أسهم تعاظمها في دفع الدول مع انبلاج الألفية الجديدة إلى أمننة الجوانب المُشكِلة للأمن الدولي ووسعت من نطاق تفاعلاته التي لم تعد تقتصر على الجوانب التقليدية. كما أن بعض من هذه التحديات هو نتيجة أسباب ذاتية تتعلق بتفاقم التحديات الداخلية وإفرازاتها المتعددة، وبعضها الآخر موضوعي يرتبط بتفاعلات البيئة الإقليمية والدولية المعقدة وغير خاضعة لقواعد معلومة ومحددة وإنما قانون القوة والتراجع فيها بين مدة زمنية وأُخرى للقوى الدولية بأصنافها المختلفة. لا يمكن مواجهة التحديات الأمنية العالمية ما لم يكن هناك إرادة جماعية دولية مشتركة ترتكز على المساواة، وواعية لطبيعتها وحجمها ومؤثراتها المستقبلية على البيئة الإستراتيجية الدولية، ووجود الإنسان وتفاعله مع محيطه.

وفي خضم التشخيص الواسع للتحديات العالمية للأمن الدولي يتبلور التساؤل الآتي: ما هي الآفاق المستقبلية للأمن الدولي؟، تكمُن الدلالة العامة للإجابة على هذا التساؤل من أن المستقبل وتصوره وقراءته يستند إلى الفحص الشامل لمقتربات الماضي وتوظيف معطيات الحاضر لرسم المشاهد المستقبلية بشيء من الرؤية الكُلية وليست الجزئية، أي الابتعاد قدر الإمكان عن المتغيرات الجزئية التي سوف يكون دورها سلبياً وثانوياً في بناء السيناريوهات المستقبلية، نظراً لما ينطوي عليه الأمن الدولي من شمول المعطيات، وهو الأمر الذي يُعالجه الفصل القادم من خلال قراءة المستقبل واستنباط المؤشرات المحتملة طبقاً لمنهج الاستشراف الاحتمالي المشروط القائم في جوهره على الفرص المتاحة والكوابح المستقبلة.



الفصل الرابع الآفاق المستقبلية للأمن الدولي

تؤدي الدراسات المستقبلية دوراً مهماً في وضع التصورات والتوجهات للدول والمؤسسات السياسية والتعليمية، وأُجهدت بعض الشعوب بهدف تنميتها وتطويرها، وعمل البعض الآخر على إلغائها وإعاقتها مما سبب تراجعاً واضحاً في التقدم وتراكماً للمشكلات المُستجدة والمتفاقمة نتيجة عدم القدرة على التنبؤ وإدراك المشاكل التي تحتاج إلى التنبؤ بمخاطرها ومؤثراتها قبل وقوعها ومن ثم عدم القدرة على وضع سيناريوهات المواجهة التي تقوم على أُسس علمية واقعية بعيدة عن الخيال والمثالية.

لقد تجذرت الأزمات والكوارث التي تواجه العالم نتيجة عدم وجود رؤية إستراتيجية ذات أبعاد ودلالات مستقبلية قادرة على التنبؤ ببعض المؤثرات المستقبلية، ومن ثم وضع وحشد القدرات والجهود المادية والمعنوية لمواجهة الآتي بعد الحال، وقد شهد هذا الميدان ولما يزّل تطورات متلاحقة في منهجياته وأساليبه وتطبيقاته حتى صارت له مكانة مرموقة بين سائر ميادين المعرفة. ولم يعد ثمة حرج في الإشارة إلى هذا الميدان بوصفه علما من العلوم الإنسانية، هو علم المستقبليات أو الدراسات المستقبلية.

إنّ حضور سؤال المستقبل في أية ثقافة هو دليل حيويتها، فبقدر حضوره في تكوينها الفكري تتحدد قابليتها للتطور، وقدرتها على التقدم. إنّ الوعي المستقبلي يُقاس على الحاضر في حركته إلى المستقبل، ولا ينشغل بالماضي إلا بوصفه عنصرا من عناصر الحاضر الذي يقبل التحول والتطور والمُسألة. وسؤال المستقبل عنصر تكويني في هذا الوعي وعلامة عليه، سواء في حرصه على الارتقاء بالإنسان من مستوى الضرورة إلى مستوى الحرية، أم الانتقال بالمجتمع من التأخر إلى التقدم (1). فالرؤى المستقبلية تعبر عن منظومة الأفكار والنظريات التي توجه نحو القادم من الزمان بالاعتماد على مبدأ

⁽¹⁾إبراهيم العيسوى: الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020، منشورات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1.

الاحتمال والترجيح والتوقع منطلقةً من الحاضر على وفق آليات ومناهج علمية مدروسة تستند على العلوم الإنسانية كافة⁽¹⁾.

يُجسد الدكتور مازن الرمضاني رؤيته وفكره لمكنونة الدراسات المستقبلية بما يأتي: "التفكير في المستقبل ظاهرة إنسانية تمتد جذورها التاريخية إلى ما قبل زمان اختراع الكتابة(3000ق.م)، ولم تقتصر على حيّز جغرافي دون سواه، وهي عابرة للزمان. وتتميز بظاهرة التجدد. وأناط وآليات التفكير في المستقبل ثُمثل انعكاس لنوعية الواقع الحضاري السائد في الزمان والمكان. ولا يتوقف الاهتمام الإنساني بالمستقبل عند حد القناعة بقدرة الإنسان على استشرافه، وإنها يمتد إلى الاعتقاد بقدرته على صناعته، اتساقاً مع أفكاره وإرادته. فقراءة المستقبل تتخذ من المنهجية العلمية سبيلاً لاستشراف احتمالات المستقبل استباقاً واستعداداً للزمن القادم، فهي مُجدية علمياً لأنها تساعد على نشر التفكير العلمي بالمستقبل داخل المجتمعات وتنمية ثقافة الانحياز إلى المستقبل، فضلاً عن بلورة رأي عام واع بالتحديات التي تواجه المجتمعات وجدوى مواجهتها بكفاءة، وتؤجج عملية الاستعداد المسبق، انطلاقاً من الحاضر، لما يُعد مجهولاً سبيلاً لتطويعه عبر تهيئة الأسس الضرورية للوفاء بمتطلبات الارتقاء الحضاري، ومن بينها توفير قاعدة معرفية شاملة تساعد صُناع للوفاء بمتطلبات الارتقاء الحضاري، ومن بينها توفير قاعدة معرفية شاملة تساعد صُناع القرار وغيرهم على الاختبار الرشيد للقرار "(2).

أصبحت الدراسات المستقبلية تؤدي دوراً كبيراً في صياغة وتطوير، وإنضاج الكثير من الدراسات الإستراتيجية وتوجيه مسالكها وأبعادها واتجاهاتها لاسيما تلك الدراسات ذات الطابع الأمني وبشكل يسعى إلى توخي قدرٍ من الدقة والموضوعية في مثل هذه الدراسات وما يُساعد على إعطاء مؤشرات ومعطيات مهمة ومفيدة للعديد من الباحثين والأكاديميين والمحللين السياسيين وصانعي القرار الاستراتيجي، في ضوء دراسات علمية تقوم على الإدراك الإنساني العلمي المنظم لمعرفة ما سيحدث في مجال علمي معين أو

⁽¹⁾ رحيم الساعدي، المستقبل: مقدمة في علم الدراسات المستقبلية، الجزء الثاني، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، 2011، ص17.

⁽²⁾ مازن الرمضاني، مستقبل العرب في عام2020: ثلاث مشاهد، مجلة قضايا سياسية، العددان السابع والعشرون والثامن والعشرون، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012، ص19-20.

لوضع صورة أو إطار لما سيكون عليه المستقبل لظاهرة ما بالاعتماد على مناهج وآليات متعددة والتي من أهمها ما يتعلق بمنهج الاستشراف الذي يعرفه الدكتور عمر الخطيب بأنه"ا جتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسة لظاهرة ما لمدة طويلة، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على هذه الظاهرة"(1).

ويُعرف ضياء الدين زاهر الدراسات المستقبلية بأنها"التنبؤ المشروط من منظور احتمالي وعلمي نسبي"⁽²⁾. كما عرف وليد عبد الحي الدراسات المستقبلية بأنها "العلم الذي يرصد التغيّر في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطويرها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره"⁽³⁾.

ولذلك فان الدراسات المستقبلية أو الاستشراف المستقبلي هـ و جهـ د علمـي مُنظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات وعبر مدة زمنية مقبلة، تمتد قليلاً لأبعـ د مـن عشريـن عاماً وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر لاستكشاف أثر دخـول عناصر مستقبلية على المجتمع (4).

بينما يُعرف فاروق عبده الدراسات المستقبلية بأنها (مجموعة من البحوث والدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية، والعمل على إيجاد حلول عملية لها، كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغرات المتعددة

⁽¹⁾نقلا عن: ياسر عبد الرزاق وهيب عسكر، مستقبل الأمن الإقليمي في أسيا- الباسفيك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد،2007، ص175.

⁽²⁾ضياء الدين زاهر، مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم_أساليب_تطبيقات، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2004، ص51.

⁽³⁾وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات المستقبلية، عمان، 2002، ص13.

⁽⁴⁾ إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص23.

للموقف المستقبلي، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الأحداث في المستقبل) (1). وهو تعريف شامل وأقرب إلى الدقة لكل ما يتعلق بالبعد المستقبلي للظواهر.

رغم تعدد الرؤى والمناهج، إلا إن هناك اتفاقاً واسعاً بأن ليس هناك مستقبلاً واحداً، بل مستقبلات عدة بديلة أو محتملة، ولابد من تعدد القراءات الاستشرافية للمستقبل لأنه ما زال قيد التشكيل وليس مُعطى نهائياً. (إذ عثل التفكير الاحتمالي ركيزة أساسية في الدراسات المستقبلية والتي أخذت حيزاً وافياً من الاهتمام في الدراسات الإستراتيجية، ويُعد من المواضيع الاساسية في بناء الاستراتيجيات واتخاذ القرارات لاسيما على صعيد القيادة الإستراتيجية، فهي محاولة لاستشراف احتمالات المستقبل وفرصه وكوابحه)(2).

ومن نافلة القول، ورغم عدم امتلاكنا زمام المستقبل، إلا إننا نهتك هامشاً ما لتشكيل جانب منه، ويتعذر تلمس أكثر من ذلك. فالدراسات المستقبلية تسعى لاستشراف آفاق المستقبل ودروبه الممكنة، بهدف رسم خرائط للملاحة الصعبة في بحار المستقبل. فامتلاك البوصلة حول نهط التطورات والتفاعلات المستقبلية المحتملة، يساعد راسم السياسة على تحديد درجات الحركة والمناورة حتى لا يصبح المستقبل قدراً محتوماً تستقبله الأمم والشعوب دون حول أو قوة (3).

ودراسة المستقبل في حقيقتها استشراف للمستقبل بجميع أبعاده الزمنية، أي جملة تنبؤات مشروطة تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما في مرحلة من مراحله التاريخية،

(2) محمد مصطفى جمعة، التنبؤ الاستراتيجي: دراسة في تأثير التفكير الاحتمالي والمعلومات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012، ص11.

⁽¹⁾ فاروق عبده وآخرون، الدراسات المستقبلية: منظور تربوي، دار المسيرة، عمان، 2003، ص67.

⁽³⁾محمود عبد الفضيل، الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل(نظرة تقويمية)، مجلة عالم الفكر، العدد4، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1988، ص52.

فضلاً عن ارتباطها بأجهزة وإمكانيات وكفاءات عالية وفلسفة سياسية واجتماعية متكاملة ولازمة للتخطيط الهيكلى المميز⁽¹⁾.

ويستند تصور المستقبل في الأساس إلى قاعدة صلبة من البيانات العلمية الدقيقة والشاملة عن الظواهر الحاضرة وجذورها الماضية بوصفها جزءاً أساسياً وحلقة لا غنى عنها في التنبؤ بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل، كما يتم تحديد قائمة بالأولويات والأهداف الاجتماعية الملُحة للمجتمع مستقبلاً والتي على ضوئها يستشرف أحداث المستقبل مُستهدفاً بذلك تحديد مدى احتمال وقوعها. ولهذا فإن طبيعة الدراسات المستقبلية لا تكتفي فقط بدراسة التصورات المستقبلية المحتملة، بل تتناول الأدوات والوسائل التي يُكن أن تؤثر في مجرى الأحداث المستقبلية بما يتفق ورغبات مجموع الأفراد الذين يمسهم هذا المستقبل.

الأُمم القوية هي الأمم المدركة لما يحيط بها من تغيرات، والواعية بما يزخر به العالم من تناقضات وصراعات، وهي الأمم التي تسعى لصنع مستقبلها، أو على الأقل تسعى للمشاركة بفعالية في صنعه. أما الأمم الضعيفة فهي الأمم الغافلة عما يجرى حولها، والتي تترك مستقبلها للمصادفات أو لأطماع الآخرين. فعندما لا تُبادر الأمة إلى صنع مستقبلها، ينشأ فراغ. ومن طبيعة الأشياء أن يسارع أصحاب المصلحة إلى ملء هذا الفراغ. ومن ثم فإنهم سيصنعون لتلك الأمة مستقبلها، ولكن على هواهم وحسبما تقضي به مصالحهم (ق).

(1) محمد فوزي الجبر، الفكر العربي المعاصر وإشكالية علم المستقبل، مجلة الفكر السياسي، العدد 17، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002، ص2.

⁽²⁾ محمد نصحى إبراهيم، الدراسات المستقبلية (نشأتها، مفهومها، أهميتها)، عبر شبكة المعلومات http://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269417

⁽³⁾ وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص64.

سيصطدم الكثير من عُقلاء الناس بالمستقبل، وسيجد الكثيرون من أبناء أغنى الأمم وأكثرها تقدماً صعوبة أكثر فأكثر في الوفاء ممتطلبات التغيير المستمر الذي أصبح علامة مميزة لعصرنا، وبعبارة أخرى سيصل المستقبل بأسرع مما كان منتظراً (1).

ليس من السهولة مكان سبر غور ومكنونة الآفاق المستقبلية للأمن الدولي، كونه متعدد المتغيرات ومترابط المعطيات، وواسع القضايا والتحديات، ويشمل العالم أجمع، نتيجة التداعيات العالمية التي لا تقتصر على منطقة دون أُخرى، كما انه من الصعب حشد الجهود الدولية الجماعية المتضاربة المصالح والأهداف والغايات لتقويض تحديات الأمن الدولي غير التقليدي.

ونتيجة تعقد التحديات العالمية للأمن الدولي فان صعوبة استشراف مستقبلها وبناء السيناريوهات المستقبلية المستندة إلى الوقائع العلمية الحالية تجعل تحقق مشهد دون آخر تنطوي على درجة كبيرة من عدم التأكد واللايقين بسبب عدم قدرة الإنسان على التنبؤ اليقيني، فضلاً عن تغيّر المعطيات والوقائع من حين لآخر بشكل يُربك قدرة المختص على تحديد الأولويات وبناء السيناريوهات الواقعية المختلفة.

كما تكمن صعوبة بناء السيناريوهات المستقبلية بشكل عام، والأمن الدولي بشكل خاص من الإطار العالمي لنطاق الدراسة، فالأمن الدولي يتجاوز في مكنونته الإطار الوطني والإقليمي إلى إطار أوسع وأشمل من حيث المدى، ولكن تبقى الدولة الوطنية الفاعل الرئيس، ومنها اكتسب مجال الأمن الدولي سمة الدولية.

يجب أن يرتقي مستوى التفكير عند بناء السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالأمن الدولي إلى المستوى العالمي نتيجة تربط المعطيات والتحديات وتأثيراتها المتبادلة، كما أن إدراكه في بعض الأحيان يتطلب إهمال المتغيرات الجزئية التي لا يكون لها تأثير كبير في مستقبل الأمن الدولي، نتيجة حتمية الرؤية الكلية التي ينبغي أخذها بنظر الاعتبار عند بناء السيناريوهات الواقعية.

⁽¹⁾ الفين توفلر، صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد، ترجمة محمد علي ناصيف، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 1974، ص9.

وتستوجب القراءة الدقيقة والواقعية للتحديات العالمية للأمن الدولي سبر غور هذه التحديات ومعرفة حجم تأثيراتها المستقبلية، وأي من هذه التحديات يكون لها التأثير الأكبر والهيمنة العُظمى في بناء المستقبل بمستوياته المختلفة، وهل هناك ترابط بين المستويات المختلفة للأمن، أم أن الأمن الدولي هو حالة منفردة يجب التعامل معه كلياً بشكل يدفع باتجاه إهمال المعطيات الفرعية والتركيز على المؤشرات العالمية. وعلى هذا الأساس، فان الدقة العلمية تقتضي تبني منهج الاستشراف الاحتمالي المشروط من خلال التركيز على الفرص والكوابح لكل مشهد من المشاهد المستقبلية، لذلك تم تقسيم الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول مشهد تعاظم التحديات العالمية الأمن الدولي

يرتكز هذا المشهد بتجلياته المختلفة على فرضية مفادها أن عدم توافر المعالجة الحقيقية والناجعة للتحديات الحالية يقود إلى تعاظم التحديات بشكل يجعل من الصعوبة بمكان وضع استراتيجيات شاملة وفرعية قادرة على تقويض هذه التحديات بالشكل الذي يضمن عدم تفاقمها. لذلك فان هناك مجموعة من الفرص والكوابح التي تُشكل بمجموعها مُعطيات مُتحكمة بهذا المشهد.

المطلب الأول: الفرص الداعمة لمشهد تعاظم التحديات

تؤكد البيئة الأمنية بمستوياتها المختلفة ونتيجة مجموعة من المعطيات المهمة بان مؤشر تعاظم التحديات العالمية للأمن الدولي له الغلبة في المستقبل لأسباب متنوعة تؤدي إلى تعاظم هذه التحديات بالشكل الذي يجعل من الصعوبة بمكان تخفيض تعاظمها. وعلى هذا الأساس، يُمكن إدراج أهم الفرص، أي العوامل الداعمة لتحقق هذا المشهد بما يأتي:

1- صعوبة وضع إستراتيجية عالمية للأمن الدولي ومُلزمة للدول تتناسب مع متغيرات العصر وشاملة لكل التحديات العالمية. ومرد ذلك يعود إلى تناقض الرؤى والتوجهات والمصالح الإستراتيجية بين الدول الكبرى ذاتها، وبينها وبين الدول الصغرى

وهو ما أوجد حالة من عدم تكامل المصالح، ومن ثم عدم القدرة على بلورة رؤية إستراتيجية موحدة قادرة على معالجة التحديات العالمية العابرة للحدود والمتميزة بسمة الانتقال السريع.

ليس من السهولة مكان تحويل مكنونة هذه الإستراتيجية العالمية إلى اتفاقية عالمية تحظى بالموافقة الجماعية لكل الدول وتبين الرغبة والإرادة الكاملة للالتزام بتطبيق هذه الاتفاقيات المنبثقة عن الإستراتيجية، إذ دلت التجارب على أن دولاً عظمى شرعت لذاتها مهمة قيادة العالم، ولم تلتزم بالاتفاقيات الدولية حتى تلك التي تُساهم في بلورة فكرتها وصياغتها كما هو الحال مع الولايات المتحدة الامريكية واتفاقية كيوتو وغيرها.

فضلاً عن عدم الإمكانية الواقعية لضمان التكامل اللازم بين طبيعة الاستراتيجيات الفرعية وتطبيقاتها وبالشكل الذي يُحقق الأهداف الإستراتيجية العالمية العليا والمتمثلة بحشد الجهود الجماعية الدولية لمواجهة الآتي بعد الحال من التحديات المتعاظمة والمتفاقمة.

2- تنوع وتعقد وترابط التحديات العالمية للأمن الدولي يوجد حالة من عدم القدرة على ترابط مُعطيات المعالجة: لقد أسهم التغيّر الكبير في مكنونة الأمن من الأمن التقليدي إلى الأمن غير التقليدي مُجسِداً تعدد وتنوع التحديات العالمية، ودخلت تحديات حديثة غير تقليدية، لم تكن منظورة لدى صُناع القرار لعل من أبرزها التحديات البيئية والإنسانية...الخ.

ضاعف التنوع والتعقد من غموض الرؤية الشاملة لوضع إستراتيجيات عامة لمعالجات شاملة، وعندما يكون من الصعب معرفة حجم التأثير لمعطيات الأمن غير التقليدي وتداعياتها المستقبلية فان التفكير الاستراتيجي لصناع القرار قد يُصاب بالشلل نتيجة عدم القدرة على استيعاب المتغيرات وتطوراتها المتسارعة والمتعاظمة. وحتى إذا تم إدراك التجليات المختلفة للأمن الموسع فانه سوف يفتقد إلى المُعالجة التكاملية للمستويات المختلفة للأمن والمتمثلة بالوطني والإقليمي والدولي، فلكل مستوى تعقيداته وصعوبات إدراكه، مما يؤدي إلى غياب المعالجات التكاملية للمستويات المختلفة للأمن وغياب ترابط الجهود المرتبطة بهذه المستويات.

5- غياب القدرة على ضمان التكامل بين المستويات المختلفة للأمن: لقد أثبتت الوقائع بان الدولة كانت ولازالت هي الفاعل الرئيس في التفاعلات الدولية، كما أنها الصانع والمُستقبِل للسياسات والاستراتيجيات الداخلية والإقليمية والدولية، فهي تملك القدرة على صياغتها وبلورتها ومن ثم حشد الجهود والقدرات لتنفيذها ودخولها حيز التطبيق، أما الأطراف من غير الدول، فرغم من نمو دورها وإمكانياتها وقدرتها على تنفيذ الاستراتيجيات التي تُقِرها الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية، فانه لايزال محدوداً ومقتصراً على نطاق اهتمامها دون تخطي ذلك إلى مديات أوسع من حيث الفكر والتطبيق. ليس هذا فحسب، بل أن بعض الدول غالباً ما تحاول استثمار قدراتها والمتغيرات الدولية والمنظمات الدولية عملية ربط الأمن القومي الأمريكي بالأمن الدولي هو دليل على أن الدولية لم تبتعد فعلاً عن دورها المعروف.

وبما أن الدولة لازالت تلتصق بها فكرة السيادة، فان قبولها أو عدم قبولها بالبرامج والاستراتيجيات الدولية والإقليمية يرتبط بمدى إدراكها وإيمانها بحجم التحديات العالمية للأمن الدولي وتبنيها لهذه الاستراتيجيات العالمية لمواجهة هذه التحديات.

وما أن الآمن الدولي لا يمكن صيانته ومواجهة تحدياته المختلفة دون إستراتيجيات تكاملية متنوعة تتناسب مع نوع التحدي، وتتضمن التكامل بين المستويات المختلفة من حيث صنع الإستراتيجية وتطبيقها، فان ضمان التكامل بين هذه المستويات ومدى استعداد الدولة وضمان إقناعها بان هذا التحدي هو تحدي عالمي يتجاوز قدرة الدولة على مواجهته، فضلاً عن أن الأمن الدولي ومتطلباته هو أسمى من سيادة الدولة التي تتمسك بها كونه ينتقل إلى فضاء غير مُدرك، الأمر الذي يتطلب تغيير القناعات التقليدية في موضوع التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا المطلب مازال دون المدى اللازم، كل هذه المعطيات تُسهم في إيجاد عائق جوهري يتمثل في صعوبة تحقيق وضمان التكامل بين المستويات المختلفة للأمن والتي لا غنى عنها لمواجهة أي تحدى عالمي عابر للحدود.

4- التحديات العالمية للأمن الدولي مختلفة التأثير من حيث المكان والزمان والأولويات بالنسبة للفواعل الدولية: فالقراءة الدقيقة والإدراك الشامل للتحديات العالمية تُبين أن

لكل منطقة جغرافية ميزة نسبية على الأخرى في حجم تأثُرها بتحدي دون آخر، كما أن مستوى إدراكها وتشخيصها من قبل المجتمعات وصناع القرار متباينة أيضا، وهو الأمر الذي يُسهم في اختلاف وضع الأولويات الإستراتيجية للدول، ومن ثم يوجد حالة من الاختلاف في أولويات التركيز على تحدي عالمي دون آخر في وضع الاستراتيجيات العالمية. فكل فاعل دولي يحاول أن يجتذب التركيز العالمي من خلال إبراز حجم التحدي الذي يُهدده على انه التحدي الأعظم للعالم ويستوجب تركيز الاهتمام العالمي.

ونتيجة الاختلاف في الرؤى، فان بعض الدول لازال تفكيرها وأولوياتها يرتكز على الأمن التقليدي والذي يتمثل بالأمن العسكري وصيانة حدود الدولة وسيادتها من أي تدخل خارجي، بينها الدول الأخرى تجاوزت الأمن التقليدي إلى فضاء أكثر وأوسع مدى، ويحاول سبر غور التحديات العالمية ووضع البرامج والاستراتيجيات لمواجهتها، يتمثل بالأمن غير التقليدي الذي يتضمن تحديات غير منظورة كما أسلفنا في الفصل السابق.

فعلى سبيل المثال وليس الاستفاضة، فبينما يحاول عدد كبير من دول عالم الجنوب أن يُركز جُهده على صيانة الاستقرار الأمني وحماية حدودها من التدخلات الخارجية والحفاظ على بقاء النظام السياسي، فان عدد كبير من دول عالم الشمال يُكرّس جهده على معرفة وتحديد التحديات غير التقليدية للأمن الدولي من مثل الأمن البيئي والتغيرات المناخية والأمن الالكتروني وأمن الطاقة العالمي وسعي الدول لضمان استمرار تدفقه (۱۱). لذلك فان إدراك تأثيرات تحديات المكان والزمان وإخضاعها للأولويات الإستراتيجية بالنسبة للدول يُعد أحد الكوابح التي تُسهم في تعاظم التحديات العالمية للأمن الدولي.

⁽¹⁾For more information see: Marcel de Haas, Russia's Foreign Security Policy in the 21st Century: Putin, Medvedev and beyond, Routledge, Taylor & Francis Library, New York, 2010, pp125-126.

5- مدى صُدقية وتوافر المعلومات الدقيقة (*) المتعلقة بتحديات الأمن الدولي: يُشير الواقع إلى صعوبة توفير قاعدة المعلومات المطلوبة، الأمر الذي يُولد نوعين من الصعوبات: أولها: صعوبة القراءة الدقيقة لطبيعة التحديات. ثانيهما: صعوبة إمكانية تصور السيناريوهات المستقبلية وعدم تحقيق الانجاز الملائم على صعيد الدراسات المستقبلية. وتبدأ مشكلة المعلومات برفض الدوائر الرسمية المعنية التي تحوز مثل هذه المعلومات تزويد الباحثين بها وقد يكون ذلك مجرد ممارسة للتسلط السياسي أم انعكاس لممارسات بيروقراطية، أو تشبعاً بفكرة تسرب هذه المعلومات إلى الأعداء سواء الخارجيين أو الداخليين والنتيجة المؤكدة لهذا السلوك، ورغم حقيقة أن هنالك فعلاً بعض المعلومات ما هو سري ولكن الإبقاء على هذه الظاهرة دون ضوابط منطقية معلومة تعيق رؤية المستقبل ومن ثم الأضرار بالمصالح الوطنية والقومية.

وتبقى المسألة إذن منصبة على ضرورة وضع معايير موضوعية لتصنيف المعلومات إلى سرية وغير سرية، بل والبحث عن معايير لإتاحة المعلومات حتى السري منها للباحثين لأغراض البحث العلمي بما يفيد الدول ولا يضر بها، وهي مهمة صعبة دون شك تنطوي على مسائل معقدة وتتطلب درجة عالية من الموضوعية في معالجتها(1).

^(*)يؤكد جوزيف ناي على ثلاثة أبعاد في فهم العلاقة بين المعلومات والقوة في السياسة العالمية بقوله: "أن مما يُساعد المرء هو أن يميز بين ثلاثة أبعاد مختلفة للمعلومات يتم خلطها معاً في بعض الأحيان، فالبعد الأول هو تدفق البيانات مثل الأخبار والبيانات والإحصائيات المجانية، بينما يتمثل البعد الثاني في المعلومات التي تُستخدم للحصول على ميزة في الأوضاع التنافسية لاسيما الاقتصادية والعسكرية منها، وأخير وليس آخراً يتمثل البعد الثالث في المعلومات الإستراتيجية، أي معرفة خطة منافسك في اللعبة، وهذه الأبعاد الثلاثة تعود بالنفع على الكبار الأقوياء في عملية صياغة الأمن الدولي، إذ أن لهم القدرة على المتخلص من المعلومات الموفيرة والعشوائية التي تقود إلى الافتقار في الانتباه". ينظر: جوزيف س. ناي(الابن)، مفارقة القوة الامريكية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص

⁽¹⁾ احمد يوسف احمد، الدراسات المستقبلية ودور مراكز ومعاهد البحوث، مجلة أوراق الأوسط، العدد2، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2009، ص17.

6- ميل الدول إلى مواجهة التحديات العالمية فُرادى، وغياب التنسيق العالمي الفعال: كنتيجة حتمية للاختلاف في تحديد الأولويات، فان الدول اتجهت إلى معالجة التحديات العالمية فُرادى، فدفعت كل دولة باتجاه تخصيص الموارد المادية والمعنوية بالشكل الذي يُعالج التحدي الذي تعتقد بأنه أولوية قصوى تُهدد وجودها وكيانها، على عكس الدول الأُخرى التي ترى أن أولوية أُخرى تستحق الاهتمام والمعالجة، وهو الأمر الذي أدى إلى غياب المعالجة الشاملة والموحدة للتحديات العالمية وتشتيت الجُهد العالمي وأصبح الفعل الاستراتيجي العالمي غير ذي جدوى، وأدى إلى إهدار الوقت وفاقم من حجم التحديات العالمية العابرة للحدود بشكل يجعل من الصعب السيطرة عليها والحد من آثارها المستقبلية.

أي معنى غياب التنسيق العالمي والجُهد الجماعي لمواجهة التحديات العالمية بالشكل الذي يضمن غياب التضارب في الأفكار والتطبيق والحيلولة دون لجوء الدول إلى العمل فرادى لمواجهة التحديات العالمية وشروع الدول في تحديد الأولويات طبقاً لمصالحها الآنية وليس المستقبلية، يُعد أحد الكوابح التي تقف حائلاً دون مواجهة التحديات المتعاظمة وتُسهم في زيادتها، وعدم قدرة الدول على مواجهتها في المستقبل.

7- تراجع اهتمام القوى الكبرى والعظمى بتحديات الأمن الدولي بفعل غياب الثقة الدولية: لا يمكن مواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي وحجم تأثيراتها الكبيرة وبناء الاستراتيجيات الفعالة للحد منها دون مشاركة فعالة من قبل الدول الكبرى والعظمى، ولكن التجربة الواقعية تُشير إلى حقيقة قوامها أن الكثير من هذه التحديات هي من صنعها أو إن اللجوء إلى معالجتها يسبب خسارة اقتصادية ومالية كبيرة لها فإنها غالباً ما تلجأ إلى الدول الأخرى لمواجهة تحدياتها وذلك بسبب تكاليفها المالية أو تداعياتها المختلفة المحتملة، في وقت لم تدخر جهداً لتبعد نفسها من التزامات مفترضة رغم حرصها الظاهر للانضمام إلى العديد من الاتفاقيات والبرتوكولات التي غرضها المعلن هو معالجة التحديات العالمية. فمثلاً لم تُصادق الولايات المتحدة الامريكية لحد الآن على برتوكول كيوتو الخاص بالتحذير من انبعاث الغازات ومخاطرها المستقبلية رغم أنها في مقدمة الدول الداعية له والمحذرة من عدم الالتزام به.

ورغم ولوج الدول الكبرى إلى فتح فضاء التنسيق المشترك، فإنها تُعاني من فقدان الثقة لاسيما عندما يتعلق الأمر بالتحديات المباشرة لأمنها القومي، فهي لا تفصح عن نواياها وغاياتها التي رُما تساعد الجهد الدولي في معالجة هذه التحديات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما يتعلق الأمر بالأمن الالكتروني والقرصنة الالكترونية وطرق اختراق منظومات الدول الالكترونية، فإن الولايات المتحدة وروسيا المتحدة يُظهران تكتماً شديداً فيما يتعلق محاربة القراصنة، وتتكتمان على القراصنة الدوليين الذين يعملون لتحقيق مصالحهما الإستراتيجية. كل هذه المعطيات تؤدي إلى غياب الثقة الدولية والتي تُشكل حاجزاً نفسياً بين الدول يصعب الحد منه، وهو الأمر الذي يُساهم في تفاقم التحديات وعدم الاكتراث في معالجتها قبل تحولها إلى تحدى يصعب معالجته لاحقاً.

8- نشوء تحديات جديدة غير مُدركة وصعبة المعالجة في المستقبل: لقد انتقلت معايير الحياة من البسيط إلى المعقد، كما أن طريقة وأنماط التفكير للشعوب والمؤسسات الدولية والإقليمية والحكومات أخذت منحنى آخر بفعل التقدم التكنومعلوماتي وانتشار المعرفة، كما أنها أخذت في التعامل مع تحديات ومشاكل داخلية وإقليمية ودولية لم تكن تدرك أهميتها من قبل، فالعديد من التحديات لم تكن موجودة مثل انفلونزا الطيور وسارز وانفلونزا الخنازير وايبولا، كما أن صُناع القرار لم يتوقعوا أنهم سوف يواجهون نوعاً من هذه التحديات ضمن الإطار الذي يعلمون فيه سواء كان ذلك في المحافل الداخلية أم الولية.

يتسم عالم اليوم بأنه عالم ينطوي على درجة كبيرة من عدم اليقين وعدم التأكد، ورغم أن عالم القرن الواحد والعشرين وفرّ فرصاً للبشرية لم يكن من المتوقع تحقيقها، بل من معالم الخيال، إلا انه اوجد تحديات جديدة، ويبدو أن المستقبل ينطوي على العديد منها، ففي كل بعد زمني تظهر مشكلات في أقصى بقاع العالم، وعند دراسة أبعادها ومؤثراتها يتبين أنها تتميز بسرعة الانتقال وعدم القدرة على معالجتها آنياً.

وعند إمعان النظر في نوعية الأمراض التي لها قابلية الانتشار السريع من مثل انفلونزا الطيور وسارز وانفلونزا الخنازير وايبولا التي ظهرت مؤخراً في ليبيريا والتي أصبحت تُهدد البشر والأمن الغذائي العالمي، والتي لم يكن من المتوقع ظهورها وحجم

تأثيراتها، يُدرك العالم بان القرن الواحد والعشرين هو قرن التحديات التي يستلزم وضع الرؤى لمُعالجتها. بمعنى أن التطور الهائل وسرعة انتقال التكنولوجيا والبشر من مكان إلى آخر خلال مدد قصيرة يرافقها نشوء تحديات لا يمكن إدراكها قبل وقوعها، يستوجب بناء الرؤى المستقبلية للتنقيب عنها والحيلولة قدر الإمكان إلى منع ظهورها وفق دراسات علمية تعتمد المنطق العقلاني.

المطلب الثاني: الكوابح التي تحد من تعاظم التحديات

تؤكد بعض الوقائع في البيئة الدولية بان هناك مجموعة من الكوابح التي تحول دون تفاقم التحديات العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين، إذ انه ورغم وجود هذه الفرص الدافعة باتجاه تعاظم التحديات، فإن هناك كوابح تزيد من احتمالات الحد من تعاظم هذه التحديات مكن إدراجها كما يأتي:

- 1- الإدراك العالمي للمؤثرات المستقبلية: اتساع المؤثرات بتجلياتها المختلفة والمتنوعة ووصولها إلى جميع مناطق العالم سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أم غير مباشرة جعل العالم يُركز اهتمامه على هذه التحديات أكثر من أي مدة زمنية خلت، مما يعني أن الإدراك العالمي قد انتقل إلى مرحلة تصل فيها المعلومات والوقائع إلى كل دول العالم، لا بل بدأت تعمل على تشكيل الإدراك العالمي فيما يتعلق بالرؤية الحالية والمستقبلية وكيفية مواجهة هذه التحديات، ومن ثم تبني الاستراتيجيات التي تُسهم في الحد من تعاظم هذه التحديات، مثل المساعي الدولية للاستشعار المسبق بالزلازل وتجفيف منابع الجريمة المنظمة والإجراءات الاقتصادية لتفادي الأزمات الاقتصادية المحتملة، وهذه من الجوانب العملية لمحاولة الإدراك المسبق للتأثيرات المستقبلية أو حتى لاحتمالات التحديات.
- 2- الاتفاق على مواجهة تحدي معين والتباين في مواجهة الآخر: بمعنى أن تبلور اتفاق بين القوى الكبرى والعظمى فيما بينها، وبينها وبين الدول الصغرى على حشد الجهود وبلورة المواقف المشتركة لمواجهة تحديات وقضايا معينة وتحقيق الانسجام فيما بينها على إنها تمثل تهديداً لكليهما، لا بل الأمن الدولي كما هو الحال مع اتفاقيات نزع السلاح، كل هذه المعطيات يمكن أن تُشكل أرضية مشتركة للبدء بإجراء تفاهمات

واتفاقيات ومعاهدات تهدف إلى تشخيص التحديات الأخرى والعمل على تخصيص الإمكانيات والموارد اللازمة للحد من أثارها.

يُسهم الاتفاق على معالجة قضايا معينة وتوسيع الثقة المتبادلة بين أطرافها في الولوج إلى القضايا الأخرى وتشكيل إطار جماعي وتوفير الإطار المادي والمعنوي لمعالجة جذور هذه التحديات قبل تحولها إلى مؤشرات لا يمكن أو من الصعوبة التعامل معها في المستقبل. أي بمعنى البدء بمعالجة السبب قبل النتيجة.

3- الضرورة الحتمية للعمل المشترك: أثبتت طبيعة التحديات وتفاقمها بان المعالجات الفردية سواء كانت من قبل الدول أم من قبل قارة من القارات لا يمكن لها أن تأتي بنتائج فاعلة وذات نتائج قادرة على تلمس دلالات نجاح بناء البنية الأمنية المستقبلية، لذلك فان العمل الجماعي الدولي يمكن أن يشهد تطوراً مع توافر القدرات والإمكانيات اللازمة للعمل المشترك وتبادل الخبرات بين الدول بصنوفها كافة.

بدأت الدول تُدرك أن العمل الجماعي هو ضرورة حتمية لمواجهة الطبيعة غير التقليدية للتحديات العالمية التي تواجهها. ليس هذا فحسب، بل يمكن أن يُشكل العمل الفردي لبنة أساسية لبدء عمل جماعي نتيجة إدراك هذه الدول وقناعتها بعدم جدوى العمل الفردي في مواجهة هذه التحديات التي تتسم بصفة عدم قدرة الدول فُرادى على مواجهتها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك هو(الجهود الأوربية المشتركة للحد من الهجرة غير الشرعية) (1). إذ يُمثل منع الهجرة غير الشرعية هدفاً لا يمكن المساومة عليه لكافة الدول لاسيما الدول الأوربية، إذ عملت على منع الهجرة السرية بواسطة تشديد الرقابة براً وبحراً وجواً، وعملت على التعاون مع دول المغرب العربي لاسيما بعد إدراكها بان الوسائل الأمنية لا تشكل رادعاً كافياً لثني الأفراد والشباب عن الهجرة غير الشرعية من خلال انتهاج سياسات جديدة تعتمد هيكلة اقتصاد الدول المغاربية والشروع ببرامج

⁽¹⁾For more information see: Valsamis Mitsilegas and others, The European Union and Internal Security, Palgrave Macmillan, New York, 2003, pp86-87.

تستهدف تكوين الخبرات وترشيد استعمال الثروات الطبيعية بشكل متوازن وتوفير فرص العمل للشباب والقضاء على الفقر والتهميش)⁽¹⁾.

4- الاعتبارات الأخلاقية الدولية للدول والشعوب: عندما يواجه العالم مشكلات ذات طبيعة عالمية تدرك الوحدات الدولية والشعوب المختلفة أن التأخر في حشد الجهود وتحقيق التكامل مع الجهود الدولية الأخرى سوف تُسهم في تراجع نظرة العالم إليها بوصفها قوة تتمتع بالهيبة والمكانة الرمزية، لذلك فإنها سوف تلجأ إلى بذل كل جهودها بهدف إثبات حقيقة مفادها أنها مع الجهد العالمي المشترك في مواجهة أي تحدي يواجه الإنسانية. ومن ابرز (أدوات ابتكارها في القرن الواحد والعشرين هو التعليم العالمي الذي يعمل على صياغة مدركات الأفراد في المؤسسات التعليمية ومؤسسات صُنع القرار ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة التحديات العالمية) (2).

معنى أن هذه الاعتبارات الأخلاقية للدول والشعوب رغم ضعف مكانتها في الممارسة السياسية الواقعية إلا أنها في بعض الأحيان تؤدي دوراً فاعلاً في مواجهة التحديات العالمية، وان التخلف عن العمل الجماعي قد يقود هذه الدولة أو تلك إلى موقف دولي غير سليم أو غير ما تطمح إليه، وهذا الأمر الذي قد تعمل على استثماره قوى مُضادة لها من خلال صياغة رأي عام دولي ضدها أو عن طريق عدم قيامها بواجبها الأخلاقي لتُثبت للعالم أنها كذلك.

5- البرامج الدولية المتخصصة بتوعية وتغيير مدركات القادة الشباب: تغيّر البيئة الدولية وتوسع التكنومعلوماتية وتمازج الشعوب والحضارات المختلفة أدى إلى نشوء العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية التي تحاول صياغة مدركات الشباب في دول العالم المختلفة وتنمية قدراتها بالاتجاه الذي يُساهم في خلق جيل يعيّ طبيعة التحديات

⁽¹⁾ماهر عبد مولاه، التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز، مجلـة المسـتقبل العربي، العدد398، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص ص56-57.

⁽²⁾See:Global Education Guidelines Working Group, Global Education Guidelines: A handbook for educators to understand and implement global education, North-South Center of the Council of European, Lisbon, 2012, pp10-14.

العالمية المشتركة، مما يؤدي في المستقبل إلى نشوء جيل جديد من قادة العالم يتسم بتماثل الأفكار حول التحديات المشتركة، ومن ثم فان المستقبل كفيل بان يعمل هؤلاء على تطبيق وملامسة التحديات ووضعها موضع التطبيق.

أي تحويل الفكر إلى واقع عملي ملموس من خلال مواجهة التحديات العالمية نتيجة التوافق الفكري والانسجام في صياغة الرؤى المستقبلية. ومن ابرز الأمثلة على ذلك (الإجراءات التي يعمل عليها الاتحاد الأوربي حالياً والتي تهدف إلى تغيير البيئة في دول المغرب العربي وحوض المتوسط من خلال زيادة الوعي البيئي لدى الشباب وتوعية جيل الشباب بالتحديات البيئية العالمية من خلال عقد ورش العمل وإلقاء المحاضرات وتفعيل التعاون بين دول البحر المتوسط)(1).

القراءة الدقيقة للفرص والكوابح المُتضمِنة في هذا المشهد تؤكد أن متغيرات تعاظم تحديات الأمن الدولي لها الغلبة رغم الفرص التي تهدف إلى تقويض هذه التحديات. وعليه كلما تمكن المجتمع الدولي بفواعله كافة من تقويض الكوابح وتعظيم الفرص، كلما أصبح العالم أكثر قدرة على ضمان الأمن غير التقليدي والعكس صحيح.

(1)See: Roderick Pace, Clash of Civilizations or Intercultural Dialogue? Challenges for

EU Mediterranean Policies, in: EU Development Policy in a Changing World Challenges for the 21st Century, edited by Andrew Mold, Amsterdam University Press, 2007, pp87-88.

المبحث الثاني مشهد تراجع التحديات العالمية للأمن الدولي

يفترض هذا المشهد بان التحديات العالمية للأمن الدولي تشهد تراجعاً في القرن الواحد والعشرين، وهذا التراجع تعمل على صُنعه قوى إرادية وغير إرادية، مادية ومعنوية، بحيث تجعل من المؤشرات العامة للتعاظم تنخفض بشكل تدريجي وتصل إلى حالة تنعدم فيها عملية إضفاء طابع الأمننة على هذه التحديات. وهنا يظهر جانبين مُهمين: أولهما: إما تراجع التحديات لذاتها نتيجة عدم وجود أسباب تبلور التحديات أصلاً. وثانيهما: أن العالم يعتمد من الإجراءات الاحترازية المتكاملة والشاملة التي تؤدي إلى تقويض التحديات قبل تفاقمها.

المطلب الأول: الفرص الداعمة لعملية تراجع التحديات

هناك مجموعة من الفرص التي تحول دون تفاقم وتعاظم التحديات العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين، ورغم وجود الكوابح الدافعة باتجاه تعاظم التحديات عُكن إدراجها فإن هناك كوابح تشكل مُحفزات باتجاه الحد من تعاظم هذه التحديات عُكن إدراجها كما يأتي:

1- زيادة الوعي والإدراك العالمي بحجم التحديات العالمية للأمن الدولي على المستوى الرسمي وغير الرسمي: قادت ثورة المعلومات والاتصالات والدلائل الملموسة المادية والمعنوية لدى الشعوب والمؤسسات والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية إلى زيادة معرفتها بحجم التحديات ومعرفة أسبابها والعوامل الدافعة لتعاظمها، وزاد وعيها بان هذه التحديات لا تقف تأثيراتها عند حدود منطقة دون أخرى رغم تعاظم تأثيرات إحداها بشكل يفوق الأخرى في مناطق أخرى.

وعلى هذا الأساس، نشأ وعي رسمي يتمثل بإدراك صناع القرار في العالم بأنه يجب أن يكون هناك استجابة عاجلة ومدروسة لجميع التحديات العالمية وتشترك فيها جميع الدول بدون استثناء نتيجة المخاطر البشرية الناجمة عنها. ومع تغيّر الإدراك الأمني الدولي من التقليدي إلى غير التقليدي، ومن ثم تغيّر المفاهيم مع نهاية الحرب الباردة

وانبلاج فجر القرن الواحد والعشرين شهد المجتمع الدولي تأسيس العديد من الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني التخصصية التي تُركز جُهدها على معالجة التحديات العالمية للأمن الدولى.

وفي هذا السياق(يُشير مركز المجتمع المدني التابع لكلية لندن للاقتصاد إلى أن عدد المنظمات غير الحكومية المُسجلة رسمياً فقط حول العالم قد ازداد من(6000)عام1990الى ما يزيد على(50000) عام2006، و(900000) بحلول عام2012)⁽¹⁾. وهذا تعبير عن مدى زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي بحجم المخاطر المترتبة على إهمال معالجة التحديات العالمة.

ومن هذا المنطلق، شهد العالم تحركات عالمية غير مسبوقة رسمية وغير رسمية رغم أنها لا تتناسب مع الكم الهائل من المعطيات الجديدة، تعمل على زيادة الوعي واتخاذ خطوات جادة وملزمة تُسهم في تخفيض تداعياتها المستقبلية.

2- التحول في مفهوم الأمن من الأمن الدولي التقليدي إلى الأمن الدولي غير التقليدي يُعد مؤشراً بارزاً على تغيير في منهجيات التفكير الاستراتيجي الدولي: من خلال تتبع المراحل الزمنية للدراسات الإستراتيجية والبحوث والتقارير الدولية الصادرة عن المؤسسات الدولية يمكن القول أن جُلّها كان يركز على الأمن الدولي التقليدي لاسيما خلال الحرب الباردة، ومن أهم مفردات التركيز الرئيسة (الأسلحة النووية وسُبل التخلص منها والاتفاقيات والبرتوكولات الدولية الخاصة بالصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى)(2) والحد من انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، إلا إنه ومع انبلاج فجر البيئة الدولية الجديدة ونشوء نظام دولي بمعطيات جديدة ادرك العالم شعوباً ومؤسسات ومنظمات دولية أن تبدلاً كبيراً حصل، ولابد من تغيير في الفكر الاستراتيجي

⁽¹⁾ سرمد زكي الجادر، التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني، مجلة حمورايي للدراسات، العدد3، مركز حمورايي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2012، ص93.

⁽²⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر: رعد قاسم صالح العزاوي، الاتفاقية الأمريكية الروسية النووية الجديدة ستارت(3): رؤية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد30، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010، ص131.

الدولي وطريقة معالجة التحديات القادمة بأطر ومفاهيم جديدة تتناسب مع حجم التغيير الذي أصاب البيئة الدولية الجديدة، لذلك استُحدث مفهوم جديد للأمن هو الأمن الدولي غير التقليدي للتعبير عن توسع المفهوم وشموله (1).

لذلك فان هذا التحول ينُم عن إدراك دولي بضرورة تبني هذا المفهوم والإيان به وما يشمله من تحديات جديدة لم تكن منظورة، وشكل مرتكزاً أساسياً لوضع إطاراً جديداً للتفكير ووضع إستراتيجيات المواجهة غير التقليدية.

3- التغيير في منهجيات الأمم المتحدة بشكل يكاد يتلائم مع تحديات البيئة الدولية الجديدة والتحديات العالمية غير التقليدية للأمن الدولي: لاشك أن الجانب والإطار القانوني والمؤسسي للأمم المتحدة لم يطرأ عليه أي تعديل منذ تشكيل المنظمة الدولية لاسيما فيما يتعلق بميثاق المنظمة الدولية، إلا أن تغيّر البيئة الدولية أسهم واقعياً في إجبار المنظمة الدولية على تغيير نطاق أنشطتها بشكل ينسجم مع الرؤية الدولية للأمن غير التقليدي.

ومن خلال تتبع البرامج الحديثة التي تُنفذها الأمم المتحدة لاسيما مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين نُدرك انه جرى تحول نوعي في إدراك الأمم المتحدة (2) للتحديات العالمية للأمن الدولي وأصبحت برامجها العالمية توجه باتجاه معالجة تحديات الأمن الدولي غير التقليدية، وتعمل على استحداث برامج جديدة وترسم إستراتيجيات وتصدر تقارير دورية عن تعاظم تحديات الأمن الدولي، ولذلك بدأ جُهداً دولياً شاملاً رغم حداثته، تقوده الأمم المتحدة من الممكن أن يحقق نتائج فاعلة في المستقبل ويحد من التحديات العالمية.

⁽¹⁾See:Walter Carlsnaes, Contemporary European Foreign Policy, Athenaeum Press, Great Britain, 2004, p59.

⁽²⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر: تيري ل.ديبل، إستراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي، ترجمة وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بروت، 2009، ص ص385-390.

4- تتميز تحديات الأمن الدولي غير التقليدي بسمة العالمية، فهي لا تقتصر على منطقة جغرافية دون أخرى، وهذا يخلق شعوراً عالمياً بضرورة التصدي لها: بما أن الأشياء تتضح بمقارنتها بالأشياء الأخرى، فان المقارنة الواقعية بين التحديات العالمية خلال الحرب الباردة ونظيرتها بعد هذه الحرب وبداية الألفية الجديدة، تؤكد على حقيقة أن التحديات سابقاً كانت مُدركة من قبل الدول الكبرى والعظمى (*) وتتمثل بالجانب العسكري بتجلياته المتنوعة، والتي ترى أن ما موجود من تحديات يُهدد أمنها القومي، أما الدول المتوسطة والصغرى فإنها لم يكن في مُدركها الاستراتيجي هكذا تراكيب فكرية.

إلا أن التغيّر في طبيعة التحديات العالمية للأمن الدولي أسهم في استنبات مُعطيات الشعور العالمي بالمسؤولية، والضرورة الحتمية تقتضي تشييد شعوراً عالمياً يشمل البُنى الاجتماعية والرسمية والمؤسساتية المحلية والإقليمية والدولية كون إن هذه التحديات عالمية ولا تقتصر على منطقة جغرافية دون أخرى، أو قارة دون أخرى، وليس هنالك فاعل دولي يعتقد بأنه بمناى عن المؤثرات والتداعيات ذات الطابع العالمي، لذلك فان الإيغال في بلورة الشعور العالمي المُكرّس لمواجهة هذه التحديات سوف يُسهم في تجميع الموارد العالمية المادية والمعنوية لمواجهتها والتصدي لها بالشكل الذي يُحقق هدف الإنسانية جمعاء مهما كانت مشاربهم الفكرية والحد من الكوارث المستقبلية.

5- الميل نحو الإقليمية الجديدة يؤكد سعي الدول إلى معالجة التحديات العالمية من خلال التكتلات الإقليمية التي تكون أكثر إدراكا بالتحديات العالمية ذات الجذور الإقليمية: تعاظم التحديات وعدم قدرة الفواعل الدولية على معالجتها بالآليات التقليدية دفعها إلى البحث عن وسائل إبتكارية لمواجهتها، ومن أهم الأدوات هي(التكتلات الإقليمية الجديدة لمواجهة تحديات الأمن الدولي غير التقليدي)(1)، ورغم كونها إحدى

(*) على سبيل المثال وليس الاستفاضة، لم يؤدي التدخل السوفيتي في أفغانستان إلى تفاقم الصراعات في قارة أسيا، إلا أن التدخل الأمريكي في أفغانستان أدى إلى انتشار الصراعات وتعاظم عمليات الفعل ورد الفعل في هذه القارة سواء كانت بإرادتها أم غير إرادتها.

⁽¹⁾For more information see:Robert.E.Kelly,Security Theory in the "New, International Studies Review,Vol.9, No.2,Wiley and The International Studies Association, 2007, pp197-229.

وسائل الهيمنة الجديدة للقوى الكبرى والعظمى، إلا أن الغرض منها هو إدارة الأقاليم وحشد جهودها لمواجهة التحديات التي يمكن أن تُشكل تهديداً عالمياً، ومع نهاية الحرب الباردة وانبلاج القرن الواحد والعشرين، شهد العالم نشوء العديد من التكتلات الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الأمني في أسيا وأفريقيا ومناطق أُخرى من العالم مثل الاتحاد الأوربي واتحاد الآسيان.

يُشكل الدفع باتجاه هذه التكتلات تحولاً في الإدراك العالمي حول ضرورة مواجهة التحديات إقليميا قبل انبعاثها وتعاظمها على مستوى العالم، كون أن الأقاليم لها القدرة على تحديد التحديات وبناء المعالجات ووضع الاستراتيجيات الناجعة التي تتمكن من الحد منها بشكل يتكامل مع ما تقوم به التكتلات الإقليمية الأُخرى في العالم.

6- التقدم التكنولوجي والتكنومعلوماتي سهل من عملية الوصول إلى حقيقة المؤشرات العالمية للتحديات: لقد أسهم التقدم العلمي والثورة في مجال المعلومات والاتصالات في رفد المتخصصين وصناع القرار بالمعلومات اللازمة والدقيقة عن مجمل تحديات الأمن الدولي، كما أن البيئة الدولية الجديدة التي وفرّت حرية الوصول إلى المعلومات من قبل الباحثين والمتخصصين وصناع القرار جعلت من السهولة بمكان التنبؤ بمستقبل التحديات العالمية إذا لم يتم تداركها.

لذلك عندما تتوافر معلومات واضحة ودقيقة وغير متضاربة عن ظاهرة دولية محددة فإنها تفتح أمام صُناع القرار في العالم خيارات متعددة ومن ثم يُسهل وضع الحلول الناجعة لها، وعليه فان ما وفرّته المعلوماتية المتقدمة جعل صُناع القرار على معرفة دقيقة بحجم وقياس المؤشرات العلمية الدقيقة، لاسيما مؤشرات المناخ ودرجة حرارة العالم ونسبة المُهجرين وضحايا العنف وارتفاع مستوى سطح البحر وغيرها من المؤشرات التي تُشكل بمجموعها تحديات عالمية لم يكن بالإمكان معرفتها وتحديدها دون توافر أدوات قياس المعلومات وتحليلها، بمعنى توافر هذه المعلومات عن التحديات العالمية للأمن الدولي سوف يشكل حافزاً نحو العمل على مواجهتها وتقويض مؤثراتها السلبية في المستقبل.

7- النمو الواضح لمؤسسات المجتمع المدني العالمي⁽¹⁾ ودورها الناشئ في وضع لبنات المواجهة لتحديات الأمن الدولي المستقبلية: التحديات الشاملة التي تواجه الشعوب في القرن الواحد والعشرين لا يمكن مواجهتها دون معرفة توجهات الأطراف المدنية الفاعلة حول هذه القضايا لاسيما المجتمع المدني العالمي، فقد أصبح هذا المجتمع من الملامح البارزة لهذا القرن، كونه يمتلك مقومات التثقيف العالمي حول القضايا والتحديات العالمية.

ومن خلال تتبع عدد ونشاطات هذه المؤسسات يُكن ملاحظة حجم الدور الذي تقوم به في مختلف مناطق العالم رغم ما يكتنف عملها من شكوك حول قدرة الفواعل الخارجية على تحريكها وفق أهدافها الذاتية، كما أنها أكثر التصاقاً بالأفراد والشعوب، وأكثر قدرة على إقناع العامة من المؤسسات الرسمية، ويبدو عملها للرأي العام خالياً من المصالح التي تُرافق عمل المؤسسات الحكومية بين الدول، ولذلك فإنها أقدر على توظيف القدرات الكامنة للشعوب واستغلالها بالشكل الأمثل لمواجهة التحديات العالمية من خلال بث أفكارها تدريجيا بوساطة الفئات العمرية المختلفة مع تنوع في طريقة تغذيتها للعقول والأدوات اللازمة لذلك من خلال قدرتها على توظيف الخبرات الأكاديمية والشخصيات البارزة في المجتمعات التي تحظى بالكاريزما الفعالة.

كما إن ما تطرحه من أراء وأفكار وتوجهات يكون أقدر على النفاذ والتوطين في عقليات المتلقين، فضلاً عن توفر الإمكانيات اللازمة لبناء الشبكات المتفاعلة والمتكاملة على المستويات الثلاثة للأمن المحلي والإقليمي والدولي وهي من أبرز مرتكزات نجاح مواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي، إذ لم يعد بالإمكان لعمل المؤسسات الرسمية في العالم القدرة على مواجهتها، ولابد من إشراك قطاعات أخرى كونها سبباً في نشوء جزء من هذه التحديات، ومن ثم فان دمجها في العمل العام يجعلها أكثر تحمُلاً للمسؤولية من حالة عدم إشراكها.

⁽¹⁾See: Carolyn.M.Stephenson, NGO and the principal organs of the United Nations, in book: the United Nation at the millennium: The principle organs, edited by Paul Taylor and A.J.R and Groom, New york, 2000, p277.

وعلى هذا الأساس، ورغم ارتباط عدد منها بمخابرات دولية وسعيها لتحقيق مصالحها^(*)، فان تعاظم دور مؤسسات المجتمع المدني الدولي بمجالات عملها المختلفة يُسهم في وضع اللبنات الاساسية لمعالجة التحديات العالمية كونها أقرب إلى معرفة مؤشراتها السلبية المتعاظمة ووضع الحلول وتقديم التوصيات والاستشارات لصُناع القرار الدولي.

8- الجهد الفكري العالمي في وضع المقتربات الفكرية التي تتلائم مع حجم وطبيعة التحديات العالمية للأمن الدولي: نجد من خلال تتبع المقربات الفكرية العالمية للأمن بشكل عام والأمن الدولي بشكل خاص وكيفية الوصول إلى الحالة الأفضل والأمثل لما ينبغي أن يكون عليه في المستقبل انه في كل مرحلة زمنية هناك نوع من التغيير في العمليات الفكرية التي تسعى إلى التقرب من الظواهر التي تعاني منها البشرية لاسيما الأمنية منها، لذلك شهد العالم النظريات المتعددة التي تهتم بكيفية صيانة الأمن والحفاظ عليه وتدعيم الفرص المتاحة وتقويض العوائق الموجودة.

تفرض المستجدات الجديدة التي تظهر في البيئة الدولية عمليات التغيير على المناهج الفكرية بالشكل الذي يُلائم الواقع، والإتيان مَقتربات فكرية جديدة ومستحدثة لم تكن منظورة من قبل.

^(*) يكتنف الانتشار الواسع لهذه المنظمات حول العالم دلالات سياسيه وإستراتيجيه غير منظورة للدول الداعمة لها، ويرمي هذا الاختراق إلى تحقيق الداعمة لها مما جعل هذه المنظمات مُخترقة من قبل الدول الداعمة لها، ويرمي هذا الاختراق إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسة هي: أولا: جمع المعلومات الاستخبارية وتصنيفها من خلال التجنيد الاستخباراي لبعض رموز النخبة السياسية في البلد المستهدف. ثانياً: أضعاف سلطة النظام المناوئ لسياسة الولايات المتحدة. ثالثاً: توفير الدعم الاستشاري للولايات المتحدة في تعاملها السياسي والإعلامي مع القضايا المتنوعة لاسيما من خلال توظيف أعضائها الفاعلين كمستشارين وأكاديمين في هيئات دولية وأمريكية وترقيتهم سياسياً وإعلاميا في البلد المستهدف كي يصبحوا مؤثرين في الرأي العام في بلدهم. رابعاً: فتح قنوات تواصل الإقناع الجماهير بالرؤى الامريكية السياسية والاقتصادية والثقافية من خلال تمويل المنظمات القائمة بالفعل مادياً. ينظر: سرمد زكي الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ص97-100.

وإذا كانت المقتربات الفكرية الواقعية هي السائدة في القرن العشرين والأهم فيه، فإنها ومع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين لم تعد كذلك، والسبب في ذلك الأطراف الفاعلة من غير الدول لم تكن فاعلة في السابق، ولم تدخل في نطاق تنظير الواقعية بأشكالها المختلفة لعدم وجود البيئة والإدراك الفكري في تلك المدة من الزمن، بل على العكس تماماً ركزت معظم الطروحات الفكرية جُلّ اهتمامها باتجاه كيفية إعطاء الدولة المركز الرئيس في إدارة الأزمات أو صياغة القرارات إلى جانب تدعيم قوة الدولة وصيانة أمنها ومصالحها على المستوى الداخلي والخارجي، بيد أن تغيّر مدركات بعض الشعوب نتيجة ظهور المعطيات الدولية الجديدة والتقدم العلمي والتكنولوجي وانتشار التحديات الجديدة للأمن الدولي غير التقليدي دفعت المفكرين إلى إنتاج فكر يتناسب مع طبيعة معطيات القرن الواحد والعشرين.

لذلك فان الإنسان له القدرة على إنتاج الجديد من المقتربات الفكرية التي تساعد على مواجهة أي تحدي يُمكن أن يظهر، وله القدرة على وضع الاستراتيجيات المتعددة والشاملة لكل المتغيرات العالمية في المستقبل، وإذا ما توافرت الإرادة الجامعة للتطبيق ومعالجة المستجدات فإنه يؤدي إلى تحقيق المبتغى العام وهو مواجهة تحديات الأمن الدولي المستقبلية وفق الأسس العلمية الاستباقية.

المطلب الثاني: الكوابح التي تحد من عملية تراجع التحديات

ومقابل الفرص الداعمة لتراجع التحديات هناك مجموعة من الكوابح التي تحول دون تحقيق التراجع في التحديات العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين. ورغم وجود الفرص، فان الكوابح تُسهم في الحد من عملية تراجع التحديات وتفاقمها، وتجعل من الصعوبة بمكان الحد من آثارها المستقبلية على العالم أجمع بوصفها كوابح متأصلة في البيئة الإستراتيجية الأمنية الدولية ولا يمكن إهمالها، وهذه الكوابح يمكن إدراجها فيما يأتي:

1- المصلحة الوطنية والذاتية لازالت هي الحاكم في سلوك الدول والمُتحكِم بها: رغم المواقف والأعمال التي تقوم بها الدول، فإن الغاية الاساسية لها هو المصلحة الوطنية، إذ أن الدول تنطلق من مصالحها في تعاملها مع الدول الأخرى، باعتبار المصلحة

تمثل الغاية النهائية لها. لذلك فان مواجهة بعض هذه التحديات يمكن أن ينعكس سلباً على مصالحها الذاتية ما يؤدي إلى دفع كثير من الدول إلى رفض أو عدم تبني الاستراتيجيات العالمية نتيجة إدراكها بان الالتزام يؤدي إلى إلحاق الأذى بمصالحها. فعلى سبيل المثال، (لم توقع الولايات المتحدة حتى الآن على اتفاقية كيوتو المتعلقة بتخفيض نسبة الانبعاث في عام 1992 نتيجة الإضرار بالمصالح الامريكية، وأعلنت معارضتها لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك الانسحاب من معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ العابرة للقارات بشكل أُحادي، ومن المحكمة الجنائية الدولية عام 2002 بعدما صادقت عليها إدارة كلينتون تحت ذريعة عدم إنطباق إجراءاتها عليها)(1).

2- الأهمية المفترضة للتحديات عند القوى العظمى والكبرى: تُشير الدلالات العملية بان تشخيص التحديات العالمية للأمن الدولي يؤكد ارتباط بعضها بمصالح دول لها مكانة مهمة في النظام الدولي، بما فيها الدول التي تحاول أن تصوغ العالم وفق منطلقاتها الفكرية. لذلك من غير المعقول أن تلجأ الدول التي ترتبط مصالحها بمدى تعاظم هذه التحديات وتفاقمها إلى العمل على بذل الجهود الحقيقية بهدف الحد من تعاظمها.

فعلى سبيل المثال، هنالك العديد من الدول التي تُشكل صادرات الأسلحة فيها بأشكالها وأنواعها المختلفة الجزء الأهم من الدخل القومي لها، وان تراجع صادرات الأسلحة يؤدي إلى حدوث خلل في ميزان مدفوعاتها، لذلك فان الحد من تصدير الأسلحة إلى دول معينة أو جماعة معينة سوف يُشكل تهديداً لمصادر مواردها الاساسية. بمعنى أن الحد من هذه التهديدات يُشكل تحدياً لها أكثر من الدول الأخرى، وهي بذلك تلجأ إلى عدم التقيد بالالتزامات الدولية مما يؤدي إلى تعاظم هذه التحديات.

3- التناقض في الدراسات والإحصائيات العالمية: فمن خلال تتبع الدراسات والإحصائيات العالمية نجد تناقضاً كبيراً في بعض

⁽¹⁾ عبد علي كاظم المعموري، انبلاج فجر النظام الدولي الجديد: متعدد الأقطاب، مجلة حمورايي للدراسات، العدد2، مركز حمورايي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2012، ص8.

الأحيان، تناقض ملفت للنظر وقد يصل أحياناً إلى التناقض الجذري بينهما. ومما يثير الريبة والاستغراب معاً أن بعض هذه الإحصائيات المتناقضة تصدر من جهتين على قدر عالي من الأهمية نتيجة مكانتهما العلمية ومعتمده من قبل صُناع القرار في العالم لاسيما في الدول العظمى والكبرى التي يتوقف جزء كبير من الجهد الدولي لمواجهة هذه التحديات عليها.

غالباً ما يترتب على الإحصائيات والدراسات مواقف وتبني إستراتيجيات في الدول المؤسسية. وهذا التناقض يتسبب في إرباك وتناقض الرؤى والتوجهات لدى عدد كبير من الدول مما يؤدي إلى عدم القدرة على التوصل إلى جُهد جماعي دولي لمواجهة هذه التحديات، لا بل تتذرع بعض الدول بعدم مصداقية هذه الإحصائيات وما يمكن أن يترتب عليه من تهديد لمستقبل الأمن الدولي. والسبب الرئيس في عدم توقيع الولايات المتحدة على اتفاق كيوتو هو إيانها بعدم مصداقية تعاظم تأثير التغيرات المناخية على مستقبل العالم.

4- تناقض الرؤى والمقتربات الفكرية العالمية: عندما تتعاظم الأزمات يرافقها كم هائل من الأفكار والطروحات الفكرية التي تحاول إثبات فرضيتها في مواجهة هذه الأزمات التي يُحكن أن تتبلور إلى تحدي عالمي يتعذر مواجهته إلا بعد تعظيم الجهود العالمية. لذلك فان التناقض الأزلي بين المدارس الفكرية والاستقطاب على مستوى العمل بين الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية يؤدي إلى تناقض المُعالجات وتنافرها بالشكل الذي لا يُسهم في تحقيق الهدف الأسمى إلا وهو تخفيض المؤثرات المستقبلية للتحديات العالمية والحد منها قدر الإمكان، كل ما تقدم يؤدي إلى تعاظم التحديات نتيجة عدم التوصل إلى مقتربات فكرية شاملة جامعة متفق على تنفيذها.

خلاصة لما تقدم، القراءة الدقيقة للفرص الداعمة لعملية تراجع التحديات وكذلك الكوابح التي تساهم في الحد من تراجع هذه التحديات تؤكد على حقيقة مفادها أن الكوابح لها الغلبة على الفرص وما يساهم في تعاظم وتفاقم التحديات العالمية للأمن الدولي نتيجة تعاظم هذه التحديات وتنوعها وعدم قدرة المجتمع الدولي بفواعله كافة

على ابتكار الآليات التي تجعل من عملية مواجهة هذه التحديات أسرع من عملية ظهور وتطور ونشوء تحديات جديدة وبأطوار جديدة لم تعرف الإنسانية مثلها.

المنحث الثالث

مشهد المستويات التكاملية الامنية المتعددة

يُقصد بمشهد المستويات التكاملية الأمنية المتعددة بأنه ذلك المشهد الذي يرتكز على تقسيم الدوائر الأمنية إلى ثلاث: أولها: الدائرة الأمنية الأولى(الدولة الوطنية). وثانيهما: الدائرة الأمنية الثانية(الدائرة الإقليمية). وثالثهما: الدائرة الأمنية الثالثة(الدائرة الدولية). وبما أن التحديات الأمنية غير التقليدية تتميز بسمة الانتقال السريع والعابر للحدود التقليدية المرتبطة بالسيادة، فإنها بالضرورة تفرض ذاتيتها على تكامل الدوائر الأمنية الثلاث، وبالمقابل فان لكل دائرة خصوصيتها المتعلقة بالفرص الداعمة لها والكوابح المعيقة للأمن غير التقليدي.

ها أن ترابط التحديات الأمنية غير التقليدية مع بعضها البعض يُعد أحد السمات الاساسية للقرن الواحد والعشرين، فان مشهد تكامل المستويات الأمنية المتعددة للأمن الدولي يُحاول تلمس التفاعل الأمني غير التقليدي بشكل يقترب من المعطيات الدولية لهذا القرن.

لقد أعتمد المشهدان سابقا الذكر سواء كان مشهد تراجع التحديات العالمية للأمن الدولي أم مشهد تعاظم التحديات العالمية للأمن الدولي على ركيزة أساسية هي الفعل ورد الفعل من حيث طبيعته وأهميته وطبيعة إدراكه، بينما اعتمد المشهد الثالث على البُعد الأفقي للحدث ونطاق تأثيراته المحتملة، مما يُسهل على المتخصصين وغير المتخصصين تلمس الدلالات المستقبلية لكل مستوى من هذه المستويات.

وانطلاقا مما تقدم، يفترض هذا المشهد بان الأمن الدولي هو عبارة عن مجموعة مستويات أمنية متعددة ومترابطة مع بعضها وتؤثر في بعضها البعض الآخر. ليس هذا فحسب، بل لكل مستوى من هذه المستويات ذاتيته النابعة من تكوينه المادي والمعنوي التي

تجعله كياناً يختلف عن الكيانات الأخرى لاسيما من خلال الفرص الدافعة والكوابح المعيقة لها.

تقتضي الدقة العلمية تقسيم مشهد المستويات التكاملية المتعددة إلى ثلاث مطالب، وكل مطلب يتم فيه تشخيص الفرص والكوابح الكامنة فيه ليتم وضع التصور الشامل والمتكامل، والاقتراب قدر الإمكان من حركة التفاعلات الأمنية بدوائرها المختلفة، ومن ثم بناء رؤية متكاملة تعمل على تحقيق الانسجام الخيالي المستقبلي لما ستكون عليه السيناريوهات المستقبلية للأمن الدولي نتيجة صعوبة تكوين الإدراك الشامل له كونه يتميز باتساع نطاق وحدة التحليل وتعقد المُعطيات المشكلة له.

المطلب الأول: الدائرة الأمنية الأولى (مستوى الدولة الوطنية)

رغم التداعيات المترتبة على حركة التفاعلات الدولية في القرن الواحد والعشرين بمجالاته ومتغيراته المختلفة وما صاحبها من تحول نوعي وكمي في ماهية التغيير الذي أصاب جوهر ومكنونة ماهية الدولة نتيجة التحول الهائل في أنماط التفكير للشعوب والدول والمؤسسات من رفض أي مساس بالدولة وسيادتها إلى المرونة الكاملة في مجال التدخل لأغراض إنسانية، وما رافقها من تراجع في إدراك السيادة، فان الدولة لا زالت هي الفاعل الرئيس والقادر على ممارسة الفعل الاستراتيجي، والقادرة على تحمل الالتزامات المترتبة على وجودها ومعالجة التحديات الأمنية غير التقليدية في هذا القرن.

وعليه فان جزء من عملية مواجهة التحديات الأمنية العالمية غير التقليدية تبدأ مع وجود الدائرة الأمنية الأولى وهي الدولة الوطنية. وبين المفاهيم السائدة سابقاً والمفاهيم المستحدثة فان الدولة تحاول إثبات ذاتها وتأدية دوراً يحاول التكيّف مع المستجدات المستحدثة. ومن ثم فان الدولة(الدائرة الأمنية الأولى) لكي تتفاعل مع البيئة الأمنية الشاملة تكتنفها مجموعة من الفرص والكوابح الذاتية والموضوعية أثناء تفاعلها مع الدوائر الأمنية الأخرى.

أولا: الفرص الداعمة للتفاعل الايجابي:

وتكمن دلالته العامة في وجود مجموعة من الفرص الداعمة لتفاعل الدائرة الأمنية الأولى ودفعها بالاتجاه الذي يجعلها فاعلة في مواجهه التحديات العالمية للأمن الدولي، ويمكن تركيز هذه الفرص بما يأتي:

- 1- توافر قيادة سياسية مستنيرة ومُدرِكة لطبيعة التحديات العالمية للأمن الدولي: إذ انه كلما كانت هناك قيادة سياسية على قدر عالي من التفاعل الايجابي والمرونة في الاستجابة للمتغيرات الدولية المختلفة وتعمل على حشد الجهود الوطنية ووضع الاستراتيجيات الواقعية اللازمة والتي تتناغم مع التوجهات العالمية، وضمان تطبيق هذه الاستراتيجيات من خلال توفير الأموال والإمكانيات الأزمة، كل ذلك سوف يُسهم في تقويض هذه التحديات والتغلب عليها وتحقيق التكامل الأمنى الشامل.
- 2- مؤسسة مواجهة التحديات الأمنية العالمية غير التقليدية: كلما أقرت الدولة واعترفت بحجم المؤثرات المستقبلية لهذه التحديات وما يمكن أن يترتب عليها من تهديد للأمن والسلم الدوليين وفق المنظور الحديث للأمن واتجهت إلى مؤسسة عملها لمواجهة هذه التحديات كلما أصبح العمل التكاملي للدوائر الأمنية أكثر فاعلية وقدرة على مواجهة هذه التحديات من خلال التنسيق الشامل والبعيد عن العشوائية في الاستجابة. ويأتي ذلك من خلال حقيقة مفادها أن هذه التحديات أكبر من قدرة مؤسسات وبرامج صُغرى على مواجهتها.
- 3- توافر التشريعات الوطنية اللازمة التي تتناغم مع طبيعة هذه التحديات: كلما توافرت الإرادة الوطنية والمُجسدة بقوانين نافذة، والقدرة على تحديثها وإعادة النظر فيما أصبح لا يتناسب مع لغة العصر بين مدة وأخرى بهدف جعلها تتناسب مع طبيعة التحديات المستجدة فان ذلك يُسهل من معالجة هذه التحديات بشكل فاعل ويكون ذو نتائج ايجابية، ويُسهم في تقويض الصعوبات ويعطي مرونة كبيرة للمؤسسات العامة ومن ثم حرية الحركة في الاستجابة للتحديات المتفاقمة.

4- المؤسسات الجماهيرية الفاعلة: لقد أصبحت هذه المؤسسات المجتمعية إحدى السمات البارزة للقرن الواحد والعشرين رغم ارتباط كثير منها بمصالح وتوجهات القوى الكبرى والعظمى، إذ شهد هذا القرن نهو دور مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية بشكل ملفت للنظر، وأصبح هناك مؤسسات متخصصة بعمل معين ومجال معين وأصبحت هذه المؤسسات تعمل على توسيع التثقيف الشعبي بهدف تقديم الدعم لمؤسسات الدولة الرسمية وتوفير الإحصائيات والبيانات العلمية اللازمة لمواجهة هذه التحديات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة بالبيئة وانتهاكات حقوق الإنسان وإحصاء عدد الضحايا أثناء النزاعات المسلحة وغيرها كثير.

بعنى أن هناك تكامل للعمل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بهدف وضع سياسات عامة⁽¹⁾ قامّة على التقصي الدقيق لطبيعة التحديات وشكلها وحجمها وتحويلها إلى عمل واقعي تطبيقي يُسهم في الحد من تفاقمها ومعالجتها على المستوى الوطني، وبناء أُطر تنسيقية مع المؤسسات المدنية الأخرى بهدف بلورة رأي عام يـؤمن بحقيقـة مفادها: التحديات الأمنية غير التقليدية تتطلب عمل جماعي لمواجهتها.

5- وجود القدرات والقدرة على توظيفها بالشكل الأمثل: لا يمكن مواجهة هذه التحديات المتفاقمة دون توافر القدرات اللازمة، وكلما كانت الدولة تمتلك موارد كافية كلما استطاعت أن تُنفذ الاستراتيجيات المُتبناة بشكل أكثر فاعلية ويُسهم في تحقيق الأهداف المرسومة. ليس هذا فحسب، بل إن توافر القدرات لا يعني بالضرورة فاعلية القدرة على مواجهة تحديات الأمن غير التقليدي، ويجب أن يرتبط ذلك بالطرق الابتكارية لتوظيف القدرات وبالشكل الذي يجعل من عملية مواجهة هذه التحديات أكثر فاعلية وتحقيق أكبر قدر من الأهداف الموضوعة وفق المراحل الزمنية المتعددة.

⁽¹⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر: فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنيـة والتحليـل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2001، ص ص37-38.

6- مدى مقبولية سلوك الدولة على المستوى الإقليمي: بَا أَن التحديات لا تقف عند حدود دولة معينة وتتخطى مؤثراتها الحدود الجغرافية للدولة فان ذلك يتطلب تفاعلاً إيجابياً بين هذه الدولة والدول الإقليمية المحيطة بها لمواجهة هذه التحديات المتنقلة.

وكلما كانت مصالح هذه الدولة متطابقة ومتكاملة مع الدول الأخرى وتحاول جاهدة من أجل خلق فرص التعاون بدلاً من البحث عن المعوقات التي تحد من عملية التعاون فان سلوك الدولة وإستراتيجيتها المقترحة سوف تحظى بالمقبولية وعدم الاعتراض من جانب الدول الإقليمية الأخرى، سواء كان هناك تماثل قيمي أم لم يكن هناك تماثل قيمي بين هذه الدولة أو تلك الدول الفاعلة في الإقليم ذاته، مما يجعل الدولة أكثر قدرة مادياً ومعنوياً ويتيح لها فرص أكبر في مواجهة التحديات الأمنية غير التقليدية.

ثانيا: الكوابح التي تُساهم في تقويض التفاعل الايجابي:

تكمن الدلالة العامة لهذه الفكرة في وجود مجموعة من الكوابح التي تُساهم في تقويض التفاعل الايجابي للدائرة الأمنية الأولى مع الدوائر الأمنية الأُخرى سواء كانت الدائرة الإقليمية الأمنية أم الدولية، ومن ثم منعها من توجيه قدراتها المادية والمعنوية بالاتجاه الذي يتكامل مع الدوائر سابقة الذكر لمواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي.

لذلك مكن تركيز هذه الكوابح ما يأتي:

1- عدم وجود قيادة سياسية مُدرِكة لطبيعة التحديات العالمية. كثير من القيادات السياسية في العالم لاسيما العالم الثالث لازالت تعتقد أن أمن الدولة يتوافر في مدى قدرتها على منع التهديدات الخارجية التي تُهدد السلامة الأمنية والاستقرار السياسي للدولة فقط، أي معنى أنها لازالت غير مُدركة لطبيعة التحول الذي أصاب الأمن وانتقل به من الأمن التقليدي الذي جوهره الأمن العسكري إلى الأمن غير التقليدي الذي جوهره التحديات غير العسكرية لاسيما البيئة والتكنولوجيا وغيرها. لذلك فان عدم وجود هذا النوع من القيادة السياسية سوف يجعل الدول الوطنية تنكفئ على ذاتها وتفكر بأولوياتها الذاتية أكثر من الأولويات ذات الاهتمام العالمي.

2- الافتقار إلى المؤسسات الفاعلة التي لها القدرة على تشخيص التحديات ومواجهتها. تؤكد القراءة الدقيقة والنظرة الشمولية للعالم بان هناك تبايناً واضحاً لطبيعة

المؤسسات في دول العالم المختلفة. ويتمثل هذا التباين بوجود مؤسسات عملت على تطوير أدائها بما يتناسب مع حجم التحديات الأمنية العالمية، وعملت على ابتكار البرامج وطرق التدريب المختلفة لمواكبة هذا التحول في حجم التحديات كماً ونوعاً، وبالمقابل فان هناك مؤسسات لم تعمل على مؤسسة عملها وابتكار الطرق للعمل المبادر في استكشاف التحديات ومواجهتها. وبما أن دول كثيرة لم تعمل على مؤسسة عملها وتطوير الطرق الابتكارية فإنها سوف تُشكل عقبة في طريق السعى العالمي لمواجهة هذه التحديات.

3- عدم القدرة على تشريع القوانين التي تتناغم مع تحديات القرن الواحد والعشرين. إذ لازالت الكثير من البرلمانات العالمية لا تعمل على تشريع القوانين التي تقترب إلى حد كبير من التحديات العالمية. وأضحى كثير من هذه البرلمانات صورية تعمل على تشريع القوانين التي لا تتناسب مع حجم وطبيعة ونوعية وكمية هذه التحديات، ولا تؤمن بالصفة التكاملية التي لابد أن تتكامل مع التشريعات البرلمانية في الدول الأخرى لاسيما فيما يتعلق بوحدة التوجه العالمي لمعالجة هذه التحديات.

4- ضعف دور المؤسسات الجماهيرية في بعض الدول وتعاظم قوتها في دول أخرى. تميزت البيئة الدولية الجديدة بنمو دور مؤسسات المجتمع المدني العالمية. تؤكد القراءة الدقيقة على تركز هذه المؤسسات في بعض البلدان دون الأخرى لاسيما في الدول الغربية⁽¹⁾. ولعل من أهم أسباب هذا التباين في تركزها في دول دون غيرها هو إما لضعف معرفي ومؤسساتي ذاتي أو لعدم إيمان هذه الدول بما تقوم به من أدوار ونشاطات تهدف إلى الحد من هذه التحديات، ليس هذا فحسب، بل تعد بعض هذه الدول هذه المؤسسات أداة من أدوات التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية لا بل قد تأخذ الطابع التجسسي لاسيما فيما يتعلق بالجهات التي تمولها وأغراضها المستقبلية.

لذلك فان غياب مؤسسات مجتمع مدني تتسم بسمة الوطنية في الإطار والتوجه والعالمية في ممارسة الأنشطة في هذه الدول ولها القدرة على التكيف مع المؤسسات

⁽¹⁾For more information see: Barry Buzan, 'Civil' and 'uncivil' in world society, in book: Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research, edited by: Stefano Guzzini and Dietrich Jung, Routledge, London, 2004, p97.

الأخرى بهدف مواجهة الآثار المستقبلية للأمن غير التقليدي يُشكل عائقاً أمام بلورة رؤية موحدة لمواجهة التحديات ذات الطابع العالمي.

5- الاختلاف والتباين في وضع الأولويات التي ينبغي مواجهتها. لكل دولة من الدول أولوياتها الوطنية التي تعمل على توظيف قدراتها لمواجهتها سواء كانت دول عالم الشمال أم دول عالم الجنوب أكرس جهدها ووقتها لصيانة الأمن التقليدي فان دول عالم الشمال انتقلت إلى مرحلة أخرى مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين يتمثل في مواجهة التحديات الأمنية غير التقليدية.

لذلك لابد من عملية التكامل الاستراتيجي الأمني بين الاستراتيجيات المتنوعة لجميع دول العالم لتقويض الفجوة بين عالم الشمال وعالم الجنوب⁽²⁾. فعلى سبيل المثال، يعمل الاتحاد الأوربي لاسيما دول شمال المتوسط على تنفيذ العديد من البرامج التخصصية مثل البيئة بهدف تحقيق التنمية المستدامة لدول جنوب المتوسط وإيجاد بيئة مؤاتيه للعيش ربما يوازي معايير المعيشة في الاتحاد الأوربي بهدف تكوين حاجز في جنوب المتوسط لهدف إستراتيجي أسمى وهو الحد من تدفق الهجرة إلى دول الاتحاد وما يمكن أن يُشكله ذلك من خطر على الأمن الأوربي، ليس هذا فحسب، بل تنفيذ برامج بيئية بهدف الحفاظ على التوازن البيئي والحد من الآثار البيئة المستقبلية على أوروبا نتيجة ارتفاع نسبة التصحر في دول جنوب المتوسط.

تعد هذه الدائرة الأمنية الأهم في مجمل الدوائر الأمنية الأخرى التي سيتم ذكرها في متن الدراسة، لأنها لازلت تؤدي الدور الفاعل في مجمل التفاعلات الدولية، ورغم ظهور العديد من الوحدات الفاعلة في النظام الدولي، لم يتم إيجاد بديل عنها في التفاعلات

⁽¹⁾For more information see: N.S.Sisodia,Strategic Challenges and Risks in a Globalizing World: An Indian Perspective, in book: Grand Strategy for India 2020 and Beyond, edited by Krishnappa Venkatshamy and Princy George, Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi, 2012, pp33-35.

⁽²⁾K.P.Misra, The Concept of Security, India International Centre Quarterly, Vol.3, No.2, India International Centre, 1976, p88.

الأمنية وغيرها. وكلما تمكنت هذه الدائرة الأمنية من تعظيم الفرص وتخفيض الكوابح فان ذلك سوف ينعكس إيجابا على الأمن الدولى والعكس صحيح.

المطلب الثانى: الدائرة الأمنية الثانية(المستوى الإقليمي)

لقد كانت إحدى التداعيات المترتبة على تفكك الاتحاد السوفيتي وغو الاعتماد الاقتصادي المتبادل وشيوع الأفكار والقيم الليبرالية في العالم إعادة تشكُّل الأقاليم في العالم تحت ما يسمى في الأدبيات الإستراتيجية والأمنية "الإقليمية الجديدة". لذلك غا التوجه الإقليمي في الفكر الاستراتيجي للدول وبدأت الدول تُفعِل حركتها الإقليمية انطلاقاً من رؤية مفادها أن أمن الإقليم ينعكس بشكل مباشر على أمنها، وترافق هذا التوجه مع تغيير النظرة إلى الأمن وجوهره بحيث أصبحت التداعيات الأمنية الإقليمية أشد وطأة على الدولة الواقعة في هذا الإقليم عن سواها من الدول في الأقاليم الأُخرى البعيدة.

بمعنى أن هناك تحديات أمنية إقليمية غير تقليدية لها القدرة على تجاوز حدود الدول، وتعم بتأثيراتها حركة التفاعلات الأمنية الإقليمية دون الانتقال إلى صفة الدولية، ومن ثم تصبح عملية المعالجة من اختصاص الدول التي تُشكل هذا الإقليم دون سواه.

تتطلب مواجهة هذه التحديات تكامل الدائرة الأمنية الأولى(الدولة الوطنية)مع الدائرة الأمنية الثانية(الدائرة الإقليمية) ومن خلال التفاعل الاستراتيجي الأمني بين الدائرتين تتبلور مجموعة من الفرص الداعمة للعمل الإقليمي الأمني ومجموعة من الكوابح التي تقف في طريق تفعيل العمل الإقليمي الأمني وهي كما يأتي:

أولا: الفرص الداعمة للعمل الإقليمي الأمني:

تداخل التحديات الدولية والأهمية النسبية للأدوار العملية الأمنية لبعض الأقاليم وأهمية امتلاكها لهامش حقيقي في التفاعل مع هذه التحديات الأمنية العالمية يُثبت امتلاك الإقليم لمجموعة من الفرص الداعمة لعمل الأقاليم الأمنية في العالم لمواجهة التحديات الأمنية العالمية، إذ أن الفرص المتاحة أو الممكنة لا تنحصر في قدرات الأقاليم أو برغبته للمساهمة في الأمن الدولي، بل في إدراك القوى العظمى لأهمية بعض الأقاليم وضرورة إشراكهم بشكل أو بآخر في مؤسسات الأمن الدولية وآلياتها، وباتت القوى العظمى

والمؤسسات الدولية المعنية بالأمن على المستوى الدولي كمجلس الأمن يُفكر جدياً في أداور معينة وواضحة لإقليم ما بإطاره الجمعى أو بأطراف منفردة محددة.

ولعل التوجه الأمريكي الغربي في معالجة الوضع الأمني في الشرق الأوسط عموماً أو تلك التداعيات الأمنية في العراق وسوريا وما ترتب على ذلك من تشكيل "التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في السعودية: مؤتمر جدة عام2014 "إلا دليل على هذا الاتجاه. ولم تقتصر الفرص في الشرق الأوسط بحد ذاته، ولكن من الممكن إن ينتقل إلى أقاليم أُخرى إذا ما توافرت مجموعة من المتغيرات الداعمة للعمل الإقليمي الأمني عايأتي:

1- توافر التجانس في الحرق والتوجهات الإقليمية: التقارب الجغرافي بين دول الإقليم الواحد وإدراكها لحركة بعضها البعض في الإقليم وقدرتها على معرفة التحديات وتشخيصها بشكل دقيق يجعل الدول تميل أكثر إلى العمل الإقليمي الأمني واستبعاد الدول خارج الإقليم من ممارسة الدور، إنطلاقاً من رؤية مفادها أن تفاهمها وتعاضدها في مواجهة التحديات الأمنية التي تواجه هذا الإقليم دون سواه تكون أكثر فاعلية. بمعنى أن البنية الفكرية السائدة فيه، فضلاً عن التاريخ المشترك لهذه الشعوب والقيم السائدة هي التي سوف تدفع الدول المُشكِلة لهذا الإقليم بالعمل على مواجهة التحديات الأمنية غير التقليدية. وهذا يُجسد حقيقة مفادها أن الإقليم ذو الخصائص المشتركة والرؤى المتجانسة للدول المشكلة لهذا الإقليم تكون أكثر قدرة على الاستجابة ووضع الأولويات ومعالجتها بالطريقة الأمثل والأفضل.

2- مؤسسة المنظمات الإقليمية المتخصصة: لقد كانت أبرز نتاجات التحول في البيئة الدولية الجديدة هو نمو التأطير الفكري لدى الدول نحو تأسيس المناطق الإقليمية المُدعمة بالمنظمات الإقليمية المؤسساتية. ولذلك شهد العالم تأسيس العديد من المنظمات الإقليمية التي تهدف إلى معالجة التحديات الأمنية. ورغم جوهرها الاقتصادي إلا أن البعد الاستراتيجي لهذه المنظمات هو أمني يعتمد على رؤية مفادها: المشاكل الأمنية هي ذات جذور اقتصادية. لذلك شهدت المنظمات الإقليمية لاسيما الاقتصادية منها نمواً مع انبلاج فجر هذا القرن والتي تحاول معالجة هذه المشاكل من جذورها وتقويض

مصادرها الاساسية، ومكرسة معظم جهدها للعمل الاستباقي لمواجهة التحديات الأمنية غير التقليدية.

3- تكامل المعالجات الإقليمية مع الأقاليم الأخرى يُسهم في معالجة التحديات العالمية للأمن الدولي بشكل أكثر فاعلية. بما أن التحديات العالمية للأمن غير التقليدي تتميز بسمة الانتقال السريع وعدم قدرة دولة واحدة أو مجموعة محددة من الدول على مواجهة هذه التحديات، فإن الطريقة الأمثل لمواجهة هذا النوع من التحديات هو إستراتيجية التكامل الإقليمي، إذ يتم بموجبها وضع إستراتيجية لكل إقليم، تشترك الدول الفاعلة في كل إقليم في وضع الافتراضات الاساسية التي تحكم حركتها وتُسهم في وضع أولوياتها المستقبلية، وبذلك يتم ضمان تطبيقها بعد توافر الإرادة الجماعية للتطبيق. ومن ابرز الأمثلة على ذلك المؤتمر الافرواسيوي والمؤتمر العربي الإفريقي نتيجة توافق الرؤى حول ضرورة التنسيق والتوافق لمواجهة التحديات المشتركة للجانبين. بمعنى كلما كان هناك تكامل إقليمي على مستوى الإستراتيجية والتكتيك بين الأقاليم المشكلة للعالم كلما أدى إلى وضع التصورات الاساسية الفاعلة لمواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي كون أن كل إقليم يختص بقضايا أمنية معنية ومعالجتها تتطلب تحقيق التكامل مع غيرها من المعالجات.

ثانيا: الكوابح التي مُّثل عقبة للتعامل الإقليمي الأمني:

تكمن دلالته العامة في وجود مجموعة من الكوابح التي يكون تعاظمها عقبة كبيرة في التعامل الأمني الإقليمي المستقبلي، ورغم وجود العديد من المشتركات التي تتوافر في كل إقليم من أقاليم العالم، فان فيها من العقبات ما يمثل كوابح تحد من تكامل العمل الأمني الإقليمي. لذلك يمكن تركيز هذه الكوابح بما يأتي:

1- وجود التنافر والاختلاف المتأصل في الرؤى حول طبيعة التحديات القائمة والمحتملة في كل إقليم من الأقاليم. فنتيجة القرب الجغرافي وحصول العديد من التجاذبات لاسيما فيما يتعلق بالتحديات الأمنية التقليدية عبر مدة طويلة من الزمن، أثبتت التجربة التاريخية ان بعض الدول غير قادرة على تجاوز الخلافات التاريخية لاسيما ما تضمنه القرن العشرين من عدد كبير من الصراعات والتوترات والحروب.

كل هذه التداعيات أوجدت حالة من فقدان الثقة بين أطراف الإقليم الواحد. يؤكد إجراء التقصي التاريخي الشامل على أقاليم العالم على أن تلك الحوادث وما ترتب عليها من تداعيات لازالت مستوطنة في ذاكرة الشعوب ويتم توظيفها من حين لآخر طبقا لتبدل المصالح وترتيب هيكل القوة. وهو الأمر الذي أوجد حالة من عدم توافر البيئة السليمة للتعاون الإقليمي بين دول الأقاليم المختلفة في العالم لمواجهة التحديات غير التقليدية.

2- صعوبة توحيد الأولويات على مستوى الأقاليم المختلفة في العالم. تتميز التحديات العالمية بسمة الانتقال السريع وشموليتها لكل أنحاء العالم إلا أن لكل إقليم أولوياته النابعة من مدركات الدول المشكلة له والمشاكل المهددة فيه. لذلك فان الاختلاف في الرؤى والتوجهات بين الدول حول وضع الأولويات ذات الأهمية في قاعدة الأولويات الأكثر العالمية أوجد حالة من عدم الاتفاق على ترتيب هذه الأولويات وفق الأولويات الأكثر تحدياً للعالم ومن ثم زيادة مستوى التباين في بناء الاستراتيجيات الإقليمية على أساسها. عمنى أن صعوبة التوصل إلى صيغة شاملة موحدة بين الدول والأقاليم المشكلة للعالم حول توحيد الأولويات الإقليمية على مستوى الإقليم المشكلة للعالم وما يمكن أن يترتب عليه من انعكاسات سلبية على الدائرة الأمنية الثالثة (الدائرة الدولية).

3- صعوبة استنبات الأولويات الإقليمية للأمن غير التقليدي في مدركات الأقاليم المُّخرى. تفاقم الأزمات المتعددة ذات المؤثرات الإقليمية جعل دول كل إقليم من أقاليم العالم تنكفئ على ذاتها وتُحشد قدراتها ضمن الإقليم المشكلة له وزيادة تعاونها لمواجهة التهديدات التي تواجهها ضمن الإقليم الذي تتحرك فيه، وكذلك الحال بالنسبة للأقاليم الأخرى التي يسري هذا العمل عليها. فعلى سبيل المثال ترى الولايات المتحددة إنها ستكون عرضة للهجوم بأسلحة الدمار الشامل وتحديداً بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية نتيجة سهولة إخفائها وسرعة استخدامها وشمولية التدمير الناجم عن استخدامها في المدن الآهلة بالسكان، بينما لا تتفق الدول الأخرى لاسيما دول العالم الثالث مع هذه الرؤية أعادية الجانب نتيجة التناقض بين الفكر والتطبيق. إذ يقول صموئيل هنتنغتون

مُحذراً الإدارات الامريكية (الولايات المتحدة أصبحت وحيدة في العالم بفعل تصرفاتها المنفردة... ففي الوقت الذي تدين فيه الولايات المتحدة دامًا دول كثيرة بوصفها دول مارقة، فان الولايات المتحدة في نظر الكثير من البلدان هي القوة العظمي المارقة) (1).

كما أن هناك صعوبة في توحيد التوجهات العامة للأقاليم المختلفة وجعلها تتنازل عن أولوياتها الذاتية لصالح الأولويات العالمية بهدف تحقيق التكامل الأمني، لا بل أن كل إقليم من أقاليم العالم إن لم يكن كل دولة من دوله تحاول أن تضع في جدول الأعمال الإقليمي أو الدولي ما تعتقد بأنه أولوية بالنسبة لها أو لإقليمها، مما يعني تنامي صعوبة الاتفاق بين الرؤى الإقليمية المختلفة واستنباتها في مدركات الأقاليم الأخرى.

4- محدودية عمل المنظمات الإقليمية نتيجة تعاظم التحديات التي تفوق إمكانياتها. إذ انه رغم الجهود التي تقوم بها المنظمات الإقليمية إلا أنها عادة ما تصاب بالجمود وعدم القدرة على تفعيل عملها بالشكل الذي يتناسب مع طبيعة التحديات الإقليمية التي تواجهها. كما أن هنالك جدلية بين النظام الإقليمي أي ترتيب الدول وفق سلم الهرم الإقليمي أو "دالة القوة" وبين التنظيم الإقليمي أي انتماء الدول في الإقليم إلى منظمات إقليمية تستند إلى القوانن والمواثبق المشكلة لها.

لذلك تحاول الدول ذات المكانة في النظام الإقليمي فرض أجندتها على التنظيم الإقليمي في ذلك الإقليم سواء من خلال العمل على إمتلاك القدرات التي تعتقد أنها سوف تساعدها في المستقبل على تحقيق أهدافها الإستراتيجية في البيئة الإقليمية التي تتحرك فيها (2)، أم من خلال العمل على تحديث هذه القدرات بالشكل الذي يجعلها تتناسب مع معطيات البيئة الإستراتيجية الدولية في القرن الواحد والعشرين (3)، مما يُفقد

(2)Compare with: M.Mahtab Alam Rizvi, Iran and the Emerging Gulf Security, in book: Asian Strategic Review, edited by S.D.Muni Vivek Chadha, Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi, 2013, pp203-205.

⁽¹⁾الكيس كالينيكوس، الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الامريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، دت، ص17.

⁽³⁾For more information see: Rajorshi Roy, Russia's Military Modernization, in book: Asian Strategic Review, edited by S.D. Muni Vivek Chadha, Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi, 2013, pp251-253.

الهيكل المؤسسي القانوني للتنظيم الإقليمي مكانته بوصفه الإطار القانوني المثالي المحدد لحركة التفاعلات فيه. بمعنى هنالك هيمنة للقوة الإقليمية ذات المكانة في تراتبية سلم القوة، وربا تكون عائقاً في عملية ليس في وضع الاستراتيجيات الإقليمية فحسب، بل في عملية تنفيذها لمواجهة التحديات الأمنية غير التقليدية. وهو الأمر الذي يجعل الاتفاقيات الإقليمية تكون من الصعوبة بمكان تطبيقها والالتزام با تتضمنه من التزامات في حالة فرض قانون القوة على قوة القانون.

المطلب الثالث: الدائرة الأمنية الثالثة (المستوى الدولي)

يؤكد تجذُر التحديات العالمية للأمن الدولي غير التقليدي ومن خلال المؤشرات السابقة الذكر والمعطيات التي تم إبرازها في متن الدراسة على حقيقة واقعة مفادها: يتميز الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين بسمة أساسية وهي الانتقال وترابط التحديات وتكاملها مع بعضها، وهذه السمة ألغت الدور التقليدي للحدود ذات السيادة.

إن هذا الأمر يوجب ترسيخ الترابط الأفقي والعمودي بين الدوائر الأمنية الثلاث للأمن الدولي. كما يوجب إعادة النظر بهقتربات التعاطي العملياتي معها، بمعنى انه لا يمكن للدائرة الأمنية الدولية أن تعمل وتتحرك بشكل فاعل ومؤثر مالم تكن هذه الدائرة مترابطة مع معطيات وحركة التفاعلات الجارية في الدائرة الأمنية الأولى(الدولة ذات السيادة)، والدائرة الأمنية الثانية(الدائرة الإقليمية).

وما أن وحدة التحليل في دراسات الأمن الدولي غير التقليدي هي العالم، فان التقصي الشامل يؤكد على أن الدائرة الأمنية الدولية تنطوي على تعقيدات كبيرة ومتغيرات متعددة كما ونوعاً، كما أن محاولة سبر غور الفرص الكامنة فيها ليس من السهولة مكان، وكذا الحال مع الكوابح المعيقة للجهود الدولية الساعية إلى مواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي.

يجب الارتقاء بمستوى التفكير الاستراتيجي لقادة العالم إلى مستوى التحديات وطبيعتها، ويتوجب أن تشمل وتنتقل من المستوى الوطني إلى الإقليمي ومن ثم الدولي. وهذا الانتقال ليس مجرد تحوّل بل انتقال شمولي. بمعنى أن الدائرة الأمنية الدولية هي الدائرة الأمنية الأوسع والأكثر شمولية. ولهذا السبب فان الاقتراب منها وتحديد الفرص

الداعمة لها والكوابح المُحجِمة لها تعمل على توضيح الرؤى، والاقتراب من جوهر الأمن الدولى غير التقليدي.

أولا: الفرص الداعمة للدائرة الأمنية الدولية

تكمن الدلالة العامة لهذه الفكرة في وجود مجموعة من الفرص الداعمة لتفعيل دور الدائرة الأمنية الثالثة ودفعها بالاتجاه الذي يجعلها أكثر قدرة على مواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي. ورغم سعة هذه الدائرة وشمولها وصعوبة إدراكها نتيجة متغيراتها المختلفة إلا أنها تنطوي على قدر كبير من القدرات اللازمة لمواجهة التحديات. وعلى هذا الأساس، فإن هذه تنطوى على العديد من الفرص الداعمة ويكن إدراجها بها يأتى:

1- غو الإدراك العالمي حول حجم التحديات الأمنية غير التقليدية في القرن الواحد والعشرين. فرغم ما كان عليه الحال في القرن الماضي من احتكار المعلومة وعدم القدرة على نشرها وإيصالها إلى أبعد مكان في العالم نتيجة الحواجز الفكرية التي أقامتها النظم السياسية المختلفة في العالم، فضلاً عن محدودية أُطر التفكير التي كانت تقتصر على بعض القضايا المحلية دون سواها، وان تجاوزت هذه الأُطر في حالات أخرى، فان جُلّ التفكير أرتكز على الأسلحة النووية والأمن العسكري التقليدي.

اقترب العالم من بعضه البعض، فلم يعد مجرد قرية صغيرة، بل أصبح سكان العالم يعيشون في حيز واحد محدود المعالم والأبعاد، كما أن الأزمنة والأمكنة والحدود الجغرافية لم يعد لها أي اعتبار في ظل ما جاءت به وسائط الاتصال والإعلام الحديثة من وسائل وتقنيات جديدة أذهلت الإنسان وجعلته حائراً في التعامل معها، فالاندماج الحاصل بين تكنولوجيا الاتصال والإعلام والمعلومات يُعطي للمعرفة والمعلومات قدرات وإمكانات كبيرة على اختراق الحدود والأزمنة، وغير وسيغير بسرعة غير مسبوقة اقتصادنا وسياساتنا وأنهاط تفكر الشعوب.

بمعنى لم تعد العلاقات الإنسانية في ظل القرية الكونية مجرد علاقات تقتصر على البيئة التي نعيش فيها وإنما يعود إلى العالمية والكونية باستخدام وسائط الاتصال الجماهيري الحديثة بالصوت والصورة (١).

وعليه أدى التقدم في مجال المعلومات والاتصالات والتمازج الفكري للشعوب والقدرة على صياغة الرأي العام المحلي والدولي⁽²⁾ إلى نمو الإدراك العالمي حول حجم التحديات العالمية وآثارها المستقبلية بشكل لم يسبق له مثيل، وأسهم في بلورة فرصة للتفكير العالمي الشامل للشعوب وتوجيهها بالشكل الذي يدعم مواجهة هذه التحديات، ولا يمكن مواجهة التحديات ما لم يتم حشد الجهود الشعبية التي تتكامل مع الجهود الرسمية وعلى المستويات الأمنية كافة.

2- وجود الدول القادرة على تحمل الالتزامات وأداء الواجبات بوصفها الفاعل الرئيس في البيئة الأمنية الإستراتيجية الرئيس في البيئة الأمنية الإستراتيجية الدولية فان استمرار حضورها الفاعل وضمان قدرتها على التنسيق مع غيرها من الدول والفواعل الدولية الأخرى يعد السبيل الفاعل للتعامل مع الدائرة الأمنية الثالثة.

ومن ثم كلما أصبحت عملية تعزير حركة الدولة في عملية مواجهة التحديات العالمية وجعلها تتكامل مع الجهود التي تبذلها الفواعل من غير الدول بصنوفها كافة كلما أصبحت هناك فاعلية في تنفيذ البرامج والاستراتيجيات على خلاف ما يكون عليه الحال في حالة تراجع دور الدولة وعدم وجود بديل تنظيمي آخر. بمعنى يُسهم ترسيخ وجود الدولة وعدم إلغائها كفاعل دولي في معالجة التحديات العالمية للأمن الدولي بشكل أكثر فاعلية ويعمل على الحد من تأثراتها المستقبلية تمهيدا لإنهائها.

⁽¹⁾ محمد الفاتح حمدي، استخدام الشباب الجزائري لوسائط الاتصال والإعلام الحديثة وانعكاسها على قيمهم الثقافية والاجتماعية، مجلة المستقبل العربي، العدد398، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص58.

⁽²⁾عزة شراره بيضون، الشباب العربي ورؤى المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص51.

3- وجود منظمة دولية قادرة على بلورة رؤية عالمية مشتركة لمواجهة التحديات العالمية. فرغم الآراء المتعددة والمتنوعة حول الأمم المتحدة ومستقبلها وعملية إخفاقها في العديد من قضايا الأمن الدولي نتيجة تضارب المصالح بين القوى الكبرى والعظمى ومصادرتها للقرار السياسي الدولي فان الأمم المتحدة تعد المنظمة الاشمل والأكثر تمثيلاً للدول، ليس هذا فحسب، بل إن أجهزتها وبرامجها بدأت تحاول التكيف مع معطيات القرن الواحد والعشرين رغم محدودية الأطر القانونية التي تتحرك بها. بمعنى أنها لازالت تمثل الإطار المؤسسي العالمي الوحيد الاشمل والأقدر على بلورة الرؤى العالمية المشتركة إذا ما تم إجراء الإصلاحات التي تتناسب مع البيئة الأمنية الدولية الجديدة، لذلك فهي تمثل فرصة كبيرة باتجاه تكوين إطار عالمي مؤسسي لمعالجة التحديات.

4- تكامل الدوائر الأمنية الثلاث وتقسيمها وفق الدلالة الخاصة لها يُحقق لها نوعاً من الكفاءة في المعالجة. يساعد تقسيم العالم وفق الدوائر الأمنية المتعددة على تشخيص التحديات في كل دائرة من الدوائر الأمنية وفي كل مستوى من المستويات ومعالجتها التراتبية بغية الوصول إلى صياغة الدائرة الأمنية الدولية وبالشكل الذي يجعل معالجة التحديات العالمية تتم وفق إطار منهجي منظم بعيداً عن العشوائية، لا بل انه سيتم بناء التصور الأمني الدولي الشامل.

ثانياً: الكوابح المُعيقة لعمل الدائرة الأمنية الدولية

وتكمن دلالته العامة في وجود مجموعة من الكوابح التي يُشكل وجودها وعدم التغلب عليها عقبة كبيره في التفاعل الأمني الدولي المستقبلي، إذ انه رغم وجود العديد من الفرص التي تكمن في بيئة الدائرة الأمنية الثالثة سواء كانت داخل الدولة أم داخل الأقاليم المشكلة بمجموعها البيئة الأمنية الدولية، وفي الوقت نفسه تنطوي على قدر كبير من العوائق والكوابح التي تحد من قدرة هذه الدائرة على الانطلاق فكراً وممارسةً.

ومن خلال التقصي الشامل لهذه البيئة الأمنية الدولية بغية تحديد الكوابح نجد أنها تتمثل عا يأتي:

1- التباين في مستوى إدراك شعوب العالم للتحديات العالمية. تُمثل الصيرورة التاريخية المكونة للبنية الفكرية لمدركات الشعوب والأمم الإطار العام الموجه لعملية حُكمها على الظواهر السياسية الدولية بشكل عام والأمنية بشكل خاص.

وبما أن لكل مجموعة بشرية ظروفها وصيرورتها التاريخية والفكرية فان العالم يحتوي على خليط متنوع وغير متجانس من البنى الفكرية التي تُشكل الأساس الجوهري لعملية التقييم الفكرى للتحديات الأمنية العالمية.

ليس هذا فحسب، وإنما يتوغل التباين في التشخيص إلى الحُكم على طريقة التعاطي مع تحديات الأمن غير التقليدي. فعلى سبيل المثال، أن رؤية دول عالم الشمال حول حجم التهديدات المستقبلية لهذه التحديدات هي غير رؤية دول عالم الجنوب، مما أوجد حالة من عدم الاتفاق حول العديد من القضايا والآليات والأساليب التي يتم طرحها للتعامل مع التحديات العالمية للأمن الدولى.

2- المعايير المزدوجة في التعامل مع التحديات العالمية. لقد مثل تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور النظام الدولي الجديد وتبلور البيئة الأمنية الجديدة ذات التحديات الأمنية غير التقليدية تغيراً في أنهاط وطريقة تعاطي القوى الدولية لاسيما الولايات المتحدة التي أصبحت قوة عظمى بفعل المسافة الدولية بينها وبين غيرها من الدول. لذلك شهد العالم هيمنة واضحة لقانون القوة الانفرادية على قوة القانون، وأصبحت القضايا الدولية المتماثلة تُعالج بمعايير مزدوجة استناداً إلى الرؤية الامريكية لما ينبغي أن تكون عليه، مما أوجد حالة من فقدان الثقة بالقانون الدولي وآليات تطبيقه، وأسهم في دفع العديد من الدول إلى تهميش القرارات الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية وعدم الالتزام بها نتيجة التطبيق الذرائعي والانتقائي.

وفي هذا السياق يقول جيس هيلمس عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السابق مُعلقاً على المحكمة الجنائية الدولية وكيانها القانوني "طالما بقيت على قيد الحياة سوف لن أسمح لها أن تتحكم في الأمن القومي الأمريكي"(1).

3- صعوبة إصلاح المنظمة الدولية أو إيجاد بديل عنها. رغم إن المنظمة الدولية لم تعد تواكب متطلبات القرن الواحد والعشرين، فانه من الصعوبة بمكان إصلاحها⁽²⁾ أو إجراء التعديل عليها أو إيجاد بديل عنها. فالقراءة الدقيقة تؤكد أن الأمم المتحدة تأسست طبقاً لمقتضيات الأمن الدولي التقليدي والذي يتمثل بمعالجة التحديات العسكرية دون الولوج إلى المجالات الأخرى للأمن غير التقليدي، إلا أن التغيّر الكبير الذي طرأ على البيئة الأمنية الدولية مع انبلاج الألفية الجديدة الذي تمثل بظهور تحديات أمنية غير تقليدية أستوجب إعادة النظر بطبيعة وهيكل عمل الأمم المتحدة.

وبما أن قانون القوة هو الذي يتحكم بحركة التفاعلات الدولية، فقد أصبحت عملية الإصلاح والتعديل التي يسعى المجتمع الدولي إلى إجراءها عملية مُعقدة، ودون جدوى مما شكل عائقاً أمام دخول المجتمع الدولي للقرن الواحد والعشرين بمنظمة دولية تُكرس حركتها وأنشطتها لمعالجة التحديات الأمنية غير التقليدية.

ليس هذا فحسب، بل هيمنة قانون القوة على قوة القانون وانتهاك القانون الدولي الاسيما الإنساني منها جعل من المنظمة الدولية غير قادرة على معالجة الأزمات الدولية بطريقة سلمية تُجنب أطراف الأزمة ويلات الحروب، ومن الأمثلة على ذلك(الانتهاكات التى رافقت الاحتلال الأمريكي للعراق عام2003).

⁽¹⁾See: Andrea Birdsall, The international politics of judicial intervention: creating a more just order, Routedge, New York, 2009, p113.

⁽²⁾See: Marie-Claude Smouts, The General Assembly: Grandeur and Decadence, in book: the United Nation at the millennium: the principle organs, edited by Paul Taylor and A.J.R and Groom, New York, 2000, pp52-53.

⁽³⁾ لمزيد من التفاصيل ينظر:عماد خليل إبراهيم، المسؤولية الدولية لإنتهاك قوات الاحتلال للقانون الدولي الإنساني (دراسة قانونية تطبيقية للحالة في العراق)، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية (حصانة السكان المدنيين إثر النزاعات المسلحة)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2009، ص ص10-13.

4- اختلاف المستويات أوجد حالة من التنافر وعدم القدرة على التوصل إلى إدراك دولي شامل لمعالجة التحديات. إذ انه كلما كانت هناك رؤى متعددة ومتناقضة وتتأتى من مستويات متعددة ومتضاربة في الأهداف والتوجهات كلما أصبح هناك صعوبة في وضع الاستراتيجيات الأمنية الدولية الشاملة، وتؤدي إلى تنمية العمل الذاتي الانفرادي على حساب العمل الجماعي الدولي.

لا يمكن إدراك الآفاق المستقبلية للأمن الدولي وسبر غورها المتعدد الجوانب والمتنوعة التأثيرات دون معرفة حركة التفاعلات الإستراتيجية والأمنية والتحديات الكامنة والظاهرة لكل دائرة من الدوائر الأمنية الثلاث، فضلاً عن بحث دلالات الارتباط فيما بينها في القرن الواحد والعشرين. وعليه يعد مشهد المستويات الأمنية التكاملية المتعددة للأمن الدولي الأكثر تقدما والأقرب تأطيراً في رسم صورة مستقبل الأمن الدولي.

تعاظم التحديات وليس تراجعها ضمن الدوائر الأمنية الثلاث هو المشهد الأقرب للتحقق بسبب غلبة الفرص الداعمة لزيادة التحديات وانتشارها وتفاقمها على سواها في المشاهد الأخرى، وسوف ترسم الطبيعة الاندماجية للمشهدين الأول والثالث الأفاق المستقبلية للأمن الدولي.

ومن خلال القراءة الدقيقة لمعطيات الأمن الدولي في بداية الألفية الجديدة نجد أن مستقبل الأمن الدولي يتحدد وفق القاعدة التالية: كلما تمكنت الدوائر الأمنية الثلاث من تعظيم الفرص المتاحة لها وتقليص عناصر الضعف التي تكتنفها وتُحقق التكامل والترابط والانسجام في حشد الإمكانات المتاحة لكل دائرة من هذه الدوائر فان مواجهة التحديات العالمية المتعاظمة للأمن الدولي تكون فعالة وتبدأ بالانحدار التدريجي، والعكس صحيح، كلما أخفقت الدوائر الأمنية الثلاث في معالجة الكوابح وتعظيم مرتكزات الفرص لكل دائرة من هذه الدوائر وتكامل عمليات المعالجة مع بعضها البعض، فان مستقبل الأمن الدولي يتجه نحو حالة من عدم القدرة في السيطرة على المعطيات وتعاظم وتوسع التحديات العالمية للأمن الدولي أفقياً وعمودياً.

الخاتمة:

تُعد دراسات الأمن الدولي من الدراسات الإستراتيجية المُستحدثة، وقد ترافق الاستحداث مع تغيّر البيئة الإستراتيجية الأمنية الدولية وتغيّر مدركات الشعوب والدول في العقد الأخير من القرن الماضي وانبلاج فجر القرن الواحد والعشرين.

لقد أسهمت الطبيعة المتبدلة للتفاعل بين البيئة الإستراتيجية الأمنية الدولية والبيئة الإستراتيجية الأمنية الداخلية للدول وما ترتب عليها من تعاظم التحديات العالمية في صيرورة ما يُعرَف مجازا ً بأمننة القضايا العالمية للأمن الدولي، أي بمعنى إضفاء الطابع الأمني على هذه التحديات وما يُكن أن يترتب على ذلك من تحول في تركيز اهتمام الدول وإفراد المساعي صوب الجماعية لتوفير الجُهد والوقت والموارد اللازمة لمواجهتها بالشكل الذي ينسجم مع طبيعة ونوع هذه التحديات التي تتسم بسمة التحول والانتقال السريع وجسامة حجم المؤثرات المستقبلية لها وطبيعة تداعياتها المُحتملة أو المُفترضة. ومن ثم إعطاء هذه التحديات أهمية تُناظر، لا بل تتفوق على التحديات العسكرية المباشرة التي تهدد الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول.

وما أن دراسات الأمن الدولي غير التقليدي من الندرة مكان في العراق والعالم العربي، بل حداثتها في الدراسات العالمية التي تتناول مُعطياته أو تتناول مُعطى من معطياته ومجالاته دون التركيز على البُعد الأمني لهذه المعطيات، أو تتناولها بوصفها متغيرات مستقلة غير مرتبطة بالمتغيرات الأُخرى، فإن الولوج في هذا المجال حتم على الباحث تلمس دلالات الأمن غير التقليدي الذي بدأت ملامحة في التشكل مع بداية الألفية الجديدة.

أثبتت عملية البحث عن جوهر ماهية الأمن في اللغة والاصطلاح بأنه يكمن في إزالة كل مظاهر التهديد، وينبع إدراكه من الصيرورة التاريخية لمدركات ومُعتقدات وايديولوجيات الشعوب، والبيئة الفكرية التي ينمو فيها هذا المصطلح أو ذاك ويتحرك فيها. لذلك فان تلمُس الدلالات الكامنة والظاهرة فتحت نافذة إلى ضرورة الإيغال في جوهره ومكنونته ومستوياته وسبر غور المراحل المتعددة والمتباينة والمتبدلة والتي أسهمت في تغيير طبيعته من الطبيعة البدائية وما رافقها من إدراك مثالي تقليدي وما ترشح عنها

من إدراك دولي يتمثل بالأمن التقليدي الذي جوهره البُعد العسكري الى الطبيعة الحديثة التي يتمثل إدراكها بالأمن غير التقليدي الذي يشتمل بدوره على كل المجالات الامنية الحديثة سواء كانت عسكرية أم غير عسكرية (بيئية، واقتصادية، وحضارية، وتكنومعلوماتية، وإنسانية، وسياسية...الخ).

التغيّر في مراحل الإدراك هو نتاج بُنى فكرية أمنية عالمية كان الأمن جزء من مخرجات التفكير الإنساني فيها، لا بل عملية التنظير التي كرّست جُلّ اهتمامها لتلمس الظواهر السياسية والأمنية وفي مدد زمنية متعددة سواء كانت قبل قيام الدولة وعمليات البحث عن عقد اجتماعي وما رافقها من عملية البحث عن الأمن بشكله البدائي، أم بعد قيام الدولة وما نتج عنها من بلورة وجودها بفعل عدد كبير من المفكرين اللذين أُجهدوا لوضع تصوراتهم عن جوهر الأمن، أم في القرن العشرين وتعاظم المصالح الدولية ومحاولة الدول الكبرى فرض إرادتها على الأطراف الأخرى وتحقيق الأمن المطلق وركيزتها في ذلك الأداة العسكرية، أم بعد زيادة التحديات العالمية الناجمة عن تراجع مكانة الاتحاد السوفيتي وتفككهعام 1991، وفقدان السيطرة على الكثير من المناطق ودخولها في فوض وانتشار السلاح في مناطق عديدة من العالم ونشوء مافيات التجارة بالسلاح، فضلاً عن توافر كثير من المعطيات المعلوماتية التي ساهمت في توضيح مؤشرات هذه التحديات وما نجم عن هذا التغيّر في البيئة الأمنية الدولية من تعاظم التحديات والمخاطر، والتغيّر في نبعم عن هذا التغيّر في البيئة الأمنية الدولية من تعاظم التحديات والمخاطر، والتغيّر في طبيعة الإدراك لهذه التحديات ومعرفة ورسم الآفاق المستقبلية لمؤثراتها.

لقد أُجهد الفكر الإنساني لوضع مجموعة من المقتربات الفكرية التي تُعثل نتاج مدارس فكرية عالمية خصصت جُزء من نتاجاتها الفكرية عن الأمن والأمن الدولي. وقد تثلت هذه المقتربات بالمقتربات الفكرية الواقعية التي جعلت جُلّ تفكيرها يدور حول أن الدولة هي الفاعل الأساس ويتحقق أمنها عند تحقق وتعاظم قوتها ومصالحها وصيانة استقلالها وسيادتها، على خلاف المقتربات الفكرية الليرالية التي ترتكز مقترباتها الفكرية على أن الحرية والديمقراطية والازدهار هي الركائز الاساسية في تحقيق الأمن الدولي ارتكازاً على قاعدة مفادها أن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها، وتؤكد على حقيقة

وبرهان جوهره العام إنه لم يشهد التاريخ أن دولتان ديمقراطيتان تحاربتا فيما بينهما، بمعنى أن ذروة تفكيرها الأمنى يتمثل في نظرية السلام الديمقراطي.

وفي خضم هذا التزاحم الفكري وعملية البحث عن مقتربات فكرية أمنية حديثة تتناسب وطبيعة التحديات العالمية الأمنية شهدت البيئة الفكرية الدولية للأمن الدولي ظهور مقتربات فكرية متعددة تُعد الأقرب والأحدث في تشخيص واقع تحديات الأمن الدولي غير التقليدي، ومن أهمها مدرسة ما بعد الحداثة ومدرسة كوبنهاغن، وتُعد الأخيرة عصارة التفكير الاستراتيجي وما نتج عنهافيما يتعلق بالأمن الدولي غير التقليدي، ومُثل نتاج فكري تعاطى برؤى متجددة مع المعطيات الدولية ومتغيراتها. إذ وسيعت هذه المدرسة الفكرية من مفهوم الأمن من الأمن الدولي التقليدي إلى الأمن الدولي غير التقليدي، وأدخلت مُعطيات جديدة لم تكن موجودة في المقتربات الفكرية السابقة أو محدودية تناولها في السابق، وهي على سبيل المثال لا الحصر تتمثل في الأمن التكنومعلوماتي، والأمن البيئي، والأمن الاقتصادي، والأمن الحضاري، والأمن الإنساني وغيرها. أي بمعنى أمننة جميع التحديات الدولية. لذلك تعد هذه المدرسة الفكرية الأقرب والأقدر على تشخيص معطيات الواقع الدولي في القرن الواحد والعشرين، وعمل الباحث على توظيفها لاسيما مدرسة الواقع الدولي في عملية الكشف عن التحديات العالمية للأمن الدولي.

تؤكد الحقائق والمؤشرات في البيئة الإستراتيجية الأمنية الدولية أن العالم يواجه مجموعة من التحديات غير التقليدية للأمن الدولي، وتتسم هذه التحديات بأنها أكبر وأعقد من قُدرة الدول فُرادى على مواجهتها سواء كانت دولة عظمى أم كبرى أم متوسطة أم صغرى، ولا يمكن لأي من أصناف هذه الدول أن تنكفئ على ذاتها بدعوى عدم تأثرها بهذه التحديات لاسيما وإنها بطبيعتها تصل إلى كل دول العالم شاءت ام أبت.

مما لاشك فيه، تُعد التحديات العالمية للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين أحد معطيات تشكُل البيئة الإستراتيجية الأمنية الدولية في هذا القرن. تتمثل التحديات السياسية في انه لا يمكن التعامل مع هذه التحديات غير التقليدية من دون نظام دولي يُعطي حرية ومرونة لحركة الفواعل الدولية ذات الهرمية المختلفة في النظام السياسي

الدولي وضمان تغيير أو إصلاح الأمم المتحدة بما يتناسب مع التحديات الحديثة وتحقيق التوافق الإرادي والانسجام والتسوية بين أولويات دول عالم الجنوب ودول عالم الشمال وتوحيدها لضمان تنفيذ الاستراتيجيات العالمية التي يتم وضعها في المستقبل.

بينما لم تعد التحديات العالمية العسكرية للأمن الدولي تقليدية، وأصبحت غير تقليدية نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال التسلح والبحث عن وسائل أكثر فتكا بالخصم إذ ما حصلت مواجهة مباشرة معهم لاسيما في امتلاك النانوتكنولوجي وتوظيفها في المجال العسكري، وهناك مؤشرات علمية واقعية تدل على تعاظم انتشار الأسلحة الخفيفة في مناطق العالم المختلفة مما يُنبئ بكارثة إنسانية في المستقبل وهو ما يبرهن عملية زيادة الضحايا المدنيين في العالم.

علاوة على ما تقدم، فان سعي الدول غير النووية والفاعلين العسكريين من غير الدول إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو المواد الأولية لصناعة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية واحتمال استخدامها في المدن الآهلة بالسكان يُعد تحدياً غير تقليدي للأمن الدولي لسبب بسيط هو عدم القدرة على اكتشافه وسهولة استخدامه ونتائجه الكارثية على الإنسانية. بمعنى أن التحديات العسكرية لم تعد تقليدية بل انتقلت إلى فضاء أشد فتكا وتأثيراً في مستقبل الإنسانية. وبالمقابل فان تعاظم نمو الشركات الأمنية الخاصة ورعايتها من قبل الدول العظمى والكبرى والعمليات التي تقوم بها دون أن يحكم حركتها أي ضوابط قانونية وأخلاقية يُمثل أحد مُهددات الأمن الدولي، لاسيما إذا ما تم الاستعانة بها كقوات لحفظ السلام الدولي وما يترتب عليه من مخاطر مستقبلية ويُفاقم من عدد الضحايا المدنيين في العالم.

أسهم تغيّر البيئة الأمنية الإستراتيجية الدولية المرتبطة بالتكنومعلوماتية والمرتبطة بالعولمة وما نجم عنهما من زيادة في ترابط المتغيرات، المادية والمعنوية، المدنية والعسكرية، للشعوب والدول المؤسسات في زيادة الوعي بالتناقضات بين الشعوب والدول، كما أنها زادت من فقدان الثقة المتبادلة نتيجة التجسس الالكتروني في الجانبين المدني والعسكري بأشكاله المختلفة. ورغم أن بعض الدول استطاعت أن تجعل هذا التحول التكنومعلوماتي لصالحها، وتوظيفه لاختراق الأمن القومي للدول الأخرى، فانه يؤدي إلى زيادة التوتر

والصِدام الناجم عن سرعة نقل الفعل وردة الفعل والنابع من التناقضات الأيديولوجية، وأسهمت في مصادرة خصوصيات وأسرار الدول والشعوب. بمعنى أن التقدم التكنومعلوماتي غير من الهوية المدنية والعسكرية للتفاعل الدولي في القرن الواحد والعشرين وزاد من تحدياته الأمنية.

هنا نشأت مسألة الأمن الحضاري الدولي وارتباطه بالتقدم التكنومعلوماتي وما يترتب عليه من الدفع باتجاه تقسيم العالم إلى خطوط حضارية ثقافية دينية، إذ انه مع تغيّر المعطيات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين وانبلاج فجر القرن الواحد والعشرين أصبحت سلوكيات الدول والفاعلين من غير الدول تُحركها الدلالات الحضارية الثقافية الدينية، والهويات الفرعية الدينية. كما أن الهوة والفجوات تزداد يوماً بعد يوم مها يزيد من الصراعات الثقافية والدينية في المستقبل، وستتولد مشاكل مستقبلية من الصعب مُعالجتها أو تفكيكها لأنها تمس المعتقدات والقيم التي تؤمن بها الشعوب وهي ثوابت قيمية ودالة وجود متميز لا يمكن المساومة عليها، ويزداد صعوبة إذ ما عملت الدول على توظيف التنافر الثقافي والحضاري والديني بهدف تحقيق المصلحة القومية أو الأمن القومي لها. على سبيل المثال لا الاستفاضة، عملت الولايات المتحدة على ربط مصالحها الإستراتيجية بالتحدي الحضاري الذي تواجهه (الخطر الإسلامي) حسب وجهة نظرها، مما ولد رد فعل حضاري ثقافي عبر سلسلة من السلوكيات التي سوف تُسهم في تشكيل الصراعات المستقبلية ذات الطابع الحضاري التي بدأت ملامحها في الأفق إن لم تكن قد بدأت بالفعل.

يُحتم البحث في مجال الدراسات الإستراتيجية على الباحث تلمُس غير المنظور من الأمر، لذلك يعد الأمن البيئي الدولي وما يترتب عليه من تحديات غير مُدركة لدى كثير من صُناع القرار في العالم أحد التحديات غير التقليدية للأمن الدولي. إذ أن المؤشرات المتصاعدة لمرتكزات الأمن البيئي الدولي سواء تعلق الأمر بالاحترار العالمي أم التلوث البيئي أم ارتفاع مياه البحار الناجمة عن ذوبان الثلوج وارتفاع درجات الحرارة تدل على أن العالم سوف يواجه تحديات كبيرة تسبب حركة للسكان بأحجام كبيرة وصعوبة ضبط

حركتها وزيادة التصحر والجفاف ونقص المياه مما يولد صراعات مستقبلية بدأت ملامحها تتبلور يوما بعد يوم حول ضمان الموارد.

ليس هذا فحسب، بل إن هذا الأمر يتعلق بالأمن الاقتصادي العالمي وما يرتبط به من تحديات أُخرى لعل من أبرزها الأمن الغذائي العالمي المتمثل بتناقص الإنتاج الغذائي الذي لم يعد يوازي ارتفاع عدد سكان العالم، فضلاً عن أمن الطاقة العالمي الذي يترافق مع ارتفاع درجة التوتر في مناطق عديدة من العالم وما يمكن أن ينجم عنه توقف إرساليات النفط إلى المصانع العالمية وتوفير العملة الصعبة للدول المصدرة وتشغيل مصانع الدول الأخرى وتقليص البطالة فيها. كما أن سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على نسبة كبيرة من الأسواق العالمية ينذر بتحكم مستقبلي بسياسات عدد كبير من الدول، وقد يصل الأمر إلى قلب أنظمة الحكم وزعزعة استقرارها وهو ما يُشكل تحديا للأمن الدولي بجوانبه كافة نتيجة قدرتها على التلاعب بمقدرات الشعوب لاسيما شعوب العالم الثالث ذات الأنظمة السياسية الضعيفة التي لم تعمل على مؤسسة عملها.

كل هذه الدلالات والمعطيات تؤدي إلى بلورة تساؤل مهم إلا وهو ماهي الآفاق المستقبلية للأمن الدولي في ظل التحديات الراهنة? تكمن الإجابة على هذا التساؤل في معرفة واقع الدوائر الأمنية الثلاث التي تُعطي صورة واضحة عن حركة التفاعلات المستقبلية للأمن الدولي، إذ كُلما كانت الفواعل الدولية وغير الدولية لها القدرة على تقويض التحديات التي تواجه كل دائرة من الدوائر الأمنية الثلاث وتعظيم الفرص التي تتمتع بها كلما أتجه العالم نحو تحقيق أمن دولي شامل، وصناعة عالم تنخفض فيه هذه التحديات بشكل مضطرد ويسوده الأمن والسلام والاستقرار والازدهار لجميع دول العالم.

وفي ظل التحديات العالمية غير التقليدية للأمن الدولي التي تتعاظم بشكل مضطرد، وعدم القدرة على توليد المقتربات الإستراتيجية الواقعية لمعالجتها أو تضارب هذه المقتربات مع بعضها البعض حول أيهما أنجع في مواجهة هذه التحديات، وغياب الإرادة الجماعية الدولية وتناقض الأولويات نتيجة اختلاف المدركات، ومحاولة بعض الدول توظيف جزء من هذه التحديات بالشكل الذي يخدم مصالحها،وعدم بذل الجهود

الحقيقية لمعالجتها نتيجة عدم إيمانها بوجود أو عدم وجود هذه التحديات التي تُحتم التعاون المشترك، كل هذه الحقائق تؤكد صحة الفرضية التي سيقت في إطار الدراسة من أن الأمن الدولي أصبح عالمي الإطار نتيجة المتغيرات الكبيرة التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية، ولم تعد التحديات التي تواجه الأمن الدولي تقليدية، أي تقتصر على البعد العسكري، وأصبحت غير تقليدية وشملت مجالات مختلفة ومتعددة ومتنوعة لم تكن تدخل في نطاق دراسة الأمن التقليدي، كما سيشهد مستقبل الأمن الدولي تعاظم التحديات الأمنية الدولية التقليدية وغير التقليدية في القرن الواحد والعشرين.

المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية:

أولا: القرآن الكريم

ثانياً: الوثائق الرسمية

- 1- الأمم المتحدة،برتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ،Fccc/83،2005.
- 2- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 2007، (GEO-4)4.
- 3- الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنهائي،2007- 2008.

ثالثاً:الكتب العربية

- 1- إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بروت، 1985.
- 2- إبراهيم عرفات، الأمن في المناطق الرخوة: حالة آسيا الوسطى، في كتاب: قضايا الأمن في أسيا، تحرير ميتكيس والسيد حوقي عابدين، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، 2004.
- 3- أبو خالد العملة، أوسلو: محطة لتهويد القدس....خطوة للسيطرة على المنطقة، دار الكنوز الأدبية، بروت، 1997.
- 4- احمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية: تحليل إستراتيجيات الصراع، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005.
- 5- احمد المصري، دور إسرائيل في مرتكزات الأمن القومي المصري، جامعة الأزهـر، قسم العلوم السياسية، غزة، 2010.
- 6- احمد محمد أبو زيد، التنمية والأمن: ارتباطات نظرية، في كتاب: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد السياسية والاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.
- 7- إسماعيل خليل الهيتي، اليورانيوم المنضب ومخاطر أسلحته، بيت الحكمة، بغداد، 2011.
- 8- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات ، ط5، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1987.

- 9- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة،ط2، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1987.
- 10- اكران بركان، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات الفعل الثقافي في العلاقات الدولية، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق، الجزائر، 2010.
- 11- أنور ماجد عشيقي، الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.
- 12- أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2007.
 - 13- باسل يوسف النيرب، المرتزقة: جيوش الظل، مكتبة العبيكان، الرياض،2012.
- 14- بسام عبد الرحمن المشاقبة، الأمن الإعلامي، دار أسامة للطباعة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 15- ثامر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه، دار الحرية للطباعة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1985.
- 16- جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
- 17- جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي،القاهرة، 2010.
- 18- جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الإسلامي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1993.
- 19- جواس حسن، طبيعة الاتحاد الأوربي: دراسة قانونية سياسية تحليلية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدستور الأوربي، دار المعرفة، بيروت، 2010.
- 20- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، العدد257، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.
- 21- حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام1945، سلسلة عالم المعرفة، العدد202، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1995.
- 22- خالد المعيني، الحافات الجديدة: التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، دار كيوان للطباعة والنشر، سوريا، 2009.

- 23- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولى، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009.
- 24- خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1991.
- 25- ذياب البداينة، الأمن وحرب المعلومات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 26- ذياب موسى البداينة، الأمن الوطني في عصر العولمة، مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.
- 27- رحيم الساعدي، المستقبل: مقدمة في علم الدراسات المستقبلية، الجزء الثاني، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، 2011.
- 28- زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق، دار الرواد، 2002.
- 29- سعد بن علي الشهراني، إدارة عمليات الأزمات الوطنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.
- 30- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2000.
- 31- سعدي الابراهيم، مستقبل الدولة العراقية، دار الكتب العلمية، بغداد، 2014.
- 32- سمير أمين، الفيروس الليبرالي: الحرب الدائمة وامركة العالم، ترجمة سعد الطويل، مركز البحوث الإفريقية والعربية، القاهرة، 2004.
- 33- سمير خيري، نظرية الأمن القومي العربي، دار القادسية للطباعة، بغداد، 1981.
- 34- سمير محمود ناصر، جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها السلبية على التطور الاقتصادي، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، 2005.
- 35- سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008.
- 36- صباح محمد محمود، الأمن القومي العربي، دار الكتب للطباعة والنشر، يغداد، 1981.
- 37- صباح محمود محمد، الأمن الإسلامي: دراسة في التحديات الجيوبوليتيكية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1994.
- 38- صديق الطيب منير محمد، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2008.

- 39- صفات أمين سلامة، أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبى، 2005.
- 40- ضرغام عبدالله الدباغ، قضايا الأمن القومي والقرار السياسي، مطبعة الانتصار للطباعة والنشر، بغداد،1986.
- 41- ضياء الدين زاهر، مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم- أساليب- تطبيقات، القاهرة، مركز الكتاب للنشر، 2004.
- 42- عبد الخالق فاروق، اختراق الأمن الوطني المصري: رؤية سيسيولوجية، مركز الحضارة الغربية للإعلام والنشر، 1992.
- 43 عبد الرحمن بن محمد عسيري، مهام الإعلام الأمني ووظائف في المجتمعات العربية المعاصرة، في كتاب :الإعلام والأمن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014.
- 44- عبد الرحمن خليفة، أيديولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.
- 45- عبد الرزاق الدواي، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات: حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.
- 46- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار الشروق، الأردن، 2004.
- 47- عبد المنعم مصطفى المقمر، الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، سلسلة عالم المعرفة، العدد391، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2012.
- 48- عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط2، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1994.
- 49- عدنان السيد حسين، قضايا دولية: الأزمة العالمية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.
- 50- عدنان محمد هياجنه، دبلوماسية الدول العظمى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبى، 1999.
- 51- عزة شراره بيضون، الشباب العربي ورؤى المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بروت، 2006.
- 52- عزت السيد احمد، انهيار مزاعم العولمة: قراءة في تواصل الحضارات وصراعها، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000.

- 53- عصام العطية، القانون الدولي العام، ط7، المكتبة القانونية، بغداد، 2008.ب
- 54- علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
- 55- علي محمد حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
- 56- عواد بن عبد البلوي، القرصنة البحرية برؤية المملكة العربية السعودية، في كتاب: ادارة الكوارث البحرية: :تنسيق جهود المواجهة القرصنة البحرية ،المديرية العامة لحرس الحدود، وزارة الداخلية السعودية، المملكة العربية السعودية، 2011. فادية عباس هادي، السياسة المعلوماتية الامريكية واختراق الأمن القومي للدول، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009.
- 57- فاروق عبده وآخرون، الدراسات المستقبلية: منظور تربوي، دار المسيرة، عمان، 2003.
- 58- فائز صالح اللهيبي، الفكر السياسي بين الإسلام والغرب: النظرية والتطبيق، دار النهج للدراسات والنشر، حلب، 2008.
- 59- فائز صالح محمود، الفكر السياسي المعاصر: نماذج مختارة، بلا، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2008.
- 60- فائز صالح محمود، دراسة في ملامح الفكر السياسي العربي الإسلامي في عهدي النبوة والراشدين، مكتب القمة للطباعة، الموصل، 2013.
- 61- فتحية ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
- 62- فريد حاتم الشحف، العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس، دار الطليعة الجديدة، دمشق، 2005.
- 63- فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني تصور شامل، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004.
- 64- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2001.
- 65- كاظم هاشم النعمة، العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1987.

- 66- كاظم هاشم النعمة، نظرية العلاقات الدولية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس (ليبيا)، 1999.
- 67- كوثر عباس الربيعي، مفهوم الأمن القومي الأمريكي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2002.
- 68- كوثر عبدالله الجوعان، مفهوم الأمن الوطني الشامل وإبعاده في مختلف شؤون الحياة، معهد المرأة للتنمية والتدريب، الكويت، 2007.
- 69- اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل، أسلحة الرعب: إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- 70- محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.
- 71- محمد الأمين الشمري، الأمن العربي: المقومات والمعوقات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000.
- 72- محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد52، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.
- 73- محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، العدد107، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986.
- 74- محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012.
- 75- محمد سعيد آلعياش الشهراني، اثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، 2006.
 - 76- محمد سعيد الدقاق،التنظيم الدولي،مطابع الأمل،بيروت،بلا،دت.
- 77- محمد شريف الاسكندري، تكنلوجيا النانو: من أجل غد أفضل، سلسلة عالم المعرفة، العدد374، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2010.
- 78- محمد مصطفى جمعة، التنبؤ الاستراتيجي: دراسة في تأثير التفكير الاحتمالي والمعلومات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012.
- 79- محمود سالم السامرائي، انهيار الاتحاد السوفيتي: قراءة في الأسباب والنتائج، الن الأثر للطباعة والنشر، الموصل، 2006.

- 80- محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
- 81- مصطفى احمد أبو الخير، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولي العام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
- 82- مصطفى محمود منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، المعهد العالى للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
- 83- معتز عبد القادر محمد الجبوري، قرارات مجلس الأمن: دراسة تحليليـة، دار الكتب القانونية، مصر، 2012.
- 84- منعم صاحي العمار، منازعات الذات: هل مقدور الدمقراطية ضبط العلاقة بين الإستراتيجية والتغيير (الولايات المتحدة الامريكية الموذجاً)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،2012.
- 85- منير شفيق، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب: من السيف والدروع إلى الصاروخ والإنفاق، الدار العربية والعلوم ناشرون، بيروت، 2008.
- 86- نزيه علي منصور، حق النقض الفيتو ودوره في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، دار الكتب العلمية، بروت، 2009.
- 87- وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة الأمة (دراسة حالة العراق)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 88- وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمى للدراسات المستقبلية، عمان، 2002.
- 89- يحيى اليحياوي، الإنترنت كفضاء للحروب الافتراضية القادمة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014.
- 90- يوسف محمد صواني، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، 2013.

رابعاً:الكتب المترجمة

- 1-استيفاني نوسن، العلاقات الدولية، ترجمة عبد الحكم احمد الخزامي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
- 2-الآن فينليسون، الأيديولوجيات القومية، في كتاب: الأيديولوجيات السياسية، مجموعة من المؤلفين، ترجمة عباس عباس، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009.

- 3-الآن ليبانتز، برلين بغداد: مدخل إلى القرن الواحد والعشرين، ترجمة هشام الحسيني، دار المسار، ببروت،1994.
- 4-اينياسيو رامونيه، حروب القرن الواحد والعشرين(مخاوف ومخاطر جديدة)، ترجمة انطوان أبو زيد، التنوير للطباعة والنشر، بروت،2007.
- 5-باسكلانسلان،الليبرالية،ترجمة تمالد ومحمد ،الاهلية للطباعة والنشر،الاردن، 2010.
- 6-بيتر ميسين و ليزيي هنتر، الشرق الأوسط واستراتيجيات الطاقة المتجددة: بدائل الطاقة النووية، ترجمة عماد شيحة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، 2009.
- 7-تزفتيان تودوروف، اللانظام العالمي الجديد: تأملات مواطن أوربي، ترجمة محمـد ميلاد، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، 2006.
- 8-توماس شيلينج، إستراتيجية الصراع، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.
- 9- تيري ل.ديبل، إستراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي، ترجمة وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بروت، 2009.
- 10- جاك فونتانال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي، ط2، ترجمة محمود إبراهيم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- 11- جان توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
- 12- جوزيف س.نـاي(الابـن)، مفارقـة القـوة الامريكيـة، ترجمـة محمـد توفيـق البجيرمى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003.
- 13- جوزيف سير بنسيوني، رعب القنبلة: تاريخ الأسلحة النووية ومستقبلها،
 ترجمة مركز ابن العماد للترجمة والتعريب، ثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 2009.
- 14- جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، ط2، تهامة للطباعة والنشر، السعودية، 1984.
- 15- جون بيليس وستيف سمث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004.
- 16- دمتري مدفيدف، مفهوم السياسة الخارجة الروسية، ترجمة طارق محمد ذنون الطائي، الشاملة للطباعة والنشر، الموصل، 2012.

- 17- ديفيد جارنم، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبى، 2001.
- 18- ريتشارد ن.هاس وآخرون، استعادة التوازن: إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، دار الكتاب العربي، بروت، 2009.
- 19- زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.
- 20- زبيغينو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الامريكية، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007.
- 21- سايمون ماردين، الصراع الثقافي في العلاقات الدولية: الغرب والإسلام، في كتاب عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004.
- 22- ستيفن بريشيري، أزمة المياه في العالم: وجوه إخفاق إدارة الموارد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبى، 2010.
- 23- صمويل هنتنغتون، من نحن: المناظرة الكبرى حول أمريكا، ترجمة احمد مختار الجمال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009.
- 24- فرانز ستيفن و غريغ اوستين، روسيا والولايات المتحدة: الدبلوماسية الالكترونية الطريق لفتح الأبواب، ترجمة طارق محمد ذنون الطائي، الشاملة للطباعة والنشر، الموصل، 2013.
- 25- فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين احمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.
- 26- فريد زكريا، من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999.
- 27- الفين توفلر، صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد، ترجمة محمد علي ناصيف، مطابع الأهرام التجارية،مصر، 1974.
- 28- كارلبوبر،الحياة بأسرها: ،ترجمة بهاء درويش، شركة الجلال للطباعة والنشر، مصر، 1998.
- 29- كارل بوبر، بحثاً عن عالماً أفضل، ترجمة احمد مستجير، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر،1999.
- 30- كارين. أ. منغست وايفان. م. اريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، دار الفرقد، دمشق،2013.

- 31- كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004.
- 32- لستر ثرو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، سلسلة علم المعرفة، العدد204، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995.
- 33- ليون هادار، عاصفة الصحراء: فشل السياسة الامريكية في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم ، بيروت، 2005.
- 34- مارتن هولاند، الاتحاد الأوربي والعالم الثالث، ترجمة صالح فرحان الصالح، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2006.
- 35- مايكل سبكتر، تغير المناخ حول العالم: تحدي القرن الحادي والعشرين، في كتاب كارثة تغير المناخ يهدد الوطن العربي والعالم، دار الكتاب العربي، دمشق، 2010.
- 36- مايكل كلير، دم ونفط: أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النفط، ترجمة هيثم جلال غانم، دار الشروق، عمان، 2007.
- 37- هانس مورجنتاو، السياسة بين الأمم: الصراع من اجل السلطان والسلام، تعريب خيرى حماد، القاهرة، 1964.
- 38- اليكس كالينيكوس، الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الامريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، دت.

خامساً:الاطاريح والرسائل الجامعية

- 1- جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، الجزائر، 2011.
- 2- حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية في الأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الحاج خضر، كلية القانون والعلوم السياسية، الجزائر، 2011.
- 3- حكيمي توفيق، الحوار النيو واقعي والنيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة المروَّى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام المدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، الجزائر، 2008.
- 4- خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد11سبتمبر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2008.
- 5- ربيعي سامية، آليات لتحول في النظام الإقليمي: النظام الإقليمي لشرق أسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2008.

- 6- زهراء حسن كاظم، اللاتماثل في الأداء الاستراتيجي الأمريكي (مكافعة الإرهاب الموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012.
- 7- السعي دلوصيف، واقعو مستقبلا لدولة الوطنية ضمن رهاناتو تحديات مرحلة ما بعد الحر بالباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر: باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2010.
- 8- سميرة سليمان، دور البيروقراطيات الدولية في أمننه قضيتي تغير المناخ والهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة الحاج خضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2012.
- 9- ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والاهانات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.
- 10- عادل زقاغ،النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات النظرية،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الحاج خضر باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،الجزائر، 2009.
- 11- عبد الأمير عبد الحسن إبراهيم، المنهج الواقعي وأثره على السياسة الخارجية الامريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008.
- 12- عبد النور منصوري، المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور إنساني، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2010.
- 13- عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2012.
- 14- فرهاد جلال مصطفى، الأمن ومستقبل السياسة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008.
- 15- قريب بلال، السياسات الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2011.
- 16- كرازدي إسماعيل، العولمة والحكم: نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، الجزائر، 2012.

- 17- لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية: فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008.
- 18- محمد طاهر عدلية، تطور الحقالال نظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأُسس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،الجزائر، 2015.
- 19- منال بنت عبد العزيز العيسى، الذات المروية على لسان الأنا: دراسة في نماذج من الرواية العربية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، الرياض، 2010.
- 20- مها احمد إبراهيم، دور القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية في عهد اوباما بين البناء النظري والتوظيف السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2013.
- 21- نجلاء ثامر محمود شكر، الاتحاد الأوروبي ومستقبل النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006.
- 22- ياسر عبد الرزاق وهيب عسكر، مستقبل الأمن الإقليمي في أسيا-الباسفيك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007.
- 23- ياسمين نوري علي، توظيف الديمقراطية في السياسة الخارجية الامريكية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2009.
- 24- تاكو حمه كريم رحيم، القوة الناعمة في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة، السليمانية، 2011.
- 25- اليامين بن سعدون، الحوارات في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة مجموعة 5+5، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2012.
- 26- يوسف أحمد إبراهيم الحوامدة، اثر نظرية صراع الحضارات في تشكل الواقع الدولى المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، معهد بيت الحكمة، بلا، 2006.

سادساً:الدوريات والبحوث والدراسات

- 1- أحمد محمد أبو زيد، تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية: دراسة نظرية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد33، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
- 2- احمد يوسف احمد، الدراسات المستقبلية ودور مراكز ومعاهد البحوث، مجلة أوراق الأوسط، العدد2، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2009.
- 3- إيمان احمد رجب، الهوية أم المصلحة: ما الذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد186، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،2011.
- 4- إيمان زهيري، التحركات السكانية والأمن غير التقليدي في العالم العربي، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد186، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2011.
- 5- باسل محمد مهنا، الرؤية الامريكية للأمم المتحدة بعد عام2001، مجلة دراسات دولية، العدد 41، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2009.
- 6- بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الامريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق والعلوم السياسة، الجزائر، 2012.
- 7- بالقاسم المختار، كيوتو وخلفيات المواقف الدولية، مجلة عالم الفكر، العدد2، المجلد 37، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2008.
- 8- بدر حسن شافعي، الشركات العسكرية الخاصة ودورها في تفاعلات النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد186، مركز الأهرام للدراسات السياسات والإستراتيجية، القاهرة،2011.
- 9- بورغدة وحيدة، المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة: حالة الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد36، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
- 10- حبيب فارس عبد الله، التغيرات المناخية على كوكب الأرض وأثرها في زيادة حدة التصحر، مجلة كلية المأمون، العدد16،كلية المأمون الجامعة، بغداد،2010.
- 11- حميد حمد السعدون، العولمة والهوية الثقافية القومية، مجلة دراسات دولية، العدد24، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2004.
- 12- خالد العنانزة، حوار عن الأمن البيئي، مجلة الأمن والحياة، العدد381، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، دت.

- 13- خالد العنانزة، الأمن البيئي (مقابلة صحفية)، مجلة الأمن والحياة، العدد375، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، دت.
- 14- خالد حنفي علي، الانترنت وتصدير الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد162، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005.
- 15- خالد عكاب حسون، موقف القانون الدولي من جرائم المرتزقة (الشركات الأمنية الخاصة) في عالم القطب الواحد، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية (حصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2009.
- 16- خالد محمد العنانزه، النفايات الخطرة والتحدي الأمني، مجلة الأمن والحياة،
 العدد371، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1434هجرية.
- 17- دانييل روبيكشو و فيليبا وينكلر، المواجهة النووية الحقيقية: هل تهدد الولايات المتحدة شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد21، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
- 18- رعد قاسم صالح العزاوي، الاتفاقية الأمريكية الروسية النووية الجديدة ستارت3: رؤية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد30، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010.
- 19- سامي إبراهيم الخزندار، المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية: إطار نظري، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد32، مركز دراسات الواحدة العربية، بيروت، 2011.
- 20- سرمد زكي الجادر، التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني، مجلة حمورايي للدراسات، العدد3، مركز حمورايي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2012.
- 21- سعاد محمود أبو ليلى، دور القوة: ديناميكيات الانتقال من الصلبة إلى الناعمة إلى الافتراضية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد188، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 212.
- 22- سعد ياسين الناصري، محددات مفهوم الأمن والأمن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية، العدد5، بيت الحكمة، بغداد، 2011.
- 23- سليمان عبدالله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، مركز دراسات الوحدة العربية، بروت، 2008.

- 24- شهلاء كمال الجوادي، ظاهرة التهجير القسري واللجوء في العراق، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية(حصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2009.
- 25- شهلاء كمال الجوادي، موقف القانون الدولي العام من الشركات الأمنية الخاصة (الشركات الأمنية الخاصة العاملة في العراق انموذجاً)، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الرابعة بعنوان (التحولات الجذرية في البيئة الدولية وأثرها في المفاهيم والمسلمات الاساسية للعلوم السياسية)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2010.
- 26- صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، جامعة الحاج خضر، مجلة المفكر، العدد5، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010.
- 27- صلاح حسن محمد، دور المدارس الفكرية الكبرى في بناء نظرية للعلاقات الدولية، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الرابعة بعنوان(التحولات الجذرية في البيئة الدولية وأثرها في المفاهيم والمسلمات الاساسية للعلوم السياسية)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2010.
- 28- طايل محمود الحسن، تحقيق عن(الحروب والبيئة)، مجلة الأمن والحياة، العدد 379، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د ت.
- 29- عادل عبد الجواد محمد، دور مراكز المعلومات في التعامل مع الأزمات، مجلة الأمن والحياة، العدد358، الرياض، 2012.
- 30- عادل عبد الصادق، حروب المستقبل: الهجوم على برنامج إيران النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد184، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011.
- 31- عبد الاله بلقزيز، حوار مع السيد يسين: من اجل تحليل ثقافي لظواهر العالم المعاصر، مجلة المستقبل العربي، العدد319، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
- 32- عبد العزيز شادي، الإستراتيجية الامريكية لمكافحة الإرهاب، أوراق الشرق الأوسط، العدد40، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2008.
- 33- عبد القادر لشقر، الانتخابات التشريعية المغربية لسنة2007: آية مكانة للمرأة في المجالس المنتخبة؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد21، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2009.
- 34- عبد المحسن بدوي محمد احمد، الجرائم المعلوماتية، مجلة الأمن والحياة،
 العدد335، الرياض،2010.

- 35- عبد الناصر جندلي، اثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011.
- 36- عبد علي كاظم المعموري، انبلاج فجر النظام الدولي الجديد: متعدد الأقطاب، مجلة حمورابي للدراسات، العدد2، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد،2012.
- 37- عبدالله صالح العشي، أقنعة العولمة، مجلة الأمن والحياة، العدد345، الرياض، 2011.
- 38- عرسان عبد اللطيف المشافي، حوار الحضارات، مجلة الأمن والحياة، العدد376، الرياض.
- 39- عماد خليل إبراهيم، المسؤولية الدولية لانتهاك قوات الاحتلال للقانون الدولي الإنساني(دراسة قانونية تطبيقية للحالة في العراق)، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية(حصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2009.
- 40- غانم محمد صالح، امن الخليج العربي بين الاحتكار الأمريكي ورغبة المشاركة الأوربية، مجلة العلوم السياسية، العدد36، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008.
- 41- فادية عباس هادي، إستراتيجية اوباما في الحرب المعلوماتية، أوراق دولية، العدد193، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2010.
- 42- قسوم سليم، دراسات الأمن البيئي: المسالة البيئية ضمن حوار المنظارات في الدراسات الأمنية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان39-40، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.
- 43- ليث الدرابيع، الغواصات النووية تشكل مصدراً من مصادر التلوث الإشعاعي في البحار والمحيطات، مجلة الأمن والحياة، العدد373، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، دت.
- 44- مازن الرمضاني،مستقبل العرب في عام2020: ثلاث مشاهد،مجلة قضايا سياسية،العددان السابع والعشرون والثامن والعشرون،جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية،بغداد،2012.
- 45- مالك عوني، رهانات الثورة..تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدية في المنطقة العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد186، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة،2011.
- 46- ماهر عبد مولاه، التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز، مجلة المستقبل العربي، العدد398، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

- 47- مايا خاطر وياسر الحويش، الإطار القانوني لجريمة القرصنة البحرية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد4، المجلد27، جامعة دمشق، 2011. الحقوق، دمشق، 2011.
- 48- محمد الفاتح حمدي، استخدام الشباب الجزائري لوسائط الاتصال والإعلام الحديثة وانعكاسها على قيمهم الثقافية والاجتماعية، مجلة المستقبل العربي، العدد 398، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
- 49- محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادي، مجلة السياسة الدولية،العدد118، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1994.
- 50- محمد فوزي الجبر، الفكر العربي المعاصر وإشكالية علم المستقبل، مجلة الفكر السياسي، العدد17، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002.
- 51- محمد ياس خضير وصبحي فاروق صبحي، الولايات المتحدة الامريكية وإصلاح الأمم المتحدة: دراسة في المواقف والرؤى، المجلة السياسية والدولية، العدد19، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2011.
- 52- محمود سالم السامرائي وشهلاء كمال الجوادي، منظمة الأمم المتحدة بين التفعيل والتهميش، بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة دراسات إقليمية،العدد14،مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل، 2009.
- 53- محمود سالم السامرائي، المسؤولية الدولية لحصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية (حصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2009.
- 54- محمود عبد الفضيل، الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل(نظرة تقويمية)، مجلة عالم الفكر، العدد4، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1988.
- 55- مرسي مشيري، شبكات التواصل الاجتماعي: نظرة في الوظائف، مجلة المستقبل العربي، العدد395، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
- 56- مشرف وسمي، حماية السكان المدنيين في العراق في ظل ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الثانية (حصانة السكان المدنيين اثر النزاعات المسلحة)، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2009.
- 57- مصطفى إبراهيم عيسى، الأمن الشامل، مجلة الأمن والحياة، العدد359، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2013.

- 58- مـوسى العسـيري، تلـوث الهـواء والتغـير المنـاخي، مجلـة الأمـن والحيـاة، العدد378، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د ت.
- 59- نسرين عبد الحميد نبيه، تطور أساليب الحروب وظهور أنواع جديدة تتناسب والتكنولوجيا الحديثة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010، ص210.
- 60- نغم نذير شكر، العلاقات بين الشمال والجنوب في ظل الوضع الدولي الراهن، مجلة دراسات دولية، العدد24، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، بغداد، 2004.
- 61- وليد خالد احمد، قراءة في كتاب: نهاية الفوكويامية: قراءة نقدية تحليلية لطروحات فرانسيس فوكوياما، مجلة أم المعارك، العدد20/19، مركز أم المعارك، بغداد، 1999.

سابعاً:الموسوعات والقواميس

- 1- ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث عشر، دار صادر للنشر، بيروت، د ت.
- 2- بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبى، 2009.
- 3- تيري دي مونبر يال وجان كلين، موسوعة الاستراتيجيات، ترجمة علي محمود مقلد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2011.
- 4- غراهام ایفانز وجیفري نوینهام، قاموس بنغوین للعلاقات الدولیة، ترجمة مرکز الخلیج للأبحاث، دی، 2004.
- 5- مارتن غريفش وتيري اوكلاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبى، 2008.
- 6- مارتین دووج، قاموس المذاهب السیاسیة، منشورات مکتبة المعارف، بیروت، 1999.
- 7- موسوعة الشعر العربي، إعداد خالد دباس المولى، مؤسسة محمد بن راشد آل
 مكتوم، الإصدار الأول،2009، عبر شبكة المعلومات الدولية:

www.arpoetry.com

ثامناً:الانترنت

1- محمد المجذوب، الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، دار الطليعة،
 عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.mokarabat.com/s6061.htm

2- المنظار الواقعي وإعادة صياغة مفهوم الأمن: عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://guessoumiss.wordpress.com/2011/08/04/

3- خليل حسين،مفهوم الأمن في القانون الدولي العام،عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://drkhalilhussein.blogspot.com

4- عبير الفقي، تطور مفهوم الأمن الجماعي الدولي، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.elsyasi.com/Article-detail-axpx?id=1567

5- الأمن الجماعي، معجم المصطلحات، المجلد الثالث، العلوم القانونية والاقتصادية، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=displas

6- لمزيد من التفاصيل ينظر: عبير الفقي، تطور مفهوم الأمن الجماعي الدولي،: عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.elsyasi.com/default.aspx

7- حصاص لبني، المتغير الأمني وآثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.ssrcaw.org/ar/art/show.art.asp?aid=32.93/

8- باسكال بونيغاس، نحو مفهوم جديد للأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=40096

9- منبر الحرية، الأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.minbaralhurriyya.org

10- باسكال بونيغاس، نحو مفهوم جديد للأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=40096

11- احمد محمود السيد، الأمن النووي الدولي ونظيرة الإسلامي، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.ar.qawim.net/index.php?option=com-frontpageoItem

12- أحمد سعيد تاج الدين، مؤتمر ميونخ..تحديات الثورات والأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.siyassa.org.eg/Index.aspx

13- علي عبد الرحمن علي، البيئة وما يواجهها من تحديات، الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.ausde.org/

14- محمد مورو، صراع الحضارات والحرب العالمية الرابعة، كتب عربية، ص5. عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.Kotobarabia.com.

15- خديجة عرفة، تحولات مفهوم الأمن :الإنسان أولا، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/-4

16- إبراهيم العيسوى:الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020، منشورات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1

17- محمد نصحى إبراهيم، الدراسات المستقبلية(نشأتها، مفهومها، أهميتها)، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269417

18- النوودز، جورج بوش والحروب الصليبية، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.marxist.com/otherlan

19- قواعد أكثر صرامة لمكافحة الأمراض الوبائية، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://www.BBC.com.UK./hi/arabic/sci-lech/newsid-4553000

20- منتدى المعرفة الطبية، أهم الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www. Veterinaryknowledge.com.

21- القراصنة في الصومال، إنهاء الخطر وإعادة بناء امـة، البنـك الـدولي، مكتب منطقة أفريقيا، 2013: عبر شبكة المعلومات الدولية

http//www.worldbank.org/Africa.

22- خالد البخاري، الانترنت ومبادئ الأمن المعلوماتي الدولي، بحث منشور على موقع شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، عبر شبكة المعلومات الدولية:

.http://diae.net/author/alboukhari

تاسعاً:الصحف

- 1- حيروم شاهين،عن قضايا الأمن الوطني والإقليمي والعالمي، صحيفة المستقبل، العدد4395، 2012/7/10.
- 2- فايق حسن الشجيري، البيئة الدولية والأمن الدولي، صحيفة النبأ، العدد72، تشرين الأول، 2004.

عاشراً: المصادر الأجنبية

First: Documents:

- 1- Commission Staff Working Document, The 2015 International Climate Change Agreement: Shaping international climate policy beyond 2020, European Commission, Brussels, 26.3.2013, SWD (2013)97 final: http://ec.europa.eu/clima/index en.htm
 - 2- Paris Agreement, European Commission, Climate Action.
- 3- United Nations, Framework Conviction on Climate Change,FCCC/CP/2015/L.9/Rev.1.12/December/2015.

- 4- United Nations, Framework Conviction on Climate Change, FCCC/CP/2015/7.30, October/2015.
- 5- The United Nations High Commissioner for Refugees, Asylum Levels and Trends in Industrialized Countries: First half 2011, Statistical overview of asylum applications lodged in Europe and selected non-European countries, Geneva, 2011.

Second: Books

- 1- Andrea Birdsall, The international politics of judicial intervention: creating a more just order, Routedge, New York, 2009.
- 2- Andrew Moravcsik, Liberal International Relations Theory :A Scientific Assessment, In book: Progress in International Relations Theory: Appraising the Field, edited by: Colin Elman and Miriam Fendius Elman, MIT Press, Cambridge, 2003.
- 3- Barry Buzan, 'Civil' and 'uncivil' in world society, in book: Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research, edited by: Stefano Guzzini and Dietrich Jung, Routledge, London, 2004.
- 4- Bilyana Tsvetkova, Securitizing Piracy Off the Coast of Somalia, Institute of international and development studies, Geneva, 2009.
- 5- Carolyn.M.Stephenson, NGO and the principal organs of the United Nations, in book: the United Nation at the millennium: the principle organs, edited by Paul Taylor and A.J.R and Groom, New york, 2000, p277.
- 6- Charles B. Curtis, Reducing the nuclear threat in the 21st century, Symposium on international safeguards: verification and nuclear material security, International Atomic Energy Agency, Vienna, October 29-2001.
- 7- Christian Bueger, What is Maritime Security?, Department of Politics and International Relations, School of Law and Politics, Cardiff University, 2015.
- 8- Christoph Borgmann, Social Security, Demographics, and Risk, Springer Berlin Heidelberg, Germany, 2005.
- 9- Christopher Patten and Anna Lindh, Small arms and light weapons: The response of the European Union, Office for Official Publications of the European Communities, European Commission, 2011.
- 10- David A. Baldwin, The concept of security, British international studies association, Review of international studies, No23, 1997.
- 11- David Lobell and Marshall Burke, Climate Change and Food Security: Adapting Agriculture to a Warmer World, Springer Dordrecht Heidelberg, New York, 2010.
- 12- Dennis J.D. Sandole, Peace and Security in the Postmodern World: The OSCE and conflict resolution, Routledge, New York, 2007.
- 13- East West Institute, Eliminating the Nuclear Threat: Forging a New East-West Consensus on Weapons of Mass Destruction, East West Institute, New York, 2009.
- 14- Edward Newman, Refugees, international security, and human vulnerability: Introduction and survey, In book: Refugees and forced displacement: International security, human vulnerability, and the state, edited by: Edward Newman and Joanne van Selm, The United Nations University, New York, 2003.
- 15-The evolution of the concept of security, Framework document 5/2011, Spanish institute for strategic studies, principle analyst, Madrid, 2011.

- 16-Gilbert Burnham and others. The Human Cost of the War in Iraq: A Mortality Study, 2002-2006, Bloomberg School of Public Health, Johns Hopkins University Baltimore, Maryland, 2007.
- 17- Global Education Guidelines Working Group, Global Education Guidelines: A handbook for educators to understand and implement global education, North-South Center of the Council of European, Lisbon, 2012.
- 18- H. L. Peacock, A history of modern Europe 1789- 1981, seventh edition, Heinemann Educational, Malaysia, 2010.
- 19- Hans Gunter Brauch, Concept of security: challenges, vulnerabilities and risk, Hexagon on human and environmental security and peace, springs verlag Berlin Heidelberg, 2011.
- 20- Hasan Ulusoy, Revisiting security communities after the cold war: the constructivist perspective, Center for strategic research, Turkey, 2003.
- 21- Jack T. Trevors, International and national security includes a sustainable biosphere, University of Guelph, School of environmental science, Canada,2010.
- 22- Jacob Burke and Jean-Marc Faurès, Climate change, water and food security, Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2011.
- 23- James Ostrowski, does democracy promote peace?, University of New York, New York, 2002.
- 24- Jef Huysmans, The Politics of Insecurity: Fear, migration and asylum in the EU, Routledge, United States, 2006.
- 25- Jeff Pugh, Democratic Peace Theory: A Review and Evaluation, Cemproc Occasional Paper Series, Center for Mediation, Peace, and Resolution of Conflict, International, April 2005.
- 26- John Firor and Judith Jacobsen, Population, Climate Change, and Creating a Sustainable World, Yale University, Yale University Press, 2002.
- 27- John.T.Rouke, International politics on the international politics, University of Connecticut, United states.
- 28- Jon Martin Trondalen ,Climate Changes, Water Security and Possible Remedies for the Middle East, The United Nations World Water Assessment Programme, Scientific Paper,3.2009.
- 29- Jonathan M. DiCicco and Jack S. Levy, The Power Transition Research Program: A Lakatosian Analysis, In book: Progress in International Relations Theory: Appraising the Field, edited by: Colin Elman and Miriam Fendius Elman, MIT Press, Cambridge, 2003.
- 30- Judith Large and Timothy D. Sisk, Democracy, Conflict and Human Security: Pursuing Peace in the 21st Century, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm, 2006, p17.
- 31- Kerstin Petretto, Piracy as a problem of international relations, in: piracy and maritime security: regional characteristics and political, military, legal, and economic implications, Stiftung Wissenschaft, Berlin, 2011.
- 32- Kurt R. Spillmann and others, setting the 21st century security agenda: proceedings of the 5th international security forum, Peter lang, Berlin, 2003.
- 33- Lauren Ploch and others, Piracy of the Horn of Africa, Congressional Research Service Report, Report for Congress, Washington, 2011.
- 34- Lis.St.Jean, The changing nature of international security: the need for an integration definition, Carleton University, Norman Paterson school of international affairs, Canada, without data.

- 35- M. Mahtab Alam Rizvi, Iran and the Emerging Gulf Security, in book: Asian Strategic Review, edited by:S.D. Muni Vivek Chadha, Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi, 2013.
- 36- Marcel de Haas, Russia's Foreign Security Policy in the 21st Century :Putin, Medvedev and beyond, Routledge, Taylor & Francis e-Library, New York, 2010.
- 37- Marianne Stone, Security according to Buzan: A Comprehensive Security Analysis, Security discussion papers series1, Columbia University, School of international and public affairs, New Work, Spring9, 2009.
- 38- Marie-Claude Smouts, The General Assembly: Grandeur and Decadence, in book: the United Nation at the millennium: the principle organs, edited by Paul Taylor and A.J.R and Groom, New york, 2000.
- 39- Michael Sheehan, International security: An analytical survey, Lynne Rienner, United States, 2005.
- 40- Mingjiang Li, Soft power: Nurture not Nature, in book: Soft power: China's Emerging Strategy in international politics, edited by Mingjiang Li, Lexington books, united kingdom, 2009.
- 41- N.S. Sisodia, Strategic Challenges and Risks in a Globalizing World: An Indian Perspective, in: Grand Strategy for India 2020 and Beyond, edited by Krishnappa Venkatshamy and Princy George, Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi, 2012.
- 42- Orhan Gunduz and Celalettin Simsek, Influence of Climate Change on Shallow Groundwater Resources: The Link Between Precipitation and Groundwater Levels in Alluvial Systems, in: Climate Change and its Effects on Water Resources, edited by Alper Baba, Proceedings of the NATO Advanced Research Workshop on Effect of Climate Change on Water Resources Issues of National and Global Security Cesme, Turkey, 2010.
- 43- Otmar Holl, Concepts of comprehensive security, Oriental Institute of Vienna University, Vienna,2011.
- 44- Peter Chalk, The Maritime Dimension of International Security Terrorism, Piracy, and Challenges for the United States, RAND Corporation monograph series, United States, 2008.
- 45- Rachel Stohl and Suzette Grillot, War and conflict in the modern world: The international arms trade, Polity Press, Cambridge, 2009.
- 46- Rajorshi Roy, Russia's Military Modernization, in book: Asian Strategic Review, edited by S.D. Muni Vivek Chadha, Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi, 2013.
- 47- Ralf Bendrath, Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, 'cyberwar', back and forth: How the United States securitized cyberspace, In book: International Relations and Security in the Digital Age, Edited by Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, Routledge, United States, 2007.
- 48- Richard K. Betts, Enemies of intelligence: knowledge and power in American National Security, Columbia University Press, United States, 2007.
- 49- Robert Jervis, Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate, In book: Progress in International Relations Theory: Appraising the Field, edited by: Colin Elman and Miriam Fendius Elman, MIT Press, Cambridge, 2003, p283.
- 50- Roderick Pace, Clash of Civilizations or Intercultural Dialogue? Challenges for EU Mediterranean Policies, in :EU Development Policy in a Changing World Challenges for the 21st Century, edited by Andrew Mold, Amsterdam University Press, 2007.

- 51- Ron Israel, Global Citizenship: A Path to Building Identity and Community in a Globalized World, Copy right: RONALD C ISRAEL, 2011.
- 52- S. Samuel C. Rajiv, Options on the Table: Iranian Nuclear Imbroglio and US Military Moves, in book: Asian Strategic Review, edited by S.D. Muni Vivek Chadha, Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi, 2013.
- 53- Scott Burchill, Liberalism, In book: Theories of International Relations, edited by: Scott Burchill and others, Palgrave, New York, 2005.
- 54- Siv Mjaaland, United Nations Security Council Resolution 1325 on Women, Peace and Security: How does women's groups and activist in Uganda engage in the implementation of UN SCR 1325 on Women, Peace and Security?, A Thesis Presented to the Faculty of Social Science, University of Oslo, Norway, 2006.
- 55- Stephen L. Cimbala, Nuclear Weapons and strategy: US nuclear policy for twenty first century, Routledge, New york, 2005.
- 56- Steven Levitsky, Comparative Authoritarianism: the emergency and dynamics of hybrid regimes in the post-cold war era, Harvard University, no data.
- 57- Steven Rothman, Explaining the International Agenda: Frames and Power in Politics, the Graduate School and the University of Oregon, Department of Political Science, 2009.
- 58- Svetlana Durdevic, Broadening security concept from national to human security, institute of international politics and economics, Belgrade, 2004.
- 59- Tara Murphy, Security challenges in the21st century: global commons, Yale Journal of international affairs, spotlight on security, Spring/Summer, 2010.
- 60- Valsamis Mitsilegas and others, The European Union and Internal Security, Palgrave Macmillan, New York, 2003.
- 61- Vladimer Sulovic, Meaning of security and theory of securitization, Belgrade center for security policy, Serbia,5 October,2010.
- 62- Walter Carlsnaes, Contemporary European Foreign Policy, Athenaeum Press, Great Britain, 2004.

Third: Dissertation and Thesis

- 1- Dionysius Markakis, US. Democracy Promotion in The Middle East: The pursuit of Hegemony, The London School of Economics and Political Science, Department of International Relations, London, 2012.
- 2- Elham A minzadeh, The United Nations And International Peace And Security: A Legal and Practical Analysis, A dissertation, University of Glasgow, Faculty of Law and Financial Studies, 1997.
- 3- Kerri-Anne Woods, Human rights and environmental sustainability in the context of globalization, dissertation, University of Glasgow, Department of Politics, 2007.
- 4- Mattew Beasley, Regime Security Theory: Why Do States With No Clear Strategic Security Concerns Obtain Nuclear Weapons?", A thesis, the Graduate School of the University of Oregon, Department of Political Science, 2009.
- 5- Tobias I. Nischalke, Alignment and Regional Community in Southeast Asia: ASEAN Diplomacy from 1967-1999, A thesis, University of Canterbury, 2000.

Forth: Periodicals:

- 1- Alan Collins, The Ethnic Security Dilemma: Evidence from Malaysia, Contemporary Southeast Asia, Vol.20, No.3, Institute of Southeast Asian Studies, 1998.
- 2- Alvin Johnson, economic security and political insecurity, Social Research, Vol. 6, No. 2, The New School, 1939.

- 3- Andreas Graf, Countering Piracy and Maritime Terrorism in South East Asia and off the Horn of Africa :Applying the lessons learned from the Countermeasures against Maritime Violence in the Straits of Malacca to the Gulf of Aden, PiraT, Working Papers on Maritime Security No.5, Germany, 2011.
- 4- Andreas Hasenclever and others, Integrating Theories of International Regimes, Review of International Studies, Vol.26, No.1, Cambridge University Press, 2000.
- 5- Andrew J. Enterline and J. Michael Greig, Beacons of Hope? The Impact of Imposed Democracy on Regional Peace, Democracy, and Prosperity, The Journal of Politics, Vol. 67, No. 4, Cambridge University Press, 2005.
- 6- Andrew Latham, Taking the Lead? Light Weapons and International Security, International Journal, Vol. 52, No. 2, Sage Publications and Canadian International Council, 1997.
- 7- Andrew Thompson, International security challenges posed by HIV/AIDS: Implication for China, An international journal, Vol.2, Number 2, China, 2004.
- 8- Anton Grizold, The concept of national security in the contemporary world, International Journal on World Peace, Vol.11, No.3, Professors World Peace Academy, 1994.
- 9- ArthurB.Adams, National Economic Security, American Accounting Association, Vol.11, No.3, United States, 1936.
- 10- Barry Buzan and Ana Gonzalez-Pelaez, "'International Community' after Iraq, International Affairs, 1944, Vol. 81, No. 1, Royal Institute of International Affairs, 2005.
- 11- Barry Buzan and Ana Gonzalez-Pelaez (Royal Institute of International Affairs 1944), Vol. 81, No.1,2005.
- 12- Barry Buzan, New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, International Affairs, Vol.67, No.3, Royal Institute of International Affairs, 1991.
- 13- Benjamin O. Fordham, Economic Interests, Party, and Ideology in Early Cold War Era U.S. Foreign Policy, International Organization, Vol. 52, No. 2, The MIT Press, 1998.
- 14- Bertel Heurlin and Kristensen, International security, Danish Institute of international affairs, international security, Vol.II, Copenhagen without data.
- 15- Bradley.A.Thayer, Biopolitics and international security studies: Pessimism, optimism, and the road ahead, Politics and the Life Sciences, Vol.28, No.2, Association for Politics and the Life Sciences, 2009.
- 16- Buzan, New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, international Affairs ,Vol. 67, No. 3, Royal Institute of International Affairs, Wiley, 1991.
- 17- Byron Doenges, The International Arms Trade, Challenge, Vol. 19, No.2, M.E. Sharpe, 1976.
- 18- Carl Kaysen and others, Report of the Committee on International Security Studies, Records of the Academy :American Academy of Arts and Sciences), No. 1999.
- 19- Charles Lipson, International Cooperation in Economic and Security Affairs, World Politics, Vol.37, No.1, Trustees of Princeton University, United States, 1984.
- 20- Charli Wyatt, Light and Lethal, The World Today, Vol.57, No.7, Royal Institute of International Affairs, 2001.
- 21- Chris Brown, Theories of International Justice, British Journal of Political Science, Vol. 27, No. 2, Cambridge University Press, 1997.

- 22- CISS Report, Light Weapons and Civil Conflict: Controlling the Tools of Violence, Bulletin of the American Academy of Arts and Sciences, Vol.52, No.4, American Academy of Arts & Sciences, 1999.
- 23- Tushar Kant, Changing security studies, Vol.12,Issue1, January-March,2005:http://www.icpsnet.org/description.phd?=360.
- 24- Daniel Lieberfeld, Theories of Conflict and the Iraq War, International Journal of Peace Studies, Volume 10, Number 2, Autumn/Winter, 2005.
- 25- David A. Baldwin, Security Studies and the End of the Cold War, World Politics, Vol. 48, No.1, Cambridge University Press,1995.
- 26- David A. Baldwin, The Concept of Security, Review of International Studies, Vol. 23, No. 1, Cambridge University Press, 1997.
- 27- David Arase, Non-Traditional Security in China-ASEAN Cooperation: The Institutionalization of Regional Security Cooperation and the Evolution of East Asian Regionalism, Asian Survey, Vol. 50, No. 4, University of California Press, 2010.
- 28- David Bonior, Unions in the Twenty-First Century, Challenge, Vol. 40, No. 5, M.E. Sharpe, 1997.
- 29- David Harvey, Neo-Liberalism as Creative Destruction, Geografiska Annaler, Series B, Human Geography, Vol. 88, No.2, Wiley and Swedish Society for Anthropology and Geography, 2006.
- 30- David K. Kreamer, Water and International Security, Journal of Contemporary Water Research & Education, Universities Council on Water Resources, Issue 149, 2012.
- 31- David Santoro, rethinking the concept of "weapons of mass destruction": an assessment of the weapons of concern, Australian Quarterly, Vol. 77,No.6, Australian Institute of Policy and Science, 2005.
- 32- Deepender Kumar, Redefining security: An environmental, Journal of peace studies, Vol.10,issues1, January-March, 2003:
- 33- Edward.D.Mansfield and Jack Snyder, Incomplete Democratization and the Outbreak of Military Disputes, International Studies Quarterly, Vol. 46, No. 4, Wiley and The International Studies Association, 2002.
- 34- Edwin Fraumann, Economic Espionage: Security Missions Redefined, American Society for Public Administration, Public Administration Review, Vol. 57, No. 4, United States, 1997.
- 35- Elisa D. Harris, Stemming the Spread of Chemical Weapons, The Brookings Review, Vol. 8, No.1, Brookings Institution Press, 1990.
- 36- -Elke Krahmann, American Hegemony or Global Governance? Competing Visions of International Security, International Studies Review, Vol.7, No.4, Wiley and The International Studies Association, 2005.
- 37- Energy, Security, and Climate: United Kingdom Concept Paper for a UN Security Council Debate, Population and Development Review, Vol.33, No.2, Population Council, 2007.
- 38- F.Rubin, The Theory and Concept of National Security in the Warsaw Pact Countries, International Affairs, Vol. 58, No 4, Royal Institute of International Affairs, 1982.
- 39- Fiona B.Adamson, Crossing Borders: International Migration and National Security, International Security, Vol.31, No.1, The MIT Press, 2006.
- 40- Florentin Adrian, National and international security objectives: Some correlation, Journal of defense management, Vol.3, issue1(4),2012.

- 41- Florian Baumann, Energy security as multidimensional concept, policy analysis, center for applied policy research, No.1, 2008.
- 42- Florinel Iftode, The implications of the globalization in defining the international security, Danubius University of Galati, Faculty of international relation and European studies, EIRP Proceedings, Vol. 5,2010.
- 43- Joseph A. Camilleri, Security: Old Dilemmas and New Challenges in the Post-Cold War Environment, Geo Journal, Vol.34, No.2, Springer, 1994, p135.
- 44- Frederic S. Pearson, Scott Walker and Stephanie Stern, Military intervention and prospects for democratization, International Journal of Peace Studies, Vol. 11, No. 2, International Peace Research Association, 2006.
- 45- Gary King and Christopher J. L. Murray, Rethinking Human Security, Political Science Quarterly, Vol.116, No.4, The Academy of Political Science, 2002.
- 46- George M. Harrison, Economic Security: The Primary Goal, National Council on Family Relations, Vol. 10, No. 3, Summer: National Conference on Family Life, Washington, D. C., 1948.
- 47- Gerd Oberleitner, Human Security : A Challenge to International Law?, Global Governance, Vol.11, No. 2, Lynne Rienner Publishers, 2005.
- 48- Giacomo Luciani, The Economic Content of Security, Journal of Public Policy, Vol. 8, No. 2, Cambridge University Press,1988.
- 49- Gwyn Prins, The Four-Stroke Cycle in Security Studies, International Affairs, Vol.74, No.4, Royal Institute of International Affairs, 1998.
- 50- H. Charles J. Godfray and others, Introduction: The future of the global food system, Philosophical Transactions: Biological Sciences, Vol. 365, No.1554, The Royal Society, 2010.
- 51- Helga Haftendorn, The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security, International Studies Quarterly, Vol. 35, No.1, United States, 1991.
- 52- Hitoshi Nasu, The expanded conception of security and international law: challenges to the UN collective security system, international security, Vol.3:3, Amsterdam University, Amsterdam, 2011.
- 53- Hugh Dyer, Environmental Security and International Relations: The Case for Enclosure, Review of International Studies, Vol. 27, No. 3, Cambridge University Press, 2001.
- 54- Idean Salehyan and Kristian Skrede Gleditsch, Refugees and the Spread of Civil War, International Organization, Vol. 60, No. 2, 2006.
- 55- J.S.Nye, Collective Economic Security, Royal Institute of International Affairs, Vol. 50, No. 4, United States, 1974.
- 56- James Sperling and Emil Kirchner, Economic Security and the Problem of Cooperation in Post-Cold War Europe, Review of International Studies, Cambridge University Press, Vol. 24, No.2, 1998.
- 57- James Sperling and Emil Kirchner, Economic Security and the Problem of Cooperation in Post-Cold War Europe, Review of International Studies, Vol. 24, No., Cambridge University Press, 1998.
- 58- Jane E. Stromseth, Law and Force after Iraq: A Transitional Moment, The American Journal of International Law, Vol.97, No. 3, American Society of International Law, 2003.
- 59- Jeffrey Herbst, Theories of International Cooperation: The Case of the Lomé Convention, Polity, Vol.19, No.4,Palgrave Macmillan Journals and Northeastern Political Science, 1987.

- 60- John E. Edgerton, Principles of Economic Security, Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 154, United States, 1931.
- 61- John Pinder, European Economic Security: How Can We Master the Modern Economy?, Canadian International Council, International Journal, Vol.40, No.1, Canada, 1985.
- 62- John Yoo, International Law and the War in Iraq, The American Journal of International Law, Vol.97, No.3, American Society of International Law, 2003.
- 63- Joseph.D.Munier, A Priest Speaks on Economic Security, The American Journal of Nursing, Vol. 50, No.10, 50th Anniversary Issue, United States, 1950.
- 64- Joseph S. Nye, Jr. and Sean M. Lynn-Jones, International Security Studies: A Report of a Conference on the State of the Field, International Security, Vol.12, No.4, The MIT Press, 1988.
- 65- Julie MacArthur, A Responsibility to Rethink? Challenging Paradigms in Human Security, International Journal, Vol.63, No.2, Sage Publications, Ltd. and Canadian International Council, 2008.
- 66- K P Misra, The Concept of Security, India International Centre Quarterly, Vol. 3, No.2, India International Centre, 1976.
- 67- K. Seray, Securitization of Migration in Europe: The Obstacle in front of European Values, The Journal of Turkish Weekly, 2010.
- 68- Kathryn Libal and Scott Harding, The Politics of Refugee Advocacy and Humanitarian Assistance, Middle East Report, No. 244, Middle East Research and Information Project, 2007.
- 69- Katrina Lee Koo, Confronting a Disciplinary Blindness: Women, War and Rape in the International Politics of Security, Australian Journal of Political Science, Vol.37, No.3, Carfax Publiching: Taylor and Frincis Group, Australian National University, Australia, 2001.
- 70- Keisuke Iida, Analytic Uncertainty and International Cooperation: Theory and Application to International Economic Policy Coordination, International Studies Quarterly, Vol.37, No.4, Wiley and The International Studies Association, 1993
- 71- Keith Topper, The Theory of International Politics? An Analysis of Neorealist Theory, Human Studies, Vol.21, No.2, Springer,1998, p170.
- 72- Lars-Erik Cederman, Simon Hug and Lutz F. Krebs, Democratization and civil war: Empirical evidence, Journal of Peace Research, Vol. 47, No. 4, Sage Publications, 2010.
- 73- Lawrence Freedman, International Security: Changing Targets, Foreign Policy, No.110, Special Edition, Washingtonpost and Newsweek Interactive, 1998.
- 74- Lindsey A. Greene, Waste Disposal. UN Takes Aim at Small Arms, Environmental Health Perspectives, Vol.109, No.3,The National Institute of Environmental Health Sciences, 2001.
- 75- Maged N. Kamel Bouios, Descriptive review of geographic mapping of sever acute respiratory syndrome(SARS) on the internet, international Journal of health geographic, 2004:

http://www.ij-healthgeographics.com/content/3/1/2.

- 76- Manu N. Kulkarni, Global Political and Economic Security: Wishes and Horses, Economic and Political Weekly, Vol. 30, No. 52, United States, 1995.
- 77- Marin ILIE, NATO concept evolutions-consequence of the changes occurred in the international security environment, National defense university, Journal of defense resource management, No 1, 2010.

- 78- Mark J.C.Crescenzi and Andrew J. Enterline, Ripples from the Waves? A Systemic, Time-Series Analysis of Democracy, Democratization and Interstate War, Journal of Peace Research, Vol. 36, No.1, Sage Publications, 1999.
- 79- Martin C.Mcguir, The Revolution in International Security, Challenge, Vol.33, No.2, M.E. Sharpe, 1990.
- 80- Martin Grundmann, Symposium on Managing Processes of Peace and Rebuilding Societies: Small Arms Disarmament and Reintegration of Combatants, Policy Sciences, Vol.30, No.3, Springer, 1997.
- 81- Mazen Faris Rasheed, The Concept of Power in International Relations, Pakistan Horizon, Vol.48, No.1, Pakistan Institute of International Affairs, 1995.
- 82- Murielle Cozette, What Lies Ahead: Classical Realism on the Future of International Relations, International Studies Review, Vol. 10, No. 4, Wiley and The International Studies Association, 2008.
- 83- Nicholas D. Anderson, Re-redefining "International Security", Georgetown University:
- 84- Nils Petter Gleditsch and Havard Hegre, Peace and Democracy: Three Levels of Analysis, The Journal of Conflict Resolution, Vol.41, No.2, Sage Publications, 1997.
- 85- Nina Græger, Environmental Security?, Journal of Peace Research, Vol. 33, No. 1, Sage Publications, 1996.
- 86- Oliver P. Richmond, Emancipatory Forms of Human Security and Liberal Peace building, International Journal, Vol. 62, No. 3, Sage Publications, Ltd. and Canadian International Council, 2007.
- 87- Overview of the Problems Caused by Small Arms, Peace Research, Vol. 38, No. 1, Canadian Mennonite University, 2006.
- 88- Paul Roe, The 'Value' of Positive Security, Review of International Studies, Vol. 34, No. 4, Cambridge University Press, 2008, p779.
- 89- Peter H. Gleick, Water and Conflict: Fresh Water Resources and International Security, International Security, Vol.18, No.1, The MIT Press, 1993.
- 90- Prabhat Patnaik, Scientist The State under Neo-Liberalism, Social Scientist, Vol.35, No.1/2, Social Scientist, 2007.
- 91- Robert.E.Kelly, Security Theory in the "New Regionalism", International Studies Review, Vol. 9, No. 2, Wiley and The International Studies Association, 2007.
- 92- Roland Paris, Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?, International Security, Vol. 26, No. 2 , The MIT Press, 2001.
- 93- Romuladus E. Azuine, Ebola Virus Disease Epidemic: What Can the World Learn and Not Learn from West Africa?, International Journal of MCH and AIDS, Issue 1, Volume 3, 2015, P3.
- 94- Ross Anderson and Tyler Moore, The Economics of Information Security, Science, New Series, American Association for the Advancement of Science, Vol. 314, No.5799, 2006.
- 95- Ross Anderson and Tyler Moore, The Economics of Information Security, American Association for the Advancement of Science, New Series, Vol. 314, No. 5799, United States, 2006.
- 96- Rüdiger Graf, Between "National" and "Human Security": Energy Security in the United States and Western Europe in the 1970s, Historical Social Research, Vol. 35, No.4(134), Center for Historical Social Research, 2010.
- 97- Saad Eddin Ibrahim, Crises, Elites, and Democratization in the Arab World, Middle East Journal, Vol. 47, No. 2, Middle East Institute, 1993.

- 98- Sanjay Chaturvedi, Common Security? Geopolitics, Development, South Asia and the Indian Ocean, Third World Quarterly, Vol. 19, No. 4, Taylor & Francis, 1998.
- 99- Sara McLaughlin Mitchell, Scott Gates, Harvardz Hegre, Evolution in Democracy War Dynamics, The Journal of Conflict Resolution, Vol. 43, No. 6, Sage Publications, 1999.
- 100- Michlled .D. Bonner, Studies Applying the concept of human security in Latin America: An argentine case study, Canadian Journal of Latin American and Caribbean Studies, Vol. 33, No. 65, Special Issue on Human Security, 2008.
- 101- Shireen Saleem, Affairs Neo-Liberalism: Structural Implications, Pakistan Horizon, Vol. 55,No. 1/2, Pakistan Institute of International Affairs, 2002.
- 102- spencer Swartz, Pirate Attacks Raise Risks for Oil Tankers, the Wall Street Journal, 4, January, 2010:

http: www.wsj.com/articles/sb1262393/33904/3/4/

- 103- Stefan Elbe, Should HIV/AIDS Be Securitized? The Ethical Dilemmas of Linking HIV/AIDS and Security, International Studies Quarterly, Vol.50, No.1, Wiley and The International Studies Association, 2006.
- 104- Stella Sakellaridou, Maritime Insurance and Piracy, National Kapodistian University Of Athens law school, Greece, 2009.
- 105- Steven E. Miller, International Security at Twenty-Five: From One World to Another, international Security, Vol. 26, No.1, The MIT Press, 2001.
- 106- Sujit Lahiry, Concept of security: A theoretical analysis, Journal of peace studies, Vol.11,issues 4, October-December, 2004.
- 107- Sung Won Kim, Human Security with an Asian Face?, Indiana Journal of Global Legal Studies, Vol. 17, No.1, Indiana University Press, 2010.
- 108- Svetlana Cebotari and Ion Xenofontov, Theoretical- methodological approaches to the regional security, Lumen Publishing house, Postmodern openings, year2,Vol.7, September, 2011.
- 109- Tullio Treves, Piracy, Law of the Sea, and Use of Force: Developments off the Coast of Somalia, The European Journal of International Law Vol. 20, No 2, 2009.
- 110- UNDP Regional Bureau for Africa (2014), Confronting the Gender Impact of Ebola Virus Disease In Guinea, Liberia, Sierra Leone, UNDP Africa Policy Note, Vol.2, No.1, 30 January, 2015.
- 111- Vanessa Farr, The New War Zone: The Ubiquitous Presence of Guns and Light Weapons Has Changed the Definitions of "War," "Victim," and "Perpetrator", The Women's Review of Books, Vol.21, No.5, Women, War, and Peace, 2004.
- 112- Vincent Cable, What is International Economic Security?, Royal Institute of International Affairs, International Affairs, Vol.71, No. 1995.
- 113- William Bruce Cameron and Thomas C. McCormick, Concepts of Security and Insecurity, American Journal of Sociology, Vol.59, No.6, The University of Chicago Press, 1954.
- 114- William W. Keller and Janne E. Nolan, The Arms Trade: Business As Usual?, Foreign Policy, No. 109, Washington post and Newsweek Interactive, 1998.
- 115- Yu-tai Tsai, The emergency of human security: A constructivist view, International Journal of Peace Studies, Vol.14, No.2, International Peace Research Association, 2009.

- 116- Zaryab Iqbal, Health and Human Security: The Public Health Impact of Violent Conflict, International Studies Quarterly, Vol.50, No.3, Wiley and The International Studies Association, 2006.
- 117- Zenonas Tziarras, Themes of global security: From the traditional to the contemporary security agenda, The GW post research paper, August, 2011.

Fifth: Reports

- 1- Adeniyi Adejimi Osinowo, Combating Piracy in the Gulf of Guinea, Africa Center for Strategic Studies, Africa Security Briefs, No.30/February, 2015.
- 2- Anil Kumar, New security concept of china, IPCS special report 125,Insitute of peace and conflict studies, China research program, 2012.
- 3- ICC International Maritime Bureau, Piracy and Armed Robbery: Against Ships, Annual Report, Report for period, 1 January –31 December 2013, United Kingdom, 2014.
- 4- Lauren Ploch and others, Piracy off the Horn of Africa, CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional Research Service, United States, 2011.
- 5- Matthew R. Walje, Oceans Beyond Piracy, The State of Maritime Piracy Report, One Earth Future Foundation, 2014.
- **6-** Warren Fishbein and Andreas Wenger, Emerging threats in the 21st century strategic foresight and warning, Final report, Zurich, 2007.
- 7- Water for a Sustainable world, The United Nations World Water Development Report, United Nations, 2015, p42.
 - 8- World Health Organization, Ebola Situations Report, 19 March, 2015.
- 9- The 2014 report, The State of Food Insecurity in the World, Strengthening the enabling environment for food security and nutrition, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome, 2014.
- 10-Annual Risk Analysis 2015, European Agency for the Management of Operational Cooperation at the External Borders of the Member States of the European Union, Frontex, Warsaw, 2015.
- 11-Number of detected illegal border-crossing (in thousand) at the external sea and land border of the EU, European Parliamentary Services, Empowering through Knowledge:

http://www.epthinktank.eu/2015/03/22/

12-Asylum Applicant in the EU28, European Parliamentary Services, Empowering through Knowledge:

http://www.epthinktank.eu/2015/03/22/

- 13- A Measure of Restraint in Cyberspace Reducing Risk to Civilian Nuclear Assets, Policy Report, prepared for Munich Security Conference, EastWest Institute, 2014.
- 14-Christian Aid, Paris 2015:getting a global agreement on climate change, Report, Green Alliance, 2014.
- 15-Estimating Civilian Owned Firearms, Small Arms Survey Research Notes, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva,2011.

Sixth: Internet

1- Tinmore Institute: Global Security Define:

http://www.tinmore.com/security-def.php.

2- Dr.Tom.O.Connor, introduction to Global Security Studies Syllabus: http://www.drtomoconnor.com.

3- The academic field of global security studies:

http://www.drtomoconnor.com/com/2010/2010lectl.htm

4- International or Global?:

http://www.goinginternational.com/2011/03/08/international-

5- difference between Global and international:

http://www.diference between.com.

- **6-** Xu Jian, Nontraditional security and international security –in a chines perspective: http://yataisuo.cass.cn/yanjiuzx.
 - 7- John Baylis, International and global security in the post-cold war era http://jeffreyfields.net/pols/Baylis%20on%20security.pdf
- **8-** Classically Liberal, No one wins a war, Tuesday, March 06, 2007: http://freestudents.blogspot.com/
- 9- Lamberto Zannier, international security in the (21st) century: credible responses to real threats, OSCE security days:

http://www.osce.org/sg/91507?download=true

10- Sonia Gupta, Environmental law and policy: climate change as a threat to international peace and security,p2:

http://www.perspectivesonglobalissues.com/0401/envirolaw.pdf

- 11- Anup Shah, Water and Development: Climate Change and Water Security: http://www.Global Issues.com.
- **12-** United Nation, United Nation Food and Agriculture Organization : http://www.un.org/News.
- 13- Arthur.H. Waltz, Opportunities: development and management of water resources: http://www.talsperrenkomittee.de/symposium-beneffits-and-concerns.
 - 14- Thematic focus: Ecosystem management and resources efficiency:

http://www.na.unep.net/atlas/google.php.

15- Aly Reide, Avian Flu(bird flu):

http://www.glogster.com/pearl109/avian-flu/science project/9-6.

Seventh: Researches

- 1- Uri Dadush and Bennett Stancil, The World Order in 2050, Policy Outlook, Carnegie Endowment for International Peace, 2010.
- 2- Sean M. Lynn- jones, International security studies after the cold war: An agenda for the future , CSIA discussion paper, Kennedy school of government, Harvard University, 1991.
- 3- Rick "Ozzie" Nelson and Scott Goossens, Counter-Piracy in the Arabian Sea: Challenges and Opportunities for GCC Action, Center for Strategic and International Studies, Gulf analysis paper, Middle East Program, 2011.
- **4-** Raymond Gilpin, Counting the Costs of Somali Piracy, United States Institute of Peace, Working Papers, 2009.
- 5- Paul Gronke, The Politics and Policy of Ebola, American Political Science Association, Spotlight, 2015.
- **6-** Lutz Feldt and others, Maritime Security: Perspectives for a Comprehensive Approach, Institut für Strategie- Politik- Sicherheits- und Wirtschaftsberatung, ISPSW Strategy Series: Focus on Defense and International Security, No. 222, Berlin, 2013.
- 7- Luis Bitencourt, New concept of security, Research paper presented at the OAS Foro Sobre la Seguridad en el Hemisferio (19-20 April), 1999.

- **8-** Keunsoo Jeong, Diverse Piracy Patterns and Different Control Mechanisms, A Paper for the ISA Global South Caucus Conference, 2015.
- **9-** James L. Hecht, The Fight Over Water in the Middle East, The Christian Century, June 19-26, 2002.
- **10-** Ethan Cramer, Good Theory: Bad Policy: A study of the Democratic Peace Theory and its implications for the war on terror, New York University or the Center for Global Affairs:

http://www.cybergeo.revues.org/org/12803?lang=en.Andsee

11- Eric Toner and M D, Global Avian influenza panzootic continue, some preparedness gains made, but Hospital Remain vulnerable, UPMC, center for health security, clinicians Biosecurity, Analysts of Advices in clinical biosecurity:

http://www.upmc-cbn.org/report-archive/2009/cbnreport 02062

12- Arnaud Bannos and Javier Lacasa, Spatio-temporal exploration of SARS epidemic:

http://www.upmc-cbn.org/report-archive/2009/cbnreport 02062

13- Alec Crawford, Climate Change And State Fragility in the Sahel, FRIDE:A European Thank Tank For Global Action, Policy Brief, N° 205, Spain, 2015.

Eighth: Dictionaries:

 Oxford World Power, Oxford University press, Eleventh impression, UK, 2004.

Ninth: Journals:

- 1- Hani Fakhouri, The Decrease of Water Supply in the Arab World, Middle East Today, Nov 9, 2010.
- **2-** Ilan Berman and Paul Michael Wihbey, The New Water Politics of the Middle East: http://www.iasps.org/strategic/water.htm.
- 3- Michael Klare, Will water supplies provoke World War III?,salon, Monday, APR 22, 2013.
- 4- Paula Koch Water Scarcity in the Middle East, Your Middle East. April 29, 2013.

الأشكال التوضيحية

رقم الصفحة	العنوان
46	نطاق دراسة الأمن الدولي الموسع
53	منظومة الأمن الوطني الشامل
55	مرتكزات الأمن الوطني وأهدافه
120	معايير السلام الديمقراطي
123	الترابط بين الاعتماد المتبادل والسلام الديمقراطي
137	مسار عملية "الامننة"
165	الإنفاق العسكري العالمي للمدة (1988-2012)
166	الإنفاق العسكري العالمي لعام (2012) والنسبة المئوية لكل قارة
179	نسبة مبيعات الدول من الأسلحة عام(2007)
203	التداعيات المستقبلية للندرة البيئية
205	درجة حرارة العالم للمدة (1880-2011)
217	مؤشر تصاعد عدد سكان العالم للمدة (1950-2050)
218	المؤشر المائي العالمي للمدة(2000-2050)
220	مؤشر سكان العالم واستهلاك الموارد المائية للمدة(2000-2025)
223	نسبة ارتفاع مياه البحر للمدة (1960-2010)
224	المؤشر العالمي لذوبان الثلوج للمدة (1980-2010)
225	حجم التناقص في كمية الثلوج الموجودة في القطب الشمالي
249	النسبة المئوية للعوامل المحركة للصراعات الداخلية
252	أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوربي للمدة(2010-2014)
253	أعداد طالبي اللجوء بشكل رسمي إلى دول الاتحاد الأوربي للمدة(2004-2014)
257	عدد الوفيات والإصابات بوباء" ايبولا Ebola " خلال المدة(2014-2015)
258	مؤشر الإصابات والوفيات بمرض(السارس) في بعض الدول عام 2003
259	مؤشر تصاعد نسبة الإصابات والوفيات العالمي بمرض(سارس) عام2003
260	عدد المصابين والوفيات نتيجة انفلونزا الطيور للمدة(2003-2013)
268	الاستهلاك العالمي للنفط الخام للمدة(1965-2012)
272	الاستهلاك العالمي لنوع وكمية الطاقة عام 2013
274	مؤشر ارتفاع نسبة المجاعة في العالم للمدة(1970-2009)
275	مؤشر عدد السكان الذين يعانون المجاعة في مناطق العالم المختلفة لعام 2009
280	نسبة تركيز الشركات المتعددة الجنسية على القطاعات المختلفة
282	العلاقة بين عمل الشركات المتعددة الجنسية وتقويض الأمن الدولي
287	عدد أعمال القرصنة البحرية موزعة حسب نصيب كل قارة لعام 2014
289	تصاعد عمليات القرصنة البحرية في الصومال للمدة(2006-2010)
290	عدد المختطفين الأجانب من قبل القراصنة الصوماليين(2007-2010)
294	عدد هجمات القراصنة على ناقلات النفط في العالم للمدة(2006-2009)

الجداول

رقم الصفحة	العنوان
103	الفرق بين المدرسة الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة
141	الفرق بين المدارس الفكرية المختلفة ورؤيتها للأمن
181	عدد المدنيين الذين يمتلكون الأسلحة الخفيفة نسبة إلى عدد
	سكان الدولة
278	الشركات المتعددة الجنسية الخمسة والعشرين(الأكبر) في
	العالم

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الاهداء	5
المقدمة	7
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي:الأمن والمفاهيم المرتبطة به	15
المبحث الأول: ماهية الأمن	18
المطلب الأول: الأمن لغةً	19
المطلب الثاني: الأمن اصطلاحاً	20
المطلب الثالث: الإدراك العربي الإسلامي لماهية الأمن	24
المطلب الرابع: الإدراك الغربي لماهية الأمن	29
المبحث الثاني: ماهية الأمن الدولي	36
المبحث الثالث: المفاهيم المرتبطة بالأمن الدولي	48
المطلب الأول: الأمن الوطني	48
المطلب الثاني: الأمن القومي	55
المطلب الثالث: الأمن الاقليمي	62
المطلب الرابع: الأمن العالمي	66
الفصل الثاني: التأصيل الفكري للأمن الدولي	75
المبحث الأول: المراحل الفكرية والتطبيقات العملية للأمن الدولي	76
المطلب الأول: الرؤى البدائية للأمن الدولي	77
المطلب الثاني: الرؤى التقليدية للأمن الدولي	82
المطلب الثالث: الرؤى الحديثة للأمن الدولي	86
المبحث الثاني: المدارس الفكرية العالمية للأمن الدولي	92
المطلب الأول: المدارس الفكرية الواقعية	93
أولا: المدرسة الفكرية الواقعية الكلاسيكية	93
ثانياً: المدرسة الفكرية الواقعية الجديدة أو الواقعية البُنيوية	98
المطلب الثاني: المدارس الفكرية الليبرالية	104
أولا: المدرسة الفكرية الليبرالية الكلاسيكية	105
ثانياً: المدرسة الفكرية الليرالية الحديدة	107

114	ثالثاً: المدرسة الفكرية العالمية
117	رابعاً: المدرسة الفكرية الليبرالية الجمهورية(نظرية السلام الديمقراطي)
125	المطلب الثالث: المدارس الفكرية الحديثة للأمن الدولي
126	أولا: مدرسة ما بعد الحداثة الفكرية للأمن الدولي
134	ثانياً: مدرسة كوبنهاغن الفكرية للأمن الدولي
145	الفصل الثالث: التحديات العالمية الراهنة للأمن الدولي
148	المبحث الأول: التحديات السياسية العالمية للأمن الدولي
149	المطلب الأول: النظام السياسي الدولي
152	المطلب الثاني: التنظيم الدولي ومُتطلبات التفعيل والتحديث
157	المطلب الثالث: الاختلاف في الرؤى والأولويات بين عالم الشمال وعالم الجنوب
163	المبحث الثاني: التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي
164	المطلب الأول: حروب النانو تكنولوجي
168	المطلب الثاني: أسلحة الدمار الشامل وتعاظم السعي لاكتسابها
173	المطلب الثالث: تعاظم دور ومهام الشركات الأمنية العالمية الخاصة
177	المطلب الرابع: تعاظم انتشار الأسلحة الخفيفة وتداعياتها على الأمن الدولي
185	المبحث الثالث: التحديات التكنومعلوماتية العالمية للأمن الدولي
188	المطلب الأول: حروب المعلومات الحديثة
193	المطلب الثاني: شبكة المعلومات الدولية والقرصنة الالكترونية
196	المطلب الثالث: أدوات الإعلام المجتمعي وتغيير المدركات الاجتماعية
199	المبحث الرابع: التحديات البيئية العالمية للأمن الدولي
204	المطلب الأول: الاحتباس الحراري العالمي
210	المطلب الثاني: التلوث البيئي العالمي
214	المطلب الثالث: الأمن المائي العالمي وآثاره المستقبلية
222	المطلب الرابع: ارتفاع مياه البحار والمحيطات وآثارها المستقبلية
228	المبحث الخامس: التحديات الحضارية العالمية للأمن الدولي
230	المطلب الأول: البني الفكرية المعاصرة للحضارة الغربية
234	المطلب الثاني: الأمن الحضاري وأدوات العولمة الثقافية
238	المطلب الثالث: مُعطيات الصراع الحضاري العالمي المستقبلي
243	المبحث السادس: التحديات الإنسانية العالمية للأمن الدولي
246	المطلب الأول: الصراعات الداخلية ذات البعد الإقليمي والدولي
250	المطلب الثاني: تعاظم الهجرة العالمية وتداعياتها المستقبلية

255	المطلب الثالث: الأمراض الوبائية وأثرها على الأمن الصحي الدولي
262	المطلب الرابع: التوظيف السياسي للتدخل الدولي الإنساني
266	المبحث السابع: التحديات الاقتصادية العالمية للأمن الدولي
267	المطلب الأول: أمن الطاقة العالمي
273	المطلب الثاني: الأمن الغذائي العالمي
277	المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات
284	المطلب الرابع: القرصنة البحرية وأثرها في الأمن البحري الدولي
297	الفصل الرابع: الآفاق المستقبلية للأمن الدولي
305	المبحث الأول: مشهد تعاظم التحديات العالمية للأمن الدولي
305	المطلب الأول: الفرص الداعمة لمشهد تعاظم التحديات
312	المطلب الثاني: الكوابح التي تحد من تعاظم التحديات
316	المبحث الثاني: مشهد تراجع التحديات العالمية للأمن الدولي
316	المطلب الأول: الفرص الداعمة لعملية تراجع التحديات
323	المطلب الثاني: الكوابح التي تحد من عملية تراجع التحديات
326	المبحث الثالث: مشهد المستويات التكاملية الأمنية المتعددة
327	المطلب الأول: الدائرة الأمنية الأولى(مستوى الدولة الوطنية)
328	أولا: الفرص الداعمة للتفاعل الايجابي
330	ثانياً: الكوابح التي تُساهم في تقويض التفاعل الايجابي
333	المطلب الثاني: الدائرة الأمنية الثانية(المستوى الإقليمي)
333	أولا: الفرص الداعمة للعمل الإقليمي الأمني
335	ثانياً: الكوابح التي ةُثل عقبة للتعامل الإقليمي الأمني
338	المطلب الثالث: الدائرة الأمنية الثالثة(المستوى الدولي)
339	أولا: الفرص الداعمة للدائرة الأمنية الدولية
341	ثانياً: الكوابح المُعيقة لعمل الدائرة الأمنية الدولية
345	الخاتمة
353	المصادر والمراجع
389	المحتويات





الرّمال للنشر والتوزيع مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية تلفا كس : 96265330508 E-mail:alremalpub@live.com



شركة دار **الأكاديميون** للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

±لفاكس: +962 6 5330508 E-mail:academpub@yahoo.com

